

قره باغ

طريق السلام في القوقاز

أحمد عبده طراييك



947.54
T1769A

قره باغ طريق السلام في القوقاز

أحمد عبده طرابيك

أسم الكتاب : قره باغ طريق السلام في القوقاز
أسم المؤلف : أحمد عبده طرابيك
رقم الإيداع : 2014 \ 9051
الترقيم الدولي : 978-977-5304-75-9



الناشر : النبل للأبداء الثقافي
01001533578

الطبعة الأولى
2014

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف و غير مسموح بإعادة نشر أو اقتباس
الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه على أجهزة أسترجاع أو أسترداد
إلكترونية أو نقله بأية وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أي
نحو بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من المؤلف

تم تصميم الغلاف و التنسيق الداخلي و الطبع :
مطابع ستار برس للطباعة و النشر - القاهرة
40 ش المحولات محطه المطبعه- الهرم

إهداء

إلي روح أبي سبب وجودي في هذه الحياة .
إلي روح أمي معلمتي الأولى ، ومنبع الحب والحنان .
إلي روح أستاذي صبري طرابيه .
إلي أرواح الشهداء الذين قدموا دماءهم وأرواحهم
فداءً لأوطانهم .
إلي كل الشعوب المحبة للسلام والمتطلعة
إلي الحرية .

أحمد عبده طرابيك

مُتَكَلِّمًا

تعتبر منطقة القوقاز من أهم المناطق الجغرافية في العالم لما تتميز به من موقع جغرافي متميز بين الشرق والغرب وحلقة التواصل بين أوروبا وآسيا ، فهي من الناحية التاريخية كانت تمثل ملتقى الحضارات القديمة ، وكان لموقعها بين الدول الكبرى " الامبراطورية الروسية ، والدولة الفارسية ، والدولة العثمانية " أن جعلها ذلك فريسة للصراع بين تلك القوى العظمى ، ومحل أطماعها ، وقد تزايدت أهمية المنطقة بعد أن أصبحت أهم مورد للطاقة من النفط والغاز إلى أوروبا ، سواء من خلال ما تنتجه دول المنطقة ، أو من خلال ما يعبر خلالها من خطوط نقل الطاقة من روسيا ومنطقة بحر قزوين إلى القارة الأوروبية ونظراً لأهمية تلك المنطقة من الناحية الاقتصادية ، والجيوستراتيجية وتشابك العلاقات الدولية ، وتقاطع مصالح القوى الكبرى فيها ، فإن تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة يعد أمراً حيوياً وهاماً ، يصب في مصلحة دول المنطقة ، ويحافظ على مصالح الدول الكبرى فيها ، لذلك يمثل الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " أهم التحديات التي تواجه عملية السلام والاستقرار في منطقة القوقاز ، ولذلك فمذ توقيع اتفاق إطلاق النار بين الطرفين ، تحاول القوى الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي ، العمل على إدارة الصراع بحيث تظل نيرانها خامدة تحت الرماد ، حتي لا يتطأير شررها إلى الجميع .

تناول هذا الكتاب قضية الصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " من خلال ثلاثة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول : الجغرافيا والتاريخ :

حيث يتناول الفصل الأول : الموقع الجغرافي لإقليم " قره باغ الجبلية " ، والتعريف بمنطقة " القوقاز " الذي تنتمي إليه دول المنطقة ، ومنها إقليم " قره باغ الجبلية " ، كما يتناول سكان الإقليم ، والتعريف بخصائصهم الديموغرافية واللغوية والدينية والثقافية وكذلك التعريف بجغرافية الإقليم ، ومناخه على مدار العام ، وموارده الاقتصادية ويتناول الفصل الثاني تاريخ الإقليم عبر العصور ، منذ قبل التاريخ ، وحتى اندلاع الصراع بين الدولتين المتصارعتين أذربيجان وأرمينيا في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، مروراً

بفترة الحكم العربي الإسلامي للإقليم ، كما يوضح أهمية إقليم " قره باغ " باعتباره مركزاً للحياة السياسية في أذربيجان خلال بعض المراحل الزمنية وكذلك خلال حكم الصفويين للإقليم ، ثم توقيع معاهدة " كوراك شاي " علي أراضيها وخضوع " قره باغ " لحكم الإمبراطورية الروسية ، ومراحل تحول الألبان إلي المذهب الجرجورياني ، ثم تاريخ الإقليم في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية ، مروراً بتطور ولاية " قره باغ الجبلية " عندما أصبحت ولاية ذات حكم ذاتي ، وفي النهاية الصراع العسكري بين أرمينيا وأذربيجان خلال الفترة من عام 1985 ، وحتى عام 1991 ، وما صاحبها من اعتداءات وتهجير للسكان واحتلال أراضي الإقليم من قبل أرمينيا .

وفي الفصل الثالث يتناول دور قادة أذربيجان ، وخاصة الرئيس الراحل " حيدر علييف " وخليفته الرئيس " إلهام علييف " في تسوية الصراع بالطرق السلمية ، وإنهاء الاحتلال الأرميني لإقليم " قره باغ الجبلية " ، وعودة السكان المهجرين إلي بيوتهم وأراضيهم .

الباب الثاني ، والذي جاء تحت عنوان : الحرب في " قره باغ الجبلية " :

فقد تناول الفصل الأول جذور الصراع في إقليم " قره باغ الجبلية " ، والذي يمتد لأكثر من مائة عام ، وليس كما يعتقد البعض بأن الصراع يعود لنهايات القرن الماضي وفي الفصل الثاني ، يتم الحديث عن الجرائم التي ارتكبتها الأرمن بحق الأذربيجانيين ، والتي يأتي في مقدمتها " مذبحه خوجالي " التي تمثل أحد أكبر الجرائم بحق الإنسانية ، نظراً لفضاعة أعمال العنف والقتل التي صاحبها والتي كانت تستهدف ترهيب السكان لإجبارهم علي الهجرة ، واقتلاعهم من بيوتهم وأرضهم ، وكذلك مذبحه 20 يناير والتي عُرفت باسم " مأساة يناير الأسود " لما شملته تلك الأعمال من بطش وعنف بحق السكان المدنيين ، كما يتناول الحديث عن الحصاد المرير لنتائج الحرب العدوانية التي شنتها أرمينيا علي الأراضي الأذربيجانية ، في محاولة من أرمينيا لفرض سياسة الأمر الواقع بعد تهجير السكان الأذربيجانيين ، واستيطان سكان أرمن بدلاً منهم ، كما يتم عرض لمفهوم " وحدة الأراضي " ، و " حق تقرير المصير " ، وأولوية كل منهما وما ينطبق علي إقليم " قره باغ " من هذين المفهومين ، مع الاستشهاد بقضايا دولية مماثلة ، وفي نهاية الفصل الثاني يتم الحديث عن النتائج السلبية لاستمرار الصراع والتي تتمثل في زيادة سباق التسلح بين الطرفين المتصارعين ، وإن كان يميل بشكل ملحوظ لصالح أذربيجان التي تمتلك دوافع

كبيرة لذلك التسلح ، أهمها تحرير أراضيها المحتلة ، وإن كان سباق التسلح بالنسبة لها لا يعني الحرب ، بقدر ما يعني الضغط بشكل أكبر علي أرمينيا لتسوية الصراع بالطرق السلمية . يتناول الفصل الثالث أعمال العنف والإرهاب ، الذي تعرضت له أذربيجان وشعبها علي أيدي الجماعات المسلحة الأرمينية ، التي تم تشكيها بهدف ترويع المواطنين وتهجيرهم ، كما يتضمن قائمة بالعمليات الإرهابية التي قامت بها تلك الجماعات المسلحة ومن قام بها ، والأحكام القضائية التي وقعت عليهم ، وعدد الضحايا الذين نالهم هذا الإرهاب . الفصل الرابع فقد تضمن مقارنة بين الصراع العربي الإسرائيلي وما يحمله من أطماع ووحشية من أجل تنفيذ أهدافه ، وبين الصراع الأرميني الأذربيجاني ، وعرض أوجه التشابه الكبيرة بين هاتين القضيتين ، من خلال قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بحق أصحاب الأراضي المحتلة ، وعمليات القتل والتهجير والاستيطان المتبعة بهدف تغيير المعالم الديموغرافية ، وكذلك المراوغة في عقد المؤتمرات وحلقات المفاوضات من أجل المراوغة والتملص من القرارات الدولية ، وذلك بفرض مرجعيات غير المرجعيات الدولية الأصلية ، والأطراف الدولية الكبرى المهيمنة والمحتكرة للوساطة غير النزيهة في الصراع نظراً لمساندتها القوية واللامحدودة للطرف المعتدي ، بالإضافة إلي تأثير كل من اللوبي الصهيوني الداعم لإسرائيل ، واللوبي الأرميني الداعم لأرمينيا ، حيث يظهر تأثير ذلك اللوبي في صناعة القرار داخل الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى الأخرى ، ويتجلى ذلك التأثير عند معرفة أن إسرائيل وأرمينيا أكبر دولتين متلقيتان للمعونات الأمريكية ، هذا بالإضافة إلي تشابه الضحايا في كلا الصراعين وخاصة من اللاجئين والمشردين الذين تم تهجيرهم من بيوتهم وأراضيهم ، وأخيراً التشابه بين المدن التي تمثل أهمية حيوية وتاريخية ولها مكانة في قلوب الشعبين الفلسطيني والأذربيجاني وهما مدينتي القس وشوشا

الباب الثالث ، والذي يحمل عنوان : المناوشات وأناق التسوية :

فقد تناول الفصل الأول ، الجهود التي بذلت من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع والمراحل التي مرت بها العملية السلمية . الفصل الثاني ، فقد تناول العقبات والصعوبات التي واجهت العملية السلمية ، والتي يأتي في مقدمتها عدم وجود نية خالصة لدي الجانب الأرميني لتسوية الصراع سلمياً ، والصراع الخفي داخل السلطة في أرمينيا ، والتي تستخدم الصراع في " قره باغ الجبلية " كورقة لإثارة المشاعر القومية ، من أجل اكتساب

مواقف سياسية داخلية . والفصل الثالث ، تناول الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في الصراع حول " قره باغ الجبلية " ، والتي يأتي في مقدمتها روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي ، وإيران ، وتركيا ، ودور كل طرف منها في هذا الصراع ومصالح تلك الأطراف في المنطقة ، ودوافعها في مساندة أي من الطرفين المتصارعين .

والفصل الرابع ، يتناول قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بشأن ذلك الصراع وموقف المنظمات الدولية والإقليمية من الصراع في " قره باغ الجبلية " ، والتي يأتي في مقدمتها الأمم المتحدة ، ومؤسساتها الدولية وأهمها مجلس الأمن الدولي ، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، والمجلس الأوروبي ، ورابطة كومنولث الدول المستقلة ومنظمة جوام " GUAM " ، كما يتناول ذلك الفصل العوامل المؤثرة في هذا الصراع ، وأهمها العامل الاقتصادي ، وما يصاحبه من مصالح للقوى الدولية والإقليمية ، وقدرة طرفي الصراع على زيادة الانفاق العسكري والتسلح ، وبدائل التسوية وعما إذا كان ذلك الصراع سوف يجد تسوية سلمية له ، أم سيكون الخيار العسكري هو الحاسم فيه . الفصل الخامس والأخير ، فيتناول تطور العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا على مدى العصور .

المؤلف

أحمد عبده طرابيك

25 يناير 2014



الباب الأول الجغرافيا والتاريخ



الفصل الأول الجغرافيا

• القوقاز:

تقع ولاية "قره باغ الجبلية" ضمن نطاق جمهورية أذربيجان ، والتي تقع ضمن ما يطلق عليه منطقة القوقاز ، والتي تقع عند حدود أوروبا وآسيا ، وهي موطن جبال القوقاز ، بما فيها أعلى جبل في أوروبا ، جبل "البروز" ، وغالباً ما يتم تقسيم القوقاز إلى القوقاز الشمالي ، والقوقاز الجنوبي الذي ينتمي إليه إقليم "قره باغ الجبلية" وكلمة "القوقاز" *The Caucasus* ، تسمية لا تينية مشتقة من كلمة "قوقازوس" *Kaukasus* ، والتي وردت في كتابات المؤرخين والجغرافيين الإغريق القدامي ومنهم المؤرخ الشهير "هيرودوت" *Herodotus* ، والفيلسوف والمؤرخ اليوناني "سترابو" أو "سترابون" *Strabo or Strabon* ، وتنتمي التسمية الروسية "قفقاس" *Kovkas* إلى الأصل نفسه ، ويعتقد أن التسمية من أصل "قازقاز" *Kaz Kaz* هي التسمية التي كان الحيثيون يطلقونها على سكان الساحل الجنوبي من البحر الأسود¹ كما توجد آراء أخرى تقول أن أصل تسمية كلمة "قوقاز" يعود إلى "قوقاز" بن" توجارما" ثالث أبناء نوح عليه السلام² .

ومنطقة القوقاز من المناطق التاريخية الهامة التي تقع بين بحر قزوين والبحر الأسود حيث يحدها من الشمال روسيا ، ومن الجنوب إيران وتركيا ، والبحر الأسود من جهة الغرب ، وبحر قزوين من الشرق ، وتعتبر منطقة القوقاز أكثر المناطق تنوعاً من الناحيتين اللغوية والثقافية على وجه الأرض ، حيث تعد من أكثر مناطق العالم من حيث عدد القوميات ، وتتألف القوقاز من جورجيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، أما القوقاز الروسي فيضم كراسنودار كراي ، ستافروبول كراي ، أديجيا ، قراتشاي - تشيركيسيا ، قبردينو - بلقاريا ، الشيشان ، إنغوشيا ، أوسيتيا الشمالية وداغستان . كما تُعد القوقاز منطقة ذات أهمية بيئية كبيرة ، حيث تحتوي على حوالي 6400 صنف من النباتات ، 1600 منها موطنها الأصلي القوقاز ، حيث تضم الحياة البرية القوقازية

¹ - دائرة المعارف البريطانية .

² - لينوتي مروفيلي - الموسوعة الحرة .

نمور ، دببة بنية ، ذئاب ، ثيران أوروبية ، مارال ونسور ذهبية ، كلب الراعي القوقازي ، ومن اللاقاريات يوجد حوالي 1000 نوع من العناكب ، وتضم الأراضي الطبيعية غابات مختلطة مع مناطق غنية بالأراضي الصخرية فوق المناطق الشجرية . وموقع القوقاز بين البحر الأسود وبحر قزوين جعله نقطة اتصال ما بين أوروبا ووسط آسيا ، وجسر عظيم يصل بين أوروبا وآسيا الغنية بالثروات الطبيعية وذات المصالح المتشابهة وأحياناً المتناقضة لقوي دولية كبيرة ، لذلك تعتبر القوقاز أهم مراكز التحركات السياسية والاقتصادية والهجرات البشرية منذ ظهور الانسان علي الأرض وقد لعبت القوقاز دوراً هاماً في نقل الحضارات بين الشمال والجنوب ، وقد جعل الثراء الكبير الذي تنعم به منطقة القوقاز من الثروات الباطنية المعدنية والنفطية ، والانتاج الزراعي الذي يفيض عن سكان المنطقة ، جعل سكان القوقاز يبحثون عن أسواق جديدة لمنتجاتهم ، مما جعلهم يختلطون بالبلاد والحضارات الأخرى .

ويعتبر القوقاز من أهم مناطق العبور للهجرات القديمة ، فمنذ انتهاء العصر الجليدي بدأت الهجرات الاضطرابية من الجنوب إلي الشمال في وقت لم تكن فيه الطرق البحرية آمنة ، لذلك تمت الهجرات القديمة بين الشرق والغرب عبر القوقاز ، ثم تحولت المنطقة بعد ذلك إلي طريقاً تجارياً بين الهند والصين من جهة وأوروبا من جهة أخرى وبعد التوسع في استعمال الطرق البحرية نتيجة للإكتشافات الجغرافية ، واستخدام أوروبا لطريق رأس الرجاء الصالح في تجارتها مع الهند والصين ، فإن ذلك لم يقلل من أهمية القوقاز ومكانته .

كان القوقاز وما زال مسرحاً لصراع القوي الكبرى المحيطة به من كل الجهات من أجل السيطرة علي هذه المنطقة الهامة الغنية بالموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي الاستراتيجي ، وصراع القوي الكبرى الطامعة في القوقاز تجاوز مطامع القوي التقليدية المحيطة به مثل روسيا وإيران وتركيا ، ليجذب إليه قوي أخرى في مقدمتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي أصبحت مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تشمل منطقة القوقاز . ولذلك فإن صراع الدول الكبرى في المنطقة يعد صراعاً علي النفوذ السياسي والاقتصادي والاستراتيجي خاصة

مع حالة عدم الاستقرار التي تشهدها القوقاز ومنطقة آسيا الوسطي بصفة عامة منذ تفكك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتصارع الدول الغربية علي اكتساب مناطق نفوذ من خلال التقارب مع دول المنطقة ، واستخدام النزاعات والصراعات بين الدول المستقلة ومنها النزاع حول " قره باغ الجبلية " ذريعة للتدخل والتنافس من أجل مصالحها المتعاضمة في منطقة القوقاز الحيوية .

• إقليم قره باغ :

منطقة في جنوب غرب أذربيجان ، وهو إقليم متسع يشمل منطقة جبلية وأخري سهلية ولأن الصراع بين أذربيجان وأرمينيا يدور حول الجزء الجبلي من " قره باغ " ، فإن مصطلح " قره باغ الجبلية " هو السائد والأكثر انتشاراً في الأوساط السياسية والإعلامية الأمر الذي يبدو معه علي أن " قره باغ الجبلية " هي الجزء الجبلي وحسب ، ويطلق الأرمن علي " قره باغ الجبلية " اسم " أرناخ " ، ويتنوع استخدام كلمات بديلة بتنوع اللغات المختلفة ، ففي روسيا تستخدم كلمة " مرتفعات " ، حيث كانت تستخدم في الاسم الرسمي للإقليم ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " Nagorno - Karabakhskaya Avtonomnaya Oblast " ، كما تستخدم في اللغة الفرنسية باسم علوي " Haut-Karabakh " وتعني قره باغ العليا وكلمة " قره باغ " يُعتقد أن أصلها تركي وفارسي ، وتعني حرفياً " الحديقة السوداء " ، وقد ظهر الاسم لأول مرة في المصادر الجورجية والفارسية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين ، " وقره باغ " لها بديل مقبول في الواقع الحالي يدل علي أصل تسميتها التركية ، حيث يُطلق علي نوع من سجاد ذو نمط مميز نشأت صناعته في المنطقة منذ عهد بعيد .

يتكون اسم " قره باغ " من مقطعين " قره " ، و " باغ " ، حيث يعود استخدام هاتين الكلمتين معا إلي القدم ، مع تواجد شعب أذربيجان ، وانتساب تسمية " قره باغ " إلي إقليم معين من أرض أذربيجان يعتبر في مختلف أنحاء العالم حقيقة تاريخية تؤكد عليها المصادر والأحداث ، فقد تم استخدام كلمة " قره باغ " التي يطلقها شعب أذربيجان علي جزء من أراضيها ، المعروفة بإقليم يحمل هذا الاسم منذ أكثر من ألف وثلاثمائة عام أي في القرن السابع الميلادي ، حيث كانت " قره باغ " في البداية عبارة عن مفهوم تاريخي وجغرافي ، ثم انتسب بعد ذلك إلي أراضي جغرافية شاسعة ، وخاصة أن أذربيجان بها كثير من تلك المفاهيم ، فمثلاً مدينة " ناختشيفان " ولاية ناختشيفان ومدينة " شاكى " ولاية شاكى ، ومدينة " كنجة " ولاية كنجة .

ومن ثم فإن تسمية " قره باغ " تاريخياً يعود إلي قسم ، أو ولاية أذربيجانية مازالت معروفة منذ ذلك التاريخ القديم ، وقد جاءت تلك التسمية كدليل علي طبيعة الإقليم الذي تُطلق عليه ، حيث أن كلمة " قره " في اللغة الأذربيجانية ، وكذلك في اللغات واللهجات التركية الأخرى تعني " أسود " ، وكذلك تعني " كثيف " ، و " غامق " ، و " مشجر " و " كبير " ، ومعانٍ أخرى قريبة من ذلك ، أما كلمة " باغ " فهي تعني " الحديقة " ومن ثم فإن المعنى يصبح " الحديقة السوداء " ، أو " الحديقة المشجرة " ، أو " الحديقة الكثيفة " ، وكل تلك المعاني للاسم تؤكد علي أن " قره باغ " تختص بشعب أذربيجان دون غيره من الشعوب الأخرى .

وكانت " قره باغ " تضم مناطق " اغدره " ، " عسكران " ، " شوشا " ، " خوجاوند " " هادروت " ، وتم إلغاء الوضع القانوني للحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " في 26 نوفمبر 1991 بسبب النشاط المسلح للانفصاليين الأرمن ، ولا يزال إقليم " قره باغ الجبلية " يخضع لإحتلال أرمينيا بالإضافة إلي سبعة مناطق أخرى مجاورة .

• الموقع :

يذكر المؤرخ ميرزا جمال جوانشير¹ في كتابه "تاريخ قره باغ" بأن حدود ولاية "قره باغ" تمتد من الجنوب على امتداد نهر "أراز"، وبداية من جسر "خدافرين" حتى جسر "صينيق" (الجسر المحطم)²، ومن الشرق على امتداد نهر "كور" الذي يلتقي مع نهر "أزار" عند قرية "جواد" قبل أن يصب في بحر "قزوين" (الخرر) ومن الشمال تمتد حدود "قره باغ" من مدينة "بيليز" أو "ينبول" على امتداد نهر "قوران" حتى وصوله إلى نهر "كور"، ومن الغرب تحد "قره باغ" سلسلة الجبال المعروفة باسم الإقليم "جبال قره باغ"، والتي تحمل أسماء "كوشباك"، و"سالتورت"، و"أريكلي".

وتستند مصداقية وصحة الحدود الجغرافية التي بينها جوانشير ليس من كونه ينتمي إلى ذلك الإقليم الذي نشأ وعاش فيه، بل لكونه شخصية تحمل صفة رسمية، شارك في إدارة ولاية "قره باغ"، وذلك يعني أن جوانشير يستند إلى وثائق رسمية تؤكد مصداقية كلامه، كما تؤكد الحدود الجغرافية على أن منطقة "قره باغ" هي إقليم يضم جبلاً وسهولاً، وليس كما يُشاع ويتم تداوله بمفهوم "قره باغ الجبلية"، فهذا المفهوم الأخير "قره باغ الجبلية" نشأ مؤخراً، وتم اختلاقه على جزء من ولاية "قره باغ" بهدف انفصاله عنها، وحتى ذلك المفهوم الانفصالي يؤكد على وجود "قره باغ" السهلية، وهذا هو الواقع اليوم، حيث توجد في أذربيجان "قره باغ الجبلية"، و"قره باغ السهلية"، وكان كلا الجزأين "الجبلي والسهلي" طيلة المراحل التاريخية والعصور الزمنية المختلفة موطناً لشعب أذربيجان ذلك الشعب الذي تحتوي لغته على كلمتي "قره"، و"باغ"، كما أن أقدم وأندر فولكلور شعب أذربيجان أبدع في "قره باغ" وتعلق بها.

¹ - ميرزا جمال جوانشير، عاش في الفترة ما بين 1770 إلى 1853 م، وهو مؤرخ أذربيجاني من "قره باغ"، وهو أحد مؤلفي "قره باغ" و"كان وزير قاتية" "قره باغ".

² - يوجد الجسر المحطم الآن قزاق شميدل، ومنطقة ديميرتشي حسنلي، وسماه الروس في العهد السوفيتي بالإصطلاح الروسي "كراسني موست" أي الجسر الأحمر.

كما أن اسم أذربيجان خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين كان يطلق على الأراضي التي تشمل أذربيجان الجنوبية (المحافظات الشمالية في إيران حالياً) وأذربيجان الشمالية (التي كانت ضمن حدود اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق) وكانت حدودها تمتد من "زينجان" إلى "ديربنت"، ومن بحيرة "جيشكتاه" على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، وحتى بحر قزوين، وكانت أذربيجان تضم ضمن حدودها المحافظات الأذربيجانية "آران"، "شيراوان"، "موجان"، وكانت هذه المحافظات تُعد أقسام لا تتجزأ من الولايات الأذربيجانية لدولة الصفائدة من حيث علاقاتها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والعرقية والثقافية، وقد دخلت "قره باغ" في تلك الفترة ضمن حدود "آران".²

ويمكن تطبيق اسم "قره باغ" ليس فقط على أراضي أذربيجان، بل أيضاً في شمال القوقاز وتركمانيستان، وأوزبكستان، وأفغانستان³، فقد كانت أذربيجان تضم مناطق تحمل أسماء "قره باغ سورخاب"، "قره باغ التبريزية"⁴، "قره باغ آران" وتحديد معني تلك الأماكن مثله مثل "قره باغ"، بما يعني "الشعب والحديقة"، "الحديقة الكبيرة"، "البقعة الرائعة"، وكان هذا الأمر مرتبطاً بالطبيعة الرائعة لتلك الأماكن وخيراتها الوفيرة، وقد كانت "آران" في القرون الوسطى المتأخرة تضم الأراضي الواقعة بين نهر "كورا"، "أراز"، وكان تحديد اسم "قره باغ آران" يهدف إلى الإشارة نحو تميزه عن المناطق الأخرى التي تتخذ اسم "قره باغ"، وعلى الأخص اختلافه عن "قره باغ بادجيس" الواقع عند شرق بحر قزوين.

ولم يأتي ذكر "قره باغ الجبلية" في أي من المصادر أو المراجع خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، حيث أن القسم الجبلي والقسم السهلي لإقليم "قره باغ" كانا

¹ - ياقوت الحموي - معجم البلدان.

² - أبو بكر القطبي الأهاري - تاريخ شيخ عويس - باكو 1984 - ص 132.

³ - جيولوف. ج. أ. - أسماء المواقع الجغرافية لأذربيجان - باكو 1986 - ص 145.

⁴ - واقف بيريف - قره باغ روح أذربيجان - مجلة التراث - عدد: ربيع وصيف 2012.

تاريخياً من الناحية الاقتصادية والثقافية تجمعهما روابط لصيقة ، ويكمل كل منهما الآخر¹ ، فقد كانا إقليماً واحداً دون وجود أي تمييز بين قسميها الجبلي والسهلي .

• السكان :

نظراً لموقع " قره باغ الجبلية " وسط منطقة حيوية وهامة وملتقي الطرق الدولية القديمة ، ونظراً لكونها نقطة إلتقاء بين الامبراطورية العثمانية والفارسية والروسية فقد شهد الإقليم عدداً كبيراً من الحروب ، وتقلات وعمليات هجرة ونزوح بين السكان ، لذا فليس مستغرباً في التاريخ الديموغرافي للإقليم أن تكون إحدى الجماعات العرقية أو الشعوب في قرن من القرون أغلبية وفي قرن آخر أقلية¹

وتفيد الإحصائيات التي أجريت عام 1988 أن عدد سكان " قره باغ " كان حوالي 200 ألف نسمة قبل ذلك كانت الأغلبية بين سكانه من الأذربيجانيين ، وكانت روسيا منذ عهد القيصرية تنفذ في الشعوب التي تحتلها سياسة التهجير القسري الإجباري لتختلط الشعوب المستمرة ببعضها البعض حتي يذوب الجميع في البوتقة الروسية ، وكانت روسيا تهدف من وراء ذلك إلي أمرين :

الأول : إذابة الأعراق بين الشعوب التي تحتلها ، أي محاولة القضاء علي الشخصية الوطنية وطمس الهوية القومية .

ثانيا : القضاء علي الهوية الإسلامية بصفة خاصة ، والدينية بصفة عامة بين الشعوب الخاضعة لروسيا .

بناء علي سياسة التهجير الجبري الروسي أرادت روسيا إقامة ما يسمى " مسمار جحا " فوجدت في إقليم " قره باغ " الهدف المبتغي ، فالإقليم يمتلك موقعا استراتيجيا هاما فهو باب أذربيجان ، وباب إيران ، ولم يجد الروس مفرا من محاولة طمس الشخصية الوطنية والإسلامية في هذا الإقليم الأذربيجاني الهام .

وبهدف تغيير التركيبة السكانية أخذت روسيا في جلب الأرمن إلي إقليم " قره باغ " ، حتي زاد عدد الوافدين عن عدد الأهالي.

لم تتوقف حركة الهجرة الأرمنية إلي " قره باغ " بدعم من الروس ، وهم أنفسهم الذين سجلوا هذا الحدث التاريخي ، وذلك بتسجيل أول وصول مكثف لهم إلي " قره باغ "

¹ - رضا عبد الوود تداعيات الإطلاق التركي الأرمني علي أزمة ناجورنو كاراباخ موقع " قاوم " 14 يناير 2010 .

² - أبو بكر القطبي الأهاري - تاريخ شيخ عويس - باكو 1984 - ص 132 .

"حيث أقاموا نصباً تذكاريّاً لتخليد ذكرى وصول أول هجرة أرمينية نصرانية بدعم من روسيا البلشفية إلى إقليم "قره باغ" الأذربيجاني المسلم ، وقد سجلوا على هذا النصب تاريخ 1828 . يتضح من ذلك . أن هذا الإقليم أذربيجاني مسلم شرقي طوال التاريخ ولم يشارك أهله أحد إلا منذ عام 1818 ، وأن "قره باغ" كانت منطقة إسلامية تتضح فيها كل المعالم الشرقية ، ولكن روسيا القيصرية ثم السوفيتية سهلت هجرة الكثير من الأرمن من تركيا وإيران لإقامة نوع من السد البشري الحي يفصل حدودها عن هاتين الدولتين الكبيرتين¹.

¹ مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية على الشرق الأوسط - د . الصلصالي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .

• اللغة :

كان أغلب السكان الأذريين في إقليم "قره باغ الجبلية" قبل تهجيرهم من قبل الأرمن من المسلمين الشيعة والسنة والأكراد ، ويتكلمون اللغة الأذربيجانية ، حيث تشبه اللغة الأذرية اللغة الأناضولية التركية بشكل كبير ، وتستخدم اللغة الأذرية في عدة مناطق في إيران خاصة في شمال غرب إيران حيث تعتبر اللغة المشتركة بين سكان تلك المنطقة ، وكذلك في روسيا وخاصة في إقليم داغستان وجنوب شرق جورجيا وشرق تركيا . واللغة الأذرية هي لغة تركية من فرع أغوز ، وهي لغة قريبة للغة التركية ، لكن ذو تأثير عربي فارسي ، وقد بدأ الأدب الكلاسيكي في اللغة الأذرية خلال القرن الرابع عشر ، وأصبحت بعد ذلك واحدة من أهم اللغات في الأدب الكلاسيكي في القرن السادس عشر ، حيث استخدمها الشاعر والشاه إسماعيل الصفوي في أشعاره وكتاباتهِ وفي عام 1875 طبعت أول جريدة كاملة باللغة الأذرية ، وفي عام 1891 تُرجم الإنجيل بأكمله إلى اللغة الأذرية ، وكانت اللغة الأذرية قبل عام 1920 تكتب بالحروف العربية وفيما بين عام 1929 وعام 1938 بدأت تكتب بالأبجدية اللاتينية ، وفي عام 1938 تحولت إلى الأبجدية السريالية ، وفي عام 1991 تبنت مرة أخرى الأبجدية اللاتينية . أما الأرمن فهم مسيحيون ينقسمون مذهبياً بين الكاثوليكية والأرثوذكسية ، واللغة الأرمينية هي لغة هندوأوروبية لها أبجدية فريدة ، وتختلف لغة الأرمن في "قره باغ الجبلية" عن تلك التي يتحدث بها الأرمن في جمهورية أرمينيا ، ومع ذلك فكل منهما يفهم الآخر . وتستخدم اللغة الأرمينية في المناطق المجاورة لها وفي بلاد المهجر حيث استقرت جاليات من الشعب الأرميني ، وتعتبر الأرمينية واحدة من بين اللغات الهند أوروبية القليلة التي تمكنت من المحافظة على شكلها البدائي ، وهي قريبة من اللغتين اليونانية والفارسية ، وتستخدم اللغة الأرمينية المعاصرة اليوم من قبل قرابة الخمسة ملايين شخص في لهجتين أساسيتين ، الأولى في شمال غرب إيران وأرمينيا وتستخدم "الأرمينية الشرقية" وفيها النسخة الكلاسيكية نوعاً ما مع تبسيطها لمنط الكتابة والثانية في منطقة الشرق الأوسط وفي المهجر حيث تستعمل "الأرمينية الغربية" التي مع حفاظها على جذورها امتزج فيها الطابعين الكلاسيكي والشعبي .

• مظاهر السطح :

يحتاج فهم أبعاد قضية " قره باغ الجبلية " تاريخياً وحضارياً ، الوقوف على تحديد مفهوم جغرافية الإقليم ، حيث تنقسم " قره باغ " جغرافياً حسب تكوين أراضيها وتضاريسها إلى قسمين ، الأول عبارة عن مناطق سهول ، والآخر القسم الجبلي . كان الجزء الجبلي لخانية " قره باغ " يسمى " قره باغ الجبلية " في بعض الأحيان والأراضي الواقعة بين سلسلة جبال " قره باغ " في الشرق ، وجبال " زنجازور " في الغرب ، وكذلك هذاب " قره باغ " التي تفصل " قره باغ العليا " عن " قره باغ السفلي " ، وهي السهول التي تدخل كلها ضمن إقليم " قره باغ الجبلية ¹ .

وعلى ذلك فإن " قره باغ " بوصفها السابق يؤكد مفهوم " قره باغ " الإداري والسياسي في زمن وجودها ضمن روسيا القيصرية ، حيث يتضح أن أراضي خانية " قره باغ " السابقة قد تعرضت لتقسيمات إدارية مختلفة ، ولكن في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية (1918 - 1920) كان مفهوم " قره باغ " بمعناه السابق من جديد.

أما مظاهر السطح في " إقليم قره باغ الجبلية " فإنه يتميز بكونه هضبة مرتفعة تنتشر عليها الجبال والتلال ، وتعتبر قمة جبل " جياميش " التي يبلغ ارتفاعها 3724 متراً أعلى قمة جبلية في الإقليم ، وتنحدر من على تلك الجبال عدد من الأنهار التي تستخدم مياهها في الري وتوليد الطاقة الكهربائية .

1 - م . م . سكيبيتسكي ، ابن باحت القوقاز ' م . أ . سكيبيتسكي .

• المناخ :

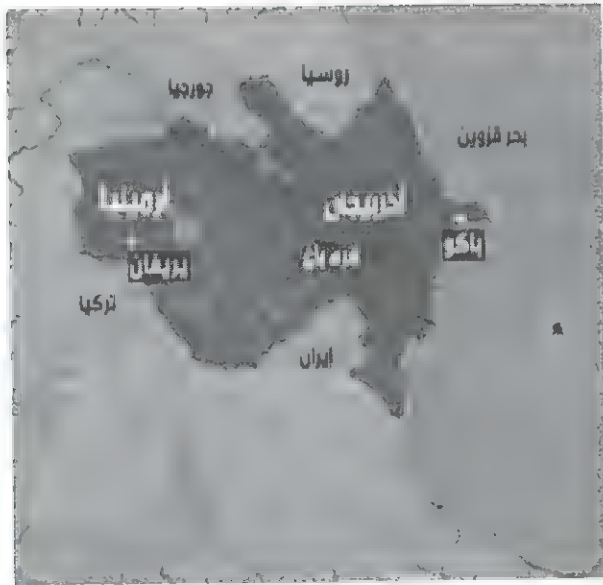
يتأثر المناخ في إقليم " قره باغ الجبلية " تبعاً لمظاهر السطح ، ففي المناطق الجبلية في الغرب والجنوب الغربي تتراوح درجة الحرارة في الشتاء ما بين 6 إلى 10 درجات مئوية ، وفي السهول والمرتفعات الأقل انخفاضاً تتراوح درجات الحرارة ما بين 2 إلى 3 درجات مئوية ، أما في فصل الصيف فيتراوح معدل درجات الحرارة ما بين 10 إلى 15 درجة مئوية في المناطق الجبلية ، بينما تتراوح ما بين 20 إلى 25 درجة مئوية على المرتفعات الأقل انخفاضاً .

تسقط على إقليم " قره باغ الجبلية " أمطار في فصل الصيف ، ويبلغ معدل سقوط الأمطار على الإقليم ما بين 400 إلى 600 ملي متر مكعب في العام على مناطق السهول وتزداد تلك النسبة لتصل إلى أكثر من 800 ملي متر مكعب على المرتفعات الجبلية ويكون المناخ في السهول والمرتفعات المنخفضة شبه جاف مما يساعد على نمو الشجيرات شبه الصحراوية والأعشاب والنباتات ذات الطابع الصحراوي في المرتفعات المنخفضة ، أما في الجبال ذات الارتفاعات العالية فإن الأشجار العالية وذات الأوراق الكثيفة تفسح المجال للمروج الخضراء التي تكون مراعي جيدة ، كما تكسو الغابات والأشجار الصغيرة مساحات كبيرة تزيد عن ثلث مساحة الإقليم .

• الموارد الاقتصادية :

إقليم " قره باغ الجبلية " من المناطق الغنية بالموارد المعدنية ومصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي ، والعديد من مناجم الذهب والزنك والرصاص والجرانيت وينابيع المياه المعدنية ، ولكن نظراً لعدم الاستقرار في الإقليم الناتج عن الاحتلال الأرمني فإن تلك الثروات لم تستغل بشكل اقتصادي جيد ، نظراً لعدم تمكن شركات الطاقة من العمل والاستثمار في ظل الاحتلال ، ولذلك فإن إقليم " قره باغ الجبلية " يعتمد في اقتصاده على قطاع الزراعة والرعي ، حيث يعمل بهما أغلب السكان ، كما تقوم بعض الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية ومنتجات الرعي من الأصواف والجلود والألبان وكذلك بعض الصناعات الخفيفة .

يعتمد السكان في مناطق السهول على تربية الماشية وزراعة الحبوب والقطن والتبغ وفي المناطق الجبلية تتشابه أنماط الحياة أيضاً مع مناطق السهول ، حيث تنتشر حرفة رعي الأغنام للحصول على الصوف ، والماشية من أجل اللحوم والجلود ، وفي سفوح التلال والمناطق الجبلية الأقل انخفاضاً تنتشر زراعة العنب الذي تقوم عليه صناعة النبيذ ، وكذلك تربية دورة القز الذي تقوم عليها صناعة المنسوجات الحريرية.



الفصل الثاني التاريخ

• العصور القديمة :

تعتبر أذربيجان من أقدم البقاع التي سكنها الإنسان علي سطح الأرض ، وقد ساعد علي ذلك التوطن والاستقرار غني أرض أذربيجان بالثروات الطبيعية ، وموقعها الجغرافي مما جعلها أيضاً محط أطماع الغزاة الأجانب ، ولذلك فإن حدودها قد اتسعت تارة وتقلصت تارة أخرى ، وكانت تفقد استقلالها وسيادتها علي أرضها حيناً ، وتستعيد استقلالها وحريتها أحياناً أخرى . وشعب أذربيجان من أقدم الشعوب التي عرفت ببناء الدولة في العالم ، وقد نشأت أول الكيانات العرقية في أذربيجان خلال الألف الثالثة والثانية قبل الميلاد¹ ، حيث حظيت بعلاقات الدولة السومرية ، والدولة الأكادية ، والآشورية ، في بلاد العراق ، كما أقامت علاقات مع دول آسيا الصغرى ، وقد شهدت بلاد أذربيجان نشوء عديد من السلالات الملكية والدويلات والدول علي أراضيها ثم زوالها ، فقد قامت تشكيلات ووحدات لطوائف في أواخر الألف الثاني وأوائل الألف الأول قبل الميلاد ، أغلبها محلية الأصل عاشت فيها منذ القدم .

ووفقاً لما توصل إليه علماء الآثار ، فإن أرض أذربيجان يسكن بها الإنسان البدائي منذ العصر الحجري ، وقد عاش الإنسان البدائي علي سواحل نهر " قوروجاي " ، حيث تعتبر تلك المنطقة إحدى المناطق السكنية الأربع المكتشفة علي سطح الكرة الأرضية وتدل علي ذلك الرسوم التي تم اكتشافها علي الصخور في منطقتي " أبششرون " ، و " جامي قايا " في " ناختشيفان " القديمة ، والتي تشير إلي أن من كان يعيش في تلك المناطق كانوا يعملون بالأنشطة البحرية .

وقد أخذ بنيان الدولة في أذربيجان في النمو ، وصارت البلاد أكثر تطوراً ، حيث قامت دول قوية مثل دولة " ألمن " ، ودولة " إسكيت " ، ودولة " أتروباتينه " ، ودولة " ألبانيا " ، والتي عرفت باسم دولة " ألبان القوقازية " ، وكانت قد نشأت مملكة " مانا " كأول

¹ - مختصر تاريخ أذربيجان - د . محمود إسماعيلي - مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي الإمارات العربية المتحدة - الطبعة الأولى 1995 .

دولة علي أرض أذربيجان حوالي عام 900 قبل الميلاد ، والتي عُرفت في بادئ الأمر باسم "فنا" عام 843 قبل الميلاد¹ .

وقد امتد حدود تلك الدولة إلي نهري "ديالا" و "الزاب الصغير" في الشمال ، وبحر قزوين في الشرق ونهر "أراز" في الشمال وبحيرة "أرميا" في الغرب ، وكانت عاصمتها "إيزيرتو" علي بحيرة "أرميا" ، وقد تمكنت "مانا" ، رغم ما تعرضت له من هجمات متكررة من مملكتي "أوراتو" ، و "أشور" من الازدهار في عهد "إيرانزو" (740 - 719 ق . م) ، أما آخر ملوك "مانا" فقد تحالف مع الدولة الآشورية ، وقد ورد ذكر شعب "مانا" للمرة الأخيرة في مروييات تحتاج توضيح مرتبطاً بأحداث وقعت عام 616 ق . م ، حيث أن المملكة لم تتعرض لغزو جارتها ميديا إلا في عام 590 ق . م .

وكانت "أثروباتينا" ، و "ألبانيا" من الممالك التي بزغ نجمها عقب موت "الاسكندر المقدوني" (326 - 323 ق . م) ، ولعبت كل منهما دوراً كبيراً في قيام الدولة علي أرض أذربيجان خلال العصور السابقة ، وتعتبر ألبانيا القوقازية الموطن الأصلي لأذربيجان الشمالية التي تضم جمهورية أذربيجان الحالية وجنوب داغستان ، وقد شارك الألبان كجزء من جيش الحاكم الأشمندي "دارا الثالث" (336 - 323 ق . م) ، في معركة "جافجميل" ضد "الأسكندر المقدوني" ، حيث كان لدي الألبان في القرن الأول قبل الميلاد جيش قوامه 60 ألف جندي من المشاة ، 22 ألف كتيبة مشاة ، وكانت "كابلاكا" (مدينة جبالا حالياً) أول عاصمة لدولة "ألبانيا" ، ثم انتقلت إلي "بارتاني" (مدينة باردا حالياً) منذ القرن الخامس الميلادي .

وحكمت "ألبانيا" في بادئ الأمر سلالة ملكية من أهل البلاد ، ثم تولي "الأرشاقيون" وهم من أصل عائلة ملكية أصلها من "بارفيان" ، سدة الحكم منذ القرن الأول الميلادي

¹ مختصر تاريخ أذربيجان - د . محمود إسماعيل - مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي الإمارات العربية المتحدة - الطبعة الأولى 1995 .

حيث ذابوا مع السكان الأصليين ، ودامت دولتهم حتي القرن السادس ، حين تبوأ "المهرانيون" عرش البلاد من بعدهم .

أما اسم "أثروباتينا" فقد أطلق علي أرض أذربيجان باتجاه الجنوب من نهر "أراز" (ما يعرف بأذربيجان الفارسية حالياً) ، حيث يشتق اسم "أثروباتينا" من اسم "أثروبات" الحاكم نائباً عن "أخمنديس" الذي صار فيما بعد أحد قواد جيش "الاسكندر المقدوني" ، وكانت مقاطعة "جازاكا" (مدينة مراغا في فارس حالياً) عاصمة "أثروباتينا" ، وهي تقع علي الضفة الجنوبية الشرقية لبحيرة "أرميا" ، وقد تعاقب علي البلاد بعد "أثروبات" خمسة من الحكام ، في القرن الأول قبل الميلاد ، وكان لجيش "أثروبات" 40 ألف من جنود المشاة ، و 10 آلاف كتيبة مشاة ، ودامت المواجهات من القرن الثاني ق . م ، حتي القرن الثالث الميلادي بين الامبراطورية الرومانية و "بارفيا" من جهة وبين "ألبانيا" و "أثروباتينا" من جهة أخرى ، وشنت كل منهما هجمات منظمة علي البلاد بغرض إخضاعها لسلطانها ، وكان أبرزها محاولات كبار قادة الجيش الروماني مثل "لوكويوس ليسينيوس لوكولوس" (69 - 79 ق . م) ، و "يومبيوس ماجنس" (66 - 65 ق . م) و "بيليوس كانبيديوس كراسوس" (37 - 36 ق . م) ، ومن عام 72 إلي 74 ميلادية تعرضت "ألبانيا" و "أثروباتينا" إلي هجمات قبائل "الآن" البدوية لعدة مرات ، وفي عهد "شابور الأول" (241 - 727 ق . م) خضعت كلتا الدولتين الأذربيجانيتين للإمبراطورية الساسانية .

أما "قره باغ" فهي ليست من أعرق وأقدم مناطق أذربيجان وحسب ، بل من أحد أهم وأقدم الأماكن في العالم التي لها تاريخ موغل في القدم ، فقد تم فيها اكتشاف كهف "آزيج" الذي يعتبر بمثابة أقدم المساكن التي عاش بها الإنسان ، واكتشاف ذلك المسكن يدل علي أن منطقة "قره باغ" خاصة ، وأرض أذربيجان يصفة عامة هي من أوائل المواطن التي استوطنها الإنسان إلي جانب حوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أفريقيا .

وقد عثر العالم "م . حسينوف" مكتشف كهف "آزيج" علي العديد من الأدوات والآلات المصنوعة من الأحجار النهرية ، التي تدل علي مدي تقدم الحضارة في ذلك

الوقت ، والتي تتشابه مع حضارة " أولدوواي " ¹ بشرق أفريقيا ، وكذلك توجد نفس الاختلافات في الآلات الحجرية ، الأمر الذي يجعل من بعض الباحثين إطلاق تسمية الآلات المكتشفة من حفريات " أزيج " بحضارة " قروتشاي " ، والتي يزيد عمرها عن مليون ومائتي سنة .

في عام 1968 عثر في طبقة " آشول " علي عظمة فك إنسان من حضارة " أزيج " الذي يطلق عليه اسم " أزيخانروب " ، وحسب العلماء فإن إنسان " أزيج " قد عاش قبل 350 إلى 400 ألف سنة ، وقد تمثلت حضارة " موستي " في " قره باغ " في كهف " الطاعات " ، كما أوضحت الآثار التاريخية المكتشفة مدي التطور الواسع لمرحلتي العصر الحجري في " قره باغ " ، سواء مرحلة " ميزوليت " ، ومرحلة " اثيوليت " ، حيث تم خلال مرحلة " اثيوليت " من الألفية السادسة وحتى الألفية الرابعة قبل الميلاد ، وكذلك خلال مرحلة " البرونز " والحديد الأول في نهاية الألفية الرابعة حتي بداية الألفية الأولى قبل الميلاد ، حدثت خلال هذه الفترة تغيرات كبيرة في حياة " قره باغ " وتحمل مرحلة البرونز الأخير ، ومرحلة الحديد الأول ، في الفترة ما بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر قبل الميلاد ، اسم حضارة " خوجالي غدايي " ، حيث تم العثور ضمن آثار مقبرة " خوجالي " علي " خرزة عقيقة " عليها كتابات مسمارية خاصة بالملك " عدد نيناري " حاكم آشور ، مما يدل علي وجود علاقات اقتصادية وتعاون وتبادل بين منطقة " قره باغ " ومنطقة بلاد الرافدين . خلال تطور الأحداث الثقافية والاقتصادية ظهرت في جنوب أذربيجان دولة " مانا " القوية خلال الفترة ما بين القرنين التاسع والسادس قبل الميلاد ، واستطاعت دولة " مانا " أن تحافظ علي استقلالها طوال هذه الفترة التي شهدت صراعاً مريعاً مع دولة آشور ² ودولة " أورارتو " ³ ، ولم

¹ - أولدووي عبارة عن واد في شمال تنزانيا بشرق أفريقيا ، وقد عثر الباحثون الأثريون فيه علي جثمان إنسان قديم يعود لأكثر من مليوني سنة .

² - دولة آشور " اسوريا " نشأت فيما بين النهرين في العراق حالياً ، وبلغت ذروة ازدهارها فيما بين النصف الثاني للقرن الثامن والنصف الأول للقرن السابع قبل الميلاد .

³ - دولة " أورارتو " نشأت خلال الفترة ما بين القرن التاسع والقرن السادس قبل الميلاد ، حيث دمرها وقضي عليها دولة " ميديا " .

تستطع أي من الدولتين أن تحقق أي انتصار علي دولة " مانا " طوال هذا الصراع المريع ، ولم تكن في تلك الفترة سواء في القوقاز الجنوبية ، أو فيما يسمي بما وراء القوقاز أي تواجد أرمني ، ويتفق المؤرخون والباحثون علي أن أراضي دولة " أورارتو " كانت خارج حدود اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق . ولم يكن للأرمن أي تواجد أو أثر يدل علي وجودهم في المنطقة المعروفة حالياً باسم أرمنيا ، وقد تغير الوضع في عهد دولة " ميديا " خلال الفترة ما بين عام 550 حتي 672 قبل الميلاد ، والتي أنهت علي وجود دولة " أورارتو " ، وأخضعت دولة " ميديا " منطقة ما وراء القوقاز الجنوبية والشرقية لسيطرتها وسلطانها ، واستمر ذلك الوضع خلال عهد دولة " الأهمانيين " بين عامي 550 حتي 330 قبل الميلاد ، وبعد انهيار دولة " الأهمانيين " دخلت الأحوال السياسية في شمال أذربيجان مرحلة جديدة حيث خضعت المنطقة لحكم الإسكندر المقدوني بين عامي 336 حتي 323 قبل الميلاد وبعد انتهاء حكم الإسكندر المقدوني القصير وموته تفتتت إمبراطوريته وتكونت في جنوب أذربيجان دولة " أترباتينا " ، وفي شمالها دولة " ألبانيا " ، وذلك مع بداية القرن الرابع قبل الميلاد ، وقد كانت أراضي " قره باغ " ضمن دولة " أترباتينا " ، ومع ازدهارها ، ازدهرت بجوارها دولة " ألبانيا " ، التي استمرت منذ بداية القرن الرابع قبل الميلاد وحتى القرن السابع الميلادي ، وقد لعبت خلال هذه الفترة التي استمرت نحو ألف ومائتي عام ، دوراً كبيراً في تاريخ أذربيجان ، واستطاعت توسيع حدودها وتضم إليها كافة أراضي " قره باغ " ، وضمت " ألبانيا " إليها عدد من الولايات الهامة إلي جانب " قره باغ " ، أهمها " ساكسينا " ، و " أوتينا " ، و " أوتي " ، و " أوكيستينا " ، و " أرساخ " ¹ ، و " أراكسينا " .

¹ - كلمة " أرساخ " ، أو " أرساك " ، أو " ساكان " ، أو " ساكي " - " شاك " ، وغيرهم كلها أسماء تخص طائفة " ساك " ، وهي من أقدم الطوائف التركية ، وكلمات " أرساخ " ، أو " أرساك " ، أو " أرساك " ، مشتقة من كلمتي " أر " وتعني " رجل أو مرء " ، و " ساك " وتعني " أرساك " ، أي " المرء أو الرجل الساكي " ، أو " البطل الساكي " في لغات تركية قديمة ، ويمكن الرجوع في ذلك إلي : - مسائل علم اللغة بأذربيجان - م . ١ . سيدوف - قره باغ - أرساخ - ملاحظات حول اشتقاق كلمة " أرساخ " - ص : 150 - باكو 1983 .

- قره باغ أمس واليوم وغداً - ج . جعفراف - اشتقاق كلمة أرساخ - ص : 41 - باكو 2002 .

خضعت "أرساخ" للحكام الألبان من أسرة "الأرساكيد" ثم لأجداد الدوقة من أسرة "مخرانيد" الحاكمة بين القرن السادس والثامن ، وكونت "أرساخ" جزءاً مما يُعرف اليوم باسم "قره باغ" ، وشكلوا أيضاً جزءاً من سهل ميل ، وأطلق عليهم العديد من الأسماء ، فعُرفت باسم "أرخستينا" وفقاً لمؤرخي القرن الأول قبل الميلاد ، وعُرفت باسم "أرساخ" وفقاً للمصادر الألبانية والأرمينية التي يعود تاريخها لما بين القرنين الخامس والثامن عشر ، وعُرفت أيضاً باسم "قره باغ" طبقاً للمصادر الجورجية والفارسية ، وكما كانت "قره باغ" جزءاً من دولة "ألبانيا" ، كانت تعيش بجوارها داخل الدولة أقوام أخرى مثل "أوتي" ، و "سوودي" ، و "قرقار" ، وقد ساهموا جميعاً في ازدهار دولة "ألبان القوقاز" ، وقد تصادف ظهور الأرمن لأول مرة في القوقاز الجنوبية "ما وراء القوقاز" ، وذلك بعد القرن الثاني قبل الميلاد ، ودخلوا تلك المنطقة من خلال أنشطة عدائية ضد الدول والقوميات المحلية ، حيث كانوا - أي الأرمن - يطلقون على كياناتهم في شرق آسيا الصغرى اسم "أرمينيا الكبرى" وحاولوا إعلان كافة الأراضي التي نزحوا إليها وسكنوها بأراضي أرمينيا ، ولكن في عام 66 قبل الميلاد استطاعت الإمبراطورية الرومانية القضاء على الملك الأرميني "تقران الثاني" ، ومن ثم القضاء على الكيان الأرميني ، وإنهاء أسطورة "أرمينيا الكبرى" وتحول الأرمن منذ ذلك التاريخ إلى موالٍ داخل الإمبراطورية الرومانية ، واستمر ذلك الوضع حتى القرن الرابع الميلادي ، وتلك الفترة التاريخية تدحض أي إدعاء أرميني حول أراضي "ألبانيا" باعتبارها جزءاً من "أرمينيا الكبرى" ، فقد كانت دولة "ألبانيا الأذربيجانية" دولة مستقلة تماماً ، وكانت الولايات التاريخية لـ "قره باغ" تابعة لها وذلك ما تؤكد الوثائق التاريخية بأن الحدود الجنوبية لدولة "البانيا" كانت تسير على امتداد نهر "أراز" ، خلال الفترة ما بين القرنين الأول والرابع الميلاديين .

كانت ألبانيا القوقازية هي الدولة الأولى في شمال أذربيجان ، حيث كونت اللغة الألبانية الجزء الشمالي الشرقي من مجموعة اللغات القوقازية ، فقد كان للألبان أبجديتهم

وثقافتهم الخاصة بهم¹ ، والتي تختلف بشكل كبير وواضح عن الثقافة واللغة الأرمينية حيث يوجد فرق واضح بين الآثار الألبانية المسيحية والآثار الأرمينية ، وكما أكدت كتب التاريخ ، والوثائق علي أن "قره باغ" جزء من أراضي أذربيجان ، فإن الموروث الأدبي لشعب أذربيجان خاصة ، وللشعوب التركية عامة ، تؤكد علي تلك الحقائق ، وذلك علي نحو ما جاء في ملحمة "دادا كوركوت" ، التي انتشرت في القرنين السادس والسابع الميلاديين في كافة أراضي أذربيجان ، و "قره باغ" باعتبارها جزءاً منها ، وكذلك في كافة الأراضي الواقعة في حوض بحيرة "قويجار" . وتحدث ملحمة "دادا كوركوت" عن بعض أبطال أقوام "أوغوز" التركية الذين زاروا النبي محمد صلي الله عليه وسلم ، والتقوا به شخصياً ، وكذلك ورد في كتاب "أوغوز نامه" بأن المراعي الصيفية حول بحيرة "قويجا" ، و "قره باغ" تنتمي إلي أقوام "أوغوز" التركية ، وأن جد الأقوام التركية الأصلي "أوغوز خاقان" دفن علي أطراف بحيرة "قويجا" ، وأن "بياندور خاقان" عاش في "قره باغ" ، وفي منطقة المراعي الصيفية حول بحيرة "قويجا" ، وتوفي ودفن فيها ، وإلي جانب قبائل "أوغوز" كانت تعيش قبائل "الأودينيون" والتي ظهرت في أدبيات قدماء اليونانيين ، وهم مسيحيون متدينون يعيشون حتي الوقت الحالي في قرية "نيج" بالقرب من قرية "جابالا" شمال أذربيجان ويفوق تعدادهم ستة آلاف نسمة.

• "قره باغ" تحت الحكم العربي الإسلامي :

شكل الفتح العربي الإسلامي لأذربيجان عام 22 هجرية ، نقطة تحول هامة في تاريخ "قره باغ" ، وفي حياة السكان من مختلف القوميات التي كانت تعيش في تلك المنطقة فقد جاء الفتح العربي الإسلامي برسالة إلى كافة القوميات تسمح لهم بحرية العقيدة وكذلك التحول من عقيدة إلى أخرى ، وقد استغل الأرمن الذين عاشوا في "قره باغ" ذلك وعمدوا إلى تحويل السكان الألبان في "ارساخ" إلى المذهب "الجوريجورياني" وتأثر منهم بعد ذلك في هذه المنطقة من أرض أذربيجان .

تؤكد مؤلفات المفكرين والرحالة العرب في العصور الوسطى مثل "اليعقوبي" ، "الكوفي" ، "الإستاخري" ، "المقدسي" ، "ياقوت الحموي" ، علي أن سكان أذربيجان بما فيهم "قره باغ" كانوا يتحدثون اللغة "الآرانية" ، وهي إحدى اللغات الألبانية في ذلك الوقت ، حيث كان الإقليم المحصور بين نهري "كورا" ، "أزار" يسمى "آران" وفقاً للمؤرخ الألباني "موسيس كالانكايتوك" ، وقد حلت كلمة "قره باغ" التركية بدل كلمة "آران" في القرن الثاني عشر¹ ، وقد اعتنقت ألبانيا الديانة المسيحية في عام 313 ميلادية كديانة رسمية للدولة ، وبدأت المسيحية التابعة للكنيسة الجورجية بالانتشار في ألبانيا القوقازية في القرنين الرابع والخامس ، ولذلك كان من الطبيعي أن تأثر من السكان يستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة إلى تحويلهم إلى المذهب "الجوريجورياني" ، ولذلك فإن إدعاء بعض الأكاديميين الأرمن ومنهم س . ت . بريمان² بأنه منذ بداية القرن السابع ، وبشكل قاطع منذ أوائل القرن الثامن الميلادي كانت الكنيسة الألبانية جزءاً من الكنيسة الأرمنية ، وأن تأثر من مناطق "سنيك" ، و "ارساخ" ، و "اروتي" بدأت في هذا الزمن ، هو ادعاء بعيد جداً عن الحقيقة ، لأن محاولة الخلط بين مفهوم "أرمنة" ، ومفهوم التحول إلى المذهب "الجوريجورياني"

(1) The Land Of Fire On The Silk Road - History Of Azerbaijan - Erich Feigl Azer Tac 2011 - Baku .

² - مؤرخ أكاديمي بأكاديمية العلوم الأرمنية .

خلط بعيد عن الصواب ، فالمفهومين مختلفين تماماً ، حيث بدأ أرمنة منطقة "سونيك" وأغلبية "ارساخ" لولاية "آران" في أوائل القرن الثاني عشر تقريباً¹ . وهذه النتيجة التي توصل إليها بيرميان تدل على أن الأهالي الذين عاشوا في هذا الجزء من "قره باغ" لم يكن هم الأرمن في البداية ، بل كانوا ينتمون إلى الأقوام الأذربيجانية الألبانية المحلية ، وذلك قبل أن يتأرمّنوا فيما بعد ، وتم تحويلهم إلى المذهب "الجوريجورياني" أولاً ، ثم تأرمّنوا بعد ذلك .

في القرن الثامن الميلادي دخل العرب المسلمون إلى بلاد أرساخ وجميع أراضي ألبانيا القوقازية ، وانتشر الإسلام تدريجياً محل المسيحية بين قطاعات كبيرة من السكان ، وقد استغل "إيليا" بطريرك الكاثوليك الأرمن انتشار الديانة الإسلامية بين السكان ، وأبلغ الخليفة العربي أن المسيحيين الألبان يعدّون لثورة ضد العرب ، ولم يدقق الخليفة في تفاصيل ذلك الأمر ، وأمر بدخول المسيحيين الألبان في كتف الكنيسة الأرمنية ومنذ ذلك الوقت بدأت عملية الخلط العرقي لألبان "قره باغ الجبلية" الذي فقدوا مع مرور الزمن الهوية الخاصة بهم ، وقد زاد من ذلك قرار الامبراطورية الروسية عام 1826 بحل البطريركية الألبانية ، حيث آلت كل أملاكها ومن ثم أتباعها إلى الكنيسة الأرمنية ليس من باب الصدفة أن تكون قد تكونت علي أراضي "ألبانيا" بعد انتهاء الحكم العربي لأذربيجان دويلات "سونيك" ، و "ارساخ" - خاتشين" ، فقد تدهورت واضمحلت دولة "سونيك" في نهاية القرن الثاني عشر ، وانقطعت السلالة الحاكمة بعد وفاة الملك "جرجور" ، والملك "سميات" عام 1166 ، وقد تكونت دولة "خاتشين" علي أراضي "ارساخ" في نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر الميلادي كما يقول المؤرخ ي . ا . اوربيلي² ، ولذلك من الطبيعي أنه لم تكن بين الدول المحلية التي نشأت علي أراضي الخلافة العربية بعد انهيارها أية دولة أرمنية ، الأمر الذي

¹ - ضياء بنياتوف (1923 - 1997) مستشرق وأكاديمي بأكاديمية العلوم الوطنية - باكو - أذربيجان

² - ي . ا . اوربيلي (1887 - 1961) هو مستشرق أكاديمي بأكاديمية العلوم بالإتحاد السوفيتي ، وأول رئيس لأكاديمية العلوم الأرمنية ، ورئيس متحف "ارميتاج" .

يؤكد علي أنه لم يكن للأرمن وجود تاريخي في جنوب القوقاز خلافاً لأذربيجان وجورجيا .

كانت الفترة ما بين القرن التاسع وأوائل القرن الثالث عشر الميلادي ، وخاصة في عهد الدول " الساجسة " ، و " الأتابكية " ، و " الشيروان شاهية " من العصور التي ازدهرت فيها أذربيجان ، وزادت فيها قدرتها وسيطرتها علي القوقاز الجنوبية ووحده ملوك " الساجيون " ، و " الأتابائيون " أراضي أذربيجان التاريخية ، ووصلت دولة " خاتشين " التي أقيمت علي أنقاض دولة " ألبانيا " إلي ذروة تطورها و تقدمها في عهد " حسين جلال " (1215 - 1261) الذي ينسب إلي السلالة " المهرانية " ¹ والذي حاز علي العديد من الألقاب الأذربيجانية ، أهمها لقب " حاكم ألبانيا " ، و " ملك بلاد خاتشين " ، و " الملك العظيم ببلاد خاتشين وارساخ " ، وهذه الألقاب ترتبط بتاريخ أذربيجان ارتباطاً لغوياً وحضارياً ، بالإضافة إلي تشييده دير " جنجه " الذي يعتبر من دور فنون العمارة الألبانية .

• " قره باغ " مركز الحياة السياسية في أذربيجان :

ظل إقليم " قره باغ " منذ القرن الرابع قبل الميلاد وحتى القرن الثامن الميلادي جزءاً من دولة ألبان القوقاز لفترة زمنية تربو عن ألف ومائتي عام ، وبعد انهيار الدولة الألبانية المستقلة ، وباعتباره جزءاً من الامتداد الجغرافي والسياسي لأذربيجان انضم إقليم " قره باغ " مع سائر أراضي أذربيجان إلي الدول المتعاقبة التي حكمت أذربيجان كالسجديين في القرنين التاسع والعاشر ، ودولة السالاريدين في القرن العاشر والشداديين في القرنين العاشر والحادي عشر ¹ ، وفي منتصف القرن الحادي عشر خضعت أذربيجان ومن ضمنها إقليم " قره باغ " لحكم السلاجقة الأتراك الذي دام لأكثر من قرن من الزمان ، حيث يمثل السلاجقة أحد فروع قبيلة " تورك أوجوس " التركية والذين ينتسبون إلي قائدهم " سلجوق " الذي كون أسرة حاكمة بهذا الاسم في القرن الحادي عشر ، الذين لم يكتفوا خلال القرن الحادي عشر بالاستيلاء علي أراضي دولة " ألبان القوقاز " ، بل امتد غزوهم ليشمل أجزاء من آسيا الوسطي وإيران والعراق وأرمينيا وآسيا الصغري وجورجيا ، حيث بزغت قوة السلاجقة تحت حكم الملك " شاه " (1073 - 1093) . وفي عام 1136 قام السلطان السلجوقي " مسعود أتابي " بتنصيب " شمس الدين إدينيز " أميراً علي إقليم " آران قره باغ " .

خضعت " قره باغ " لحكم " جلال الدين خوارزم شاه " (1225 - 1231) خلال حكمه لأذربيجان بعدما أنهى وجود دولة " اتابانيين " التي ضعفت أثناء حملة المغول الأولى (1220 - 1222) ونتيجة لحملة المغول الثانية ، وبعد اتمام احتلال أراضي أذربيجان (1232 - 1239) صارت " قره باغ " مثل سائر أراضي أذربيجان تابعة لخاقانات المغول العالية (1239 - 1256) ، ثم تابعة لدولة " الحلاكيين " (ايلخانيين) (1256 - 1357) تعتبر هذه الحقبة التاريخية بداية عصر " قره باغ " المكونة من الكلمتين المعروفتين " قره " ، " باغ " ، والتي تطلق علي منطقة جغرافية ملموسة ومعروفة ومحددة ، وقد

¹ - أزمة ناجورنو قارباج بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة 2008 .

¹ - السلالة " المهرانية " هي سلالة حكمت في الدولة الألبانية خلال الفترة من 510 - 705 م

ذكر " و . بيريبوف " لأول مرة مصطلح " قره باغ الآرانية " في كتاب " جامع التواريخ " لرشيد الدين¹ ، وذلك عندما تطرق إلى أحداث عام 1284 م .

حيث كانت " قره باغ " في هذه الحقبة عبارة عن أراضي واحدة تضم الأراضي الجبلية التي تقع سفوح الجبال ضمن " اران " ، وبدأت " قره باغ " منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر في لعب دور هام في حياة دولة " الحلاكيين " السياسية ، ويذكر " بيريبوف " أن بقاء الحكماء المغول في " قره باغ " طوال الشتاء كان بسبب الأحداث السياسية الهامة علي مستوي الدولة ، وقد سيطر اثنان من حكام المغول هما " قزان خان " (1295 - 1304) ، و " اربا خان " (1335 - 1336) علي زمام الحكم في " قره باغ " ، كما توفي في " قره باغ " اثنان آخران من حكام المغول هما " ارقون خان " (1284 - 1291) ، و " ابو سعيد خان " (1316 - 1335) ، حيث كانت أراضي " قره باغ " خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر تابعة لدولة أذربيجان ، ويقطن بها سكان أذربيجانيون .

خلال القرن الخامس عشر كانت " قره باغ " ضمن دولة " قره قيونلو " (1410 - 1467) ، ودولة " اغقيونلو " (1468 - 1501) الأذربيجانيتين ، وقد حدث في عهد دولة " قره قيونلو " حادثة تركت أثرها في تاريخ " قره باغ " بعد ذلك ، فقد حصلت سلالة " حسن جلال " (جلالين) الحاكم الألباني السابق خلال القرن الخامس عشر علي لقب " المليك " من " جهان شاه " حاكم دولة " قره قيونلو " ، وانقسمت مملكة سلالة " جلالين " إلي خمس إمارات إقطاعية ألبانية فيما بعد هي " غوليستان " ، " جيرا بورد " ، و " خاتشين " ، و " ورائده " ، و " ديزاق " .

وخلال القرن الخامس عشر حمل خانات " قره باغ " لقب " مليك " ، أي الحاكم أو القيصر ، بعكس الأرمن الذين كانوا يحملون لقب " تير " ، و " ناتشارار " ، ولا توجد ألقاب أسر ألبانية تحمل لقب " مليك " مشتقة من ألقاب أسر أرمنية ، وقد كان حكم تلك الممالك محدوداً في " قره باغ " ، ثم انتشر بعد ذلك ليشمل خانات أذربيجان في " شاكى

¹ - فضل الله رشيد الدين (1247 - 1318) مؤرخ شهير ، كان وزيراً في دولة الحلاكيين فيما بين 1298 - 1317)

" في شمال أذربيجان ، من خلال ورثة حكام " قره باغ " ، الذين كانوا يطلقون علي أنفسهم لقب " ورثة الألبان " في رسائلهم مع قيصر روسيا¹ ، وقد بدأ توحيد كافة أراضي أذربيجان مع قيام الدولة الصفوية الأذربيجانية عام 1501 ، واستمرت دولة موحدة حتي منتصف القرن السادس عشر ، حيث صارت الدولة الصفوية الأذربيجانية الدولة العظمى الثانية بعد الإمبراطورية العثمانية في المنطقة ، ومن ثم لم يكن للأرمن أي نفوذ سياسي أو قومي في تلك الفترة ، حيث بدأت حدود أذربيجان السياسية القومية تأخذ شكلاً أوضح ، وكون الصفويون أربع " بيلار بانيات " (وحدات إدارية) ، كانت إحداها بيلار بانيه " قره باغ " أو " جنجة " ² ، ومنذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين كانت أقاليم " كاراباكي " ، " يريفان " ، " جنجة " ³ ، و " زانجيزور " أراضي أذربيجانية ، حيث كانت " زانجيزور " تشكل الجزء الجنوبي من إقليم " بليزافيتبول " وقد انتقل ذلك الإقليم لأرمينيا من خلال الحكومة البلشفية عام 1920 ، وتشير الوثائق العثمانية المفصلة عن هذه الأراضي إلي كيفية التقسيم الإداري لهذه الأراضي في تلك البيلاربانية ، فقد كانت ولاية " جنجة - قره باغ " تنقسم إلي سبع سناجق أي سبع وحدات إدارية ، وستة وثلاثين ناحية ، وفق معلومات 1592 ، وكان حوالي ألف وثلاث مائة وحدة " تبو نيمية " مسجلة فيها تخص الأذربيجانيين ، لم يكن منها وحدة أرمنية ، وتحولت أراضي أذربيجان مسرحاً للعمليات الحربية بين إيران وروسيا والدولة العثمانية بعد ضعف الدولة الصفوية .

(1) Armenian Mythomania - A compulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies. - Erich Feigl

² - دفتر التسجيل في الدولة العثمانية عن أبواب الدخل وجمع الضرائب .

³ - جنجة هي ثاني أكبر المدن الأذربيجانية ، وتقع غربي البلاد ، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 350 ألف نسمة . أنشئت في القرن الخامس قبل الميلاد ، وكانت من المراكز الاقتصادية والتجارية الرئيسية في أذربيجان في القرون الوسطى ، وتعرضت للدمار نتيجة الزلزال في عام 1139 والحروب المغولية ، وانتعشت في عهد الصفويين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وسميت من قبل " شاه عباس آباد " ، ثم أصبح اسمها " إليزابيتبول " عندما خضعت أذربيجان لحكم روسيا القيصرية ، وفي عام 1918 تم إعلان " جنجة " أول عاصمة لجمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وأطلق عليها اسم " كيروف آباد " منذ عام 1935 ، وفي العهد السوفيتي في عام 1991 أعيد لها اسمها السابق " جنجة " وينسب إليها الشاعر الأذربيجاني الشهير ، والرائد الفذ للنهضة الشرقية " نظامي جنجوي " .

في تلك الفترة كانت أراضي " جنجة - قره باغ " ضمن الإمبراطورية العثمانية ، حيث كان الأذربيجانيين يشكلون غالبية السكان الأصليين للمنطقة ، فقد كان عدد سكان ولاية " غنجة - قره باغ " في هذه الفترة عام 1727 نحو 122 ألف نسمة ، منهم 80.3 ألف نسمة ، أي ما يشكل نسبة 66% من هذا العدد سكان أتراك أذربيجانيين ، و 37.8 ألف نسمة أي ما يعادل 31% ألبان محولين إلى المذهب " الجوريجورياني " 3.7 ألف نسمة ، بنسبة 3.1% أكراد ، وقد زاد النشاط السياسي للألبان المحولين إلى المذهب " الجوريجورياني " نتيجة المساعدات الكبيرة التي حصلوا عليها من روسيا خلال تلك الحقبة .

سيطر " نادر شاه أفشار " (1736 - 1747) علي زمام السلطة ، وبعد أن أسقط حكم " العباس الثالث " حاكم الدولة الصفوية ، وقد اتخذ " نادر شاه " إجراءات قاسية ضد السكان الأتراك المسلمين لبيلارباية " جنجة - قره باغ " الذين امتنعوا عن الاعتراف به حاكماً رسمياً ، الأمر الذي زاد من موقف الملوك الألبان ، ودفع ميولهم نحو الانفصال . وقد تفتتت دولة " نادر شاه " بعد وفاته ، ونشأت في أذربيجان الدويلات المحلية " الخانيات " ، وكان تكوين تلك " الخانيات " إعادة لسيادة الدولة الأذربيجانية مرة أخرى حيث تكونت " خانيتان " أذربيجانيتين (خانية " جنجة " ، و خانية " قره باغ ") في أراضي ولاية " جنجة - قره باغ " السابقة .

• خانية " قره باغ " في العهد الصفوي :

أثناء الحكم الصفوي (1501 - 1736) انقسمت دولة أذربيجان إلى أربعة أقسام ، يطلق علي كل قسم منها اسم " بيلييك " ، هي " شيروان " ، " قره باغ / جنجة " ، شوخورساد / يريفان " ، و " أذربيجان / تبريز " ، وكانت تلك الإمارات الأربع تقع تحت حكم السلطة الإدارية للشاه الفارسي ، واحتفظت أسرة " الشاهفيردي " بمنصب أمير " البيلييك " ، ولقب الخان حتي عام 1736¹.

بعد ضعف مملكة " نادر شاه أفشار " ، انهارت وتفتتت ، واستطاع " بناء علي باي جوانشير " الذي ولد في قرية " ساريجالي " في " قره باغ " ، والذي كان أحد رجال الدولة البارزين في أذربيجان ، استطاع أن يؤسس خانية " قره باغ " . وكان " نادر شاه " بعد أن استولي علي ولايات " قره باغ " ، و " جنجة " ، و " قفليس " (عاصمة جورجيا حالياً) ، و " شروان " ، كان يعمل علي دعوة كل رجل يعرفه أو يسمع عنه ويتصف بالشجاعة والذكاء من سكان المناطق والقرى التي تحت حكمه ويضمه إلي صفوف قادة دولته ويجعله صاحب مرتبة واحترام ومنصب ، وكان من ضمن الذين دعاهم " بناء خان " ، الذي اشتهر بين الشعب باسم " بناء علي باي " ، حيث كان لقب " باي " من ألقاب النبلاء المرموقين ، وقد تميز " بناء علي باي ساريجالي جوانشير " بالإبداع والمهارة والكفاءة في كافة الأعمال والمناصب التي تولاها ، كما أظهر شجاعة وبراعة في الحروب وفنون القتال ، وأظهر شجاعة كبيرة في حروب " نادر شاه " ضد جيوش الإمبراطورية العثمانية في الثلاثينيات من القرن الثامن عشر .

في المناطق الجبلية ظهرت خمس إمارات " خاتشين " ، " فاراندا " ، " تاليش / غولستان " ، " ديزاك " ، " جيرابيرد " ، وقد كانت هذه الدويلات تحت حكم ملوك من أصول ألبانية ، وكان هؤلاء الملوك يعتمدون علي خان " قره باغ " في سياساتهم ، فلم يكن لهم سياسة خاصة بهم ، وقد حاول بعض هؤلاء الملوك التمرد من أجل الحصول

(1) Armenian Mythomania - A compulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies.
- Erich Feigl

علي الاستقلال ، ولكن استطاع " بناء خان " من تنظيم عدد كبير من الحملات العسكرية ضد هؤلاء الملوك ، والتي تكللت بالنجاح وقمع حركات التمرد. عقب مؤتمر " موجان " ¹ بدأ " نادر شاه " باستخدام أسلوب الشدة والعنف ، ومعاقبة سكان " قره باغ " بشكل صارم وحاد لأنهم لم يقبلوا بحكمه ، وقد أقدم علي إعدام " فضل علي خان " شقيق " بناء علي خان " الذي هرب من خوراسان إلي ولاية " قره باغ " مع عدد من أهله عام 1737 ، وعندما علم " نادر شاه " بهروبه ، أرسل وراءه عدد من الفرسان لكي يلحقوا به في الطريق ويعيدوه مرة أخرى ، لكنه استطاع الفرار منهم ، فأرسل " نادر شاه " برسائل إلي نائبه في " أذربيجان " ، وحكام " جنجة " ، و " تفليس " ، و " شيروان " للقبض علي " بناء خان " ، ولكن كان كل ذلك دون جدوي رغم إقدام " نادر شاه " باعتقال عدد من أقارب " بناء خان " . بعد وفاة " نادر شاه " وفشله في التخلص من " بناء خان " قبل موته ، عزم " بناء خان " علي إدارة موطنه " قره باغ " بشكل مستقل ، وقد استطاع " بناء خان " من إقامة دولة أذربيجانية مستقلة علي أراضي " قره باغ " ، باسم " خانية قره باغ " ، وقد عمل " بناء خان " بعد توطيد دولته في إعادة سكان " قره باغ " من الأتراك المسلمين الذين طردهم " نادر شاه " ، وكان من أوائل العائدين إلي " قره باغ " الخان المقبل لخانية " قره باغ " " إبراهيم خليل " الذي كان عمره خمسة عشر عاما .

كانت أولي مراحل بناء خانية " قره باغ " كدولة قوية ، هو إنشاء قلعة " بايات " عام 1748 ، والتي ارتبط اسمها باسم طائفة أذربيجانية تركية قديمة ، وقد جمع الخان جميع أسرته وأقاربه ، وعائلات شيوخ الشعب ، وأقام حولها مناطق سكنية أخرى جمع فيها الفنيين والعمال والصناع من " تبريز " ، و " أردبيل " ، الذين قدموا إلي " قره باغ " بعدما بلغهم من أخبار طيبة عن " بناء خان " وعدله وحبه لشعبه ، وخاصة أن المدن الكبيرة في أذربيجان حالياً مثل " تبريز " ، و " وباكو " ، و " جنجة " ، و " شاماخى " و " درباند " ، و " ناختشيوان " ، و " شاكي " لم تكن قد وصلت في ذلك الوقت إلي مرحلة النمو والإزدهار ، وفي المعارك التي كان " بناء خان " يشدّ بها قوته كان

¹ - عقد مؤتمر " موجان " في مارس عام 1736 ، حيث قام نادر شاه بانتخاب شاه من أجل أن يضمن الشرعية علي حكمه

اختيار مكان اقامته وعاصمته يحمل أهمية خاصة ، فقد كانت قلعة " بايات " هي المكان المفضل لذلك ، قبل أن ينتقل ذلك الدور إلي قلعة " عسكران " ، ثم القلعة الجديدة التي أنشئت عام 1751 والتي تعرف اليوم باسم قلعة " شوشا " أو قلعة " جالاسي " ، وبعد إنشاء العاصمة الجديدة في " شوشا " قام " بناء خان " بتوحيد خانات أذربيجان من حوله. كان من نتائج الأعمال التي قام بها " بناء خان " وانجازاته الاقتصادية ، أنه حصل علي اعتراف رسمي حاكماً لخانية " قره باغ " ، فقد منحه " عادل شاه " لقب " خان " وأصدر مرسوماً بتعيينه حاكماً علي " قره باغ " ، وأرسل له عن طريق أحد أقارب القائد العام " سردار أمير أصلان " ، عدداً من الهدايا كانت عبارة عن (جبة قيمة فرس عليه سرج ذهبي ، سيف مزين بالمجوهرات) ، ورغم أن مرسوم " عادل شاه " جاء متأخراً ، حيث كان " بناء خان " قد استطاع الاستقلال بحكم " قره باغ " ، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر اعترافاً رسمياً ووثيقة هامة حصل عليها " بناء خان "

لقد لعب الهجوم الفاشل الذي قامت به خانية " شاكي " علي خانية " قره باغ " عام 1748 دوراً هاماً في تأكيد الاعتراف بـ " بناء خان " حاكماً لخانية " قره باغ " ، وقد اعترف بذلك خان " شاكي " الحاج " تشالابي " بعد الهجوم الفاشل ، كذلك كان لهذا النصر الذي حققه " بناء خان " في صد هجوم خانية " شاكي " أن ذاع صيته بين كافة الشعب مما أدي إلي تبعية الأقوام المسلمة وخضوعها له بدون حرب . كما أظهرت تلك المعركة أن قلعة " بايات " لن تعد تصلح لتحمل محن تاريخية مقبلة ، خاصة من اتساع أركان خانية " قره باغ " ، وانضمام الكثير من الأقوام لها ، ولذلك كتب " ميرزا اديفوزاله باي " ¹ إلي " بناء خان " بأن يقوم ببناء قلعة جديدة في " تارنا كوت " والتي عُرِفَت باسم قلعة " شاه بولاغي " ، وكذلك بناء مساجد وبيوت وميدان ، والذي عرف باسم " ميدان السوق " وكذلك حمامات من حجر وجير ، وقد أتم كل هذه الأعمال عام 1165 هـ / 1751 م ² واتخذ مسكناً له وسط هذه المنطقة الجديدة .

¹ - ميرزا اديفوزال باي (1780 - 1838) مؤرخ ، وأحد مؤلفي " قره باغ نامه " ، وقد خدم في ديوان " قره باغ " ، ثم في الجيش الروسي .

² - ي . محمديف ، ك . شكوروف

• معاهدة كوراك شاي :

مع ازدياد قوة ونفوذ " بناء خان " ، اتسع النشاط العدائي والتخريبي للاقطاعيين الذين كان نفوذهم يزداد مع زيادة الفرقة بين الشعب وعدم وجود وحدة قوية أمام نفوذهم ، فقد وجد الاقطاعيون في المناطق الخمس التي يسيطرون عليها ، وجدوا في قوة " بناء خان " وسعيه لوحدة الأراضي والشعب في " قره باغ " تهديداً حقيقياً لنفوذهم ووجودهم ولذلك كانت الضرورة السياسية والعسكرية لدى " بناء خان " تقتضي مواجهة هؤلاء الإقطاعيين حفاظاً على ما حققه من مكاسب ، وعلي وحدة الخانية الإدارية والسياسية .

كان الاقطاعيون الذين يسيطرون على المناطق الخمسة في " قره باغ " التي كان لها أسماء تختلف عن الأسماء المعروفة بها حالياً ، يعملون على تثبيت حكمهم في تلك المناطق وسط أجواء القلق التي سببها لهم نشاط " بناء خان " الذي كان يعمل على توحيد جميع مناطق " قره باغ " ، وهذه المناطق هي :

الأولي : " ديزاق " وكان ملكها " يغان " ، والذي وصل هارباً من " لوري " ¹ ، وامتلك مقعد الملك في عهد " نادر شاه " .

الثانية : " ورائده " كان ملكها من ملكاء " شاه نظر ليلار " ، وهم ينتسبون إلى نسل أقدم من ذلك ، ويتمتعون بثقة أكبر ، حيث يرجع نسبهم إلى كرام الأصل من " قوبجا " ² التي هربوا منها وجاءوا إلى " ورائده " .

الثالثة : " خاتشين " كان ملكها من أولاد " حسن جلاليان " ، الذين أصبحوا حكاماً بعد أن حرموا من مناصب الملكات ، ولم يعد بهذه المنطقة ملك مستقل ، ولكن بعد زمن طويل عاد " بناء خان جوانشير " وأثار كل أراضي ولاية " قره باغ " بنور الوحدة وقد

¹ - " لوري " أو " لورو " هي إحدى المناطق في أذربيجان ، وقد تم تدميرها في القرن الرابع عشر ، وكانت تسمى " تاشير " أيضاً ، ودخلت ضمن أراضي جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية رسمياً عام 1921 .

² - " قوبجا " اسم لإحدى المناطق في أذربيجان الغربية ، وأخذت اسمها من بحيرة " قوبجا " ، التي ورد ذكرها لأول مرة مرتبطة بأحداث القرن الخامس ، حيث ورد اسمها في مرسوم " شاه إسماعيل " الخاص بعام 1510 ، وأصبحت منطقة من مناطق خانية " إيروان " بعد نشأتها خلال الحكم السوفيتي ، ودخلت ضمن نطاق جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، التي تكونت على أراضي أذربيجان التاريخية ، وقد قام الأرمن بتغيير الاسم الأذربيجاني " قوبجا " إلى اسم " سيوان " عام 1930 .

قام الملك " ميرزا خان " الذي جاء من " خنزير ستان " ، والمعروفة حالياً باسم " خندير ستان " ، قام بسك عملة الملك باسمه ، وبعده رفع ابنه " الله ويردي " ، وحفيده ملك " قهرمان " علم المكية .

الرابعة : " جيراورد " ، كان ملكهم " الله قولي " ، ويرجع أصلهم من " مناويز " ¹ وقد وصل هؤلاء وأصبحوا ملكاء في " جيراورد " ، واستقروا في منطقة وطيدة واقعة على نهر " ترتر " ، واتخذوا من قلعة " جيرموخ " (الاسم المختصر من " جيراورد ") مقراً لإقامتهم وحكمهم ، وامتلكوا " جيراورد " بشكل مستقل ، وتمتعوا بمجد كبير ، وأعطاه " نادر شاه " درجة السلطان .

ويمكن تلخيص تاريخ ملكيات " قره باغ " الخمس ، والأماكن التي قدموا منها من خلال الجدول التالي :

اسم الملكية	زمن وصولهم إلى " قره باغ "	الأماكن التي جاءوا منها
ورائده	1603	من منطقة قوبجا
جيراورد	1637	من زانجازور (سونيك)
خاتشين	نشأت في القرن الثامن عشر	محليين
ديزاق	أوائل القرن الثامن عشر	من ولاية لوري
غوليستان " تاليش "	أوائل القرن الثامن عشر	من شيروان (قرية نيچ لسلطنة " غابالا ")

¹ - " مناويز " أو " مناووز " منشأة في منطقة " إيروان " في القرن السابع عشر من جهة " باكو " ، واشتق اسمه من طائفة " أوز " ، وكانت هذه المنطقة ضمن قضاء " زانجازور " لمقاطعة " ييليز أوتوبول (جنجة) " في عهد روسيا القيصرية ، وكانت ضمن أراضي منطقة " غاقان " لجمهورية أرمينيا الروسية الاشتراكية أثناء السلطة السوفيتية ، فقام الأرمن بتغيير هذا الاسم التاريخي واستبداله باسم " بكخنوت " من خلال مرسوم في 29 يونيو 1949 نهية الرئاسة للمجلس الأعلى بجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية

باستثناء "خاتشين" فإن الملوك في "قره باغ" وأصولهم وأنسابهم كانوا غرباء ومن خارج "قره باغ"، وكذلك لم يكونوا من أصول أرمنية، ولكنهم كانوا من أجيال ترجع لأصول ألبانية، ولم يستطع الملوك أن يكونوا أي نظام سياسي، أو دولة مصغرة خلال توليهم قيادة تلك المناطق في "قره باغ"، ولم يتعدي دورهم السياسي دور رؤساء لمناطق معزولة عن بعضها البعض، بل كانوا يكونون بعضاً من الأطماع تجاه كل منهم للأخر، وكانوا يتنافسون فيما بينهم لتحقيق أطماع توسعية علي حساب بعضهم البعض، كذلك لم يكن لهم أي أصول تاريخية تربطهم بأرض "قره باغ" قبل القرن السابع عشر، وذلك إذا استثنينا "خاتشين" من ذلك، والتي كان ملكها ينتمي إلى أصول محلية.

كان الملوك يشكلون قوي انفصالية ترغب في تقوية التنازع الاقطاعي الداخلي في "قره باغ"، كما أنهم ساعدوا القوات الأجنبية علي شن الهجمات العدوانية للنيل من استقلال خانية "قره باغ"، ولذلك لم تكن التدابير والاجراءات ضد هؤلاء الملوك إلا جزء من النضال ضد أي اعتداء يهدد استقلال خانية "قره باغ"، وكان الملك "شاه نظر" أول ملك من ملوك "قره باغ" اعترف بحكم "بناه خان"، الأمر اتخذ طابعاً رسمياً بزواج "إبراهيم خليل آغا" من "هرزات" ابنة الملك "شاه نظر".

وقد اعترف ملك "خاتشين" "الوباب" بسلطة "بناه خان" بعد هزيمته في معركة "بلي غايا"، واستمرت سياسة العداء بين الملوك "ديزاق"، و "جيرابورد"، و "تاليس" سنوات عدة، كما أظهر ملك "ديزاق" مقاومة شديدة بعد أن جمع أموال الولايات المجاورة في خزانته، ووضع أبناءه وأقاربه في الصفوف الأولى للمواجهة مع "بناه خان"، أما ملك "جيرابورد" السلطان "الله قولو" فقد قُتل بأمر من "بناه خان" لإتهامه بالخيانة، فاتفق أخوه الملك "هاتام" مع الملك "اوسوب" ملك "تاليس" الخامس علي الدفاع عن قراهم ضد هجمات قوات "بناه خان"، واستمرت المواجهات فترة طويلة، ولكن في النهاية استطاع "بناه خان" من الانتصار عليهم في "ماردكيرت"، فوجدوا ملجأ لهم في قلعة "جيرموخ" الحصينة الواقعة علي نهر "نار

نار" لمدة عام، ظلوا خلاله يمارسون نشاطهم السياسي، ثم قرروا حشد قواتهم مرة أخرى والهجوم علي "قره باغ"، واستمر "إبراهيم خان" ابن "بناه خان" في انتصاراته مستكماً مشوار أبيه في اخضاع الملوك.

قبلاً "شاه نظر" ملك "وراند"، و "ميرزا خان" ملك "خاتشين" سلطة "إبراهيم خان"، ودخلا تحت سلطانه، وانضموا إلي قواته، أما "بيساي" ملك "ديزاق"، و "مجنون" ملك "جيرابورد"، و "بايلاريان" ملك "جولستان"، فقد رفضوا الخضوع له، فقام "إبراهيم خان" وحلفائه بمحاصرة قلعة "توغ" عام 1781 فاستسلم "بيساي" ملك "ديزاق"، وانتقل الحكم إلي الملك "بهتام" الذي لم يحافظ علي ولائه، وانقلب علي "إبراهيم خان" بعد فترة قصيرة.

في عام 1783 بدأت روسيا تتدخل في الصراع الدائر بين "إبراهيم خان" والملوك الانفصاليين، فقد كانت روسيا لها أطماع في جنوب القوقاز، حيث كانت تسعى إلي إقامة دولة مسيحية فيها، أو علي الأقل إقامة دولة موالية لها علي أراضي أذربيجان من خلال استمالة الملوك الانفصاليين ودعمهم في صراعاتهم ضد "إبراهيم خان" وأبيه من قبله "بناه خان"، ولكن "إبراهيم خان" استطاع بدهائه وسياساته الحكيمة أن يجمع الملوك المتمردين في "شوشا"، وتوجيه اتهامات لهم بالخيانة لخانية "قره باغ".

اعتقل الملك "مجنون"، والملك "بوو" في سجن "شوشا"، أما الملك "بهتام" فتم تسليمه إلي خان "أردبيل" لمحاكمته علي جرائمه.

تمكن الملوك المعتقلين في قلعة "شوشا" من الهرب، وفروا إلي "تفليس" (عاصمة جورجيا حالياً)، وقاموا بتدبير مؤامرة ضد خانية "قره باغ" بمساعدة قيصر جورجيا "إيركلي الثاني" (1744 - 1898)، والجنرال الروسي "بورناشوف"، واقترب المعتدين الذين رفعوا شعار الحرب الصليبية من "جنجة" في طريق اتجاههم إلي خانية "قره باغ"، لكن أثناء سيرهم اندلعت الحرب بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية (1787 - 1791)، فترجع المعتدين واستطاع "إبراهيم خان" أن يحافظ علي وحدة واستقلال خانية "قره باغ".

مع نهاية عام 1794 كانت قد اتسعت سلطة الشاه "أغا محمد حسن خان قاجار" وتصاعدت معها التهديدات القادمة من الجنوب نحو خانات أذربيجان ، وبناء علي مبادرة من "إبراهيم خليل خان" تم تشكيل تحالفات لخانات أذربيجان ضد "أغا محمد حسن" ، ضم ذلك التحالف "قره باغ" ، "يريفان" ، "تاليش" ، كما ضم بعض القوي الخارجية الأخرى ، واستطاع "إبراهيم خليل" نظراً لعلاقاته القوية بقيصر جورجيا "إيركلي الثاني" الانضمام لذلك التحالف ضد "أغا محمد حسن قاجار" وتمثلت الاستراتيجية الأمنية لخانات أذربيجان في الاتجاه شمالاً ، فقد تم إبرام معاهدات مع الجيش الروسي في شمال القوقاز ، وأدى ذلك النشاط من قبل خان "قره باغ" وخانات شمال أذربيجان الأخرى إلي إصدار "أخا محمد حسن خان" تهديدات جديدة ضد خانات أذربيجان المتحالفة ضده ، الأمر الذي أدى إلي تراجع بعض خانات أذربيجان عن هذا التحالف ، بينما ظلت خانات "قره باغ" وحدهم صامدين وعلي أتم الاستعداد للدفاع عن استقلالهم وسيادتهم ، أدى صمود خانات "قره باغ" إلي استفزاز "أغا محمد حسن خان" فقام بإجراءات قمعية ، تصدي لها خانات "قره باغ" عام 1794 بالتعاون مع قيصر جورجيا "إيركلي الثاني"¹.

في يوليو عام 1795 هاجم "أغا محمد حسن شاه" (1742 - 1797) الذي وصل للسلطة في إيران ، هاجم خانية "قره باغ" مرة ثانية بعد الهجوم الأول الفاشل عام 1694 ، فحاصر "شوشا" لمدة ثلاثة وثلاثون يوماً حتي يجعل "إبراهيم خليل خان" يخضع له بالطاعة والولاء ، إلا أنه بفضل صمود المدافعين فشل في الإستيلاء علي القلعة ، ولم يتمكن الفرس من تحقيق أهدافهم ، فاضطر "أغا محمد شاه" إلي رفع الحصار وانسحب في أغسطس من نفس العام ، وتوجه إلي تفليس للإستيلاء عليها لكنه وجد هجوماً من الجيش الروسي بقيادة "و. زوبوف" .

¹ - أزمة ناجورنو قارباج بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة 2008 .

في ربيع عام 1796 قام الجيش الروسي بقيادة الجنرال "ب. أ. زوبوف" بحملة عسكرية كبيرة ضد أذربيجان ، وتم احتلال المدن الرئيسية الأذربيجانية وفي مقدمتها "باكو" ، "ديريينت" ، "جوبا" ، "شاماخي" ، "جنجة" ، وقام "إبراهيم خليل" بإرسال أعداد كبيرة من الهدايا ، ووعد بالإخلاص للقيصرة الروسية "بيكاترينا" حتي يتجنب الهجوم الروسي ، ولكن الوجود الروسي لم يدم طويلاً في أذربيجان ، ففي عام 1796 توفيت القيصرة "بيكاترينا الثانية" (1764 - 1796) ، فأمر خليفتها "بول الأول" باستدعاء "زوبوف" من أذربيجان عام 1797 .

اعتبر "أغا محمد شاه" الأحداث الأخيرة في روسيا منحة من القدر جاءت له ، فقام بالهجوم مرة أخرى علي "قره باغ" حيث كانت الأوضاع سائجة له في تلك الظروف فاستولي علي "شوشا" ، وقتل العديد ممن كان متحصناً فيها ، ومنهم الكاتب والمستشار "ملا بناء واقف" ، بكن "أغا محمد شاه" قتل هو أيضاً علي أيدي حراسه مما أدى إلي انسحاب الجيش الإيراني من "قره باغ" ، ولكن الحرب مع الفرس لم تتوقف ، فتوجه "إبراهيم خان" إلي روسيا لطلب الدعم منها في حربه ضد الفرس .

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عززت روسيا نشاطها العسكري بهدف غزو جنوب القوقاز ، ومن ضمنها أذربيجان ، وفي عام 1801 تم إلحاق جورجيا إلي الامبراطورية الروسية ، كما تم اغتصاب منطقة "جار بالاكان" الأذربيجانية عام 1803 ، وبعدها بعام واحد وفي عام 1804 تم اغتصاب خانية "جنجة" من قبل الامبراطورية الروسية ، وكان من الواضح أن خانات "قره باغ" هي الأخرى لا تتمتع بأي حماية ضد الهجوم الروسي ، ولم تكن مجهودات "إبراهيم خليل خان" كافية لإنقاذ الخان "جواد" في جنجة "وتقديم العون له ، وكل ما استطاع فعله هو إخفاء إبني الخان "جواد" في "شوشا" .

كان الموقع الاستراتيجي الهام لولاية "قره باغ" ومواردها الطبيعية مغريان للجنرال الروسي "سيسيانوف" علي القيام بحملة دبلوماسية تجاه "إبراهيم خليل خان" تحمل مزيجاً من التهديدات والمقترحات ، وكان العرض واضحاً للخان أن يقبل الجنسية

الروسية ، وبالنظر إلى الغزو الفارسي الجديد من جنوب " قره باغ " ، وبداية الحرب الروسية الفارسية عام 1804 ، كان " إبراهيم خليل خان " في مأزق كبير ، فكل من القوتين الإقليميتين الكبيرتين الفارسية والروسية تتصارعان علي إلحاق " قره باغ " بها ، وباعتبار " إبراهيم خليل خان " سياسي كبير وقدير حكم " قره باغ " 43 عاماً اتخذ القرار الصائب ، أو ما يمكن القول بأنه أخف الضررين ، فأخذ في الاعتبار الوضع الجيوبوليتيكي¹.

في هذه الظروف الصعبة ، ومع تنامي القوة العسكرية الروسية في جنوب القوقاز اضطر " إبراهيم خان " إلى اتخاذ القرار الصعب وقام بإبرام معاهدة مع القائد الروسي " ب . د . د . سيسيانوف (1802 - 1806) عُرفت باسم معاهدة " كورا كشاي " في 14 مايو عام 1805 ، والتي سميت بهذا الاسم نسبة إلى المدينة التي وقعت فيها علي ضفاف نهر " كورا " ، وبمقتضي هذه المعاهدة تم إلحاق خانية " قره باغ " كأراضي ضمن حدود أذربيجان المسلمة إلى روسيا القيصرية ، وفي العاشر من سبتمبر 1806 تم تأكيد تلك المعاهدة وفقاً لقرار صدر عن القيصر الروسي " ألكساندر الأول " ، وتم الاعتراف بالمعاهدة دولياً عام 1813 كمعاهدة للسلام الدائم والصداقة بين روسيا وبلاد فارس ، وقد سمحت المعاهدة لخانات " قره باغ " أن تحتفظ بالحكم الذاتي كأحد خانات أذربيجان لمدة سبعة عشر عاماً ، حتي عام 1822 ، حيث زالت الصفة في ذلك العام عن إقليم " قره باغ " وتحول الإقليم إلى مقاطعة إدارية عسكرية للإمبراطورية الروسية القيصرية ، وقد عكست معاهدة " كورا كشاي " الوضع التاريخي لخانية " قره باغ " ، حيث تعتبر وثائق تلك المعاهدة من أهم الوثائق التي تثبت أن " قره باغ " وما فيها من مناطق جبلية هي أراضي أذربيجانية ، حيث أن هذه المعاهدة التي وقع عليها من الجانب الروسي الجنرال " سيسيانوف " ومن الجانب الأذربيجاني " إبراهيم خليل خان " ، الذي تم تحديد هويته بالمعاهدة علي أنه " خان قره باغ وشوشا " ، وذلك علي ما جاء في المعاهدة علي هذا النحو:

(1) The Land Of Fire On The Silk Road - History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac 2011 - Baku .

معاهدة " كورا كشاي " بين خان " قره باغ " والإمبراطورية الروسية

بشأن انتقال الخانية تحت سلطة روسيا في 14 مايو 1805

بسم الله العظيم

نحن ، إبراهيم خان - خان " شوشا وقره باغ " ، وجرنال القوات البرية للجيش الروسي ومفتش القوات البرية في القوقاز الأمير " باويل سيستانوف " ، من خلال الصلاحية الكاملة والسلطة الممنوحة لي من قبل صاحب الجلالة الامبراطورية وسيدي الكرم الامبراطور " الكسندر باولوويتش " ، بدأنا بمساعدة الخالق ، بإجراء انضمام " إبراهيم خان - خان " شوشا وقره باغ - " بأسرته كاملة وذريته وممتلكاته إلى التبعية الدائمة للإمبراطورية الروسية العامة وقصرها " ألكسندر باولوويتش " العظيم ، وأخلافه الأجلاء ، عقدنا وقرنا ووقعنا هذه المعاهدة علي المواد التالية :

○ المادة الأولى :

أما " إبراهيم خان - خان " شوشا وقره باغ " وباسم ورثتي وأخلاقي عن رفضي لأي نوع من تبعية مهما كان نوعها وارتباط اقطاعي ببلاد الفرس أو أية دولة أخرى ، وأعلن كذلك أمام العالم أجمع بأنني لا أعترف علي نفسي وأخلاقي بسلطة أي ملكية مطلقة ما عدا السلطة العليا لصاحب الجلالة الامبراطورية - الامبراطور العظيم لعموم روسيا - والأخلاف الأجلاء لعرش الامبراطورية الروسية العليا ، وأعد بالإخلاص لهذا العرش باعتباري أحد الرعايا المخلصين ، ولذا علي أن أقسم حسب العادة والتقاليد بالقرآن الكريم .

○ المادة الثانية :

صاحب الجلالة الامبراطورية إذ يقبل الوعد الصادق بهذا القدر ، ويعد ويؤمل بنفس القدر بكلمته ، باعتباره امبراطوراً ، وكلمة أخلاقه بأن العطف والكرم والعناية من طرف صاحب الجلالة " إبراهيم خان - خان " شوشا وقره باغ - " وأخلافه ستكون مقبولة كعناية رعايا الامبراطورية ، وهو سوف لن يكون منفصلاً عن الامبراطورية ، وتأكيذاً علي ذلك ، يضمن صاحب الجلالة ضماناً إمبراطورياً بالحفاظ علي سلامة ممتلكات جلاله الخان وأخلافه .

○ المادة الثالثة :

مكافأة للإخلاص الذي يعترف به " إبراهيم خان - خان " شوشا وقره باغ - " للسلطة العليا والوحيدة للإمبراطورين لعموم روسيا عليه وأخلافه ، تم الإقرار بأن الخان المذكور ، وبعده بانه

الأكبر وهكذا ذريته حسب أقدمية السن إذ يتولون الخانية سوف يحصلون ، عبر المدير المفوض للإمبراطور في جورجيا ، علي التأكيد علي إجراء مراسيم تولي أمور الخانية والشهادة المعنية الموثقة بختم الدولة ، حيث يبدأ الخان الجديد بعد الحصول عليها بإدارة أمور الخانية وأداء اليمين بشكل مهيب بإخلاصه للسلطة العليا والوحيدة للإمبراطورين لعموم روسيا عليه وعلي أخلافه ، أما صيغة اليمين فتلحق بهذه المعاهدة ، وأن " إبراهيم خان " - خان " شوشا وقره باغ - " الحالي قام بأداء اليمين بحضور المدير العام المفوض للإمبراطور في جورجيا ومنفذ هذا القرار جنرال القوات البرية الأمير " سيستانوف " .

○ المادة الرابعة :

أنا " إبراهيم خان " - خان " شوشا وقره باغ - " ، أؤكد علي أن نوابي وطيدة في مناقشتي ومناقشة أخلاقي للتبعية العالية للإمبراطورية ، وأعد بأن لا تكون لي أي صلة لأمرأ ولايات مجاورة بدون الموافقة المسبقة مع المدير العام في جورجيا ، وإذا كان قد وصل مبعوثهم أو وصلت منهم رسائل ، بأن أرسل المهمة إلي المدير العام لاتخاذ قراره ، أما التي تكون أهميتها فسأناقشها مع الشخص الموفد لاتخاذ قرار حولها .

○ المادة الخامسة :

صاحب الجلالة الامبراطورية إذ يقبل بارتياح الاعتراف بسلطته العليا والوحيدة علي ممتلكات " إبراهيم خان " - خان " شوشا وقره باغ - " يعد باسمه وباسم أخلافه بما يلي :

أولاً : أن يعتبر الشعوب القاطنة في هذه الممتلكات كرعائهم الآخرين دون أن يميزوا بينهم وبين سكان الامبراطورية الروسية واسعة الحدود بأي نوع من أنواع التمييز .

ثانياً : أن يحافظوا جلالتهم علي " إبراهيم خان " وورثته من أسرته وأخلافه في منصب خان " شوشا وقره باغ " بدون تغيير .

ثالثاً : أن تمنح السلطة للإدارة الداخلية إلي جانب المحكمة والقضاء ، أن تكون أرباح الممتلكات تحت تصرف جلالته الخان ليتصرف بها بإرادته الكاملة .

رابعاً : لأجل حماية أفراد أسرة جلالته الخان وبيته وكافة ممتلكاته وأتباعه ، تنشر في قلعة " شوشا " وحدات القوات المسلحة الروسية البالغ عدد أفرادها (500) فرد مزودين بالمدافع مع أركان هذه الوحدات وكبار الضباط ، وفي حالة الحاجة إلي دفاع أقوى ، فإن علي المدير العام المفوض في

جورجيا أن يعزز حسب الظروف والاحتياج ، الوحدات بالأفراد المطلوبين لأجل حماية ممتلكات جلالته الخان التابعة للإمبراطورية الروسية العامة .

○ المادة السادسة :

أنا " إبراهيم خان " - خان " شوشا وقره باغ - " ، علامة علي إخلاصي ونشاطي في هذا الاتجاه أتعهد بالآتي :

أولاً : أوفر لأفراد القوات المسلحة سواء للمرحلة الأولى أو للفترات القادمة ، الكمية المطلوبة من القمح وحبوب الدخن بأسعار معتدلة مصدق عليها من قبل المدير العام ، لأن نقلها من " ييليزأويتبول " يجب أن يعتبر أمراً صعباً أو غير ممكن .

ثانياً : تخصيص منازل لأفراد القوات المذكورة في قلعة " شوشا " حسب اختيار قادتها المعنيين وتوفير الكمية المطلوبة من الحطب .

ثالثاً : ترميم وإصلاح مدخل قلعة " شوشا " من جهة " ييليزأويتبول " وجعله مريحاً ، وإصلاح الطريق لتسهيل مرور عربات نقل الأغراض .

رابعاً : إذا كانت الحكومة ترغب في بناء الطريق من قلعة " شوشا " إلي " جواد " فإنني أتعهد بتوفير الأيدي العاملة مقابل السعر المحدد من الحكومة .

○ المادة السابعة :

صاحب الجلالة الامبراطورية ، علامة لإكرامه وعطفه علي جلالته " إبراهيم خان " - خان " شوشا وقره باغ - " يهدي له ولأخلافه علماً عليه شعار الامبراطورية الروسية ، ويجب أن يحتفظ به لديه ولدي الخانوان الآخرين كعلامة للخانية والسلطة الممنوحة له من صاحب الجلالة ، وهو الوحيد الذي يمكن أن يحمله أثناء الحرب ، إذا احتاج الأمر إلي ذلك .

○ المادة الثامنة :

أنا " إبراهيم خان " - خان " شوشا وقره باغ - " بعد حصولي علي موافقة صاحب الجلالة الامبراطورية علي التصرف بأرباحي العادية ، أتعهد بأن أدفع إلي خزانة صاحب الجلالة الامبراطورية الواقعة في تفليس (8000) من الذهب الخالص سنوياً ، وذلك في دفعتين ، النصف الأول منها في الأول من فبراير ، والنصف الآخر في الأول من سبتمبر ، وبدأ بدفع الدفعة الأولى (4000) ذهب خالص لدي توثيق هذه المعاهدة من قبل صاحب الجلالة الامبراطورية ، وإضافة إلي ذلك وحسب

العوادات والتقاليد الآسيوية أتعهد إضافة إلى اليمين في الإخلاص ، بإبقاء ابني الأكبر " محمد حسن أغا " ، وابني الثاني " شكر الله " ككفالة في تفليس بشكل دائم .

○ المادة التاسعة :

صاحب الجلالة الامبراطورية ، علامة علي كرمه يهدي باللفظ العالي الحفيد جلاله الخاص المتواجد في تفليس ككفيل (10) روبيلات فضية يومياً للإنفاق .

○ المادة العاشرة :

تم هذا العقد إلى أجل غير محدد ، ولا يمكن أن يتعرض لأي تغيير من الآن وإلى الأبد

○ المادة الحادية عشرة :

يجب أن يتم توثيق هذه المعاهدة من قبل صاحب الجلالة الامبراطورية بالشهادة والختم الحكومي خلال ستة أشهر من التوقيع عليها أو أقل من ذلك ، وتصديقا لذلك ، وقع الموقعون أدناه علي هذه المعاهدة وأثبتوا توقيعهم بالأختام في معسكر مقاطعة " ييليزأويتبول " الواقع بالقرب من نهر " كور " في شهر مايو 1805 من مولد عيسى عليه السلام " بالهجرة المحمدية يوم 14 صفر 1220 ¹ .

¹ - وثائق لجنة القوقاز لجمع ودراسة الوثائق - تفليس ، 1868 م ، ص : 705

● " قره باغ " ضمن الإمبراطورية الروسية :

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وقعت القوي العظمي في ذلك الوقت " روسيا والامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية " بشكل ملموس في فح الصراع حول أراضي القوقاز ، وعلي مدي تأثير كل من تلك القوي في هذه المنطقة إنهار تأثير وسلطة كل من الامبراطورية العثمانية والفرس ، وكانت تلك هي الفترة الممهدة للحرب الروسية العظمي في شمال القوقاز خلال الفترة من 1817 إلى 1864 وبحلول نهاية القرن الثامن عشر تأسست علي أراضي أذربيجان الحالية عشرون دولة صغيرة ما بين خانات وإمارات وسلطنات ، وكانت الأكبر بينها جميعاً خانات " شاك " ، " قره باغ " ، جوبا " ، واستغلت الدول المجاورة القوية " روسيا ، الفرس ، الامبراطورية العثمانية " ، بمهارة انقسام تلك الدويلات من أجل تحقيق مصالحها الخاصة ، وكان علي كل من هذه الدول البحث عن سبيل لتحقيق تلك المصالح .

قامت روسيا تحت حكم القيصر " ألكسندر الأول " (1801 - 1825) بخوض حروب ناجحة علي عدد من الجبهات بما في ذلك جبهات كل من الفرس (1404 - 1813) ، والامبراطورية العثمانية (1806 - 1812) ، والسويد (1808 - 1809) ، وفرنسا (1812 - 1814) ، وضمت روسيا لها تحت حكم " ألكسندر الأول " ، أراضي من جورجيا عام 1801 ، وفنلندا عام 1809 ، وصربيا عام 1812 ، وعدد من خانات أذربيجان خلال الفترة من 1803 - 1813) ، ودوقة وراسو الكبيرة .

في عام 1804 حددت فارس لروسيا مهلة محددة للخروج من جنوب القوقاز ، ورفضت روسيا ذلك الأمر معلنة بذلك بداية الحرب الروسية الفارسية (1804 - 1813) التي انتهت بهزيمة الفرس ، كما حاولت الامبراطورية العثمانية أيضاً استعادة المناطق التي فقدتها واستولت عليها روسيا في إقليم البحر الأسود والقوقاز ، محاولة لذلك تحديد تأثير روسيا المتزايد في البلقان ، وانتهت الحرب بهزيمة الامبراطورية العثمانية ، وتبليور ذلك في معاهدة السلام الموقعة عام 1812 في بوخارست ، وفي عام 1803 ألحقت خانات " الآفار " إلي روسيا ، حيث امتد وجود خانات " الآفار " حوالي 700 عاماً منذ

القرن الثاني عشر وحتى القرن التاسع عشر ، ثم أصبحت تتبع إمارة "شامل" في القوقاز منذ عام 1843 حتى عام 1859 ، وذابت فيها عام 1864 مع نهاية حرب شمال القوقاز العظمي ، وفي عامي 1803 ، 1804 ، اتحدت خانات "مينجريلا" ، "إيميريتا" مع روسيا كجزء من جورجيا ، حيث قاومت خانات "جانيا" وهي تحت حكم "جواد خان" الاتحاد والاندماج مع روسيا القيصرية من خلال ثورة مسلحة ، وعانت خانات أذربيجان المتمركزة في "جنجة" في وادي "قره" من هجمات الفرس المتكررة منذ عام 1795 .

وفي عام 1805 تم إلحاق خانية "شبروان" في ظل حكم الخان "مصطفي" حيث كانت دولة "شبروان" منذ القرن العاشر وعاصمتها "شامخي" هي الأقوي في الأقاليم التي تمثل أذربيجان الحالية ، فقد حصلت "شبروان" على استقلالها مرة أخرى عام 1748 حيث كانت مسبقاً تحت تأثير الإمبراطورية الصفوية خلال الفترة من بين عامي 1501 و 1736 ، وكذلك خانية "شاك" وهي تحت حكم الخان "سليم" ، خانية "قره باغ" في ظل حكم "إبراهيم خليل خان" بروسيا القيصرية رسمياً حسب معاهدة "كوراكشاي" ، وقد امتد حكم روسيا لخانية "قره باغ" طيلة سبعة عشر عاماً . ولكن في ربيع عام 1806 دخل "قره باغ" جيش إيراني قوي قوامه عشرون ألفاً ، فجمع "إبراهيم خليل خان" ألفاً من الفرسان ، وحاربوا بجانب الروس ضد الجيش الفارسي وفي ذلك الوقت كان الخان الأذربيجاني هو الوحيد الذي ظل يمثل مقاومة عسكرية للفرس¹ ، وبعد مقتل "إبراهيم خليل خان" عام 1806 ، اعتمد الإمبراطور "ألكسندر الأول" قراراً في العاشر من سبتمبر 1806 يعترف بابن "إبراهيم خليل خان" والذي نجا من القتل "مهدي قولو خان" خليفة لوالده خاناً علي "قره باغ" ، ولكن كان مقتل "إبراهيم خان" قد شجع روسيا علي عدم الالتزام بالقوانين التي تهتم بتسمية "قره باغ" وخاصة أن "مهدي قولو خان" (1806 - 1922) ابن "إبراهيم خان" لم يكن يمتلك

¹ - أزمة ناجورنو قارباج بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة 2008 .

من القوة والحكمة السياسية ما كان يمتلكه أبوه ، الأمر الذي مكن الحكومة القيصريّة من العمل علي توطيد أواصر حكمها ، وإحكام سيطرتها ، من خلال إضعاف المواقف الاقتصادية لطبقة الحكم المحلية المسلمة ، وعملت روسيا القيصرية في نفس الوقت علي دعم ومساندة الألبان المؤرمنين (الذين ينتمون إلي الكنيسة الأرمنية) والمحولين إلي المذهب الجوريجورياني ، وذلك لدعم المواقف الروسية علي أراضي خانية "قره باغ" ومن ثم أدي ذلك في النهاية إلي إلغاء الخانية ، وظهرت مقاطعة "قره باغ" ، الأمر الذي استند له الروس بإنشاء نظام "القومندان" ، كما كان الحال في مناطق أذربيجان الشمالية ، وعلي الرغم من ذلك فقد ظلت النخبة الحاكمة لإقليم "قره باغ" تلتزم بالاستقلالية في تصريف شئونها الداخلية ، وإن كان ذلك في إطار ضعيف للغاية ، وقد أدخلت أراضي "قره باغ" إلي تركيب "الدائرة العسكرية المسلمة"¹ ، والتي كان مركزها مدينة "شوشا" .

في عام 1813 وقعت روسيا مع إيران اتفاقية بقلعة "جولستان" في "قره باغ" تقضي بانتقال خانية "قره باغ" إلي الحكم الروسي ، إلا أن "مهدي خان" ابن "إبراهيم خان" هرب في عام 1822 إلي إيران ، ورجع بعد ذلك إلي "قره باغ" مع القوات الروسية ، فلم يستطع الفرس من الإستيلاء علي مدينة "شوشا" ، التي دافعت عنها الحامية الروسية بمساعدة الأرمن ، وبموجب اتفاقية "جولستان" استولت روسيا علي "قره باغ" التي وقعتها مع إيران عام 1813 .

بعد انتهاء الحرب الفارسية الروسية الثانية حول التوسع الجغرافي والهيمنة علي جنوب القوقاز في العاشر من فبراير 1828 تم توقيع اتفاقية أخرى بين روسيا وإيران عُرفت باسم اتفاقية "تركمان تشاي" ، وبموجب هذه الاتفاقية استولت روسيا علي باقي جنوب القوقاز ، حيث ضمت خانات "ناختشيوان" ، و "يريفان" التي تضم أغلبية من السكان الأذربيجانيين ، وقد كانت هذه الخانات تقع في الساحل الجنوبي الغربي من بحر قزوين

¹ - كان تسمية الدائرة المكونة حديثاً باسم "الدائرة العسكرية المسلمة" دليلاً هاماً يؤكد علي أن "قره باغ" تخص الشعب الأذربيجاني المسلم دون غيره من الشعوب

وكانت عاصمتها " لينكوران " وكانت تلك الخانات مستقلة حتي منتصف القرن الثامن عشر ، ولذلك شجعت روسيا هجرة الأرمن من إيران إلي " قره باغ الجبلية " لكي تعمل علي التوازن السكاني مع المسلمين في الإقليم .

هاجر الكثير من السكان المسلمين المحليين إلي إيران بعد انضمام خانية " قره باغ " إلي الامبراطورية الروسية ، كما وصل عدد كبير من أرمن إيران وتركيا إلي المقاطعات الروسية الجديدة بما فيها " قره باغ الجبلية " ، وأقيم في عام 1828 المقاطعة الأرمنية في أراضي الخانيتين اللتان انضمتا إلي روسيا ، وتحولت مدينة " شوشا " في القرن التاسع عشر إلي مركز اقتصادي حيوي هام ، حيث صارت خامس مراكز منطقة ما وراء القوقاز من حيث الأهمية .

لم تضع معاهدة " تركمان تشاي " حداً للمواجهات العسكرية بين روسيا وفارس ، ولكنها كانت بداية الاندماج الجيوبوليتيكي والإداري والثقافي والاقتصادي الممتد لخانات الشمال الأذربيجاني في الامبراطورية الروسية ، ويعتبر حجر الأساس في سياسة الاندماج هذه تحويل أذربيجان للديانة المسيحية ، فقد ضمت معاهدة " تركمان تشاي " مواد خاصة بنقل الأرمن من فارس والامبراطورية العثمانية للقوقاز " جورجيا وأذربيجان " ، ولذلك تم نقل عشرات الآلاف من الأرمن إلي " قره باغ " ، الأمر الذي خططت له ودعمته الحكومة الروسية بقوة .

نتيجة لذلك نزحت أعداد متزايدة من المستوطنين الأرمن من الامبراطورية العثمانية وفارس إلي " قره باغ " ، و " زانجيزور " وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر تم توطین ما لا يقل عن ثمانية عشر ألف أرمني في خانات " قره باغ " ووصلت الأعداد ما بين عامي 1828 - 1830 إلي حوالي مائة وثلاثين ألف أرمني هاجروا إلي شمال القوقاز كما تم إنشاء لجنة خاصة لمعالجة المسائل المتعلقة بذلك الاستيطان ، فقد أقيم في " قره باغ " قري جديدة مثل " مرج علي " ، " جان يطاق " ، " يوخاري " ، " أشاجي " ، " تشايلى " ، وجري ذلك الأمر من موارد الدولة .

كانت تلك الفترة بداية عمليات النزوح الكبير للأرمن إلي شمال القوقاز ، حيث رأت روسيا شأنها شأن الدول الأوروبية الكبرى في ذلك إمكانية جديدة في إقامة الرقابة علي أراضي الامبراطورية العثمانية ، وبالتالي تأمين الخروج إلي البحار الجنوبية واستخدمت روسيا الأرمن الذين وعدتهم لإقامة دولتهم المستقلة لتحقيق هذا الغرض ورغم أن روسيا القيصرية لم تكن تفكر في الواقع بجدية حول تأسيس دولة مماثلة ولذلك سببت محاولات الامبراطورية الروسية نحو تحقيق أهدافها الحروب مع الخانات الأذربيجانية ، والامبراطورية العثمانية خلال الفترة من عام 1927 إلي عام 1829 وكذلك مع إيران التي كانت هي الأخرى تدعي علي الأراضي الأذربيجانية ، وفي تلك الحروب كان الأرمن يساعدون بشكل فعال الجيوش الروسية في اعتداءاتها وحروبها علي الدول المجاورة .

وجد إحتلال روسيا للخانات الأذربيجانية تثبيتته في اتفاقيات موقعة بين الخانات المنفردة وممثل الامبراطورية الروسية ، حيث تم نتيجة الحرب الروسية الإيرانية الأولى (1804 - 1813) التوقيع علي اتفاقية " جولستان " في 12 أكتوبر 1813 التي عملت علي تثبيت إحتلال الامبراطورية الروسية لخانات " قره باغ " ، " جنجة " وجعلها ملكية لها ، وتغيير اسم هذا الإقليم بمقاطعة " إليزافيتبول " ، وكذلك خانات " شاكى " ، " شيروان " ، " دربند " ، " قوبا " ، " باكو " ، " طاليش " ¹ ، كما أن الحرب الروسية الإيرانية الثانية (1826 - 1828) انتهت كذلك بالتوقيع علي اتفاقية " تركمان تشاي " في 10 فبراير 1828 والتي انتقلت بموجبها خانية " إيراوان " الواقعة علي جانبي نهر " أراز " ، وكذلك " خانية " ناخشيوان " ، وإمكانية ضم الخانات الأذربيجانية الواقعة علي الشواطئ الجنوبية لنهر " أراز " إلي الامبراطورية الروسية ، ولكن بريطانيا عرقلت تطبيق ذلك الاتفاق ، إذ رأت فيه خطراً علي مصالحها في الشرق الأوسط من قبل روسيا ، ولذلك أجبرتها علي التخلي عن تلك الخانات لصالح إيران .

¹ - الأرشيف التاريخي الحكومي لجمهورية أذربيجان - رقم 202 - الوصف الأول - الوثيقة 25 - المقالة الثالثة - ص

لقد حقق ذلك النزوح للأرمن آفاقاً جديدة للبقاء ، ولكن من ناحية أخرى أدى إلى مصاعب متزايدة في العلاقات بين المستوطنين الجدد والسكان الأصليين ، وفي 21 مارس 1828 أصدر القيصر " نيكولاي الأول " قراراً بالغاء الإمبراطورية الأذربيجانية " ناختشيفان " ، و " يريفان " ، وظهر في قرار عام 1828 هيكل سياسي لم يكن موجوداً من قبل باسم " الإقليم الأرمني " الذي كان يديره الموظفون الروس ، ويتكون من أراضٍ عدد من المقاطعات الأذربيجانية هي " يريفان " ، و " ناختشيفان " حول ضاحية " أوردوباد " ، ولكنه تم تغيير الاسم إلى مقاطعة " إيراوان " عام 1849 .

شارك الفريق " و . ع . مداتفوف " (1782 - 1729) ، وهو أرمني الأصل ، في عمليات استيلاء الجيش الروسي على " قره باغ " ، وقد عمل على دعم وزيادة نفوذ الألبان المؤرمنين على حساب أصحاب الأرض المحليين ، وفي العاشر من أبريل 1840 أجرت الحكومة الروسية القيصرية إصلاحات إدارية وعسكرية في جنوب القوقاز كنتيجة لتأثر الانتفاضات التي اندلعت عام 1830¹ ، ووفقاً لهذه الإصلاحات تحولت ولاية " قره باغ " إلى قضاء " شوشا " التي أصبحت وحدة إدارية روسية ظلت حتي عام 1929 ، وأخضعت لولاية " قاصبي " والتي كان مركزها " شاماخي " ، وهكذا فقدت " قره باغ " مركزها السياسي ، ولكن ظلت كمفهوم جغرافي ضمن أراضي أذربيجان .

في عام 1840 أصبحت أراضي " قره باغ " جزءاً من إقليم " قزوین " ، ومنذ عام 1846 تم اخضاع قطاع " شوشا " لمقاطعة " شاماخي " ، والتي تعرف بالروسية " شيماخانسكايا " ، والتي تحولت إلى مقاطعة " باكو " منذ عام 1859 ، حيث تم إنشاءها خلال عمليات الإصلاح والتقسيم للأراضي ، وفي عام 1867 تم إنشاء مقاطعة " يلينافيتبول " ، وتقسيم أراضي قضاء " شوشا " وإنشاء ثلاثة قضاات أخرى هي " زنجازور " ، و " جوانشير " ، و " جبرائيل " ، وبذلك فقد قضاء " شوشا " هو الآخر إدارته موحداً من حيث الوضع السياسي ، وقد عملت تلك التقسيمات على إعطاء

¹ - بعد عقد معاهدة توركمانشاي عام 1928 ، أنشأت الحكومة القيصرية نظاماً استعمارياً عسكرياً شديداً القسوة في أذربيجان الشمالية ، الأمر الذي أدى إلى حدوث انتفاضات قوية عام 1930 في " جابر بالكان " ، وعام 1931 في " لانكاران " ، وعام 1937 في " قويا " ، وعام 1983 في " شامي " .

الأرمن نظام أوسع وصلاحيات أكبر في الإدارة . وقد استطاعت روسيا القيصرية من خلال أرمنة سكان أراضي أذربيجان الشمالية إلى توطيد سيادتها واحكام قبضتها على مناطق أذربيجان بما فيها " قره باغ " ، وبعد توقيع معاهدة " توركمانشاي " عام 1828 اكتسب أسلوب الأرمنة طابعاً منتظماً وهادفاً ، وتم توطين الأرمن الذين تم تهجيرهم من إيران إلى أذربيجان استناداً إلى المادة الخامسة عشرة من المعاهدة ، حيث كانت تنص تلك المادة على أن (يتعهد الشاه بإعطاء فترة سنة واحدة للسكان والموظفين العاملين لينتقلوا بأسرهم من إيران إلى روسيا ، ولينقلوا أو يبيعوا أموالهم المنقولة بدون أي مانع من قبل الحكومة والرئاسة المحلية ، وبدون فرض أية ضرائب أو رسوم أو جمارك على أموالهم وممتلكاتهم المباعة ، أما الأموال غير المنقولة فقد تعين اعطائهم فترة خمس سنوات لبيعها أو لإتخاذ أي قرار آخر بصدها) .

وقد تم صياغة هذه المادة بمعاهدة " توركمانشاي " بهدف تشجيع الأرمن على الهجرة من إيران إلى أذربيجان الشمالية ، وبما فيها إقليم " قره باغ " ، وقد تم تكوين لجنة للإشراف على عمليات التهجير ، ومع بداية عام 1829 شهدت أذربيجان الشمالية ، و " قره باغ " من ضمنها عمليات هجرات أرمنية أخرى من الإمبراطورية العثمانية حسب معاهدة " أدرنه " .

عند إلغاء خانية " قره باغ " انعكست التركيبة السكانية لها في التعداد والإحصاء الذي تم بأمر من " أ . ب . بيرمولوف " (1816 - 1827) القائد العام للجيش الروسي في القوقاز ، فرغم سياسة الأرمنة التي كانت متبعة في " قره باغ " حتي عام 1822 ، نري كيف كانت الإحصاءات تشير إلى تفوق عدد السكان الأذربيجانيين في الإقليم ، ففي عام 1593 أظهر الإحصاء الذي تم في هذا العام على النحو التالي : -

(15729 عائلة أذربيجانية من إجمالي 20095 عائلة ، منهم 11111 عائلة في المدن 14618 عائلة في القرى ، وكان عدد الأرمن 4366 عائلة أرمنية ، منهم 421 عائلة في المدن ، 3945 عائلة في القرى) ، حيث كان أغلب هؤلاء الأرمن من الألبان المؤرمنين والمحولين إلى المذهب الجريجورياني ، ونتيجة لعمليات التهجير إلى الإقليم

بدأت في الظهور قري أرمنية جديدة مثل " ماراغالي ، جانياتاق " ، ووفقاً للمعلومات والبيانات الرسمية فقد تم تهجير أربعين ألف أرمني من إيران ، وتسعين ألف أرمني من الإمبراطورية العثمانية إلى أذربيجان الشمالية ومن ضمنها " قره باغ " خلال الفترة بين عامي 1828 - 1930 ، وقد وصل إجمالي عدد الأرمن المهجرين عن مائتي ألف بعدما أضيف إليهم العاملين غير الرسميين الذين وصلوا إلى أذربيجان الشمالية خلال تلك الفترة .

• تحويل الألبان إلى المذهب الجريجورياني في " قره باغ " :

اتخذ تحويل سكان " قره باغ الجبلية " الألبان إلى المذهب الجريجورياني وأرمنتهم أسلوباً ممنهجاً علي النحو التالي : -

الأول : كان سكان " قره باغ " المحليون الأصليين أقواماً ألبانية ، كما هو الحال لباقي سكان أذربيجان الشمالية الأخرى " ألبانيا " .

الثاني : في أوائل القرن الرابع عشر انتشرت الديانة المسيحية في بعض مناطق " البانيا " بما فيها " قره باغ " .

الثالث : عندما كانت أذربيجان الشمالية تحت حكم الخلافة العربية الإسلامية ، فيما بين القرن السابع والقرن التاسع ، انتشر الإسلام في البلاد ، ولكن ظل الألبان في القسم الجبلي من " قره باغ " علي ديانتهم المسيحية .

الرابع : المبشرون الألبان الجريجوريانيون هاجروا إلي جنوب القوقاز ، وانتهزوا ظروف الفتوحات العربية الإسلامية ودأبوا علي تحويل الألبان المسيحيين إلي المذهب الجريجورياني ، وبعد ذلك إلي أرمنتهم ، ومن ثم أصبحت عملية الأرمنة تأخذ بعداً زمنياً أطول من عملية التحول إلي المذهب الجريجورياني الذي كان بمثابة مرحلة متوسطة في عملية التحول من الألبان المسيحيين إلي الأرمنة .

الخامس : أرسل السكان المسيحيون في " قره باغ الجبلية " رسالة إلي القيصر " بيوتر الأول " متضمنة التعريف بأنفسهم علي أنهم ألبان ، وذلك ما يعتبر دليلاً علي أنهم لم يعتبروا أنفسهم من الأرمن حتي أوائل القرن الثامن عشر .

لقد كان تدخل روسيا في المنطقة من أهم العوامل التي ساعدت في تقوية العنصر الأرمني ، وذلك من خلال تهجير الأرمن إلي جنوب القوقاز بما فيها أذربيجان من مختلف المناطق ، حيث حققت روسيا القيصرية من خلال تلك الإزاحات الجغرافية هدفاً جيوبوليتيكياً هاماً ، كان الهدف هو إنشاء مقدمة جسر استراتيجي علي حدود الشرق الأوسط التي تحتوي علي نسبة كبيرة من المسيحيين ، كحكم استعماري دائم في جنوب القوقاز ، وكانت تلك الهجرة تتم بناءً علي نوايا الأرمن منذ قرون عديدة لتأسيس دولة

لهم تشمل الشعب الأرمني كله¹ ، حيث أن روسيا لم تضع في الاعتبار إمكانية الاعتماد علي جورجيا التي تعد أقوى تجمع مسيحي ، لذلك اعتمدت علي الترويج لهجرة الأرمن من إيران والامبراطورية العثمانية ، بهدف زيادة عدد السكان المسيحيين الأرمن في جنوب القوقاز . وقد أحدثت هذه السياسة منعطفاً هاماً في مصير الألبان الجريجوريانيين في " قره باغ الجبلية " ، ودخلت مرحلة أرمنتهم مرحلتها الأخيرة ، حيث تم أرمنة السكان الألبان المحليين التابعين للمذهب الجريجورياني أثناء الحرب بين روسيا وإيران (1804 - 1813) ، (1826 - 1828) ، وكذلك أثناء الحرب بين روسيا والدولة العثمانية (1806 - 1812) ، (1828 - 1829) ، خاصة بعد تهجير الأرمن من إيران والدولة العثمانية إلي " قره باغ " ، إلي جانب المناطق الأخرى في أذربيجان الشمالية ، بعد إبرام معاهدة " توركمانشاي " عام 1928 ، ومعاهدة " أدرنة " عام 1829 ، وإلغاء الكاثوليكية الألبانية عام 1836 ، ومن ثم يمكن إطلاق كلمة " أرمني " علي السكان الألبان في " قره باغ " بعد ذلك التاريخ ، رغم أن السكان الأرمن في " قره باغ " حافظوا علي طبيعتهم الخاصة المرتبطة بأصلهم الألباني .

¹ - رضا نظر آخاري - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونزاع قره باغ الجبلية - مجلة أمودريا - العدد 11 - شتاء وربيع 2002 ص 90 .

• الإبادة الأرمنية للأذربيجانيين :

بعد إبرام اتفاقية " تركمانشاي " عام 1829¹ بين روسيا وإيران من جهة والامبراطورية العثمانية من جهة أخرى ، بدأ الأرمن ينتقلون بشكل مكثف إلي أذربيجان ، وبموجب شروط تلك الاتفاقية تم نقل الأرمن المقيمين في إيران والامبراطورية العثمانية إلي جنوب القوقاز ، وبخاصة إلي المناطق المأهولة بالأذربيجانيين ، استمر تهجير الأرمن إلي أراضي أذربيجان الشمالية لما بعد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حتي وصل عددهم إلي ما يزيد عن مليون نسمة ، وذلك حسب ما جاء في بعض المصادر الروسية التي أكدت علي أن . أكثر من مليون أرمني من بين مليون و ثلاث مائة ألف أرمني موجودون فيما وراء القوقاز هم مهاجرون² . لقد ازداد ضخ الأرمن نحو جنوب القوقاز في القرن التاسع عشر بعد كل حرب روسية مع الامبراطورية العثمانية ، ومع حرب القرم خلال الفترة من 1853 - 1856 ، وبعد حرب أعوام 1876 - 1878 ، حتي بلغ عدد الأرمن في منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر حوالي 900 ألف أرمني في جنوب القوقاز ، فقد أدت التغيرات الديموجرافية في إقليم جنوب القوقاز إلي نتيجة تؤكد علي أنه قبل الغزو الروسي لجنوب القوقاز كان تعداد الأرمن قد شكل حوالي 20% من تعداد السكان الكلي ، بينما شكل المسلمون حوالي 80 % ، اما بعد الإلحاق الروسي فقد هاجر ما يقرب من سبعة وخمسون ألف أرمني من فارس والامبراطورية العثمانية إلي مقاطعة " ييليزافيتبول " والمعروفة حالياً باسم " قره باغ الجبلية " ومقاطعة " إيراوان " حيث كان عدد الأمن قبل ذلك ضئيلاً للغاية ، وفي عام 1828 فإن تعداد الأرمن وصل إلي ما يقرب من نصف تعداد السكان في " قره باغ الجبلية " . وكانت حرب تركيا خلال الفترة من عام 1877 إلي عام 1879 كانت سبباً في إحداث سيلاً جديداً من المهاجرين الأرمن القادمين من آسيا الصغرى ، وبدأ بعد ذلك من جديد النزوح المستمر

¹ - اتفاقيات روسيا مع الشرق - سان بطرسبورج - مطبعة باكست 1869 - ص 71 .

² - ن . ن . شاروف - التهديد الجديد لشئون روسيا في القوقاز - سان بطرسبورج 1911 - ص 64 .

للأرمن وبأعداد كبيرة إلى هذه الأماكن أثناء الاضطرابات الأرمنية في تركيا خلال عامي 1893 ، 1894¹ .

رغم كل ذلك شكل الأذربيجانيون أغلبية سكان " قره باغ " بنسبة واحد وخمسون بالمائة ، فيما شكل السكان الأرمن بمن فيهم الأرمن المحليون من أصل ألباني نسبة ستة وأربعون بالمائة عام 1916 ، وقد اكتسب استيطان الأرمن المهاجرون في " قره باغ " الجبلية " نشاطاً ملحوظاً ، خاصة في الأراضي التي يقطنها سكان محليون من نفس الدين ، من الألبان المحولين إلى المذهب الجريجورياني والمؤرمنون ، حيث كانت هناك استراتيجية محددة الأهداف ترمي إلى ضمان توطين الأرمن المهاجرين في نفس المكان بشكل مكثف .

وكانت التوترات العرقية المحتملة مرتبطة بضخ الأرمن ، الذين عكفوا على شراء أراضي المسلمين بمساعدة من الحكومة الروسية ، ثم طردوهم خارج أراضيهم ولعقود عديدة لم تتعد تلك التوترات كونها توترات محتملة ، بعكس الفلاحين الروس والألمان أيضاً والذين روجت روسيا لهجرتهم أيضاً ، ذلك أن النظرة للمسيحيين الأرمن كانت من واقع أنهم قادمون من بيئة صديقة في الشرق الأوسط ، وليس كمستعمرين أوروبيين ولكن بنهاية القرن التاسع عشر تطورت في طبيعة تكوينها العلاقات الإسلامية الأرمنية إلى حالة كراهية عرقية ثقافية دينية .

كان للأرمن شأنهم شأن الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط علاقات خاصة بالقوة الأوروبية ذات الأهداف التوسعية ، وخاصة روسيا ، فلقد كانت علاقة الأرمن بروسيا علاقة من أكثر العلاقات المصيرية في تاريخ جنوب القوقاز ، فلم تكن هناك بشكل عام أزمة في النوايا الحسنة والكرم تجاه الأرمن من ناحية الامبراطورية الروسية ، فقد تمتع الأرمن بأولوية في المعاملة بين شعوب جنوب القوقاز² .

¹ - نيكولاي شاروف خطر جديد علي القضية الروسية في ما وراء القوقاز - بيع موجان القادم للأجانب سان بطرسبورج 1911 - باكو - عام 1990 - ص 63 .

(2) The Land Of Fire On The Silk Road - History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac . 2011 - Baku

كان استيطان الأرمن داخل النظام الإداري الحكومي ، ومضاعفة أعدادهم باستمرار عن طريق الهجرة ، وتعزيز قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية يسيران بشكل ميسر واستطاع الأرمن أن يتغلغلوا في النشاط الاقتصادي في " قره باغ " وذلك بفضل التأييد والدعم المالي من قبل السلطة القيصرية للأرمن يشكل عام في تلك المناطق .

ونتيجة التمييز العنصري للإمبراطورية الروسية القيصرية بين السكان الأذربيجانيين والسكان الأرمن ، فقد استطاع الأرمن تكوين ثروات كبيرة نتيجة الامتيازات التي حصلوا عليها في أذربيجان الشمالية ، وقد ظهر ذلك جلياً عندما تم إلغاء نظام الالتزامات علي حقول النفط عام 1872 ، حيث اشترى الأذربيجانيون خمسة بالمائة فقط من الأراضي ، بينما اشترى الأرمن أكثر من خمسين بالمائة من الأراضي الغنية بالنفط وكانت خمس وخمسون شركة كبيرة ومتوسطة من شركات النفط مملوكة للأرمن في " باكو " من إجمالي عدد الشركات البالغ عددها مائة وسبع وستين شركة ، وارتباطاً بالمستوي الاقتصادي المرتفع للأرمن ، فقد استطاعوا الارتقاء بمستوي التعليم والثقافة ومختلف أنشطة الحياة الاجتماعية بشكل عام لهم .

ورغم كل ذلك فقد بقيت " قره باغ " ، ومركزها مدينة " شوشا " مركزاً سياسياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً للشعب الأذربيجاني ، وظلت " قره باغ " تتطور كولاية أذربيجانية مسلمة ، رغم كل العقبات والضغوط التي مارسها الأرمن الذين خدموا الحكومة الروسية القيصرية وسياساتها الاستعمارية العنصرية ، فالأرمن الذين أمدتهم القيصرية الروسية بكل الامكانيات الاقتصادية والامتيازات السياسية من أجل التطور الإداري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في أذربيجان الشمالية ، بما فيها " قره باغ " فقد انتقلوا إلى تلك الأراضي شعبياً ، ولم يطل بهم الزمن كثيراً حتي بدأوا النضال العلني من أجل تحقيق أحلامهم في إقامة " أرمينيا الكبرى " علي أراضي أذربيجان ، فقد كان من ضمن مراحل تحقيق تلك الفكرة - أرمينيا الكبرى - هي إخلاء أراضي أذربيجان في " قره باغ " من سكانها الأصليين وذلك من خلال عمليات القتل والترويب والاستيلاء علي الأراضي في " قره باغ " ، و " إيروان " ، و ناحتشيفيان " .

والأراضي الأذربيجانية الأخرى ، وخاصة بعد أن فشلت الانتفاضات التي قام بها الأرمن ضد الدولة العثمانية منذ بداية عام 1890 ، ومن ثم عملوا علي نقل مركز ذلك الصراع إلي أذربيجان الشمالية .

لقد بدأت موجات العنف والتي لم تخلو من عنصر عرقي قوي التأثير مع الثورة الروسية في عام 1905 ، فقد قام الأرمن منذ ذلك العام بعمليات قتل علي نطاق واسع ضد شعب أذربيجان وصلت إلي حد الإبادة الجماعية في بعض الأحيان ، ثم كانت تعود مرة أخرى كلما دخلت الدولة الروسية أو السوفيتية حقبة من الأزمات ، أو مرت بإصلاحات ، وخاصة خلال عامي 1905 ، 1906 ، وخلال الحرب الأهلية منذ عام 1918 وحتى عام 1922 ، ففي ثورة عام 1905 كانت " شوشا " مركزاً للصراع بين الأرمن والأذربيجانيين في " قره باغ الجبلية " ، فقد أدى الانهيار النهائي للحكم القيصري عام 1917 لتجدد الصراع العرقي ، وفي أحوال كثيرة كانت صراعات القوي المحلية تدور في " قره باغ الجبلية " .

الدور الذي لعبته الامبراطورية الروسية في تغذية الأطماع الأرمينية في أراضي أذربيجان الشمالية منذ أوائل القرن التاسع عشر كان لها أثر كبير في مسار الأحداث في الصراع حول " قره باغ الجبلية " ، فمنذ ذلك التاريخ والأطماع الأرمينية تجدد نفسها باستمرار ، وتحقق هدف من أهداف هذه السياسة خلال الحرب العالمية الأولى . ففي عام 1918 تم تشكيل الدولة الأرمينية لأول مرة في جنوب القوقاز علي أراضي أذربيجان الغربية ، وفي مايو 1918 تنازلت حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية عن مدينة " إيراوان " التي كانت تعد من المراكز الثقافية المهمة إلي الأرمن لتحقيق لهم رمزاً سياسياً موحداً ، وذلك كخطوة لإظهار حسن النوايا نحو نشوء السلام والاستقرار في جنوب القوقاز¹ ، حيث كانت أذربيجان تريد تحقيق الاستقرار في المنطقة حتي ولو علي حساب أراضيها التاريخية .

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د . الصلصافي أحمد القطوري - مجلة شنون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .

استفاد الأرمن من التسهيلات التي قدمتها أذربيجان لهم ، وأرادوا تحقيق المزيد من المكاسب ، وتابعوا توسعاتهم بتأييد من السلطة السوفيتية علي حساب الأراضي الأذربيجانية ، وشهدت السنوات من 1988 وحتى 1991 عمليات " تنظيف " المناطق الأذربيجانية من السكان الأصليين ، ونشطت محاولات لتحويل أرمينيا إلي بلد ذي قومية واحدة ، واتخذت هذه الادعاءات طابعاً عسكرياً وسياسياً عدوانياً ، ولم تبذل الإدارة السوفيتية أي جهد للحيلولة دون تنامي هذه الدولة التي قامت علي الأراضي الأذربيجانية ، بل كانت تأخذ القرارات المؤيدة لوجهة النظر الأرمينية ، ولم تسع نحو أي حلول لهذه القضية ، مما جعل قضية " قره باغ " تعجل من سقوط اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ذاته ، وورثت دولة أذربيجان المستقلة ضرورة السعي نحو حل هذه القضية الصعبة ، وبانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ظهر وضع عالمي جديد ، وكان علي أذربيجان أن تتعامل مع المستجدات بفكر متفتح ومن هنا قبلت أن تكون عضواً مع أرمينيا في العديد من المنظمات الدولية ذات الشأن .

ما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى ، حتي انتهزها الأرمن فرصة سانحة من أجل إقامة " أرمينيا الكبرى " ، فقاموا بعدد من الانتفاضات ضد الدولة العثمانية كان أشدها وأكثرها تركيزاً في منطقة جنوب القوقاز ، وبدأوا مرحلة جديدة من القتل ضد السكان الأذربيجانيين بمساندة روسيا القيصرية ، مستغلين في ذلك الظروف المضطربة في القوقاز نتيجة الانقلاب علي الحكومة القيصرية في فبراير 1917 ، ثم استيلاء البلاشفة علي الحكم في أكتوبر 1917 ، حيث بدأت القوات المسلحة الأرمينية التي خدمت في الجيش الروسي والتي اتحدت مع البلاشفة في عهدهم الجديد ، بدأت في تدبير إبادة جديدة للأذربيجانيين مع مطلع شهر مارس 1918 في " باكو " ، ثم ما لبثت أن شملت أذربيجان كلها ، ولكن شعب أذربيجان قاوم تلك الهجمات الشرسة ، وقام بإعلان قيام جمهورية أذربيجان الشعبية في 28 مايو 1918 ، وقد أخذت تلك الجمهورية الناشئة علي

عانتها محاولة وقف عمليات الأرمن المسلحة ونظام " داشناكتسوتيون " ¹ والبلشفة التي كانت تعمل علي إبادة شعب أذربيجان .

لم يفرق القوميون الأرمن بين أي من المجموعات العرقية الأخرى في أذربيجان فقامت الجماعات الأرمنية المسلحة بقيادة " شاوميان " ، و " أمازاسبون " ، و " لالايان " بمهاجمة القرى في " جوبا " شمال شرق أذربيجان ، والتي كان يقطنها غالبية يهودية وقامت بمذبحة للسكان الأمنيين ، كما قاموا بإرهاب مجموعات من المهاجرين الألمان في " هيلينيدروف " (خاتلار حالياً) في غرب أذربيجان ².

¹ - " داشناكتسوتيون " هو اختصار للفيدرالية الثورية الأرمنية ، وهو حزب تم تأسيسه في عام 1890 في تبليسي من خلال تألف عدد من التجمعات السياسية الأرمنية ، وهو عضو في الاتحاد الدولي للإشتراكيين ، إلا أن مبادئه وأنشطته تحمل طابعاً قومياً .

² - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة 2008 .

• " قره باغ " في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية:

في مايو 1918 حينما انهار برلمان دول القوقاز ، جري في مدينة تبليسي عاصمة جورجيا الإعلان عن ثلاثة جمهوريات مستقلة هي أذربيجان ، وجورجيا ، وأرمينيا فقد أقام الشعب الأذربيجاني في 28 مايو 1918 دولته المستقلة الجديدة علي أراضي أذربيجان الشمالية، بعد احتلال روسي استمر مائة وعشرون عاماً ، وجاء في بيان الاستقلال أن جمهورية أذربيجان الشعبية هي الوريث القانوني لأراضي أذربيجان الملحقة بالامبراطورية الروسية وفق معاهدة "جولستان" عام 1813 ، ومعاهدة "توركمانشاي" عام 1928 ، وقد جاء في المادة الأولى لبيان الاستقلال لجمهورية أذربيجان الشعبية " تتمتع الشعوب الأذربيجانية بحقوقها في الاستقلال والسيادة علي أراضيها التي تتكون من القوقاز الشرقي والجنوبي، وهي دولة ذات حقوق كاملة، وقد كانت " قره باغ " جزءاً لا يتجزأ من تركيبها الجغرافية كأراضي أذربيجان الشمالية الأخرى .

ورغم الإعلان عن قيام جمهورية أرمينيا ، إلا أنها لم تكن تمتلك أراض للدولة أو عاصمة لها ، ففي 29 مايو 1918 تنازلت جمهورية أذربيجان الديمقراطية عن مدينة " يريفان " لجمهورية أرمينيا التي أصبحت الآن موجودة بحكم القانون ، وأصبحت " يريفان " بالتالي عاصمة الجمهورية الأرمينية ، وكانت أراضي أرمينيا محدودة بضواحي " يريفان ، و " ايشميادزين " ويقطنها أربعمئة ألف نسمة وطبقاً لمعاهدة " باتومي " الموقعة في الرابع من يونيو عام 1918 بين أرمينيا وتركيا ، تم تحديد الأراضي الأرمينية بأراضي ما حول وادي " أرارات " وحوض " سيفان " (جويشنا) ولم تكن " قره باغ " جزءاً من أرمينيا وفقاً للمعاهدة ، وقد جاء ذلك في الخطاب الذي أرسله رئيس مجلس الوزراء بجمهورية أذربيجان " فاتالي خان خويسكي " إلي وزير الداخلية " م . ج . جادجينسكي " في 29 مايو عام 1918 ¹

رغم ذلك تقدمت جمهورية أرمينيا " أرارات " المعلنه في وقت سابق بإدعاء بأن " قره باغ " جزء من أراضيها ، وقد رفضت حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية هذا الادعاء

¹ - الأرشيف المركزي لجمهورية أذربيجان السوفيتية . قسم 970 من قائمة الجرد رقم 1 ، ملف 1f . p . 4 .

وأكد رئيس البرلمان في جمهورية أذربيجان الشعبية " أ . م . توبشوباشوف " (1862 - 1934) ، أثناء المفاوضات مع وزير خارجية الدولة العثمانية في اسطنبول في 18 نوفمبر 1918 علي " أن مسألة " قره باغ " التي يتحدث عنها الأرمن ليست مسألة خمس أو عشرة قري ، بل تخص أربعة سناجق هي " شوشا ، جوانشير ، جبرائيل زانجازور " ، وأنها أراضي الخانية التي وحتى إذا كان عدد السكان الأرمن والأذربيجانيين متساويان ، فلا يوجد أي أساس للحديث عن أكثرية مطلقة للأرمن ، فإنهم ليسوا السكان الأصليين في " قره باغ " ، فهم أي الأرمن الذين نزحوا إلى هذه الأراضي من تركيا بعد الحرب مع روسيا ، والأرمن الذين يعيشون في " قره باغ " يقطنون بصورة متلاصقة مع المسلمين ، ورغم كل ذلك نؤيد حل هذه المسألة بالطرق السلمية .

لم يتمكن مجلس مدينة باكو من إيقاف حركة الشعب الأذربيجاني ، فقام جيش أذربيجان بمساعدة القوات التي أرسلتها الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة السلام والصداقة الموقعة بينها وبين أذربيجان في 4 يونيو 1918¹ بتحرير البلاد من سلطة العناصر البلشفية الداشناكية ، فقد كانت الحرب العالمية الأولى تقترب من نهايتها ، حيث تم في 30 أكتوبر 1918 التوقيع علي اتفاقية الهدنة بين الإمبراطورية العثمانية ودول الحلفاء علي متن السفينة البريطانية " أغا ممنون " في ميناء " مودروس " التي عرفت الاتفاقية باسمها ، وبموجب تلك الاتفاقية تم إلزام الإمبراطورية العثمانية بسحب قواتها من جنوب القوقاز التي أعلنت مجالا للنفوذ البريطاني² .

في نفس العام 1918 دخلت القوات البريطانية إلى مدينة باكو واعترف الجنرال " طومسون " الذي كان يمثل دول الحلفاء بالجزء الجبلي من " قره باغ " مع ولاية " زانجازور " المجاورة كأراضٍ واقعة تحت إدارة أذربيجان ، وصادق علي تعيين حكومة

¹ - الأرشيف الحكومي للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية بجمهورية أذربيجان - رصيد رقم 288 الجزء التاسع - الوثيقة رقم 9 - ص 10 - مادة رقم 4 .

² - السياسة الدولية للعصر الحديث في الاتفاقيات والمذكرات والبيانات - الجزء الثاني - موسكو - دار النشر للأدبيات السياسية للمفوضية الشعبية للشئون الخارجية 1926 - المادتان 11 ، 15 - ص 188 .

أذربيجان " خسروف سلطانوف " قائداً للغو بيرناطورية في " قره باغ الجبلية " التي كانت تضم هاتين الولايتين ، وفي عام 1919 اعترفت الجمعية الأرمينية للجزء الجبلي من " قره باغ " رسمياً بسلطة أذربيجان عليه ، وتم تثبيت هذا الاعتراف رسمياً في الاتفاقية الموقعة بين حكومة أذربيجان والأرمن من سكان " قره باغ الجبلية " في 26 أغسطس 1919¹ ، حيث كان بموجب تلك الاتفاقية يعتبر المناطق المأهولة بالأرمن في الجزء الجبلي من " قره باغ " مثل " ديزاق " ، " واراندا " ، " خاتشين " ، " جيل " ، " بيرت " ، في حدود جمهورية أذربيجان وبموجب شروط الاتفاقية تم تأسيس مجلس من ثلاثة أشخاص من الأرمن وثلاثة آخرين من الأذربيجانيين لذي محافظة " قره باغ " وكان للمجلس الحق في الإشراف علي إدارة المحافظة .

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قام الإنتلاف بتحويل مقاطعة " كارس " وضواحي مقاطعة " يريفان " إلى الجمهورية الأرمينية ، وأصبح تعداد سكان أرمينيا حينذاك مليون ونصف المليون نسمة ، منهم 795 ألف نسمة من الأرمن ، 575 ألف نسمة من المسلمين الأذربيجانيين ، 140 ألف نسمة من قوميات أخرى ، ولكن لم يرق ذلك لحزب " داشناكتسوتيون " ، وبدأ في المطالبة بأراضي " أخالكالاكي " ، و " بورتشالي " التي تعد جزءاً من جمهورية جورجيا وأراضي " قره باغ " ، و " ناخشيتوان " ، و " زانجازور " ، ذلك الجزء الجنوبي من مقاطعة " يليزافيتبول " التي تتبع جمهورية أذربيجان ، وقادت هذه المطالبات إلى حرب مع جورجيا وصراع دموي ممتد مع أذربيجان .

في صيف عام 1918 قام القائد الميداني " أندرانيك " بغزو " زانجازور " ومنح السكان الأذربيجانيين مهلة يختارون فيها بين الإذعان لسلطته أو ترك أراضيهم ، ووفقاً لما توصلت إليه لجنة التحقيق برئاسة " ميخائيلوف " فقد تم تدمير 115 قرية أذربيجانية وقتل ما يزيد عن سبعة آلاف أذربيجاني في " زانجازور " ، واضطر خمسون ألفاً من الأذربيجانيين إلى الرحيل عن " زانجازور " ، واستمر الأرمن في عمليات القتل المنظم

¹ - حول تأسيس مقاطعة قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية 1918 - 1952 - وثائق ومستندات - باكو - أتر نشر 1989 - ص 23 .

للأذربيجان في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية ، حتي استطاعوا اخضاع " زانجازور " لسلطتهم تم تراجعوا في العام نفسه عندما غزت الإمبراطورية العثمانية جنوب القوقاز . بعد نتائج معاهدة معاهدة " مودروس " في الثلاثين من أكتوبر عام 1918 ، ونظراً لهزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى توجب عليها سحب قواتها ودخلت القوات الأرمنية مرة أخرى بقيادة القائد الميداني " أندرانيك " إلي " قره باغ الجبلية " ، وفي نوفمبر 1918 حينما أصبح الاحتلال البريطاني قائماً في المنطقة طالب القائد العام البريطاني " ل . طومسون " بالانسحاب الفوري للقوات الأرمنية من " قره باغ الجبلية " وضمها للإدارة الأذربيجانية .

أخذت الحكومة الأذربيجانية الوضع الموجود بعين الاعتبار ، حيث أنشأت الحامية " الغوبيرناطورية " في " قره باغ " في 13 يناير 1919 ، والتي كانت تحتوي قضاء " شوشا ، جوانشير ، جبرائيل ، زانجازور " ، وعُين الجنرال " خسروف سلطانوف " قائداً لـ " الغوبيرناطورية " في " قره باغ " ، والذي تولي منصبه في " شوشا " في نهاية فبراير 1919 ، حيث تم استعادة السلام الاجتماعي في " قره باغ الجبلية " خلال عدة أشهر ، واحتفظ الإقليم بسلطته الذاتية في الأمور الإدارية والثقافية ، وقد حرصت جمهورية أذربيجان الديمقراطية علي تمثيل جميع المجموعات القومية العرقية داخل البرلمان الأذربيجاني ، وتم تأكيد ذلك الوضع في القانون المؤسس للبرلمان في التاسع عشر من نوفمبر 1918 ، وكانت حصة النواب الأرمن من المقاعد في البرلمان 21 مقعداً من أصل 120 مقعداً هي مجموع مقاعد البرلمان في جمهورية أذربيجان الديمقراطية .

اعترض وزير الشؤون الخارجية بجمهورية أرمينيا " أرارات " " س . تيجرانيان " علي تأسيس " الجنرال الغوبيرناطورية " ¹ في " قره باغ " ، وفي رد حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية ، أن ذلك لا يتجزأ من أراضي أذربيجان ، واضطر الجنرال " الغوبيرناطورية " أن يعمل في ظروف العلاقات المتوترة مع كل من البريطانيين والأمريكيين ، علي جانب ادعاءات الأرمن علي الأراضي ، الذين ظلوا عامل عدم

¹ - الغوبيرناطورية تعني محافظة أو إقليم ، و الجنرال الغوبيرناطورية تعني قيادة أو رئاسة المحافظة أو الإقليم

استقرار ومصدر قلق واضطراب دائم علي أراضي " الغوبيرناطورية " في " قره باغ " في الثالث من أبريل 1919 قام مندوب الحلفاء الكولونيل " شاتيفورت " بتقديم إعلان يفيد أن إقليم " قره باغ " سوف يظل جزءاً من أذربيجان حتي انتظار الحل النهائي للقضية في مؤتمر باريس للسلام ، وكذلك اعترف قائد قوات التحالف بإدارة " خسروف سلطانوف " كممثل شرعي للسلطة في " قره باغ " ¹

وفي أواخر عام 1919 ، وفي ربيع عام 1920 قامت المجموعات المسلحة الأرمنية " الداشناكية " بهجمات علي السكان الأذربيجانيين المسلمين بشكل وحشي في " زانجازور " ، ولم يهدأ الأرمن في قضاء " جوانشير " أيضاً ، فقد كثفوا هجماتهم علي قري الهضاب ، وقامت الجماعات المسلحة الأرمنية في ربيع وصيف عام 1918 بتكثيف اعتداءاتها علي السكان المسلمين في سهول " جوانشير " ، وقام الأرمن بعمل حواجز علي نهر " ترتر " وأغلقوه تماماً ، وحولوا اتجاه المياه في مجراه إلي الجهة العكسية الأمر الذي ألحق خسائر جسيمة بقري سهل " جوانشير " التي حرمت من مياه الزراعة ، الأمر الذي تطور وبلغ معه حدوث نقص كبير في مياه الشرب بقري السهل كلها وامتدت أعمال العنف والقتل إلي قضاء " جبرائيل " الذي شهد هو الآخر أعمال عنف وقتل في شهر ديسمبر عام 1918 وأوائل عام 1919 ، أعمالاً عدائية ضد السكان المسلمين اكتسبت طابعاً أكثر تدميراً وعنفاً .

انتقلت اعتداءات الأرمن ضد السكان المسلمين إلي مدينة " شوشا " ، وأصبحت أكثر شراسة وعدوانية باعتبار أن المدينة هي المركز السياسي لإقليم " قره باغ " ، وقاموا بأكبر هجمات مسلحة في " شوشا " في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية في الثنائي والعشرين من مارس عام 1920 أثناء احتفال الأذربيجانيين بعيد النيروز ، وقد كان الأرمن يهدفون إلي الإستيلاء علي المدينة والانفصال بها عن جمهورية أذربيجان الشعبية ، وذلك بمساعدة البلاشفة الذين استعدوا للإستيلاء علي أذربيجان كلها ، ورغم

(1) Armenian Mythomania - A compulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies.
- Erich Feigl

أن الأذربيجانيين استطاعوا التصدي لكثير من هجمات الأرمن السابقة ، إلا أن ذلك العدوان كان أشد ضراوة وعنفاً ، فاستطاع الأرمن الاستيلاء على قلعة " عسكران " وقد قامت جمهورية أذربيجان الشعبية بعدد من التدابير السياسية والعسكرية استطاعت بعدها استعادة القلعة ، واحكام سيادتها علي " قره باغ " ، ولكن لجأ الأرمن بعد ذلك إلي الخداع والخيانة للدولة التي يعيشون فيها ، والتآمر عليها بالتحالف مع الروس ، والقيام بعمليات وحشية مرة أخرى علي الحدود الشمالية في أبريل 1920 ، وعرضت وجود جمهورية أذربيجان الشعبية المستقلة للخطر .

• " قره باغ الجبلية " بين عامي 1920 - 1980 :

بعدما عملت السلطة السوفيتية الجديدة علي احكام سيطرتها علي روسيا ، بدأت في استعادة حدود روسيا القيصرية ، وأعطت القيادة الروسية وحدات الجيش الأحمر الحادي عشر أوامر لتحقيق مشروع الاستيلاء علي جمهورية أذربيجان الشعبية ، وكان وجود بعض القوي المؤيدة للجمهورية السوفيتية داخل برلمان جمهورية أذربيجان وكذلك أعمال العنف التي قام بها الانفصاليون " الداشناك " الأرمن في مارس 1920 أكبر الأثر الذي ساعد علي انهيار جمهورية أذربيجان الشعبية التي استمر وجودها ثلاثة وعشرون شهراً ، حيث وقعت مصادمات عنيفة بين مؤيدي " الداشناك " في أقاليم " ناختشيفان " ، و " أردوباد " ، و " شوشا " ، كما وقع قتال في " خانكندي " ، و " تيرتر " ، و " عسكران " ، و " زاتاجزور " ، وتم تدمير أعداد كبيرة من القري الأذربيجانية ، وفي مارس 1920 ، وعشية غزو الجيش السوفيتي الأحمر لأذربيجان تطور التوتر المتصاعد إلي تمرد أرمني واسع النطاق في " قره باغ الجبلية " واضطرت القيادة العليا الأذربيجانية إلي اضعاغ تأمين الحدود مع روسيا ، وارسال جزء كبير من الجيش إلي " قره باغ الجبلية " لمعالجة ذلك التمرد ، وكانت نتيجة ذلك غزواً فعلياً غير دموي من قبل الجيش البلشفي ، ونهاية استقلال جمهورية أذربيجان في 28 أبريل 1920 ، وتكونت سلطة سوفيتية في أذربيجان الشمالية ، وبدأت معها مرحلة جديدة من الأحداث في إقليم " قره باغ " ، ولكنها أكدت علي وجود " قره باغ الجبلية " كجزء من جمهورية أذربيجان الديمقراطية خلال الفترة من 1918 إلي 1920 ، حيث كانت مساحة جمهورية أذربيجان الديمقراطية 114 ألف كيلو متر مربع .

حاول القوميون الأرمن استغلال الفوضى السياسية في جنوب القوقاز والناجحة عن ثورتي فبراير وأكتوبر عام 1917 لخدمة أغراضهم التوسعية ، وقد دعم " لينين " فكرة إنشاء أرمينيا الغربية في قراره الصادر في 28 أكتوبر 1917 والذي اعترفت فيه روسيا السوفيتية بالحق الكامل لما يسمى بإقليم غرب أرمينيا في تقرير مصيره ، ولقد قادت بداية الحكم السوفيتي إلي تفاقم النزاع حول الأراضي بين أذربيجان وأرمينيا ، وذلك

علي الرغم من كل الجهود التي بذلها الشيوعيون من كلا الطرفين للوصول إلي حل وسعت اللجنة الثورية الأذربيجانية للحصول علي الاعتراف بها كمثل للمصالح القومية الأذربيجانية ، وفي مايو 1920 قامت تلك اللجنة بتقديم إنذار نهائي ، مطالبة بانسحاب القوات الأرمنية من " قره باغ الجبلية " ، و " زانجازور " ، وقد أذعنّت حكومة " داشناك " لتلك المطالب .

في أكتوبر 1920 هزم الجيش العثماني الشرقي بقيادة " كارابكير " ، و " خليل باشا " قوات حكومة " يريفان " ، واستولوا علي " قارص " ، و " أليكساندروبول " ، وأجبروا الأرمن علي توقيع اتفاقية سلام قاسية ، ولم تكن هناك مساعدات أجنبية لحكومة " داشناك " في ظل هذه الظروف ، وفي نوفمبر 1920 قام البلاشفة باسقاط حكومة " داشناك " ، وفي الثاني من ديسمبر 1920 استولي الشيوعيون المحليون علي السلطة ويمكن تقسيم الأحداث التي مر بها تاريخ " قره باغ " إلي مرحلتين :

الأولي : تنتهي بصدر قرار مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في روسيا¹ في 5 يوليو 1921 .

الثانية : منذ اتخاذ القرار السابق ، وحتى منح الحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " فقد جرت الأحداث حول منح " قره باغ " بين أذربيجان ومكتب القوقاز ، ثم بين لجنة فيما وراء القوقاز² ، أما أرمينيا فقد بقيت خارج هذه الأحداث تماماً باعتبار أن قضية الحكم الذاتي لإقليم " قره باغ " هو أمر يخص كلا من أذربيجان فقط باعتبار الإقليم جزءاً من أراضيها ، وروسيا باعتبارها الدولة الكبرى التي أصبحت أذربيجان تحت سيطرتها منذ عام 1920 .

بعد أن نشأت السلطة السوفيتية في أذربيجان ، تم تكوين سوفيت مفوضي الشعب وتعيين المفوضين فوق العادة في المناطق ، وعين " أ. ن. كاراكوزوف " (1890 - 1938) مفوضاً فوق العادة في " قره باغ الجبلية " ، وذلك في 30 أبريل 1920 ، وقد عملت السلطة

¹ - مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي كان موجوداً خلال الفترة من أبريل 1920 حتي فبراير 1922 .

² - تشكلت لجنة فيما وراء القوقاز في فبراير 1922 .

السوفيتية بأذربيجان مذكرة لجمهورية أرمينيا تطالبها فيها بسحب قواتها من " زنجازور " ، و " قره باغ " ، وفي شهر مايو 1920 تم إنشاء السلطة السوفيتية في " قره باغ " . اختلفت وجهات النظر في موسكو حول وضع " قره باغ الجبلية " ، فبينما كان قرار مفوض شئون القوميات " ستالين " لصالح سلطة الحكم الذاتي كجزء من أذربيجان عارض " جريجوري فاسيلييفيتش تشيتشيرين " (1872 - 1936) والذي كان وزير خارجية روسيا الفيدرالية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية خلال الفترة من 1918 إلي 1930 ، وجهة النظر هذه مقترحاً آخر ، فقد كتب في 19 يونيو 1920 أن " قره باغ الجبلية " ، و " زانجيزور " ، و " ناخيتشوان " ، و " جولفا " قد لا تكون ملحقة بأرمينيا أو أذربيجان ، ولابد من وضعهم تحت سلطة القوات الروسية بالاتفاق مع السوفيت المحليين .

في الوقت الذي كانت فيه روسيا القيصرية تعمل علي تحقيق مشروع إنشاء السوفيت في القوقاز ، كانت في نفس الوقت تحاول أن تسيطر علي نشاط الدول الواقعة تحت رقابتها بأقتراحها مبادئ رسم حدود الدول السوفيتية الجديدة ، وقد تناول مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا هذا الموضوع في أوامره الموجهة إلي المجلس العسكري الثوري لجبهة القوقاز في 7 يوليو 1920 ، وتم العمل بنشاط علي إجراء ترسيم الحدود الخارجية ، وداخل الحدود بإنشاء السلطة السوفيتية في أرمينيا في 29 نوفمبر 1920 ، وكذلك في البرقية المرسلة في 30 نوفمبر ، والبيان الصادر في الأول من ديسمبر من قبل اللجنة الثورية بأذربيجان إلي جمهورية أرمينيا السوفيتية بشأن " قره باغ الجبلية " أما اللجنة الثورية لأرمينيا فإنها أبلغت عن تنازلها عن إدعائها علي " ناخيتشوان " في بيان صدر عنها في 28 ديسمبر 1920 ، لكن أرمينيا لم تكن تريد أن تتنازل عن " قره باغ " وأدرجت " قره باغ الجبلية " من جديد في جدول الأعمال أثناء ترسيم الحدود بين أذربيجان وأرمينيا واتخذ مكتب القوقاز قراراً انفرادياً في 3 يونيو 1921 بدون مشاركة أو موافقة أذربيجان علي التسجيل في بيانات حكومة أرمينيا بأن " قره باغ الجبلية " تخص أرمينيا وقد أقر ذلك القرار مجلس مفوضي الشعب بأرمينيا في 12 يونيو 1921 .

كانت العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية تصب في اتجاه انتماء " قره باغ الجبلية " إلى أذربيجان ، بينما كانت الغالبية السكانية الأرمنية في الإقليم تصب في اتجاه انتمائه لأرمينيا ، وكل توافقي تم اقتراح إنشاء وحدة إدارية ذات سلطة حكم ذاتي تابعة لأذربيجان السوفيتية ، وقد وضعت أعلى سلطة شيوعية إقليمية الوضع في الاعتبار ، وتبنت حتمية وجود صلات اقتصادية بين " قره باغ الجبلية " ، و " قره باغ السفلي " وروابطهم المستمرة مع أذربيجان ، فسوف تظل " قره باغ الجبلية " داخل حدود جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية متمتعة بسلطة حكم ذاتي واسع النطاق وتكون " شوشا " هي المركز الإداري لإقليم الحكم الذاتي ، كما نصت وقائع محضر ذلك الاجتماع على أن أربعة من أعضاء مكتب القوقاز من أصل سبعة أعضاء قاموا بالتصويت لصالح هذا القرار ، بينما امتنع الثلاثة الباقون عن التصويت ، ولم يكن هناك صوت واحد ضد هذا القرار .

كانت الأحداث والقرارات السابقة تسير بشكل غير مقبول بالنسبة لأذربيجان ، لذا فقد اجتمعت لجنة القوقاز للمكتب السياسي والمكتب التنظيمي للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في 27 يونيو 1921 برئاسة سكرتير اللجنة المركزي للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان " ق . كامينسكي " (1895 - 1938) ، وذلك لمناقشة الأمور الخاصة بالحدود بين أذربيجان وأرمينيا ، وقد اتخذ الاجتماع قراراً من خمس نقاط ، تضمنت وجهة نظر أذربيجان بالنسبة لتقرير مصير " قره باغ الجبلية " وإمكانية حشد جهود الشعبين الأذربيجاني والأرمني من أجل التنمية والبناء السوفيتي المشترك ، وتم إبلاغ " تفليس " رأي المكتب السياسي والمكتب التنظيمي إلى " نارمانوف " الخاص بالمشكلة ، وقد جرت المحادثات في نفس اليوم بين " ناريمان نارمانوف " ورئيس اللجنة التنفيذية المركزية لأذربيجان " م . م . حاجيف " ، ووزير الشؤون الخارجية " م . د . حسينوف " ، حيث أبلغهم " نارمانوف " أن هذه الأفكار هي نابعة من اللجنتين السياسية والتنظيمية للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وكان رد وزير الخارجية " حسينوف " بأنه سوف يبلغ هذه الأفكار لمكتب

القوقاز ، وإن كانت ستقابل ببرود علي حد قوله ، وعندما أبلغ " حسينوف " رسالة " نارمانوف " لمكتب القوقاز في ذلك اليوم ، اتخذ المكتب قراراً بعقد اجتماع عام فوق العادة لمكتب القوقاز لمناقشة هذه المشكلة ، ودعوة " نارمانوف " ، و " ميياسنيكوف " إلى " تفليس " (عاصمة جورجيا حالياً) لحضور ذلك الاجتماع ، وتم عقد الاجتماع العام لمكتب القوقاز يومي 4 ، 5 يوليو 1921 وجاء فيها :

أولاً : الجلسة المسائية للاجتماع الكامل لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا يوم 4 يوليو 1921 ، والذي شارك فيه " ستالين جوقاشوولي ايوسوف فيساريونوفيش " (1879 - 1953) ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا وكان في ذلك الوقت مفوضاً شعبياً في قضايا الأقوام خلال الفترة (1917 - 1922) . وأعضاء مكتب القوقاز وهم :

- أوجو نيكيدزه جريجوري قسطنطينوفيش (1886 - 1937) .
- ناريمانوف ناريمان (1870 - 1925) رئيس مجلس مفوضي الشعب بأذربيجان خلال الفترة (1920 - 1922) .
- ماخارادزه فيليب ايوسيفوفيش (1868 - 1941) رئيس اللجنة الثورية في جورجيا
- كيروف " كوستريكوف " سيرجي ميرونوفيتش (1886 - 1934) .
- ميياسنيكوف " ميياسنيكيان " الكسندر فيودوروفيتش (1886 - 1925) رئيس اللجنة الثورية في أرمينيا .
- نزاريتيان أمايك ماركاروفيتش (1889 - 1937) سكرتير مكتب القوقاز خلال الفترة (1920 - 1922) ، عضو اللجنة الثورية في جورجيا ، ورئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في جورجيا .
- أوراخلشفيلي ايفان " ماميا " ديمتريوفيتش (1881 - 1937) عضو اللجنة الثورية في جورجيا منذ مارس 1921 ، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي في جورجيا ، رئيس مجلس مفوضي الشعب في جورجيا .

■ فيجاتيز يوري بيتروفيتش " يعقوب اسماقوفيتش " (1889 - 1973) سكرتير مكتب القوقاز منذ عام 1921¹.

وخلال الجلسة تم مناقشة مسألة " قره باغ الجبلية " ، حيث تم طرح عدد من الأفكار للتصويت عليها ، وهذه الأفكار كما يلي : -

أولاً : الإبقاء علي " قره باغ " ضمن حدود أذربيجان .

ثانياً : إجراء استفتاء عام في " قره باغ " كلها ، وبمشاركة السكان الأرمن والمسلمين جميعاً .

ثالثاً : ادخال " قره باغ " إلي تركيب أرمينيا .

رابعاً : إجراء استفتاء في " قره باغ " فقط " أي للأرمن فقط دون غيرهم من الأذربيجانيين " .

وقد تحدث " مارمانوف " في الجلسة فقال : إن مسألة " قره باغ " مهمة بشكل خاص لأذربيجان ، ومن الضروري عرض القضية علي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا لحلها .

أما " أوراخيلاشوولي " فقد امتنع عن المشاركة في التصويت عن قضية " قره باغ "

وقد جاءت نتيجة التصويت علي الأفكار السابقة علي النحو التالي :

الاقتراح الأول : صوت بالموافقة عليها كلا من : ناريمانوف ناريمان ، ماخارادزه فيليب ايوسيفوفيتش ، نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش .

الاقتراح الثاني : صوت بالموافقة عليه كلا من : ناريمانوف ناريمان ، ماخارادزه فيليب ايوسيفوفيتش .

الاقتراح الثالث : صوت بالموافقة عليه كلا من : أورجو نيكيدزه جريجوري قنسطانتينوفيتش ، ميياسينيكوف الكسندر فيودوروفيتش ، فيجاتيز يوري بيتروفيتش ، كيروف سيرجي ميرونوفيتش .

¹ - الحرب الوطنية والعدوان العسكري في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية - دائرة المعارف - موسكو 1983 .

الاقتراح الرابع : صوت بالموافقة عليه كلا من : أورجو نيكيدزه جريجوري ، فيجاتيز يوري بيتروفيتش ، نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش .

وعندما اختلفت الآراء ولم يتمكن الاجتماع من الاتفاق علي رأي يحظى بالقبول فقد تقرر ما يلي :

أولاً : تلحق " قره باغ " بجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، كما يجب إجراء استفتاء عام في " قره باغ الجبلية " وحدها .

ثانياً : مسألة " قره باغ " تثير حولها كثير من اختلاف الآراء ، ويرى مكتب القوقاز ضرورة أن يتم تحويل القضية إلي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا لإيجاد حل لها .

أما ما جاء في بروتوكول جلسة الاجتماع العام لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا في اليوم التالي للاجتماع السابق ، أي في يوم 5 يوليو 1921 فكان علي النحو التالي :

المشاركون في الاجتماع :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا ، ستالين جوقاشوولي ايوسوف فيساريونوفيتش .

وأعضاء مكتب القوقاز : أورجو نيكيدزه جريجوري قنسطانتينوفيتش .

كيروف " كوستريكوف " سيرجي ميرونوفيتش .

نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش .

أوراخيليشفيلي ايفان ديمتريوفيتش .

فيجاتيز يوري بيتروفيتش .

ناريمانوف ناريمان .

ميياسينيكوف الكسندر فيودوروفيتش .

مفوض الشؤون الخارجية الشعبي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية " حسينوف "

جدول الأعمال :

أثار الرفيقان " أوجو نيكيدزه جريجوري قنسطانتينوفيش " ، " نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش " ، المسألة بشأن إعادة النظر في قرار الاجتماع العام السابق الخاص بإقليم " قره باغ " .

وصدر عن الجلسة أربعة قرارات بعد التصويت عليها هي :

أولاً : يؤخذ بعين الاعتبار ضرورة المصالحة بين المسلمين والأرمن ، وتنقية العلاقات في " قره باغ العليا والسفلى " بأذربيجان ، مع الحفاظ علي " قره باغ الجبلية " ضمن جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، علي أن يمنح لها - قره باغ الجبلية - حكم ذاتي واسع ، ومركزها الإداري مدينة " شوشا " الموجودة داخل الولاية .

ثانياً : يتم تكليف اللجنة المركزية الأذربيجانية تعيين ورسم حدود الولاية ذات الحكم الذاتي ، وتقديمها إلي مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا بعد ثالثاً : يتم تكليف هيئة الرئاسة لمكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا إجراء مفاوضات بين اللجنة المركزية الأذربيجانية ، واللجنة المركزية الأرمنية للاتفاق حول المرشح لرئاسة اللجنة فوق العادة لولاية " قره باغ الجبلية " .

رابعاً : يتم تعيين حجم وصلاحيات الحكم الذاتي لولاية " قره باغ الجبلية " من قبل اللجنة المركزية الأذربيجانية ، ويقدم إلي مكتب القوقاز باللجنة المركزية للتصديق عليه¹.

بلغت المسألة ذروتها في عهد " ستالين " عندما قام بنفي أعداد كبيرة من الأذربيجانيين إلي أصقاع " سيبيريا " الباردة ، وأحل أقوام أخرى محلهم ، وذلك استناداً علي فكره الذي يقول أنه ليس هناك انتماء ، والذي عبر عنه بقولته الشهيرة " لا أرض لأحد ، ولا دين لأحد " ² ، ولوح الأرمن إلي أن " ستالين " قد لعب دوراً رئيسياً في جلسة الاجتماع العام لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا في 5 يوليو

¹ - الأرشيف التاريخي الحكومي لجمهورية أذربيجان - الرصيد 1 - الفهرس 2 - الوثيقة 25 - ص 16 .

² - أذربيجان بين جذورها الشرقية والاضغوطات الغربية - د . الصلفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد الثامن عشر - أبريل 2006 .

1921 ، والذي اتخذ قراراً بمنح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان ، ولكن الحقائق علي الأرض لا تشير إلي ذلك ، حيث لا يوجد من الوثائق ما يؤكد علي ذلك ، في الوقت الذي كان علي وشك تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي أعلن في 30 ديسمبر 1922 من أجل تحقيق النظام الاتحادي للدولة الاشتراكية وفقاً لفكرة " لينين " ، ويمكن قراءة ذلك القرار من خلال : -

أولاً : تقدم مكتب القوقاز كطرف ذات صلاحية بتدخله في قضية الحدود قبل تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وانتماء جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية وجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية في دولة اتحادية ، وتحولت مسألة " قره باغ الجبلية " إلي مسألة ذات مناقشة ثلاثية الأطراف .

ثانياً : استفاد مكتب القوقاز من الحقوق والصلاحيات الممنوحة له ، ولم يتمكن من تنفيذ اقتراح أذربيجان بصدد تقرير مصير " قره باغ الجبلية " بصورة طبيعية ، وفرض منح الولاية حكم ذاتي واسع .

ثالثاً : كان مكتب القوقاز يريد أن يضغط علي أذربيجان من خلال قراره الصادر في 4 يوليو 1921 ، والذي نص علي إمكانية إلحاق " قره باغ الجبلية " بأرمينيا وبعودته إلي هذه المسألة في اليوم التالي ، ومن ثم اكتسبت الأحداث في " قره باغ الجبلية " بعداً جديداً .

وقعت كل من جمهوريات أذربيجان وجورجيا وأرمينيا من جانب وتركيا من جانب آخر بمشاركة جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية علي معاهدة الصداقة التي عرفت باسم " اتفاقية قارص " في 13 أكتوبر 1921 ، وجاء في المادة الخاصة من المعاهدة بأن حكومات تركيا وأرمينيا وأذربيجان أعربت عن موافقتها علي أن مقاطعة " ناختشيفان " هي ولاية ذات حكم ذاتي ضمن أراضي جمهورية أذربيجان¹ ، وفي 13 ديسمبر 1922 تم تأسيس جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وإقرار دستور لها²

¹ - وثائق السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية - المجلد الرابع - موسكو - دار النشر السياسية الحكومية 1960 - ص : 423 - مادة 5 .

² - المؤتمرات العامة لمجالس الجمهوريات الاشتراكية مجموعة الوثائق للفترة من عام 1917 إلي عام 1922 - المجلد الثاني - موسكو - الدار الحكومية للكتب القانونية 1960 - ص : 483 - 491 .

وفي تلك المناسبة أكد المؤتمر العام لمجالس ما وراء القوقاز في قراره علي أن جمهورية "ناختشيوان" تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تركيبة جمهورية أذربيجان بحقوق وحدة إدارية ذات حكم ذاتي ، وبموجب هذا القرار تم الاعتراف بأن أوضاع الجمهوريات والمقاطعات ذات الحكم الذاتي (أبخازيا ، أكرستان ، أوسيتيا الجنوبية) غير قابلة لأي تغيير .

لقد وقعت أرمينيا وأذربيجان علي معاهدة "قارص" باعتبارهما جمهوريتين مستقلتين وقد اشتركا بنفس الصفة القانونية في تأسيس جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاستراتيجية السوفيتية وإقرار دستورها ، ولم تتضمن معاهدة "قارص" ، ولا دستور جمهورية ما وراء القوقاز أي إشارة إلي مصير "قره باغ الجبلية" ، حيث أن انضمامها إلي قوام جمهورية أذربيجان معترف به رسمياً من قبل جميع أطراف المعاهدة ، بما فيها جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية . وأصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية مرسوماً في 7 يوليو 1923 بتأسيس مقاطعة "قره باغ الجبلية" ذات الحكم الذاتي¹ ، والذي كان يتبع قبل ذلك إقليم "يليزافيتبول" الأذربيجاني كجزء من جمهورية

أذربيجان الاشتراكية السوفيتية ، وتم الموافقة علي هذا القرار نظراً للعلاقات والصلات الجغرافية والتاريخية الممتدة مع أذربيجان ، وتكونت الرقعة الجغرافية من أربعة آلاف وأربعمائة كيلو متر مربع ، أو ما يعادل 1.5 % من أراضي جمهورية أذربيجان الاشتراكية ، وكانت عاصمة الإقليم "خانكندي" والتي تعني بالأذربيجانية "قرية الملك" ، وقد تغير اسمها إلي "ستيباناكيرت" نسبة إلي أحد بلاشفة الأرمن "ستيبان شاوميان" وعلي الرغم من منح أذربيجان إقليم "قره باغ الجبلية" الحكم الذاتي ، إلا أن أرمينيا ولا حتي الحكومة المركزية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لم يقدم أي من أنواع الحكم الذاتي السياسي أو الثقافي لنحو نصف مليون من الأذربيجانيين الذين

¹ - مرسوم اللجنة المركزية التنفيذية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية "حول تأسيس مقاطعة "قره باغ الجبلية" ذات الحكم الذاتي ، 7 يوليو 1923 - تأسيس مقاطعة "قره باغ الجبلية" لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية للفترة ما بين عام 1918 إلي عام 1925 - الوثائق والمستندات ص : 135 ، 152 .

يعيشون في أرمينيا ، وذلك ما يعد انتقاصاً من حقوق الأذربيجانيين ، الأمر الذي أدي في نهاية المطاف إلي طردهم وتشريدتهم بالقوة من أراضي أرمينيا .

لقد كان تأسيس الوحدات الإدارية ذات الحكم الذاتي يتم علي أساس المبدأ الشعبي والقومي ، وكانت تسمي بهذا الاسم ، ونظراً لأن الأرمن قد حدد مصيرهم في أراضي أرمينيا ، فإن تأسيس الحكم الذاتي للأرمن في أراضي أذربيجان لم يكن له أي أساس ولذا فهي لم تطلق علي هذه المقاطعة ذات الحكم الذاتي تسمية شعبية أو عرقية أو مذهبية ، بل تسمية جغرافية ، ومن ثم ظهر مصطلح جغرافي وإداري وهو "قره باغ الجبلية" ذات الحكم الذاتي ، الذي لم يكن موجوداً في أي وقت مضى ، وكانت مقاطعة "قره باغ الجبلية" ذات الحكم الذاتي تشمل الجزء الجنوبي الشرقي للقوقاز الصغري بمساحة مقدارها 4288 كيلو متر مربع ، وكان طولها من الشمال إلي الجنوب 120 كيلو متر ، وعرضها من الشرق إلي الغرب يتراوح ما بين 30 إلي 60 كيلو متر ، وكانت حدودها قد حددت بشكل يشمل أغلب الأرمن المقيمين في هذه المنطقة .

لقد ضمن مكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا قراراً ملائماً وبدأ في الضغط من أجل تحقيقه ، ونتيجة لذلك اصطدمت جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية بظروف جديدة نتيجة منح الحكم الذاتي قسراً لولاية "قره باغ الجبلية" التي هي جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان ، أما أرمينيا فإنها حاولت تدمير العلاقات بين مكتب القوقاز وجمهورية أذربيجان بشأن قضية "قره باغ الجبلية" ، والعمل علي اقناع مكتب القوقاز بادعاءاتها ، مستخدمة في ذلك امكاناتها للتدخل في شئون الولاية بعد حصولها علي الحكم الذاتي .

كان علي قادة أذربيجان التعامل مع التغيير في موقف "كيروف سيرجي ميرونوفيتش" بعد قرار جلسة الاجتماع العام لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي "البلشفي" بروسيا في 5 يوليو 1921 ، لذلك استثمرت زيارة "ناريمانوف ناريمان" إلي تفليس للمشاركة في جلسة الهيئة الرئاسية للجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان في جلسة 19 يوليو 1921 ، وشكلت لجنة لإعداد دستور لولاية "قره باغ الجبلية" ذات الحكم

الذاتي ، والذي تم في جلسة 20 يوليو 1921 للمكتب السياسي والمكتب التنظيمي للجنة المركزية للحزب الشيوعي بأذربيجان .

لقد اختصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان بقرار 5 يوليو 1921 في منح الحكم الذاتي لولاية " قره باغ الجبلية " وقد لعب ذلك دوراً هاماً في توجيه " كيروف سيرجي ميرونوفتش " إلي رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في يوليو 1921 ، وبعد انتقال " كيروف " إلي الرئاسة في أذربيجان تغير الموقف الرسمي تجاه منح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " ، وقد تأخرت تلك العملية ما يقرب من عامين .

يدل ذلك الموقف علي أن " كيروف " كان له دور كبير في منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، فقد اعترض " كيروف " في جلسة الاجتماع الكامل لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا في جلسة 4 يوليو 1921 ، علي بقاء " قره باغ الجبلية " ضمن جمهورية أذربيجان ، واقترح إلحاقها بأرمينيا ، وفي جلسة 19 يوليو لهيئة الرئاسة للجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان ، وجلسة 20 يوليو للمكتب السياسي والمكتب التنفيذي للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان والتي شارك فيهم " كيروف " نجد أنه غير رأيه في جلسة المكتب السياسي والمكتب التنظيمي للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في 26 سبتمبر والتي عقدت برئاسته تغييراً كاملاً عما أبدته من رأي في جلستي 4 ، 19 يوليو ، وقد طلب سبعة من الأعضاء التسعة " كيروف ، نريمانوف ، خوندوف ، قرايف ، ستوكالوف ميرزاين ، بونيدزاده ، حسينوف " طلب سبعة من مكتب القوقاز بإيجاد معالجة جديدة لمسألة " قره باغ الجبلية " ، وأيد عضوان فقط " نريمانوف ، بونيدزاده " تنفيذ قرار مكتب القوقاز السابق في أسرع وقت حيث كانت قد تشكلت تلك اللجنة لجمع المواد الخاصة بتلك المسألة ، وقد قبل " بونيدزاده " الذي ترأس مؤتمر للمسؤولين في " قره باغ الجبلية " بمشاركة أعضاء المكتب التنظيمي للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في 21 أكتوبر 1921 ، قبل موقف " كيروف " ، واعتبرا أن منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي هو أمر مقبول .

خلفاً لإدعاءات الأرمن بأنه كان يتم تمييز السكان الأرمن في أذربيجان عن باقي السكان الأذربيجانيين ، فمن خلال ما يتضح لنا أن إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تمتلك جميع عناصر الإدارة الذاتية ، حيث أنه تم تحديد الوضع القانوني للإقليم بموجب دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ودستور جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وبناءً علي القانون الذي تم تقديمه من قبل مجلس نواب الشعب في إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وتم إقراره من قبل المجلس الأعلى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية¹.

فإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بوصفها وحدة إدارية قومية ، كانت تمتلك شكل الحكم الذاتي الإداري ، وبالتالي كانت تمتلك حقوقاً تضمن تلبية كافة متطلبات سكانها ، وكان دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يضمن تمثيل إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في مجلس القوميات الذي كان يعتبر أحد مجلسي البرلمان للمجلس الأعلى لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بعدد خمسة نواب كما كان 12 نائباً يمثلون إقليم " قره باغ الجبلية " في المجلس الأعلى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية².

كما كان مجلس نواب إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي باعتباره هيئة تمثل سلطة الدولة في المقاطعة ، كان يتمتع بصلاحيات واسعة ، وكانت هذه الهيئة تقوم بمناقشة ووضع الحلول لكافة الأمور ذات الأهمية المحلية ، وكان نشاط هيئات الدولة والهيئات القضائية والإدعاء وكافة الإدارات في مجال الإنتاج والمؤسسات التعليمية والثقافية باللغة الأرمنية ، كما كانت لغة الإذاعة والتلفاز المحليين في " قره باغ الجبلية " والصحف والمجلات باللغة الأرمنية ، حيث أنها كانت لغة رسمية في الحياة اليومية للإقليم ، وكان معظم رؤساء وموظفي الهيئات التشريعية والحزبية والمؤسسات الثقافية

1 - قانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية حول إقليم قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي ، 16 يونيو 1981 - أذر نشر 1987 - باكو

2 - تقرير أذربيجان المقدم بموجب المادة التاسعة للاتفاقية الدولية بشأن إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري - وثائق الأمم المتحدة - ص 6 - CERD / C / 350 / Add.1 .

والتعليمية ومنذ تأسيسها من الأرمن ، وتسمح هذه الوقائع باستنتاج أن الطابع الثقافي والإداري للإقليم قد ساعد على هجرة الأذربيجانيين ، ولذلك فإن الحديث عن وجود قضايا أو سوء استفادة من الحكم الذاتي للإقليم ، فهذا يرجع إلى سوء إدارة الأرمن أنفسهم إقليم " قره باغ الجبلية " إدارة ذاتية .

لقد تبين أن فكرة منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي في عهد قيادة " كيروف " لم تكن مصادفة ، وقد اتضح ذلك من خلال مواقفه من القرارات التي صدرت بهذا الشأن وخاصة قرار مكتب القوقاز بمنح الحكم الذاتي إلى " قره باغ الجبلية " إجبارياً بدلاً من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان ، وكذلك بتنفيذ قرار مكتب القوقاز الخاص بمنح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي في أقصر وقت ، وبعد مرور أربعة أشهر على قرار منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، نري اعتراف جلسة هيئة الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في أذربيجان التي عقدت برئاسة " كيروف " في 8 أكتوبر 1923 ، بالترويج لقرار منح الحكم الذاتي إلى " قره باغ الجبلية " بين السكان وخاصة الأتراك " الأذربيجانيين " .

إن سير الأحداث بهذه الطريقة سبب قلقاً كبيراً لدى مكتب القوقاز ، وبدأ يضغط على أذربيجان حتي تقبل قرار 5 يوليو 1921 ، وذلك يوضع الطلب أمام رئاسة أذربيجان من جهة ، والعمل على اضعاف تأثير أذربيجان في المنطقة من جهة أخرى ، وذلك عن طريق دعم إدارة " قره باغ الجبلية " بالكوادر الأرمن الموجهين .

كان منح الحكم الذاتي إلى " قره باغ الجبلية " يسير في نفس الوقت مع عمليات تشكيل اتحاد جمهوريات ما وراء القوقاز ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ورغم ذلك لم تتم إعادة النظر في المشاكل الموجودة ، والتي قدمها الحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، بل على العكس فإن لجنة ما وراء القوقاز للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا التي انتخبت " أوجونيكيدزه جريجوري قنسطانتينوفيش " رئيساً لها في المؤتمر الأول للمنظمات الشيوعية لما وراء القوقاز في فبراير 1922 ، لجأت إلى أساليب الحكم الإداري كما كان الحال أثناء اتخاذ قرار 5 يوليو 1921 ، واقترح في جلسته المنعقدة في 27 أكتوبر 1922 للجنة ما وراء القوقاز تطبيق قرار 5 يوليو 1921 من قبل اللجنة

المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وقررت كذلك تعيين " كاراكوزوف " للجنة التنفيذية ، و " شادونس " مسئولاً للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وتسلمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان قرار لجنة ما وراء القوقاز في 15 ديسمبر لتنفيذه ، وتم تشكيل اللجنة المركزية لشئون " قره باغ الجبلية " من كل من " كيروف " ، و " ميرزابيكيان " ، و " كاراكوزوف " ، وكذلك اللجنة المكونة من 7 أعضاء خلال الفترة من 15 ديسمبر 1922 إلى 24 يوليو 1923 ورغم كل ذلك استمر الضغط على أذربيجان من خلال قرار مجلس اتحاد القوقاز الخاص بتسريع عملية منح الحكم الذاتي إلى " قره باغ الجبلية " .

اكتسبت قرارات لجنة ما وراء القوقاز شكلاً صارماً وقوة أكبر بعد تشكيل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وإدراج تقرير لجنة " قره باغ " إلى جدول أعمال الاجتماع العام للجنة ما وراء القوقاز في مايو 1923 ، وفي الأول من يونيو 1923 اتخذت هيئة الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان قراراً بإصدار مرسوم يقضي بمنح الحكم الذاتي ، وتقديم مشروعه إلى اللجنة المركزية خلال ثلاثة أيام ، وقد أدى ذلك القرار إلى ارتياح ورضا لجنة ما وراء القوقاز ، وكلف الاجتماع العام للجنة ما وراء القوقاز في 27 يونيو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، بناء على تقرير " شادوف " ، و " كاراكوزوف " تأمين منح ولاية " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي خلال شهر واحد ، وناقشت جلسة هيئة الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في أذربيجان برئاسة " كيروف " في الأول من يوليو 1923 مسألة " قره باغ الجبلية " ، واتخذت قراراً في تلك الجلسة من ستة بنود تضمنت اقتراح إلى اللجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان بمنح الحكم الذاتي إلى " قره باغ الجبلية " ، وأن تكون ولاية " قره باغ الجبلية " ذات حكم ذاتي ومركزها " خانكندي " وتشكيل لجنة تضم كلاً من : -

" قرايف " رئيساً ، وعضوية " كاراكوزوف " ، " سويريدوف " ، " ايلديريم " ، " بنيادزاده " ، يكون مهمة هذه اللجنة تحديد المسائل المتعلقة بالحدود وغيرها .

وفي 4 يوليو 1923 ، اتخذت اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت أذربيجان هي الأخرى قراراً بذات الموضوع .

في 7 يوليو 1923 أقرت اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت أذربيجان مرسوماً بتشكيل ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، ووقع علي هذا المرسوم كلاً من : -

" م . و . قسيموف " (1879 - 1949) " و . أ . م . كانيداغوف " (1893 - 1937) ويتكون المرسوم من أربعة بنود عن تكوين اللجنة المشتركة ، ويبدو من ذلك أنه يوجد فرق بين عنوان قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان وعنوان المرسوم الصادر عن اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت أذربيجان ، حيث أنه أقر فصل " قره باغ الجبلية " فقط بدلاً من فصل الأراضي السهلية والجبلية في " قره باغ " معاً وتتميز الوثيقة بالمضمون البدائي حيث يشوب الترتيب الزمني تحريف الوقائع ، ولا تبرهن علي ضرورة منح حكم ذاتي إلي " قره باغ الجبلية " بشكل قاطع ففي البند الأول للمرسوم يأتي " من الضروري أن تكون من الجزء الأرمني ولاية ذات حكم ذاتي كجزء تركيبي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ويكون مكان يسمى " خانكندي " مركزاً لها " .

ويتضح من هذه الوثيقة أن الأرمن لم يكونوا يسكنون في " قره باغ الجبلية " كلها ، بل كانوا في جزء من " قره باغ الجبلية " ، ومن جهة أخرى فإن اسم " خانكندي " هو المكان الذي تم اختياره مركزاً للولاية ذات الحكم الذاتي كان خاص بالأذربيجانيين ولكن بعد فترة تم تغيير " خانكندي " إلي اسم " ستينانكيرت " نسبة إلي اسم " ستينان شاووميان " الذي كان عدواً لدوداً لشعب أذربيجان ، وهو الذي أشرف علي عمليات الإبادة الجماعية وكل الأعمال الوحشية في مارس 1918 ، ورغم ذلك فقد انتصرت العدالة وأعيد لمدينة " خانكندي " اسمها التاريخي ، وقد استخدم في هذا المرسوم بعض العبارات التي يمكن تفسيرها بأشكال مختلفة ، بدلاً من الإقرار بأن ولاية " قره باغ الجبلية " ذات حكم ذاتي تكونت من أراضي أذربيجان ، وأنها جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان .

تم تشكيل اللجنة الثورية المؤقتة وفقاً للبند الثالث ، الأمر الذي كان يقدم حقوقاً أوسع إلي رئاسة الولاية الأرمنية ، وأدخلت مدينة " شوشا " إلي تركيب ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بالقرار الصادر في 16 يوليو ، أي بعد عشرة أيام من اقرار المرسوم من قبل الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وتم تطبيق قانون 1923 علي اللجان التنفيذية لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، أما القانون الخاص بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي فقد تم تطبيقه في 26 نوفمبر 1924 ، ووفقاً لذلك الوضع ، فقد تم تقسيم " قره باغ " التي كانت جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان علي أن تمنح حكم ذاتي للأرمن الذين استوطنوا فيما بعد الجزء الجبلي من " قره باغ " ، حيث تم اتخاذ هذه الخطوة بدون الأخذ في الاعتبار رأي الأذربيجانيين المقيمين في تلك المنطقة " قره باغ الجبلية " مما يعد انتهاكاً لحقوقهم التاريخية والانسانية والاجتماعية .

منذ عام 1923 وحتى قبل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقليل ، تمتع إقليم " قره باغ الجبلية " بوضع الحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية ، وقد سمح ذلك الوضع القانوني للأرمن الموجودين في إقليم " قره باغ الجبلية " بتنمية ثقافتهم ولغتهم وأديبهم الخاص ، وقد قام النواب أصحاب القومية الأرمنية من " قره باغ الجبلية " بتمثيل أبناء قوميتهم في مجلس السوفيت الأعلى ، وفي البرلمان الأذربيجاني ، وشغل أحد النواب الأرمن مقعد الرئيس المنتخب لمجلس السوفيت الأعلى في أذربيجان¹ .

كان موقف أرمنيا بالنسبة لمنح " قره باغ الجبلية " حكماً ذاتياً ، مع الابقاء عليها ضمن سيادة أذربيجان لا يبعث علي الرضا ، فقد أرادت أرمنيا أن لا يكون الاتفاق علي هذا الحل الذي وصلت إليه مسألة " قره باغ الجبلية " ، وأظهرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بأرمنيا أن قرار 5 يوليو 1921 لمكتب القوقاز لا يرضي الأرمن ، وذلك من

¹ - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمنيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة 2008 .

خلال رسالة أرسلتها في 26 يوليو 1921 ، وبدأت أرمينيا في ترويج الادعاءات حول " قره باغ الجبلية " ، ولكنها أعادت تغيير موقفها فيما بعد ، وبدأت في السعي نحو منح الحكم الذاتي إلى " قره باغ الجبلية " ، وفقاً لأهدافها ، وأخذ الصراع حول " قره باغ الجبلية " بعداً آخر ، واتجه في منحي جديد نحو اخراج " قره باغ الجبلية " من إدارة أذربيجان وإلحاقها إلى أرمينيا ، ودعم التعصب الأرمني من قبل أرمينيا في " قره باغ الجبلية " والمناطق المجاورة لها ، وقد بلغ ذلك التعصب مرحلة خطيرة إلى حد دفع " ك راديك " إلى إثارة ذلك الأمر عن التعصب الأرمني في أذربيجان في 23 أبريل 1923 أمام المؤتمر الثالث عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا الذي عُقد خلال الفترة من 17 - 25 أبريل 1923 ، واعترض عليه " ي . ستالين " ، فالموقف الأرمني الذي عبر عنه " ك . راديك " يتحدث عن قرار 5 يوليو 1921 لمكتب القوقاز باقتباسات من عباراته أمام مؤتمر الحزب الذي تلا رسالة " لينين " خلاله ، حيث كان " ستالين " حاد الطباع جداً . وذلك ما عبر عنه " لينين " بقوله : هذا النقص الذي يمكن تحمله في العلاقات بين الشيوعيين ، لا يمكن أن يُطاق في وظيفة الأمين العام¹ .

حيث كان اضطهاد أعضاء اللجنة المركزية الذين تم انتخابهم في المؤتمر الثاني عشر هو دلالة واضحة على ذلك الطباع الحاد ، ولم يطل الزمن كثيراً حتى تبين أن الأرمن الذين امتلكوا دفاعاً قوياً عن " ستالين " قد عبروا عن نواياهم الأصلية ، فقد كتب " شادونس " إلى لجنة ما وراء القوقاز رسالة في 13 يونيو 1923 يطلب فيها أن تكون ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يجب أن ترتبط بلجنة ما وراء القوقاز مباشرة ومن ثم تأكد سعي الأرمن الدائم إلى الاستيلاء على " قره باغ الجبلية " منذ البداية وقد عبر " كيروف " عن شكوكه وعدم ثقته بمنح حكم ذاتي إلى " قره باغ الجبلية " في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان الذي عُقد في 5 مايو 1924 .

¹ - " لينين . و . ا " - مجموعة مؤلفات لينين - المجلد 45 - ص : 346 .

فقد قال : إننا قمنا بتحليل مسألة منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، وهذا عمل صحيح قمنا به لكننا نشعر بكثير من الشكوك بأننا لن نعود بشكل رئيسي إلى حل هذه المشكلة .

عملت حكومة أذربيجان على توحيد قضية " شوشا " ، " جوانشير " ، " جبرائيل " ، " زنجازور " في جنرال غوبيرناتورية " قره باغ " واعتبرت هذه المنطقة وحدة إدارية واحدة ، لكونها أراضي ضمن التاريخ الجغرافي لأذربيجان ، وكانت حكومة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية قد طلبت من أرمينيا في 30 أبريل 1920 أن تسحب كافة جنودها ومعدات العسكرية من " زنجازور " ، و " قره باغ " ، ولكن في العهد السوفيتي تعاملت أرمينيا مع " زنجازور " على أنها منطقة منفصلة عن " قره باغ " وذلك بهدف زيادة الضغط لعي أذربيجان في مسألة حق تقرير المصير لتلك الأراضي وقد تغير الموقف بالنسبة إلى " زنجازور " من خلال تشكيل السلطة السوفيتية في 29 نوفمبر 1920 ، وجاء في البرقية المرسلة إلى اللجنة الثورية بأذربيجان بتاريخ 29 نوفمبر 1920 ، وبيان " نريمانوف " في الأول من ديسمبر 1920 ، أن يتم منح جزء من " زنجازور " مساحته 637.3 فرستا¹ ، إلى أرمينيا ، وفي حقيقة الأمر كان ذلك أكبر ضربة مؤلمة موجهة لأذربيجان ، وأكبر عمل عدائي موجه ضدها ، حيث أن منح جزء من " زنجازور " إلى أرمينيا كان يهدف إلى قطع الروابط بين " ناختشيفان " من جهة وبين باقي أراضي أذربيجان من جهة أخرى ، حيث أن فصل " ناختشيفان " عن أذربيجان يحمل طابعاً عدائياً تجاه أذربيجان لتحقيق نوايا الأرمن المقبلة المتعلقة بإقليم " ناختشيفان " .

¹ - " فرستا " وحدة لقياس الأطوال في روسيا ، ويعادل " 1 فرستا " 1060 متر

• تغيرات التقسيم الإداري لأراضي " قره باغ " .

أراضي أذربيجان التي كانت تُكوّن خانية " قره باغ " السابقة ، فقدت وحدتها التقليدية التاريخية والجغرافية جراء العمليات التي لحقت بها فيما بين عامي 1920 - 1923 ، فقد كانت أراضي " قره باغ " تنقسم إلى خمسة عشر قضاءً في قائمة المناطق السكنية حسب العمليات الإحصائية عام 1917 ، وعام 1921 ، فقد كانت في أراضي " قره باغ " قضاوات " جبرائيل (كارياجين) " ، " جوانشير " ، " قوبادلي " ، و " شوشا " ، وقد بقيت أراضي تلك القضاوات داخل حدودها السابقة في هذه المرحلة ، وعندما تم تكوين ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، تم استقطاع بعض المناطق السكنية لقضاوات " شوشا " ، " جوانشير " ، و " قوبادلي " من تقسيماتها الإدارية التقليدية ونتيجة ذلك ظهر طلب إجراء التقسيم الإداري الجديد ، وتم مناقشة تلك المسألة في جلسة اللجنة التي كانت تُعد قانون ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، فصدر القرار الخاص بشكل الإدارة والتقسيم الإداري لسهول " قره باغ " ، حسبما نصت المادة الثالثة الخاصة بشكل الإدارة والتقسيم الإداري ، والتي جاء فيها : يجب تنشيط عمل اللجنة التنفيذية لولاية " قره باغ السفلي " التي تتكون من سهل قضاء " جوانشير " وقضاوات " شوشا " ، " قوبادلي " ، " كارياجين (جبرائيل) " ، ويطبق عليها قانون 1923 جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية عن اللجان التنفيذية للغوبير ناظرية ، وكذلك تكليف تقسيم ولاية " قره باغ السفلي " إلى المناطق إلى لجنة خاصة لدى اللجنة المركزية لأذربيجان .

أثناء تشكيل ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كان هناك اقتراحاً بتوحيد " قره باغ السهلية " هي الأخرى في تركيب وحدة الأراضي الإدارية الخاصة ، ولكن بعد وقت قصير تغيرت تلك الفكرة ، خاصة بعد تكوين ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، ثم تكوين قضاوات " أغدام " ، " جبرائيل " ، و " كردستان " علي الجزء الآخر من " قره باغ " وفقاً للأمر الصادر في 16 أغسطس 1923 عن اللجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان ، والذي وقعه رئيس اللجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان " م . ب . قسيموف

" ، ونائب رئيس مجلس مفوضي الشعب " م . قوليف " ، ووزير الشؤون الداخلية " أ . سويريدوف " ، وبحسب تلك الوثيقة فقد تم تعيين حدود ومركز أراضي قضاوات " أغدام " ، " جبرائيل " ، " كردستان " ، ورؤساء اللجان التنفيذية في هذه القضاوات والمسائل الأخرى ، أما قضاء " قوبادلي " فتم إلغاؤه .

لقد أخذت مصلحة الإحصاءات المركزية بأذربيجان بعين الاعتبار تقسيمات الأراضي الإدارية هذه ، وكذلك المحققة في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وقامت بحساب مساحات أراضيها ، وتركيب السكان القومي ، استناداً علي مواد الإحصاءات الزراعية لعام 1921 ، وبحسب تلك الحسابات بقيت من أراضي " قره باغ " التاريخية حدود " خانية قره باغ " بما فيها ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي 54160 كيلو متر مربع ، منها 9015996 كيلو متر مربع ضمن حدود جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، بينما بلغت مساحة أراضي ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي 4.4 ألف كيلو متر مربع علي حساب المناطق المجاورة ، حيث تم اقتطاع جزءاً من أراضي " قره باغ " التاريخية الأذربيجانية ومنح إلي أرمينيا ، ووفقاً لتقسيمات الأراضي الإدارية تم تكوين مناطق " زنجيلان " بمساحة 7.0 آلاف كيلو متر مربع ، " قوبادلي " بمساحة 8.0 آلاف كيلو متر مربع ، " لاتشين " بمساحة 8.1 آلاف كيلو متر مربع ، في قضاء " زنجازور " ، والباقي ضمن جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وعلي أراضي أفضية " أغدام " ، " جبرائيل " تم تكوين مناطق " أغدام " بمساحة 1.1 ألف كيلو متر مربع ، " وبرده " بمساحة 0.1 ألف كيلو متر مربع ، " أغجاي " بمساحة 8.1 ألف كيلو متر مربع ، " ترترار " بمساحة 4.0 ألف كيلو متر مربع " جبرائيل " بمساحة 0.1 ألف كيلو متر مربع ، ولذلك تم تقسيم أراضي خانية " قره باغ " التي لها مكانة خاصة في تاريخ وجغرافية أذربيجان ، حيث تم منح جزء منها إلي أرمينيا ، وتم إقامة ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في المنطقة الجبلية والجزء الباقي ظل ضمن جمهورية أذربيجان .

لم يكن منح أراضي " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي قائماً علي أساس مبادئ جغرافية علمية تعكس التاريخ الواقعي ، ولكنه كان قائماً علي أساس توحيد الأراضي التي كثر

فيها الاستيطان الأرمني ، فهذا الأساس يمكن للأرمن علي أساسه أن يطلبوا لأنفسهم حكماً ذاتياً علي أراضي البلاد الأخرى التي نزحوا إليها واستوطنوا فيها ، إذا كان لهم أغلبية سكانية في بعض تلك المناطق ، وقد بلغ الأمر إلي حد أن قرية " أغدايان " التابعة لمنطقة " كليجار " ، وقرية " بوخاري " ، بسالي " التابعتين لمنطقة " فضولي " هما ضمن حدود ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وقد تغيرت تبعيتهما الإدارية ، وتم تسليم أكثر من مائة وسبعين مسكناً استناداً إلي قرار اللجنة التي أقرت قانون الحكم الذاتي في " قره باغ الجبلية " ، وحسب معلومات مصلحة الإحصاءات المركزية بأذربيجان لعام 1924 ، فقد بلغ عدد تلك المساكن أكثر من مائتي مسكن ومن ثم فإن هذه الوثائق تثبت بأن أراضي ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي قد زادت مساحتها بعكس الوثائق الرسمية ، حيث تم تغيير أعداد السكان وتركيبها القومي لصالح الأرمن علي حساب الوحدات السكنية الجديدة .

بعد أن نشأت ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تم تقسيم الوحدات السكنية الملحقة بتركيبها من حيث التركيب الإداري علي النحو التالي :

أولاً : منطقة " ديزاق " : كانت تتكون من خمس وولوستات¹ هي " هادروت ، توغ هوزابورد ، اراكل ، ايدلي " ، و 48 قرية .

ثانياً : منطقة : ورائده " : كانت تتكون من أربع وولوستات هي " تاغاويرت ، سوس جارتاز ، نوراشين " ، و 46 قرية .

ثالثاً : منطقة " شوشا " : كانت تتكون من مدينة " شوشا " ، وولوست " مالبيلي " ، 12 قرية رابعاً : " خاتشين " كانت تتكون من أربع وولوستات هي " داشيولاق ، عسكران كيراسنوسيلسك ، قلعة درسي " ، 53 قرية .

خامساً : منطقة " جيرابيرد " كانت تتكون من أربع وولوستات " مارغوشيان اوراتاغ دوشانلي ، اتيرك " ، و 53 قرية .

¹ - وولوست هي مجلس بلدي يضم عدد من القرى .

وعندما تم التقسيم الإداري الجديد للأراضي ، حدث تغير في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في أغسطس 1930 ، وتم تقسيم أراضي الولاية إلي خمس مناطق هي " جيرابيرد ، مارتوني ، ستيباناكيرت ، ديزاق ، شوشا " ، ومن هذا التقسيم الجديد يبدو أنه تم تغيير اسم " ورائده " إلي " ماروتي " ، وضم أراضي " خاتشين " إلي " ستيباناكيرت " ، وفي 17 أغسطس 1929 تم تغيير اسم " جيرابيرد " إلي " مارداكيرت " واسم " ديزاق " إلي " بهادروت " ، ولكن لم تكن تلك التغيرات في تقسيم الأراضي هي الأخيرة لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، فقد تم تضخيم المناطق في أوائل عقد الستينيات من القرن العشرين ، عندما تم توجيه ضربة مؤلمة إلي " شوشا " التي كان أغلب سكانها من الأذربيجانيين ، حيث تم إلغاء منطقة " شوشا " في 4 يناير 1963 ، وضم أراضيها إلي منطقة " ستيباناكيرت " ، ولكن بعد إبعاد " س . خوروشوف " عن السلطة ، حدث تغير جديد في تقسيم الأراضي ، ففي 6 يناير 1965 تم تشكيل منطقة " شوشا " من جديد ، وفي عام 1978 تم تشكيل منطقة " عسكران " علي أساس منطقة " ستيباناكيرت " نتيجة جهود " حيدر علييف " وظل التقسيم الإداري لأراضي " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يسير علي هذا الأمر حتي تفكك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

الجدول السكانية

جدول¹ عدد سكان ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، من الأرمن

والأذربيجانيين ، حسب الإحصاء مقارنة بالعمليات الحسابية :

العام	الأرمن		الأذربيجانيون	
	التعداد الفعلي	العمليات	التعداد الفعلي	العمليات
		الحسابية	الحسابية	الحسابية
1921	128060	128060	7549	7594

¹ - المصدر : حق تقرير المصير . أساس حل ديمقراطي للقضايا القومية بالنسبة لقضية " قره باغ الجبلية " - إيراون -

1939	132800	208317	14100	9875
	% 7.3	% 7.62	% 2.77	% 1.24
1959	110100	375677	18000	15803
	% 1.17 -	% 3.8	% 6.27	% 60
1970	121000	517223	27200	22312
	% 10	% 7.37	% 1.51	% 2.41
1979	123100	620238	37200	27176
	% 6.1	% 9.19	7.36	% 8.21
1989		731959		32548
		% 18		% 7.19

جدول¹ كثافة السكان الأرمن في أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية "

ذات الحكم الذاتي :

العام	أرمينيا	ولاية " قره باغ "	الفرق مع أرمينيا
1921	-	1.29	-
1926	25	-	-
1937	8.33	-	-
1939	6.35	3.47	7.11 +
1959	1.52	4.85	3.33 +
1970	1.74	5.117	4.43 +
1979	4.91	141	6.49 +
1989	4.103	4.166	63 +

¹ - المصدر : إحصاء السكان في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام 1929 جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية السوفيتية الاشتراكية المجلد 14 ص : 11 : 13 .
أخبار الإحصاءات 1990 ، رقم 17 ص 27 - صحيفة براكدا - 2 يونيو 1939

جدول¹ حركة تغيير تعداد السكان في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بين عامي 1926 - 1988 :

العام	عدد السكان (ألف نسمة)	الزيادة بالنسبة للتعداد السابق ألف نسمة	نسبة مئوية	الزيادة السنوية المعدلة (مائة نسمة)
1926	3.125	-	-	-
1939	8.150	5.25	4.20	45.1
1959	4.130	4.20 -	5.13 -	7.0 -
1970	3.150	9.19	3.15	3.1
1979	2.162	9.11	1.8	85.0
1988	4.182	2.20	5.12	3.1

جدول² التركيب القومي لسكان قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي (الأرقام بالآلاف)

التركيب القومي	عام 1939	عام 1959	عام 1970	عام 1979
	العدد %	العدد %	العدد %	العدد %
اجمالي السكان	8.150 100	4.130 100	3.15 100	2.162 100
الأرمن	8.132 1.88	1.11 4.84	1.121 5.8	1.123 9.75
الأذربيجانيون	1.14 4.9	0.18 8.13	2.27 1.18	3.37 0.23
الروس	2.3 1.2	8.1 4.1	3.1 9.0	3.1 8.0

رغم أن تعداد السكان في عام 1989 تم علي أعقاب انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فقد أدرجت وزارة الشؤون الخارجية بجمهورية أذربيجان خارطة التركيب القومي للسكان في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي استناداً علي

¹ - المصدر : ز . صمد زاده قره باغ الجبلية الحقيقة غير المعلومة باكو 1995 ص 31
² - المصدر : ز . صمد زاده - منجزات قره باغ الجبلية خلال برنامج السنوات الخمس والتسعين - مجموعة الإحصاءات في ستيباناكيرت - ص 8

مواد التعداد والاحصاء للسكان الذي تم عام 1989 ، ويظهر بها عدد سكان ولاية " قره باغ الجبلية " وقد بلغ 8.187 ألف نسمة ، منهم 4.145 ألف نسمة ، بنسبة 77 % من الأرمن ، 3.40 ألف نسمة ، بنسبة 5.21 % من الأذربيجانيين ، وهذه الاحصاءات تشير إلى زيادة عدد الأذربيجانيين بين سكان ولاية " قره باغ الجبلية " مقارنة بتعداد واحصاء السكان خلال الفترة من 1939 - 1979 ، ويرجع ذلك إلى تعلق وتمسك الأذربيجانيين بأرضهم وموطنهم ، وتفوق معدلات الزيادة الطبيعية بينهم ، علي عكس الأرمن الذين كانوا يميلون إلى أسلوب الهجرة والتوطين ، بجانب الزيادة المتناقصة في عدد السكان ، كما تم تخفيض عدد الأذربيجانيين النسبي من 23 % إلى 5.21 % بسبب جهود الأرمن المدعومة من المركز في موسكو ، والتي كانت تهدف إلى تقليل عدد الأذربيجانيين في التركيب القومي بالولاية.

لقد كان لبقاء " قره باغ الجبلية " ضمن التركيب الجغرافي لأذربيجان أثر كبير علي تطورها وازدهارها سياسياً واقتصادياً ، فقد كان التطور الكبير الذي نالته الولاية في كنف جمهورية أذربيجان قد انعكس في صورة الاحصاءات المنشورة في " ستيباناكيرت " من قبل دائرة الاحصاءات بالولاية ، وقد حاولت " ستيباناكيرت " أن تغض الطرف عنها ، حيث تشير الاحصاءات والأرقام في ميادين الثقافة والاقتصاد والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها خلال 40 سنة الماضية ، أي خلال الفترة من 1923 إلى 1963 ، فقد كانت " قره باغ الجبلية " تزخر بمؤسسات التعليم بمختلف المراحل ، وتنتشر بها المكتبات الجماهيرية والمسارح ، والمستشفيات ، فمدينة " شوشا " كان بها ثلاث مؤسسات ثقافية تعليمية وداراً للسينما ، ويوجد في مدينة " ستيباناكيرت " مسرح دولة أرمني باسم " مكسيم جوركي " ، وجوقة دولة للغناء ، وينتشر في " قره باغ الجبلية " 176 نادياً ، ويصدر بها صحيفة " سوفيتكان قره باغ " منذ اليوم الأول لتشكل ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي باللغة الأرمنية .

تشير دلائل التطور الاقتصادي والاجتماعي بين عامي 1965 - 1987 في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ومن ضمنها ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وجمهورية " ناختشيفان " السوفيتية الاشتراكية ذات الحكم الذاتي ، أن " قره

باغ الجبلية " ازدهرت بوتيرة عالية خلال تلك الفترة ، فقد عمل في قطاع الصناعة 68.6 في الألف في جمهورية أذربيجان ، و 38.7 في الألف في جمهورية " ناختشيفان " ذات الحكم الذاتي ، و 65.7 في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما كان الانتاج الزراعي العام لكل فرد علي مستوي 588 في جمهورية أذربيجان ، و 501 في جمهورية " ناختشيفان " ذات الحكم الذاتي ، و 692 في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وعلي صعيد التطور الاجتماعي فتشير الأرقام إلى تنامي ذلك القطاع بصورة أكبر ، ليس فقط من الاحصاءات والأرقام المتوفرة في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، بل ومن الأرقام في جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فقد سجلت الرعاية الصحية لكل عشرة آلاف نسمة ما يعادل 7.97 في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، و 2.86 في جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، و 7.101 في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي .

جاء في مقدمة القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ومجلس الوزراء باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتاريخ 24 مارس 1988 ، أنه نتيجة الجهود المبذولة فقد تحقق الكثير من المنجزات في مجال التطور الاجتماعي والاقتصادي في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، فقد كانت أذربيجان لديها اهتمام كبير بالتنمية في هذه الولاية ، وقد عكس ذلك الاهتمام اجراء حوار المائدة المستديرة بعنوان " اقتصاد ولاية قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي . المشاكل والآفاق " وذلك في أصعب الأوقات توتراً خلال شهر مارس 1988 ، والتي عقدت في معهد إدارة الاقتصاد الوطني لدي مجلس الوزراء بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وشارك بها " ت . س . خاتشاتوروف " الاقتصادي الأكاديمي الأرمني بأكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي كان يشغل منصب رئيس المجلس العلمي في قضية الاحتياطات الرئيسية والتوظيف الرأسمالي والتخطيط الاقتصادي الجديد .

لم يوقف الأرمن نشاطهم الانفصالي في أرمينيا ، وفي " قره باغ الجبلية " وخارجها حتي بعد منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان ، فالأرمن الذين لم يستطيعوا أن يحقق رغباتهم وأطماعهم بين عامي 1920 - 1930 ، قد زاد نشاطهم بعد حرب 1940 - 1945 ، ففي نوفمبر 1945 طلب " جريجوري أورتينوف " سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأرمينيا من " أ . ستالين " ، ضم ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلي تركيب جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية باسم " ولاية قره باغ " ، فأرسل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " غ . م . مالينكوف " نص الخطاب المذكور إلي السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في أذربيجان " م . ج . باجيروف " واقترح " مالينكوف " له أن يعطي رأيه بالنسبة للمسألة التي أثارها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأرمينيا ، وأرسل " باجيروف " إلي موسكو في 10 ديسمبر 1945 رسالة تضمنت :

" سرّي للغاية .

إلي الرفيق " مالينكوف " ، أقدم لكم الرد بشأن اقتراح سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأرمينيا الرفيق " أورتينوف " الخاص بضم ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية :

إن أراضي ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي كانت منذ أزمنة قديمة ضمن خانية " قره باغ " التي كان مركزها مدينة " بناهاياد " المشيدة عام 1747 كقلعة من قبل " بناء خان " ، وفي سنة 1826 ألحقت " قره باغ " بروسيا القيصرية ، وفيما بعد كانت أراضي " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ضمن قضاوات " شوشا " ، " جواتشير " " جارياجين " ، " قوبادلي " لغوبير ناطورية " بيليز افيتبول " .

وفي الفترة ما بين عامي 1918 - 1920 تم تشكيل الجنرال الغوبير ناطورية بعاصمتها ' شوشا ' (بناء أباد السابقة) من قبل حكومة المساواة أثناء سيطرة " المساواتيين " في

أذربيجان ، و " الداشناكيين " في أرمينيا ، وقد دُمّرت وخُربت مدينة " شوشا " كغيرها من الكثير من مدن أذربيجان وأرمينيا نتيجة عمليات الإبادة بين الشعبين ، وخلال عدة سنوات بعد إعلان السلطة السوفيتية في أذربيجان عام 1920 كانت الرئاسة تعمل علي تنمية الحياة السياسية والاقتصادية في " قره باغ الجبلية " من قبل اللجنة الثورية للولاية ، وفي عام 1923 أثّرت مسألة إلحاق الجزء الجبلي من " قره باغ " التي استوطنها الأرمن بشكل رئيسي من قبل جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ولكنه تم إقامة ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بمركزها " خانكندي " ، والتي يطلق عليها اسم " ستيناناكيرت " بالقرأ الصادر في 7 يوليو 1923 للجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان علي أساس تعليمات اللجان الحزبية ، وذلك بسبب عدم وجود حدود مشتركة بجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، حيث توجد مناطق فاصلة بينهما هي " قوبادلي " ، " لاتشين " ، " كلبجار " ، " دستفور " ، ويسكن فيها الأذربيجانيون فقط ، وإذا كانت ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يوماً ما موحدة ضمن جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، فإنها في الوقت الحاضر لن تكون أيضاً موحدة مع أراضيها .

قامت أذربيجان في سنوات السلطة السوفيتية بنهضة كبيرة في " قره باغ الجبلية " في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية ، ومن أبرز نتائج هذا التطور أن المركز الحالي لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تشهد به مدينة " ستيناناكيرت " التي كانت قرية مهملة ومدمرة وأصبحت مدينة من مدن أذربيجان الكبرى وأكثرها جمالا وازدهارا وثقافة .

يمثل الأرمن الذين يشكلون أغلبية في " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي 5.2 % من طلاب المؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعية بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

وهناك الكثير من الرفاق من " قره باغ الجبلية " بين قادة الحزب والسوفيت والاقتصاد الوطني بجمهورية أذربيجان ، ومنهم سكرتيري اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، ونوابهم ، ومفوضي الشعب ونواب مفوضي الشعب .

وبغض النظر عن كل ذلك لا نعارض علي الإطلاق إلحاق ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي تركيب جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ولكننا لا نقبل اعطاء جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية مدينة " شوشا " التي يسكنها الأذربيجانيون بشكل رئيسي في هذا الوقت .

إن مدينة " شوشا " كانت منذ إنشائها مركزاً إدارياً وسياسياً وثقافياً لـ " قره باغ " ولعبت دوراً استثنائياً في النضال الذي خاضه الشعب الأذربيجاني ضد الغزاة الإيرانيين من أجل استقلاله ، وقتل " أغا محمد شاه قاجار " الذي كان واحداً من السفاحين المتعصبين ، وجلاداً لشعوب ما وراء القوقاز في " شوشا " علي وجه التحديد ، وقد تشكلت الثقافة الموسيقية الغنية للشعب الأذربيجاني في هذه المدينة ، وتتعلق أسماء " إبراهيم خان " ، " واقف " ، " ناتوان " ، والآخرين من رجالات السياسة والثقافة البارزين بمدينة " شوشا " .

وفي نفس الوقت يعتبر ضرورياً أن نلفت نظر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلي أنه عندما تعالج مسألة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي تركيب جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، يجب أن تعالج كذلك مسألة ادخال مناطق " عزيز بكوف " ، " ويدي " ، " قره باغلار " التي يسكنها الأذربيجانيون إلي تركيب جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وخاصة أنها مناطق يقطنها أذربيجانيون وتلاصق جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

نعتقد أن اعطاء هذه المناطق إلي أذربيجان تكون لها فرصة وامكانيات لتحسين ظروف السكان المادية ورفع مستوي معيشتهم والارتقاء بالخدمات الثقافية والسياسية لهم ، أخذاً بعين الاعتبار أن هذه المناطق تأخرت بدرجة متناهية من حيث الاقتصاد والثقافة ، وإلي جانب ما سبق ذكره نرجو من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أن تعالج المسائل التالية هي الأخرى :

يقدم الرفاق الجورجيون مسألة ضم مناطق " بالامان " ، " زاغاتالا " ، " قاخ " بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلي تركيب جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية ، رغم أن اجمالي عدد السكان في المناطق المشار إليها يبلغ تسعة وسبعون

ألف نسمة ، ويسكنها تسعة آلاف جورجي ، ولا نعارض أن تعالج هذه المسألة ، ولكن إلي جانب ذلك يجب أن تعالج ضم منطقة " بورتشالي " إلي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وخاصة أن هذه المنطقة ملنصقة مباشرة بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ويسكنها الأذربيجانيون ، رغم أنها تدخل في تركيب جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية .

وأخيراً نرجو معالجة مسألة الحاق أراضي منطقتي " دربند " ، و " قاسمكند " الملاصقتين لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية في الوقت الحاضر ، والتي كانت في الماضي ضمن تركيب غوبير ناطورية " باكو " كجزء من أذربيجان ، ونرجو معالجة موقفهما وإحاقهما إلي تركيب جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وخاصة أن سكان هاتين المنطقتين من الأذربيجانيين ، ومن جانب آخر يقضي أكثر من نصف هؤلاء السكان الذين يشتغلون بتربية الماشية تسعة أشهر سنوياً علي أراضي أذربيجان . ونعتبر ملائماً تشكيل مفوضية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتضم مندوبين من كل الجمهوريات المعنية لإعداد الاقتراحات الخاصة بجميع المسائل المفتوحة .

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

البلشفي " بأذربيجان

10 ديسمبر 1945

No. : 330 مدينة باكو

لقد كانت أذربيجان تتجنب إثارة مثل هذه القضايا ، رغم أنها كانت جاهزة ومستعدة لمناقشتها ، وتقديم الحجج والبراهين علي سلامة موقفها وأحققتها في المناطق التي أثارها في الوثيقة السابقة التي بعث بها سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان إلي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وهذا الرد في تلك البرقية لم تجد موسكو ما ترد عليه به ، ولم يكن لديها ردود مقنعة أو أسانيد تقدمها للمطالب التي تطالب بها أرمينيا وتدعمها وهو ما جعل موسكو لا تمارس أي ضغوط علي أذربيجان بشأن ما طالبت به أرمينيا ولكن رغم ذلك لم تتوقف أرمينيا عن مطالبتها بشأن أهدافها الانفصالية التي تطالب بها في " قره باغ الجبلية " وأثاروا القضية من جديد في ظروف تعززت فيها شن حملة مضادة لتركيا في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ستينيات القرن الماضي .

في عام 1965 تم تقديم عريضة إلي موسكو موقع عليها من قبل خمسة وأربعين ألف نسمة عن إلحاق " قره باغ الجبلية " إلي أرمينيا ، واستناداً إلي ذلك كلفت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كلا من أرمينيا وأذربيجان أن تقدمتا رأيهما بهذا الشأن ، واعتبر الأرمن أن سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " م . سوسلدوف " قد منع ذلك ، ولكن بقيت المحاولات الانفصالية للأرمن ونشاطهم حتي مجئ " حيدر علييف " إلي قيادة أذربيجان عام 1969 ، ونتيجة لموقفه الرافض تماماً لمطالب الأرمن فقد حاول الأرمن أن يرفعوا هذه القضية أثناء قبول الدستور لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام 1977 ، ولكنهم لم يجدوا أي استجابة ، وقد عمل الأرمن علي اكتساب ود " ميخائيل جورباتشوف " المحاط بالأرمن الذي منح دعماً كبيراً للانفصاليين الأرمن فاكسبت القضية بعداً جديداً في عهده ، وقد حاول الأرمن استثمار تلك المواقف والاستفادة منها بأشكال مختلفة ، كما كان الحال عام 1920 في زمن جمهورية أذربيجان الشعبية ، عندما خضعت " قره باغ الجبلية " لمؤامرات متعددة من قبل الأرمن .

لقد كانت " قره باغ " جزئياً السهلي والجبلي ، ولاية تاريخية متكاملة كم منطقة طبيعية جغرافية لأذربيجان من حيث تطورها السياسي والاقتصادي ، وعاداتها وتقاليدها المتشابهة ، وظروف حياتها ومعيشتها في كل العهود التاريخية .

بدأت ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تتحول إلي منطقة زراعية وصناعية متطورة نتيجة الجهود والظروف الاستثنائية المكونة لها ، والمناطق السهلية الأخرى من " قره باغ " ، فتم توجيه المناطق المحيطة بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي انتاج القطن باعتباره منتجاً رئيسياً ، ومن ثم تطور فيها قطاع المنسوجات والصناعة بصفة عامة ، وبسبب كل ذلك ارتفع مستوي الحياة في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، أكثر مما كان الوضع عليه في مناطق " قره باغ " الأخرى وكذلك بسبب وقوع مراكز الاستجمام والمصايف في ولاية " قره باغ الجبلية " ، فقد توجه سكان المناطق السهلية إليها ، الأمر الذي ساعد علي تطور اقتصاد " قره باغ الجبلية " بشكل أكبر ، وأدي ذلك إلي ارتفاع الدخل القومي في الموازنة العامة للولاية كما كانت المدرسة العالية الوحيدة في المنطقة - معهد المعلمين العالي - موجوداً في مركز ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، بمدينة " خاتكدي (ستيباناكيرت) " وخلافاً لمناطق " قره باغ الجبلية " التاريخية الأخرى ، كان التطور الاقتصادي الذي حققته ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يسير جنباً إلي جنب مع التطور والنظام السياسي للولاية ، في حين كانت المناطق السهلية من " قره باغ " التي يسكنها الأذربيجانيون تتعرض للضغوط والتفرقة العنصرية من قبل القادة السوفيت مقارنة بسكان " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، التي كان يسكنها أغلبية أرمينية مسيحية كانت كل هذه الأعمال تضاعف الأنانية القومية لأرمن " قره باغ الجبلية " الذين كانوا يتمتعون بتأييد ودعم موسكو في جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية .

• حرب أرمينيا ضد أذربيجان حول " قره باغ الجبلية " 1988 - 1993 .

شهدت مرحلة ما بعد " خروشوف " بداية النقاش حول الوضع في " قره باغ الجبلية " وفي 24 أبريل 1965 قام عشرات الآلاف من الأرمن بمسيرات في " يريفان " مطالبين بإحياء أراضيهم ، والتي كانت تضم حسب رؤيتهم أقاليم شرق تركيا و " قره باغ الجبلية " ، ثم كانت العرائض المقدمة لضم " قره باغ الجبلية " إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية هي الخطوة العملية التالية ، ففي عام 1966 تم تقديم التماس إلى موسكو يحمل 45 ألف توقيع ، وارسال خطاب يحمل عشرات الآلاف من التوقعات إلى الاجتماع السابع والعشرين لمجلس أمناء الحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وكان رد الحزب دائماً الرفض والتجاهل ، ولكن تلك الإشارة التوسعية المستمرة مهدت الطريق للحركة الانفصالية الأرمينية ، إحدى أوائل الحركات الانفصالية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

زاد النشاط الانفصالي للأرمن مع مجئ " ميخائيل جورباتشوف " المؤيد للأرمن إلى الحكم ، وتولي القيادة علي رأس السلطة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام 1985 ، وقد بدا واضحاً حماية القيادة السوفيتية للأرمن ودفاعهم عنهم ، لذلك فقد قام " ميخائيل جورباتشوف " بالعمل علي ابعاد أكبر عقبة أمام الأرمن والتي كانت تتمثل في وجود " حيدر علييف " في المكتب السياسي للحزب الشيوعي " البلشفي " في موسكو ، كأول خطوة مساندة للأرمن ، وفي فبراير 1987 أعلن الأكاديمي الأرمني " أ . جامبيكيان " والذي كان ضمن قيادة " ميخائيل جورباتشوف " من باريس بأنه قدم اقتراحات عن " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلى القيادة السوفيتية ، وأعرب عن أمله بأن هذه المشكلة سوف تجد لها حلاً في ظروف إعادة البناء والديمقراطية المعروفة باسم " البروسترويكا " التي تتبعها القيادة السوفيتية .

تزامن مع هذا الإعلان ظهور نشاط " لجنة " قره باغ " الأرمينية إلى العلن المعروفة باسم " كورونك " بعدما ظلت تعمل سراً طوال الفترة الماضية في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما تم تشكيل حركة " ميياتسوم " أي الاتصال والتي

كانت تقوم علي دعم أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " والقيادة في موسكو ، والتي كانت تتلقي الدعم والمساندة من الأرمن في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ومن الجاليات الأرمينية في الخارج .

مع بداية فبراير 1988 اتجهت الأحداث في " قره باغ الجبلية " إلى منعطف آخر أكثر عنفاً ، فقد بدأت موجة من أعمال العنف من قبل السوفيت الأرمن في " ايروان " وخاصة " خانكندي (ستينناكيرت) " ، وفي 20 فبراير 1988 قدمت دورة مجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلى المجلس الأعلى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية طلب لإعادة النظر في الوضع الحقوقي والأساسي للولاية ، وقد جاء هذا الطلب بعد سنوات من استعدادات الأرمن ، حيث عملوا علي تهئية الأجواء من خلال الترويج لذلك الطلب في أوساط الرأي العام العالمي ، وقاموا بدعاية كبيرة لذلك خلال الحرب العالمية الثانية .

أما أذربيجان وقادتها والرأي العام الأذربيجاني فلم يكن لديهم الاستعداد لذلك الأمر ولم تكن لديهم أفكار وبرامج سياسية معدة مسبقاً ضد مشاريع الأرمن حتي كان الحادث الذي قُتل فيه شابين أذربيجانيين وجرح تسعة عشر شخصاً آخر من قبل الأرمن في 24 فبراير 1988 في منطقة " عسكران " ، وفي أواخر شهر فبراير جرت عدة أحداث عنف أخرى في مدينة " سومغايت " الأذربيجانية الصناعية بتدبير من المخابرات الأرمينية ولجنة أمن الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

اتهم الأرمن أذربيجان باتباع سياسات اجتماعية خاطئة في " قره باغ الجبلية " ، وكان ذلك ما تسوقه أرمينيا تبريراً للعوامل التي دفعتها للمطالبة بفرض السيطرة علي أراضي الإقليم ، علي الرغم من أن المسؤولية الحقيقية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية في الإقليم كانت تقع علي القيادة الشيوعية في الحكومة المركزية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، مثلما كانت مسئولة عن السياسات الاجتماعية في كافة مناطق الاتحاد السوفيتي بما فيها جمهورية أذربيجان ، وجمهورية أرمينيا ، حيث لم يكن

للقائدات المحلية في الجمهوريات أي سلطة مؤثرة في الأوامر الواردة إليهم من موسكو¹.

أعقب حادث "سومغايت" عدد من الحوادث الأخرى في أماكن متفرقة ، ففي 10 مارس 1988 قُتل أربعة من سكان قرية "مهماندار" الأذربيجانية في جنوب "ايوران" وفي 25 مارس تم تدمير واحراق أكثر من مائة منزل وطرد سكانها في القرى الأذربيجانية بمنطقة "أررات" وفي منتصف مايو 1988 تعرضت القرى الأذربيجانية القريبة من منطقة "ايروان" إلى هجمات جديدة ، وبدأت أعمال القتل والتخريب والدمار ضد السكان الأذربيجانيين والمناطق السكنية الأذربيجانية تأخذ شكلاً أكثر دموية وعنفاً . في 12 يوليو 1988 ، وفي غياب نواب أذربيجان ، قررت الأغلبية الأرمينية في مجلس السوفيت المحلي لإقليم الحكم في "قره باغ الجبلية" ، نزع الإقليم من جمهورية أذربيجان ، وجرت مناقشة تلك القضية في مجلس السوفيت الأعلى باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في جلسته المنعقدة في شهر يوليو 1988 ، وقام المجلس برفض تلك الخطوة استناداً إلى المادة 78 من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي ينص علي عدم امكانية تغيير الحدود الإدارية لإحدى جمهوريات الاتحاد دون موافقة هذه الجمهورية.

وسط هذه الأحداث التي تزايدت فيها الأعمال الوحشية للأرمن وظهر جلياً أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة المركزية في موسكو لم يكونا مهتمان بما يجري علي الأرض ، إلى درجة ذهب البعض للاعتقاد بأن هذه الأعمال الاجرامية كانت تتم بتنسيق أو بعلم من القيادة السوفيتية في موسكو وما زاد من قوة ذلك الاعتقاد صدور القرار الداعي إلى تسريع عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في ولاية "قره باغ الجبلية" ذات الحكم الذاتي في مارس 1988 ، خلال الفترة من 1988 إلى 1995 ولتخفيف حدة التوتر قامت الحكومة المركزية في موسكو باتخاذ عدد من الخطوات

¹ - أزمة ناجورنو قارباج بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة 2008 .

الاستثنائية ، وإن كانت لم تثبت نجاحها علي المدى البعيد ، ، فقد تم ترتيب حزمة من المساعدات الاقتصادية إلى إقليم "قره باغ الجبلية" ، كما تم إقالة سكرتير أول الحزب في أذربيجان "كاموران باجиров" ، وسكرتير أول الحزب في أرمينيا "كارين ديمير تشيان" ، كما تم تحريك القوات السوفيتية نحو الإقليم ، وأصبح تابعاً بشكل مباشر للسيادة المركزية السوفيتية في موسكو من خلال لجنة برئاسة "أركادي فولسكي" لقد أحدث إحياء الصراع العرقي بالنسبة للأذربيجانيين صحوة سياسية بالمقارنة بتأثير حرب الأذربيجانيين مع الأرمن خلال الفترة من عام 1905 حتي عام 1907 ، فقد كانت الخطوة الأرمينية مقدمة للحركة التوسعية نحو أرمينيا العظمى ، ومع انتشار العنف العرقي فقد امتلأت العاصمة الأذربيجانية "باكو" بموجات اللاجئين من المواطنين الأذربيجانيين القادمين من أرمينيا ومن "قره باغ الجبلية" ومن المنطقة الحدودية بين الجمهوريتين التي أصبحت فيها ظروف الحرب هي الحالة الاعتيادية ، حيث بلغ عدد الأذربيجانيين اللاجئين والمهجرين من أرمينيا حوالي 210 آلاف نسمة في أواخر عام 1988 ، وفي سبتمبر 1989 وافق مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية أذربيجان علي قانون السيادة ، وذلك نتيجة للضغط من قبل الجبهة الشعبية لأذربيجان والتي ظهرت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كحركة استقلالية ، والتي انبثق عنها من الأحزاب السياسية فيما بعد ، وقد أكد قانون السيادة علي سيادة أذربيجان علي أراضي "قره باغ الجبلية" ، و "ناختشيووان" ، والذي نص علي أنه لا يمكن تغيير حدود جمهورية أذربيجان دون موافقة الشعب الأذربيجاني ، كما تضمن القانون بنداً خاصاً حول حق الانفصال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من خلال استفتاء يشترك فيه جميع سكان الجمهورية .

كان الدعم السوفيتي للانفصاليين الأرمن كبيراً وبدون حدود ، الأمر الذي شجعهم علي زيادة العمليات العدوانية المسلحة ، وإلى جانب كل ذلك فإن القيادة السوفيتية في موسكو استطاعت أن تستميل قيادة أذربيجان بقيادة "ع . وزيروف" التي استجابت وخضعت لموسكو ، والوقوف موقف التخاذل والخيانة من حقوق شعبها ووطنها ، الأمر الذي شجع موسكو إلى اتخاذ خطوات متسارعة لاختراق ولاية "قره باغ الجبلية" ذات الحكم

الذاتي من تركيب وسيادة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وذلك عندما اتخذت هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قرار في 12 يناير 1989 يقضي بتطبيق نظام الإدارة الخاصة في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

كانت القيادة في موسكو تهدف من قرار تطبيق الإدارة الخاصة في ولاية " قره باغ الجبلية " هو نزع الولاية من سيادة أذربيجان ومنحها إلى أرمينيا ، ولكن نتيجة النضال والمقاومة الكبيرة لشعب أذربيجان لتلك الخطوة ، تم إلغاء عمل لجنة الإدارة الخاصة في 28 نوفمبر 1989 ، ولكن أرمينيا لم تهدأ في ذلك الوقت مستندة إلى الدعم والمساندة من موسكو ، فتم استبدال لجنة الإدارة الخاصة بلجنة أخرى ، أطلق عليها لجنة التشكيل حيث استخدمت أرمينيا ذلك الوضع واتخذت قراراً في ديسمبر 1989 بالحقاق " قره باغ الجبلية " إلى أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، في الوقت الذي تجاهلت فيه موسكو ذلك القرار وغضت الطرف عنه ، الأمر الذي عمل على توتر الأوضاع في أذربيجان فاستغلت زعامة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقيادة " ميخائيل جورباتشوف " ذلك التوتر والغضب على قرار أرمينيا ، واتخذته ذريعة لارتكاب جريمة مروعة ضد شعب أذربيجان ، حيث تم اختيار باكو لتكون هدفاً لتلك الجريمة الوحشية ، وذلك عندما قامت القوات السوفيتية مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة ودخلت باكو مساء 19 يناير 1990 ، وفي الساعات الأولى من صباح 20 يناير قامت القوات السوفيتية بعمليات إبادة دموية للأذربيجانيين المدنيين العزل الذين تظاهروا ضد قرار أرمينيا بضم إقليم " قره باغ الجبلية " ، فيما أطلق على تلك المذبحة اسم " يناير الأسود " ، وفي صباح يوم 20 يناير توجه " حيدر علييف " إلى ممثلية أذربيجان في موسكو وقام بفضح الأعمال الوحشية التي قامت بها القوات السوفيتية ضد المدنيين في باكو .



المفصل الثالث دور قاذبة أذربيجان في تسوية الصراع

للقيادة السياسية دور هام في إدارة وحل النزاعات بين الدول ، فالقادة من الرؤساء أو الملوك أو رؤساء الحكومات ، وباعتبارهم صانعي القرار في الدولة ، هم الذين يحددون مسار الصراع إما ناحية التأجيج والحرب ، أو بالتفاوض والحوار السلمي ، وتختلف الظروف حول صانعي القرار في الدول المتنازعة ، فالدول المعتدية أو التي تحتل أراضي أو جزء من أراضي دولة أخرى تختلف إدارتها للصراع بخلاف الطرف الآخر الذي تخضع أراضيه أو جزء منها للإحتلال ، حيث تتعرض القيادة التي تتعرض أراضيهما للإحتلال لضغوطات مختلفة سياسية واجتماعية ونفسية واقتصادية ، ومن ثم تختلف أساليب إدارته للصراع في ظل تلك الضغوط منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا ، تولي قيادة أذربيجان اثنين من الرؤساء.

هيدر علييف :

منذ بداية الصراع الداخلي في أذربيجان ، واضطراب أحوال البلاد انتقل " هيدر علييف " إلى صفوف شعب أذربيجان تاركاً منصبه في القيادة السوفيتية ، وعمل المجلس الأعلى لجمهورية أذربيجان السوفيتية إلى اصدار بيان بإعادة استقلال أذربيجان في 30 أغسطس 1991 ، وفي 18 أكتوبر تم وضع الوثيقة الدستورية عن استقلال جمهورية أذربيجان ، واستغل الأرمن في " قره باغ الجبلية " تلك التطورات وكثفوا من إجراءاتهم الانفصالية ، وأعلنوا تشكيل دويلة باسم " جمهورية قره باغ الجبلية " التي لم تعترف بها أذربيجان ولا أي دولة أخرى في العالم ، حتي أرمينيا نفسها لم تعترف بها ، وفي 26 نوفمبر 1991 عمل الأرمن علي إلغاء الوضع الإداري لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وفي نهاية عام 1991 كانت الظروف مهيأة علي الأرض لانتهيار تحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، واستغلت أرمينيا ذلك الوضع وقامت بشن حرب ضد أذربيجان ، حيث انتهكت القوات المسلحة الأرمينية حدود أذربيجان ، ودخلت إقليم " قره باغ الجبلية " واستولت علي أراضي أذربيجان .

عقب الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد خلال أبريل 1993 طالب الشعب بتولي " هيدر علييف " السلطة في يونيو 1993 ، ولم يوقف ذلك من الزحف الأرميني بل احتل

الأرمن مناطق "أعدام"، "فضولي"، "جبرائيل"، "قبودلي"، و"زنجلان" فيما بين شهري يوليو وحتى أكتوبر من عام 1993، وتوالت عمليات التخريب والقتل والتشريد وزاد عدد النازحين عن مليون نسمة.

لقد أحدث الاحتلال الأرمني نتائج كارثية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جمهورية أذربيجان، وخاصة بعد احتلال "كليبجار" خارج إقليم "قره باغ الجبلية". ففي "جنجة" قام "صورت حسينوف"، وهو عقيد في القوات المسلحة الأذربيجانية بإثارة انقلاب عسكري، وسار بوحداته العسكرية متقدماً نحو باكو وحاولت حكومة "إلجي بك" التفاوض مع العقيد "حسينوف"، وطلبت "ناختشيون" مساعدة القائد السابق للحزب الشيوعي الأذربيجاني "حيدر علييف"، وفي 18 يونيو 1993 ترك الرئيس "إلجي بك" العاصمة، لتجرب إراقة الدماء بين الإخوة¹.

كانت هناك حاجة ماسة لتعبئة القوى الاقتصادية والعسكرية الأذربيجانية، وبخاصة بعد الانسحاب الأرمني للقرارات الدولية، وقد خاطب "حيدر علييف" الشعب عبر التلفاز واستطاع وقف الزحف الأرمني واسترداد 22 قرية في منطقة "فضولي" خلال يناير 1994، وأدى هذا إلى انزعاج القوات الأرمنية والقوي التي تساندها، الأمر الذي جعلها تستجيب لقرار مجلس الأمن، وتم وقف إطلاق النار وفقاً لاتفاق بروتوكول "بيشكيك" الموقع في 8 مايو 1994.

عمل "حيدر علييف" منذ أن تولي السلطة في البلاد إلى تعبئة القوى العسكرية والاقتصادية والشعبية لمواجهة قوي الاحتلال الأرميني، ولذلك وجه نداءً لكافة قوي الشعب والمؤسسات العسكرية والاقتصادية والمدنية في أذربيجان إلى الاصطفاف جميعاً في مواجهة العدوان الأرمني²، واستطاع حيدر علييف توظيف خبراته السياسية في تحقيق وحدة الشعب، وحشد قواه العسكرية والاقتصادية والشعبية في فترة وجيزة الأمر الذي أدى إلى إجبار أرمينيا على التوقف عن عدوانها في الوقت الذي استمر فيه

(1) The Land Of Fire On The Silk Road - History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac 2011 - Baku.

² - خطاب حيدر علييف بالإذاعة والتلفاز الأذربيجانيين في 2 نوفمبر 1993

جيش أذربيجان الوطني شن عمليات عسكرية ناجحة استطاع خلالها تطهير بلدة "هوراديز" ذات الأهمية الاستراتيجية، وكذلك تحرير اثنين وعشرين قرية في منطقة "فضولي" من القوات الأرمنية في 5 يناير 1994، كما تم تحرير أجزاء من أراضي "جبرائيل" والمناطق السكنية في "بوزل"، و"ناكافايا" و"باباشلار"، و"قاتليكند"، و"جابل"، و"سوسوزلوغ"، و"قاسمبيناسي" و"باتشاغيينا"، و"ياتشاغ"، و"باغيرساغ"، و"وكذلك مناطق "قاميشلي"، و"لاقرلي" في منطقة "كلبجار"، كما تم طرد قوات الاحتلال الأرمني من جبل "شيشاكلي"، والمرتفعات الاستراتيجية الأخرى، وتم وضع رقابة على قسم من طريق "كلبجار - لاتشين" حتى النفق، وقد أدت تلك الانتصارات الأذربيجانية المتتالية وتحرير العديد من المناطق المحتلة إلى قلق أرمينيا والقوات المسلحة السوفيتية المشاركة والمساندة لها، الأمر الذي دعا إلى السعي لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار والذي وافقت عليه أذربيجان من أجل إعادة بناء قواتها المسلحة، وترتيب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتم توقيع بروتوكول وقف إطلاق النار في 8 مايو 1994.

خلال هذه الحروب هاجمت أرمينيا الحدود الأذربيجانية بطول 360 كيلو متر واحتلت 20% من أراضي أذربيجان، وبسطة سيطرتها على مناطق يسكنها أكثر من خمسين ألف أذربيجاني، إلى جانب مئات الآلاف من المشردين، ورغم هذا حقق "حيدر علييف" نجاحاً ملحوظاً في إدارة الأزمة، وحقق أيضاً نوعاً من الثقة مع وسائل الإعلام في الدول المجاورة، وبذل جهداً دبلوماسياً في الميدان الاقتصادي إلى جانب الميدان الاجتماعي والسياسي، وتابع سياسة الإصلاح والتعليم في البلاد، ونجح كذلك في تجميع كل طوائف الشعب الوطني المقاوم لدى مواطنيه حتي وإن استمر اقتطاع واسترجاع بعض من المناطق المسلوقة¹.

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية على الشرق الأوسط - د. الصلفافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد 21، 22 - يناير، أبريل 2007.

عرض " حيدر علييف " مقترحات فريق " مينسك " وما يخص الحوارات المباشرة بشكل اجمالي حيث قال (اتضح لي من كل هذه المفاوضات الجارية والاقتراحات المقدمة من قبل فريق " مينسك " أنها شئ واحد ، إنهم يريدون حل المشكلة عن طريق منح " قره باغ الجبلية " وضعاً قريباً من الاستقلال أو هو استقلال تام ، وهذا ما يشاهد ويستنتج من كل الاقتراحات المقدمة من فريق " مينسك " ولا شئ آخر ، إننا لم نرض بهذا ، ولن نرضي به ، وليس من الممكن أن نرضي) .

وقد أعلن " حيدر علييف " عن وجهة نظره الشخصية فيما جرت من مفاوضات بين أذربيجان وأرمينيا ، فقد أعرب عنها بقوله (إن رئيس جمهورية أذربيجان قد أخذ موقفاً بناءً في كل المفاوضات الجارية حتى الآن ، وإننا نؤيد حل المشكلة بالطرق السلمية ، وليس بأي طريق آخر ، إننا نعرب عن رضائنا لإعطاء أرمين " قره باغ الجبلية " كل الحقوق وأعلى وضع موجود في العالم مما يتم اختياره ، وهذا في مقابل تنازلات متبادلة وفي إطار وحدة أراضي أذربيجان وسيادتها) .

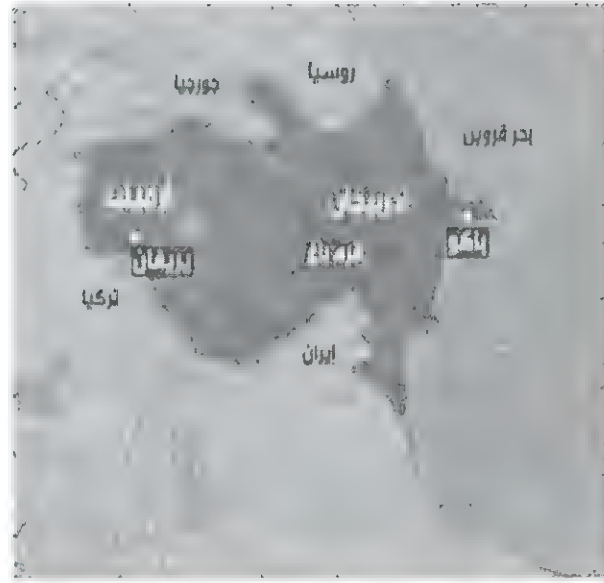
• إلهام علييف :

شهدت أذربيجان في عام 2003 انتخابات رئاسية ، انتخب فيها " إلهام علييف " رئيساً للجمهورية ، وعقب توليه السلطة ، أعلن أنه سيتابع سياسة والده الرئيس السابق " حيدر علييف " في كل الميادين ، وبخاصة فيما يختص بحل مشكلة " قره باغ الجبلية " ، وقال عقب أداء اليمين القانونية في 3 أكتوبر 2003 (إن نزاع " قره باغ الجبلية " بين أذربيجان وأرمينيا هو أصعب مشكلة لبلدنا ، إننا نعيش منذ سنوات طويلة في حالة الاحرب واللاسلم ، حالة إيقاف إطلاق النار ، وهذا نظام الهدنة المؤقتة ، ومما يؤسف له أن نشاط فريق " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يشغل بهذه المسألة مباشرة لم يتمخض عن أي فائدة بعد ، ولكننا لم نفقد الأمل بعد ولن نفقده قط ، ولا نزال نأمل في أن الرؤساء سيعكفون علي مناقشة هذه المشكلة بمنتهي الجدية والمسئولية ، فهذه المشكلة يجب أن تحل ، ومن الممكن حل هذه المشكلة علي أساس عدة مبادئ ووفقاً لقواعد القانون الدولي ، يجب أن نحرر أراضي أذربيجان من الاحتلال ، ويجب أن يعود مليون مهاجر ولاجئ ونازح إلي مواطنهم الأصلية ، كما يجب استرجاع وحدة الأراضي الأذربيجانية . وعلي الجميع أن يدركوا أننا رغم تأييدنا للسلام والشروع في حل هذه المشكلة بالطرق السلمية ، إلا أن صبرنا أيضاً سينفذ ، ستحرر أذربيجان أراضيها مهما كلفها ذلك)

إن " إلهام علييف " إلي جانب سعيه إلي مشكلة " قره باغ الجبلية " لم يتوقف عن بذل المساعي والمفاوضات مع أرمينيا ذاتها ، وتوسعة النشاط الدبلوماسي مع المنظمات الدولية ، وتدعيم المباحثات الثنائية ، وتم تقديم مشكلة " قره باغ الجبلية " إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويستمر " إلهام علييف " في مساعيه ونشاطه المثمر ، وقدم بنفسه وبصفته رئيساً للجمهورية كلمة عبر فيها عن وجهة نظر أذربيجان في الاجتماع الذي عقد في " ستراسبورج " في التاسع والعشرين من أبريل 2004 ، وكان لهذه الكلمة أثر ملموس ، وتم الاعتراف من قبل الحضور بأن أرمينيا دولة محتلة لإقليم " قره باغ الجبلية " ، وأن الحكم السائد فيها هو حكم انفصالي ، وتم الاعتراف بذلك من قبل

مجلس أوروبا في يناير عام 2005 ، وصدرت بهذا الصدد وثائق دولية معتمدة علي قرارات مجموعة " مينسك " ، وتم تشكيل وفد لبحث الوقائع والأحداث من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في يناير 2005 بهدف استكشاف ورصد وقائع وأماكن احتلال الأرمن وتوطنهم في بعض من أراضي أذربيجان ، وقد اعتبر تشكيل هذا الوفد نجاحاً للدبلوماسية الأذربيجانية .

تشغل مشكلة " قره باغ الجبلية " حيزاً كبيراً ومهماً في علاقات أذربيجان الدولية وفي دبلوماسيتها الحالية وفي علاقاتها وصلاتها بالدول الأخرى ، وكان من نتيجة ذلك اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحده في الساحة الدولية بوحدة أراضي أذربيجان في أكثر من مناسبة ، كما أن نشاط الجالية الأذربيجانية في الخارج والمنتشرة في كل أرجاء العالم قد بدأ يؤتي ثماره ، ونجح هذا اللوبي في التصدي إلي حد ما لنشاط اللوبي الأرمني علي مستوي العالم ، وترتب علي ذلك بعض التعاطف والتفاهم حول حل مشكلة " قره باغ الجبلية " بين أذربيجان وأرمينيا .



الباب الثاني الحرب في قره باغ الجبلية



الفصل الأول جنگ ویر الصراع في قره باغ

الصراع في " قره باغ الجبلية " مشكلة ليست حديثة ، ولكنها تعود إلي أكثر من مائتي عام ، منذ الحرب بين روسيا القيصرية وإيران التي انتهت عام 1828 ، وقامت روسيا حينذاك بتوطين قسم كبير من أرمن إيران في مناطق مختلفة من هذه المنطقة ، ومن ضمن ذلك تم توطين عدد كبير من هؤلاء الأرمن في منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان ، وتحاول الجاليات الأرمنية في الخارج تقديم المشكلة إلي الرأي العام الدولي علي أنها مشكلة نزاع قومي وعرقي نشأ في الأعوام 1988 و 1992 من القرن العشرين ونتجت هذه المشكلة عن ذلك النزاع القومي .

كانت قضية " قره باغ الجبلية " أو كما يطلق عليها " القضية الأرمنية " من أخطر ما تولد عن انهيار الدولة العثمانية ، وإن كانت الجذور تغوص إلي ما هو أبعد عن ذلك فلقد شهدت نهايات القرن التاسع عشر بزوغ ما يسمى " مشروع تقرير مصير الشعب الأرمني " بدعم من السياسة العالمية ، وكان هدف هذا المشروع هو قيام الإمبراطورية الأرمنية من البحر إلي البحر علي حساب الأراضي التركية والأذربيجانية ، أي علي حساب الشعب التركي في كل من البلدين .

ووراء دعوي تقرير مصير الشعب الأرمني تكثلت وتعاونت الدول الكبرى وراء الستار حفاظاً علي مصالحها ، وانقلبت هذه الدول من التنافس فيما بينها إلي التعاون من أجل توسيع نفوذها في الشرق ، وأصبحت القضية الأرمنية ليست قضية الأرمن ، بل عُرفت علي مسرح الحياة السياسية كقضية روسية - بريطانية ، ووسط تموج التأييد والاهتمام من الدول الغربية تصاعد اللهب الناجم عن شرارات القضايا القومية وصارت بذور العداوة المتبادلة هي السمة البارزة بين شعوب المنطقة ، وترتب علي ذلك بالضرورة مآسي طالت كل الشعوب ، وتأثر الأرمن الذين كانوا يتكلمون اللغة التركية بنفس القدر الذي عاني منه الشعب التركي العثماني والأذربيجاني في نفس الفترة وعلي الأخص خلال الحرب العالمية الأولى ، وتحولت الصداقة التي كانت تلم شمل القوميتين ما يزيد عن تسعمائة عام إلي حقد مرير وتخاصم .

فمع بدايات القرن العشرين قامت العديد من الثورات الاجتماعية والتحريرية والسياسية في منطقة الشرق ، وأدت هذه الثورات إلي تغييرات باهرة في خريطة العالم ، وقد

بدأت الإمبراطوريات المتهاوية في تركيز كل اهتماماتها حول التطورات الجذرية التي تحدث في الشرق ، ونتج عن ذلك ما عُرف في التاريخ " بالقضية الشرقية " والتي انتهت بسقوط الدولة العثمانية¹.

وسط موجات التأييد والاهتمام من الدول الغربية ببسط نفوذها في المنطقة ، تصاعد اللهب الناجم عن شرارات القضايا القومية وصارت بذور العداوة المتبادلة هي السمة البارزة بين شعوب المنطقة، وترتب على ذلك بالضرورة مآسى طالبت كل الشعوب وتأثر الأرمن الذين كانوا يتكلمون باللغة التركية بنفس القدر الذي عانى منه الشعب التركي العثماني والأذربيجاني في نفس الفترة، وعلى الأخص خلال الحرب العالمية الأولى، وتحولت الصداقة والمودة التي كانت تسود، وتجمع شمل القوميتين التركية والأرمنية لما يزيد عن تسعمائة عام إلى حقد مرير وتخاصم ومن ثم إلى عداوة وصراع أصبحت " القضية الأرمنية " كارثة تاريخية حقيقية بالنسبة لأذربيجان وسكانها على مدى سنوات القرن العشرين ، والتي عُرفت فيما بعد باسم " مشكلة قره باغ " ، ولا يمكن غض الطرف عن الدور الذي لعبته الإمبراطورية الروسية التي كانت تحرص على استقرار مصالحها وتعاضمها في كل منطقة القوقاز من خلال تهيئة الظروف لنشأة هذه المشكلة ، ولا يمكن غض الطرف كذلك عن أن الأرمن قد استفادوا من هذه الفرصة وانتهزوها لتحقيق أهدافهم ونواياهم التي لم تعد خافية على أحد ، وكلما تأزمت الأوضاع في روسيا القيصرية زادت أطماع الأرمن ، وأدى ذلك إلى انطلاق شرارات الثورة التي دامت فيما بين عامي 1905 إلى 1907 في باكو بشكل خاص وأذربيجان بشكل عام ، وترتب عليها مذابح دامية في كل أنحاء البلاد و شملت كلاً من الأرمن والمسلمين على حد سواء .

عاشت " قره باغ " خلال عصر السلطان إبراهيم خان عهداً مستقلاً رغم وجود التأثير الإيراني ، وعقب توالي الهجمات الروسية على المنطقة تركتها إيران لروسيا وفقاً

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية على الشرق الأوسط - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .

لمعاهدة " جولستان " التي عُقدت عام 1813 ، وفرض الروس سيطرتهم على أذربيجان الشمالية بشكل كامل وفقاً لإتفاقية " تركمان تشاي " عام 1828 ، وكانت " قره باغ " ، و " باكو " ، و " جنجه " و كل مناطق أذربيجان حتى عام 1917 تحت السيطرة الروسية . كان الأرمن في القوقاز الجنوبية يشكلون طوائف قليلة ، وكان أغلبهم يعيشون بعيداً عن هذه المنطقة ، بل كانت أرمينيا ذاتها لم تكن موجودة على الخريطة السياسية للعالم على الإطلاق ، ولم تظهر الدولة الأرمينية شبه المستقلة إلا تحت حماية ونفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق ، ولكن بمقتضى معاهدة " تركمان تشاي " أصبح من حق الأرمن التنقل والهجرة بسهولة وبدون أي عوائق من إيران إلى بلاد القوقاز عامة وإلى " قره باغ " بشكل خاص .

كان انعقاد المؤتمر الأرميني العالمي الثاني في لوزان سنة 1983 نقطة انطلاق جديدة لمشكلة " قره باغ " حيث جرى النقاش في هذا المؤتمر حول ضم " قره باغ " فعلياً إلى الأراضي الأرمينية ، وفي المؤتمر الثالث للأرمن الذي عقد في سفير عام 1985 صدر القرار بضم المناطق التي يعيش فيها سكان أرمن حتى في أذربيجان نفسها إلى أرمينيا و أفتى رهبان الكنيسة الأرمينية في الحفل الديني الذي أقيم عام 1987 ، بأن " قره باغ " لنا ، نحن نريد أرضنا ، وكانت هذه إشارة البدء في الإغتناب المسلح لأقليم " قره باغ " حيث تم تشكيل " منظمات كفاح قره باغ " ، كما تم تشكيل " لجنة قره باغ " التي ضمت العديد من المنظمات المسلحة الأرمينية من " الطاشناق " الذين لهم باع طويل في الأعمال المسلحة والاعتداءات التي دامت فيما بين عامي 1973 إلى 1985 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قامت الكنائس الأرمينية إلى جوار رجال العلم والثقافة والفن واللوبي الأرميني في كل من بريطانيا وفرنسا بتشكيل " لجان مساندة الأرمن " مالياً وسياسياً وإعلامياً ، وروجت وسائل الإعلام الأرمينية بشكل كبير إلى القول " أن موسكو قد وعدتهم بمنحهم قره باغ " ، وتم اختلاق ما سمي بـ " الإدارة الخاصة " في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من قبل اللوبي الأرميني ، وبدأ التطبيق الفوري في " قره باغ " ، حيث كان الهدف المنشود هو إلحاق قسم من أراضي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ؛ بل قررت

جمهورية أرمينيا السوفيتية إلحاق " قره باغ " إليها في 15 يونيو عام 1988 ، وبدى واضحاً للعيان الانحياز السوفيتي الكامل — حتى وإن لم يكن معلناً بشكل رسمي — للأرمن على حساب المنع والضغط على الأذربيجانيين .

كان انعقاد المؤتمر الأرميني الثاني في " لوزان " عام 1983 نقطة انطلاق جديدة لمشكلة " قره باغ " حيث جرى نقاش في هذا المؤتمر حول ضم " قره باغ الجبلية " فعلياً إلى الأراضي الأرمينية ، وفي المؤتمر الثالث للأرمن المنعقد في " سيفر " عام 1985 صدر القرار بضم المناطق التي يعيش فيها أرمن حتي في أذربيجان نفسها إلى أرمينيا وأفتي رهبان الكنيسة الأرمن في الحفل الديني الذي أقاموه عام 1987 (أن قره باغ لنا . نريد أرضنا) ، وكانت هذه إشارة البدء في الاغتصاب المسلح لإقليم " قره باغ " ، حيث تم تشكيل منظمات " كفاح قره باغ " ، كما تم تشكيل " لجنة قره باغ " ، التي ضمت العديد من المنظمات المسلحة الأرمينية من " الطاشناق " الذين لهم باع طويل في الأعمال المسلحة والاعتقالات التي دامت فيما بين عامي 1973 إلى 1985 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قامت الكنائس الأرمينية إلى جوار رجال العلم والثقافة الأرمن ، وكذلك في كل من إنجلترا وفرنسا تم تشكيل " لجان مساندة الأرمن " مالياً وسياسياً وإعلامياً ، وروجت وسائل الإعلام الأرمينية بارتياح كبير للمقولة التي تقول " إن موسكو قد وعدتهم قره باغ " ، وتم اختلاق ما سمي " الإدارة الخاصة " في الاتحاد السوفيتي من قبل اللوبي الأرميني ، وبدأ التطبيق الفوري في " قره باغ " ، حيث كان الهدف المنشود هو إلحاق قسم من أراضي جمهورية أذربيجان إلى جمهورية أرمينيا بل قررت جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية إلحاق " قره باغ " إليها في 15 يونيو 1988 ، ومن ثم بدى للعيان الانحياز السوفيتي — حتي وإن لم يكن معلناً — للأرمن على حساب المنع والضغط على الأذربيجانيين .

لا تقف حدود " جمهورية قره باغ الجبلية " المزعومة عند حدود " قره باغ الجبلية " فقط بل تشمل كذلك مساحات كبيرة من أراضي أذربيجان ذاتها ، مع بذل الجهد المتناهي

لتصفية هذه المناطق من سكانها الأصليين من المسلمين الأذربيجانيين ، واستغلال ثرواتها الطبيعية والتعدينية الضخمة .

كلما كانت أذربيجان تخطو خطوة نحو الاستقلال كان الضغط الروسي يزداد حدة وتحولت الأعمال التحتية التي كانت تمارسها المنظمات السرية الأرمينية إلى حرب غير معلنة رسمياً ، وتمكنت القوات الأرمينية بعد انتهاج سياسة الإبادة الجماعية ضد الأذربيجانيين وترويعهم من احتلال " قره باغ الجبلية " كلها تقريباً سنة 1991 ، وانتخبت نواباً عنها في البرلمان و كأن ذلك إيذاناً بضمها النهائي إلى أرمينيا .

لم تقبل جمهورية أذربيجان كل هذه القرارات التي اتخذتها الحكومة الأرمينية وأصدرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الأوروبي ، قرارات تُعرب عن قلقها البالغ بشأن استمرار سفك الدماء في " قره باغ " وتطالب بإنهاء الحرب ، ولكن لم تكن هناك أي استجابة من قبل أرمينيا ، بل كانت أرمينيا تضرب بالقرارات الدولية عرض الحائط ، مطمئنة ومستعدة إلي عدم وجود ضغوط عليها من القوي الكبرى لإجبارها علي تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المطالبة بالانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها ، ومازال السيناريو والأوضاع كما هي دون أي تقدم .

أكدت الأمم المتحدة أن الحرب التي تشنها أرمينيا ضد أذربيجان هي حرب غير عادلة وأن حدودها وسيادتها قد انتهكت ، وأن أراضيها قد احتلت من قِبل الأرمن ، واتخذ مجلس الأمن القرار رقم 822 في 30 أبريل 1993 ، والقرار رقم 853 في 29 يوليو 1993 ، والقرار رقم 874 في 14 أكتوبر ، والقرار رقم 884 في 12 نوفمبر 1993 وطالب مجلس الأمن الدولي القوات الأرمينية بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الأذربيجانية المحتلة ، ولكن لم تكن هناك أي استجابة من قبل أرمينيا نظراً لعدم وجود قوي تضغط عليها لتنفيذ القرارات الدولية ، ووجود شبه تواطئ من قبل الدول الكبرى ، وعدم رغبة تلك القوي في الضغط على أرمينيا بالانسحاب من أراضي أذربيجان التي تحتلها ، لعوامل عديدة من بينها أن سكان أرمينيا يدينون بالديانة المسيحية التي يدين بها سكان القوي الغربية الكبرى ، بينما سكان أذربيجان يدينون

بالإسلام ، وكذلك وجود لوبي أرمني قوي يسيطر علي صناعة القرار في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

عقب أحداث فبراير سنة 1988 بدأت التكتلات الانفصالية الأرمنية والجماعات المسلحة الإرهابية في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي مدعومة بالقوات المسلحة الأرمنية في عملياتها العسكرية لإحتلال " قره باغ الجبلية " ، تؤيدها وحدات خاصة من القوات المسلحة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المتمركزة في أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ، وذلك بعلم وتنسيق مع الحكومة المركزية في موسكو ، وتوالي الاستيلاء على القرى والبلدات والمدن ، ولم تنجح المقاومة الأذربيجانية في صد الهجوم وفي ليلة 26 فبراير 1992 قامت الوحدات العسكرية الأرمنية بالإبادة الجماعية لسكان قرية خوجالي .

قبل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان يُنظر إلى أزمة " قره باغ الجبلية " باعتبارها شأناً داخلياً ، ثم جري تدويل الأزمة بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وأصبحت الحرب الدائرة بين أرمينيا وأذربيجان حرباً بين طرفين معترف بهما في القانون الدولي ، فقد تم قبول الدولتين بحدودهما السوفيتية في يناير 1992 " في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، والتي كانت تعرف في ذلك الوقت باسم " مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا " ، وفي مارس 1992 تم قبولهما في منظمة الأمم المتحدة¹.

رغم الخلفية التاريخية للصراع فإن البعض يرجع بداية الصراع في " قره باغ الجبلية " إلى فبراير 1988 ، وتحديداً عندما أصدرت دورة المجلس الإقليمي لمنطقة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية قراراً بخروجها من تشكيل أذربيجان ، وانضمامها إلى جمهورية أرمينيا السوفيتية في 21 فبراير 1988 ، ولكن رغم أن هذا القرار كان بداية للصراع المعلن والأعنف في الإقليم في الوقت الراهن إلا أن ذلك القرار قد سبقه القيام بأعمال تحضيرية علي نطاق واسع خلال عشرات السنين

¹ - أزمة ناجورنو قارباج بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة 2008

من قبل المنظمات القومية الأرمنية ، وعلي رأسها حزب " دشنكتسيون " الذي أعلن منذ تأسيسه عام 1890 عن مطالباته في الأراضي الأذربيجانية ، وفي مقدمتها إقليم " ناختشيفان " والقسم الجبلي من إقليم " قره باغ " ، والتي يجب أن تمثل جزءاً من تشكيل " أرمينيا العظمى الممتدة من البحر إلى البحر " حسب أفكار وأهداف حزب " دشنكتسيون " القومي الأرمني .

ومنذ ذلك الوقت ونشطاء حزب الاتحاد الثوري الأرمني " الدشناك " لم يتوقفوا للحظة واحدة عن أنشطتهم الرامية نحو تحقيق تلك الخطط المتطرفة ، واستمر الأرمن في مواصلة نشاطهم التخريبي فيما يتصل بوحدة أراضي جمهورية أذربيجان ، وقد زاد بصورة خاصة خلال ستينيات القرن العشرين نشاط المنظمات الأرمنية لاقتطاع الأراضي الأذربيجانية ، وكان هذا الأمر مرتبطاً بصورة جزئية بالفترة القصيرة لعهد ذوبان الجليد أثناء قيادة " نيكيتا خروشوف " ، والذي قاد إلى بعض المرونة السياسية للنظام في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ومنح فرصاً محدداً لظهور أنشطة المنظمات الأرمنية القومية المتطرفة .

لكن الدور المحوري في أنشطة المنظمات الأرمنية القومية قد لعبته بلا شك الخطط الماضية بعيداً للقيادة السوفيتية ، فالمشكلة يمكن تعريفها علي أن دوائر محددة في قيادة الكرملين كانت تسعى بصورة قوية لاستخدام الأقليات الأرمنية الموجودة في مختلف دول العالم ، وذلك باعتبارها " طابوراً خامساً " للنظام السوفيتي ، وفي المقابل كانت تلك القيادة علي استعداد لإبداء بعض المرونة نحو الأرمن في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتمثلت أولى الخطوات نحو هذا الاتجاه في القرار الذي أصدرته الحكومة السوفيتية في أغسطس عام 1961 حول تنظيم ما يسمى " العودة إلى الوطن " للأرمن المقيمين في الخارج إلى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتبع هذا الأمر موافقة القيادة السوفيتية علي منح الشرعية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية للفكرة المختلفة حول ' إبادة الأرمن ' ، وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين حصل الأرمن علي حرية العمل التامة والتنقل للقيام بالدعاية ونشر أفكار الأرمن التي يروجون لها حول " إبادة الأرمن " مما سمح لهم في عام 1965 أن يحتفلوا

بذكرى مرور خمسين عاماً على الأحداث الشهيرة التي جرت عام 1915 في الامبراطورية العثمانية ، وذلك على المستوي الحكومي بصورة دعائية كبيرة .

مع بداية عقد الستينيات من القرن العشرين اتسعت بصورة كبيرة الروابط بين أرمينيا السوفيتية والأرمن المقيمين بالخارج ، مما منح فرصاً إضافية لتغلغل الأفكار القومية المتطرفة داخل الأقليات الأرمنية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وقد مهد كل ذلك إلى تصاعد الهستيريا القومية ليس فقط في أرمينيا السوفيتية حينذاك ، بل بين الأقليات الأرمنية ، وقد آمن القادة الأرمن على وجه الخصوص وبدرجة أكبر في واقعية تنفيذ الخطط الخاصة باغتصاب المزيد من الأراضي الأذربيجانية .

ليس هناك ما يدعو للدهشة إزاء حقيقة أنه في عقد الستينيات من القرن العشرين أن تنشط بصورة خاصة محاولات تأسيس الإدارة الأرمنية للقسم الجبلي من " قره باغ " و " ناختشيفان " أيضاً ، وفي تلك السنوات أصبحت قيادة أرمينيا السوفيتية تعلن بصورة أكثر انفتاحاً وتكراراً وفي كل المنتديات السوفيتية عن مطالبتها بالقسم الجبلي من " قره باغ " ، وفي نفس الوقت قامت القيادة الأرمنية بمبادرة وتقديم العديد من العرائض للقيادة السوفيتية في موسكو حول مطالبها في اخضاع " قره باغ " و " ناختشيفان " لسيادة وحكم " يريفان " ، والأكثر من ذلك ، أنه خلال ستينيات القرن العشرين وفي ظل دعم " أرمينيا " أثيرت الفوضى في " قره باغ " أكثر من مرة ، وارتفعت المطالب المنادية بضم هذا الإقليم الأذربيجاني إلى أرمينيا ، وفي سياق تلك الفوضى كان الأذربيجانيون السلميون هم الجانب الأكثر عرضة للمعاناة بصورة عامة .



الفصل الثاني

جرائم ضد الإنسانية

• عدوان أرمينيا واحتلال " قره باغ " :

توصف الحرب بأنها نزاع مسلح ومنظم بين الدول أو الشعوب أو القبائل ، وتُفسر الحرب كونها حل النزاع من خلال العنف ، مثل أزمة يجري الصراع فيها من خلال قوة السلاح بين دولتين ، أو بين مجموعات متفرقة داخل دولة وهي ما يطلق عليها حرب أهلية ، وتعتبر موانئ الحرب هي جميع القواعد والضوابط وفقاً للقانون الدولي لتحذير الأطراف المتنازعة والدول الآمنة وغير المنحازة والسكان المدنيين ، وتطبق تلك القواعد والضوابط أيضاً على الأطراف ، فيما يخص حقوقهم والتزاماتهم ، حيث تعود معاهدات الدول الخاصة بموانئ الحرب إلى عام 1899 ، وعلى الرغم من أن أرمينيا تنكر احتلال أراضي أذربيجان ، وتحاول تصوير الأزمة وكأنها نزاع بين أذربيجان وإقليم " قره باغ الجبلية " فإن الحقائق التي خرجت إلى النور والعلن حتي اليوم تتناقض مع ذلك ، وتؤكد أن العدوان ضد أذربيجان كان ناتجاً عن مزاعم أرمينيا حول الأراضي .

لقد أصبح التخطيط من قبل قوات الاحتلال الأرمني للاستيلاء على منطقة " لاتشين " ¹ التي تم احتلالها في 18 مايو 1992 ، ورغم استيلاء أرمينيا على جميع أراضي " قره باغ الجبلية " ، إلا أنها لم توقف اعتداءاتها ، مستغلة في ذلك الخلافات والصراعات الداخلية على السلطة في أذربيجان والتي استمرت من مايو 1992 ، وحتى يونيو 1993

¹ - لاتشين هي ولاية في جنوب شرقي أذربيجان ، ومركزها الإداري والاقتصادي مدينة " لاتشين " ، وتبلغ مساحتها 1835 كيلو متر مربع ، تم تأسيسها خلال الفترة من 1924 إلى 1929 ، وفي عام 1929 تم إعلانها مركزاً لمقاطعة " لاتشين " وتقع بين إقليم " قره باغ الجبلية " الأذربيجانية التي تقطن فيها الأقلية الأرمنية ، وبين أرمينيا ، وقد تم احتلالها في 8 مايو 1992 من قبل أرمينيا خلال حرب " قره باغ الجبلية " التي اندلعت نتيجة العدوان الأرمني على أذربيجان ، حيث تم تشريد سكان منطقة " لاتشين " البالغ عددهم 71 ألف نسمة كلهم من السكان الأذربيجانيين ، فقد كانت المقاطعة لا يسكنها الأرمن حتي احتلالها ، وبعد الاحتلال تم توطين نحو عشرة آلاف نسمة من الأرمن فيها ، وتطالب أرمينيا في المحادثات حول إقليم " قره باغ الجبلية " مع أذربيجان بالإبقاء على " لاتشين " كجسر يربط بين أرمينيا وإيران ، في حين أعلن الرئيس الأذربيجاني " إلهام علييف " في خطابه عام 2007 أن أذربيجان لا يمكن لها أن توافق على أي تسوية لا تضمن انسحاب أرمينيا من كافة الأراضي الأذربيجانية المحتلة بما فيها إقليم " لاتشين " ، وأن أذربيجان لن تتراجع قيد أنملة عن مطالبها .

حيث وجهت تلك الصراعات ضربة قوية للدفاعات العسكرية الأذربيجانية ، الأمر الذي دعا الشعب إلى المطالبة بمجئ " حيدر علييف " لينقذ البلاد من الانهيار ، واستجاب الزعيم القومي لأذربيجان ، وتولي قيادة البلاد في 15 يونيو 1993 في ظروف صعبة للغاية ورغم ذلك شدد العدوان الأرمني من هجماته ، واحتل مناطق " أجدارا " في 7 يوليو 1993 ، " أغدام " في 23 يوليو 1993 ، " جبرائيل " في 23 أغسطس 1993 ، " فضولي " في 23 أغسطس 1993 " قوبادلي " في 31 أغسطس 1993 ، " زنجيلان " في 23 أكتوبر 1993 ، وبهذه الطريقة وقعت أجزاء كبرى خارج إقليم " قره باغ الجبلية " من مناطق جنوب غرب أذربيجان تحت الإحتلال الأرمني ، وتقدر مساحتها بنحو خمس أراضي جمهورية أذربيجان .

بعد أحداث فبراير 1988 بدأت القوي الانفصالية لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية بالتعاون والتنسيق مع القوات المسلحة الأرمنية ، بعمليات عسكرية بهدف انتزاع " قره باغ الجبلية " وانضمت لتلك القوي وحدات من القوات المسلحة التابعة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المتمركزة في أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ، وكان يبدو واضحاً أن القوات المسلحة الروسية لم تستطع أن تقوم بهذه الخطوة لولا حصولها علي الموافقة من موسكو ، وبذلك يعيد التاريخ نفسه ، حيث يتكرر نفس الموقف والوضع للظروف التاريخية عند سقوط السلطة القيصريّة في فبراير 1917 ، فبعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من جديد ، توحد الضباط الأرمن الذين كانوا ضمن صفوف الجيش السوفيتي والوحدات العسكرية السوفيتية السابقة في الجبهة الواحدة مثلاً حدث من إبادة لشعب أذربيجان في مارس 1918 ، وبدأ الاستيلاء علي المناطق السكنية الأذربيجانية في " قره باغ الجبلية " حيث تم احتلال قرية " كاركيجهان " في 15 فبراير ، وقد صاحب ذلك عمليات قتل للسكان المدنيين العزل ، ومن ثم تم تضيق الحصار علي " خوجالي " ، و " شوشا " ، وقامت الوحدات العسكرية الأرمينية والسوفيتية في منتصف فبراير بالاستيلاء علي قرية " قره باغلي " .

مع بداية صيف عام 1989 جرت اشتباكات مسلحة مستمرة في ولاية " قره باغ الجبلية " وأعلنت الولاية عدم طاعتها لأذربيجان ، وفي 12 يوليو 1989 اتخذ مجلس " قره باغ الجبلية " قراراً بانسحاب الولاية من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وفرضت نظام الأحكام العرفية في الولاية ، وفي يريفان تم اعتقال أعضاء لجنة " قره باغ الجبلية " برئاسة " ليفون تير بيتروسيان " (الذي أصبح رئيساً لأرمينيا فيما بعد) ، أما الدورة المشتركة للمجلس الأعلى الأرمني ومجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي فأعلنت في ديسمبر 1989 ضم " قره باغ الجبلية " إلى أرمينيا .

تلك القرارات المتسارعة نحو انفصال الاقليم عن الوطن الأم - أذربيجان - كان لابد أن يقابلها مواجهة حاسمة ، ولكن أذربيجان لم تكن علي استعداد لهذه القرارات نظراً لارتباك المشهد السياسي الداخلي الذي عملت روسيا علي تأجيجه وارباكه ، حتي ينشغل الأذربيجانيون بشأنهم الداخلي ويتم تهيئة المشهد في " قره باغ الجبلية " للأرمن .

بينما كانت الأوضاع تتدهور في " قره باغ الجبلية " باستمرار ، كان الرئيس الأذربيجاني " إياز مطاليبوف " شديد التردد بشأن إنشاء جيش وطني ، ولذلك فقد عاني الأذربيجانيون كثيراً من تفهقر موجه ومؤلم في " قره باغ الجبلية " ، وفي مايو 1992 استولت أرمينيا علي مدينتين لهما أهمية استراتيجية ، هما " شوشا " و " لاتشين " وقد منح ذلك أرمينيا طريقاً هاماً استراتيجياً يربط تلك المدن بأرمينيا من خلال سلسلة الجبال¹.

كانت بحوزة الأرمن في " قره باغ الجبلية " ستة آلاف مقاتل ضمن " قوات الدفاع الذاتي " والتي عرفت فيما بعد باسم " جيش جمهورية قره باغ " الخاضعة للجنة الدفاع وأضافت تلك القوات إلي ترسانتها الكثير من الأسلحة والعتاد التي كانت موجودة بحوزة القوات السوفيتية المنسحبة ، وانتقل الأرمن إلي الهجوم ، واستولوا في ليلة 26 فبراير 1992 علي مدينة " خوجالي " محققين أول تقدم كبير في الحرب رافقه قتل اللاجئين من مدينة " خوجالي " الذين قدم لهم ممر انساني ، حيث تم هلاك 485 شخصاً بين القتلى

(1) Armenian Mythomania - Acompulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies.
- Erich Feigl

والمتمجدين بالثلوج في الطريق بمن فيهم مئات النساء والأطفال ، وقد وصفت منظمة حقوق الإنسان هذا الحدث بأنه أكبر مذبحه في تاريخ النزاع بين الدولتين ، ثم سقطت مدينة " شوشا " في أيدي القوات الأرمنية ليلة التاسع من مايو 1992 ، وباتت أراضي إقليم " قره باغ الجبلية " كلها تحت سيطرة الأرمن ، وبعد ذلك اندفعت القوات الأرمنية تجاه مدينة " لاتشين " التي تفصل إقليم " قره باغ الجبلية " عن أرمينيا ، وسقطت " لاتشين " في 18 مايو 1992 ، واتصل إقليم " قره باغ الجبلية " بأرمينيا مباشرة واعتبر الأرمن أن الحرب قد انتهت ولم يبق لهم سوى الاستيلاء على بعض القري الأرمنية إلا أن حكومة أذربيجان قررت استعادة " قره باغ الجبلية " مهما كانت الظروف واستطاعت إعادة ترتيب الجيش الأذربيجاني بما توافر من أسلحة لديه

جدول يبين الأراضي التي احتلتها أرمينيا خلال حرب " قره باغ "

الأراضي المحتلة	تاريخ الاحتلال	مساحة الأراضي المحتلة		
		بالكيلو متر	نسبتها لأذربيجان	نسبتها لأرمينيا
قره باغ الجبلية	1988 - 1992	4400	5.08	14.77
شوشا	8 مايو 1992	289	33.0	97.0
لاتشين	18 مايو 1992	1835	12.2	16.6
كلجار	2 أبريل 1993	1936	24.2	50.6
أغدام	23 يونيو 1993	1094	26.1	67.3
فضولي	23 أغسطس 1993	1286	60.1	65.4
جبرائيل	23 أغسطس 1993	1050	21.1	52.3
قوبادلي	31 أغسطس 1993	802	93.0	69.2
زنجيلان	29 أكتوبر 1993	707	81.0	37.2

فاجأت القوات الأذربيجانية الأرمن يوم 12 يونيو 1992 بهجوم في الاتجاه الشمالي وتم الاستيلاء على المنطقة الشمالية من إقليم " قره باغ الجبلية " خلال عدة أيام ، واستمر

هجوم الجيش الأذربيجاني حتى أصبح ثلث مساحة إقليم " قره باغ الجبلية " تحت سيطرة القوات الأذربيجانية في أوائل شهر سبتمبر 1992 ، الأمر الذي اعتبر قمة انتصارات الجيش الأذربيجاني في الحرب مع أرمينيا ، وخلال انتصارات القوات الأذربيجانية وتقدمها أعلنت السلطة الانفصالية في " قره باغ الجبلية " حالة الطوارئ والتعبئة العامة في الإقليم الذي تسيطر عليه ، ونقلت أرمينيا إلى القوات الانفصالية معونات ومعدات حربية ، وقامت روسيا بتزويدها بالكثير من الأسلحة لمواجهة تقدم القوات الأذربيجانية وفي 18 سبتمبر بدأت القوات الأذربيجانية هجوماً جديداً نحو المناطق المحتلة إلا أن الأسلحة والمعدات الحربية التي تمتلكها لم تكن كافية لمواصلة التقدم ، ولكن الأرمن الذين انتقلوا إلى مرحلة الهجوم المضاد تمكنوا من استعادة المناطق التي حررتها القوات الأذربيجانية مرة أخرى ، وأعدت أرمينيا حشد المزيد من القوات والعتاد الحربي تجاه ساحة المعركة في " قره باغ الجبلية " حتى بلغ تعداد القوات الأرمنية في نهاية عام 1992 ثمانية عشر ألف جندي ، بينهم إثنا عشر ألف جندي من أرمن " قره باغ الجبلية " وكانت بحوزتهم مائة دبابة ، ومائة وتسعون مركبة وآلية قتالية .

في الخامس عشر من يناير 1993 بدأت القوات الأذربيجانية الهجوم من جديد في الجهة الشمالية ، إلا أنها فشلت في تحقيق أي تقدم ، وبدأت مرحلة جديدة لهزائم الجيش الأذربيجاني ، وخلال فصلي الربيع والصيف من عام 1993 توالى هزائم القوات الأذربيجانية ، رافقت تلك الهزائم أزمة سياسية حادة في باكو ، الأمر الذي أدى إلى سقوط الحكومة وعودة الزعيم " حيدر علييف " لقيادة البلاد ، واستغل الأرمن حالة الفراغ السياسي في أذربيجان وبدأوا هجوماً كبيراً واستطاعوا خلال ثمانية أشهر فرض سيطرتهم على مساحة كبيرة من الأراضي الأذربيجانية قدرت بنحو ألف وأربعمائة كيلو متر مربع ، وفي الخامس عشر من ديسمبر 1993 حاولت القوات الأذربيجانية استعادة زمام الأمور مرة أخرى بعدما أعاد " حيدر علييف " ترتيب الأوضاع داخل الجيش من جديد ، في الوقت الذي عزز فيه الأرمن قواتهم المسلحة من خلال خطوط الإمداد الروسي الكثيف الذي قدم مختلف أنواع الأسلحة للقوات الأرمنية ، وقد حاول الأرمن خلال فصلي الشتاء والربيع من عام 1994 قطع المنطقة الشمالية الغربية لأذربيجان

كما هو الحال مع المنطقة الجنوبية الغربية ، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك ، حتي يجبروا أذربيجان الموافقة علي شروط الصلح التي فرضها الأرمن من قبل ، ولكن الزعيم الجديد لأذربيجان " حيدر علييف " استطاع قيادة تلك الفترة بكفاءة عالية حتي بينت الأحداث علي الأرض أن الأرمن ليس بمقدورهم تطوير أي نجاح لهم بعد ذلك ، وأن ما حققوه من احتلال هو أقصى ما يمكن تحقيقه ، وكانت تلك مرحلة التوازن في القوي بين أذربيجان بسلطتها الجديدة وبين أرمينيا المدعومة من روسيا .

اتبع الأرمن أسلوب ممنهج اعتمد علي تخريب وتدمير الأراضي المحتلة بهدف إخلاء المناطق المحتلة من جميع السكان الأذربيجانيين ، وكذلك تغيير المعالم التاريخية والحضارية التي تدل علي وجود الأذربيجانيين في تلك المناطق ، وكان من نتيجة تلك الحروب التي شنتها أرمينيا استشهاد عشرين ألف أذربيجاني ، وجرح مائة ألف آخرين فضلاً عن خمسين ألف معوق ومشوه ، ووصل عدد اللاجئين والنازحين إلي أكثر من مليون لاجئ ، بينما بلغ عدد الأسري من قبل الاحتلال الأرميني بحسب المعلومات والمصادر الرسمية 8614 أسير منهم 314 امرأة ، 58 طفلاً ، 255 من العجائز وكبار السن ، في حين يخفي الأرمن الأعداد الحقيقية للأسري عن المنظمات الانسانية الدولية أدان المجتمع الدولي الاعتداءات الأرمينية علي أراضي أذربيجان ، وأصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات في هذا الشأن هي : 822 في 30 أبريل 1993 ، 853 في 29 يوليو 1993 ، 874 في 14 أكتوبر 1993 ، 884 في 12 نوفمبر 1993 ، تدعو أرمينيا للانسحاب الفوري من أراضي أذربيجان التي احتلتها ، ولكن لم تلقي تلك القرارات أي استجابة من قبل أرمينيا والمجتمع الدولي ، وكذلك عدم وجود الضغوط الكافية من قبل الدول الكبرى لإجبار أرمينيا علي الانسحاب من الأراضي التي احتلتها .

روجت أرمينيا بشكل واسع ادعاءات ملكيتها للأراضي الأذربيجانية ومن ضمنها إقليم " قره باغ الجبلية " ، وشكلت تلك الإدعاءات بعضاً من استراتيجيتها التي أسست " أرمينيا العظمى " ، ولذلك دأبت أرمينيا علي استغلال الظروف المواتية لتحقيق أهدافها ، فعندما انتخب " ميخائيل جورباتشوف " زعيماً للاتحاد السوفيتي في عام 1985 كثف الأرمن

من نشاطهم مرة أخرى ، مستغلين ميوله ومساندته للأرمن وعداءه مع زعيم أذربيجان القومي " حيدر علييف " ، وظهر جلياً دعم وحماية الحكومة السوفيتية للانفصاليين المسلحين الأرمن ، وخلال تلك الفترة ومن أجل أن يطبق الاتحاد السوفيتي خطته السرية المتعلقة بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، قام " ميخائيل جورباتشوف " بإزاحة أهم عقبة في طريقه وهو زعيم أذربيجان القومي " حيدر علييف " عن المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

قدم " ميخائيل جورباتشوف " اقتراحاً إلي القيادة السوفيتية حول مسألة إقليم " قره باغ الجبلية " ، من أجل إيجاد حلاً للمشكلة في ظل الظروف الديمقراطية وسياسة إعادة البناء " البروسترويكا " ¹.

وعلي الفور بدأت " اللجنة السرية الأرمينية لقره باغ " ، والمنظمة المسلحة التابعة لها " كرين " ، في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، العمل العلني ، وشكلت في ذلك الوقت حركة " مياتسوم " ، وتم مساندة هذه الحركة من جانب أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما تلقت كافة الدعم السياسي من القيادة المركزية في موسكو ، وكذلك نفوذ إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وجميع الأرمن في العالم ثم اتخذت الأحداث شكلاً أكثر عدوانية في عام 1988 .

استولت تجمعات الانفصاليين والقوميين الأرمن علي " يريفان " ، و " خانكندي / ستيباناكيرت " في فبراير 1988 ، وفي جلسة مجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، قُدم التماس من المجلس الأعلى للجمهورية السوفيتية الاشتراكية الأذربيجانية للنظر بعين الاعتبار للوضع القانوني للولاية في عشرين فبراير ، وتدلل هذه الحقائق علي أن الأرمن قد غيروا تكتيكاتهم السابقة ، التي تبناها في نوفمبر عام 1945 ، وتمكنوا من خلق رؤية غير صحيحة وواقعية للمجتمع الدولي عن " قره باغ الجبلية " ، وذلك من خلال الدعاية المكثفة وتجمعات الأرمن القوية المنتشرة في كثير من دول العالم ، لذلك فقد بدأوا في شن حملات الدعاية بشكل علني .

¹ - مجموعة " ميخائيل جورباتشوف " - الأكاديمي الأرميني أجاباكيان .

كما هو الحال مع المنطقة الجنوبية الغربية ، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك ، حتي يجبروا أذربيجان الموافقة علي شروط الصلح التي فرضها الأرمن من قبل ، ولكن الزعيم الجديد لأذربيجان " حيدر علييف " استطاع قيادة تلك الفترة بكفاءة عالية حتي بينت الأحداث علي الأرض أن الأرمن ليس بمقدورهم تطوير أي نجاح لهم بعد ذلك ، وأن ما حققوه من احتلال هو أقصى ما يمكن تحقيقه ، وكانت تلك مرحلة التوازن في القوي بين أذربيجان بسلطتها الجديدة وبين أرمينيا المدعومة من روسيا .

اتبع الأرمن أسلوب ممنهج اعتمد علي تخريب وتدمير الأراضي المحتلة بهدف إخلاء المناطق المحتلة من جميع السكان الأذربيجانيين ، وكذلك تغيير المعالم التاريخية والحضارية التي تدل علي وجود الأذربيجانيين في تلك المناطق ، وكان من نتيجة تلك الحروب التي شنتها أرمينيا استشهاده عشرين ألف أذربيجاني ، وجرح مائة ألف آخرين فضلاً عن خمسين ألف معوق ومشوه ، ووصل عدد اللاجئين والنازحين إلي أكثر من مليون لاجئ ، بينما بلغ عدد الأسري من قبل الاحتلال الأرميني بحسب المعلومات والمصادر الرسمية 8614 أسير منهم 314 امرأة ، 58 طفلاً ، 255 من العجائز وكبار السن ، في حين يخفي الأرمن الأعداد الحقيقية للأسري عن المنظمات الانسانية الدولية أدان المجتمع الدولي الاعتداءات الأرمينية علي أراضي أذربيجان ، وأصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات في هذا الشأن هي : 822 في 30 أبريل 1993 ، 853 في 29 يوليو 1993 ، 874 في 14 أكتوبر 1993 ، 884 في 12 نوفمبر 1993 ، تدعو أرمينيا للانسحاب الفوري من أراضي أذربيجان التي احتلتها ، ولكن لم تلقي تلك القرارات أي استجابة من قبل أرمينيا والمجتمع الدولي ، وكذلك عدم وجود الضغوط الكافية من قبل الدول الكبرى لإجبار أرمينيا علي الانسحاب من الأراضي التي احتلتها .

روجت أرمينيا بشكل واسع ادعاءات ملكيتها للأراضي الأذربيجانية ومن ضمنها إقليم " قره باغ الجبلية " ، وشكلت تلك الإدعاءات بعضاً من استراتيجيتها التي أسست " أرمينيا العظمى " ، ولذلك دأبت أرمينيا علي استغلال الظروف المواتية لتحقيق أهدافها ، فعندما انتخب " ميخائيل جورباتشوف " زعيماً للإتحاد السوفيتي في عام 1985 كثف الأرمن

من نشاطهم مرة أخرى ، مستغلين ميوله ومساندته للأرمن وعداءه مع زعيم أذربيجان القومي " حيدر علييف " ، وظهر جلياً دعم وحماية الحكومة السوفيتية للانفصاليين المسلحين الأرمن ، وخلال تلك الفترة ومن أجل أن يطبق الاتحاد السوفيتي خطه السرية المتعلقة بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، قام " ميخائيل جورباتشوف " بإزاحة أهم عقبة في طريقه وهو زعيم أذربيجان القومي " حيدر علييف " عن المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

قدم " ميخائيل جورباتشوف " اقتراحاً إلي القيادة السوفيتية حول مسألة إقليم " قره باغ الجبلية " ، من أجل إيجاد حلاً للمشكلة في ظل الظروف الديمقراطية وسياسة إعادة البناء " البروسترويكا"¹.

وعلي الفور بدأت " اللجنة السرية الأرمينية لقره باغ " ، والمنظمة المسلحة التابعة لها " كرين " ، في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، العمل العلني ، وشكلت في ذلك الوقت حركة " مياتسوم " ، وتم مساندة هذه الحركة من جانب أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما تلقت كافة الدعم السياسي من القيادة المركزية في موسكو ، وكذلك نفوذ إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وجميع الأرمن في العالم ثم اتخذت الأحداث شكلاً أكثر عدوانية في عام 1988 .

استولت تجمعات الانفصاليين والقوميين الأرمن على " يريفان " ، و " خانكندي / ستيباناكيرت " في فبراير 1988 ، وفي جلسة مجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، قدم التماس من المجلس الأعلى للجمهورية السوفيتية الاشتراكية الأذربيجانية للنظر بعين الاعتبار للوضع القانوني للولاية في عشرين فبراير ، وتدل هذه الحقائق علي أن الأرمن قد غيروا تكتيكاتهم السابقة ، التي تبناها في نوفمبر عام 1945 ، وتمكنوا من خلق رؤية غير صحيحة وواقعية للمجتمع الدولي عن " قره باغ الجبلية " ، وذلك من خلال الدعاية المكثفة وتجمعات الأرمن القوية المنتشرة في كثير من دول العالم ، لذلك فقد بدأوا في شن حملات الدعاية بشكل علني .

¹ - مجموعة " ميخائيل جورباتشوف " - الأكاديمي الأرميني أجاباكيان .

لم تكن القيادة الأذربيجانية ، ولا شعب أذربيجان مستعدين لهذه التكتيكات الجديدة من الانفصاليين والأرمن ، ومن المساندين والداعمين لهم ، ونتيجة لاغتيال شابين أذربيجانيين وجرح تسعة عشر شخصا على يد الانفصاليين الأرمن في " عسكران " في 20 فبراير ، جرى الاستعداد السياسي لمواجهة خطط الأرمن ، وفي أواخر فبراير ارتكب أعضاء أجهزة أمن الدولة و الخدمات الخاصة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مأساة مروعة في المدينة الصناعية الأذربيجانية الكبيرة " سومغايت " وسرعان ما ظهرت بصورة واضحة أسباب مأساة " سومغايت " ، فقد كانت هذه الخطوة تستهدف الأذربيجانيين المقيمين في مناطق أرمينية ، وتهدف لفصل " قره باغ الجبلية " عن أذربيجان السوفيتية ، ففي العاشر من مارس قُتل أربعة من سكان قرية " ميهماندار " الأذربيجانية الواقعة جنوب " يريفان " ، وتدمير أكثر من مائة منزل ، وفي الخامس والعشرين من نفس الشهر تم إجلاء السكان عن القرى الأذربيجانية في إقليم " أرارات " ، كما هاجم الأرمن في منتصف مارس القرى الأذربيجانية القريبة من " يريفان " ، و ظهرت البربرية الأرمينية ضد الأذربيجانيين .

في فترة تغلغل الانفصاليين الأرمن ، اتسمت سياسة الحزب الشيوعي لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تجاه إقليم " قره باغ الجبلية " باللامبالاه والتجاهل وغض الطرف عما يقوم به الانفصاليون الأرمن ، وكانت تلك السياسة الأقرب للموافقة المبطنة ، وإعطاء الضوء الأخضر للأرمن للقيام بالمزيد من الأعمال التي تحقق لهم أهدافهم الانفصالية ، فالقرار الخاص بالتدابير المتعلقة بتطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية فيما بين أعوام 1988 حتى 1995 ، كان مجرد محاولة للتغطية علي الطبيعة الانفصالية ، مما أدى إلى تشجيع الانفصاليين الأرمن على المضى في عدوانهم كانت القيادة الأذربيجانية خاضعة لموسكو ، واتخذت موقف المهادن الذي يحاول التوافق بين الخونة والمعتدين على شعبهم ، حتي اتخذت موسكو خطوة أخرى لفصل إقليم " قره باغ الجبلية " الذي منح الحكم الذاتي من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، فقد وافقت رئاسة المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

على القرار الذي ينص على شكل خاص للحكومة في إقليم " قره باغ الجبلية " الذي يتمتع بالحكم الذاتي في 12 يناير 1989 ، وكان الهدف من تلك الخطوة هو مساندة موقف الانفصاليين ، فقد جاءت اللجنة التحكيمية الخاصة ، التي أقيمت في إقليم " قره باغ " كي تمهد لتسليم " قره باغ الجبلية " لأرمينيا ، ومع ذلك ، ونتيجة للكفاح الديمقراطي لشعب أذربيجان الذي كان واعيا بكل ذلك ، فقد تم إلغاء لجنة التحكيم الخاصة في 28 نوفمبر 1989 ، إلا أن الهيكل البنائي قد تم استبداله بلجنة سميت بـ " اللجنة التنظيمية " ، وللاستفادة من ذلك فقد نفذت أرمينيا قرارا غير دستوري لضم " قره باغ الجبلية " إلى أرمينيا في الأول من ديسمبر 1989 ، وكان ذلك انتهاكا صريحا وعليا للتكامل الإقليمي لأذربيجان السوفيتية ، وكما كان متوقعا أن تغض موسكو الطرف عن حقيقة هذا التدخل السافر ، وهكذا ظل الموقف يتدهور ، واتخذت قيادة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بزعامة " ميخائيل جورباتشوف " خطوة أخرى أكثر قسوة ضد أذربيجان ، واختيرت " باكو " الهدف الرئيسي .

قام الاتحاد السوفيتي بانتهاك مسئولياته الدستورية أمام الشعب حين دفع بالقوات المسلحة الهائلة المزودة بأحدث الأسلحة والعتاد والأساليب المتطورة والمدافع ، مدعومة بالجنود والمليشيات الأرمينية ، وارتكب جريمة من أبشع الجرائم ضد الإنسانية في " باكو " ليلة العشرين من يناير عام 1990 ، فيما أطلقت عليه وسائل الإعلام اسم " يناير الأسود " نظرا لبشاعة تلك المجزرة المروعة .

لم تضعف مأساة العشرين من يناير من إرادة شعب أذربيجان ، بل أنها زادت من عزيمة وكفاح الشعب من أجل الاستقلال وتكامل أراضيه ، وفي اليوم التالي جاء " حيدر علييف " لتمثيل أذربيجان في موسكو ، وعرض الأعمال الإجرامية للقيادة السوفيتية وعبر عن مساندته لكفاح لشعب أذربيجان في قضيته العادلة من أجل الخلاص وأعلن مجلس السوفيت الأعلى الأذربيجاني عن استرداد استقلال الدولة في يوم 30 أغسطس عام 1991 ، وجرى التوثيق الدستوري على اعتبار يوم الاستقلال الوطني في 8 أكتوبر ، وانتهز الانفصاليون الأرمن فرصة تلك الأوضاع ، للاستمرار في خلق تنظيمات وهيئات سياسية ، فأعلنوا عن إنشاء هيئة وهمية تدعى " جمهورية قره باغ

الجبليّة " في سبتمبر عام 1991 ، ولم تعترف الجمهورية الأذربيجاني بهذا الهيكل السياسي غير القانوني ، وأعقب انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في أواخر عام 1991 تغيير في الموقف الجغرافي السياسي في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي ، فقد أعلن الأرمن عن حرب مفتوحة وغير عادلة ضد الأذربيجانيين ودخلت القوات المسلحة الأرمينية " قره باغ " منتهكة حدود وسيادة أذربيجان بشكل موحد مع الانفصاليين الأرمن .

نظراً لارتفاع مستوي المعيشة في جمهورية أذربيجان حيث توجد مصادر النفط والغاز الطبيعي ، وكثير من الموارد المعدنية ، ومن ثم قيام العديد من الصناعات ، إضافة إلى ازدهار النشاط الزراعي الأمر الذي أدى إلى هجرة عدد كبير من الأرمن إلى جمهورية أذربيجان للاستفادة من طفرة الاقتصاد الكبيرة التي تشهدها ، وقد كان الأرمن الذين هاجروا إلى أذربيجان لا يعاملون كأجانب أو مهاجرين ، بل كانت تتم معاملتهم كمواطنين دون أي تفرقة بين المواطنين الأذربيجانيين ، وخاصة خلال الحقبة السوفيتية التي كانت خلالها تنتمي أذربيجان وأرمينيا تنتمي لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ومن ثم فقد كانت حرية التنقل وتملك الأراضي والعقارات متاحة وميسرة لسكان الدولتين في أي من دول الاتحاد السوفيتي وبالطبع من ضمنها أراضي كل أرمينيا وأذربيجان ، ولذلك فقد شهدت تلك الحقبة وجود كثير من السكان الأرمن داخل أذربيجان ، وكذلك وجود كثير من السكان الأذربيجانيين داخل أرمينيا .

اتصفت الحرب التي شنتها أرمينيا على إقليم " قره باغ " عام 1991 بأنها من أشرس الحروب وأكثرها دموية وتدميراً في التاريخ الحديث ، فقد قتل في تلك الحرب ما يقرب من ثلاثين ألف مواطن ، كما اضطر إلى ما يزيد عن مليون مواطن آخر إلى النزوح عن منازلهم ووطنهم ، حيث شنت أرمينيا عدوانها على إقليم " قره باغ " الذي يقع داخل حدود أذربيجان ، بمساعدة القوات الروسية مستهدفة السكان المدنيين ، الأمر الذي تسبب في تلك الدموية والوحشية التي نتجت عنها .

تحكي " انتيجا كهرمانوفا " عن أحوال الحرب التي أرغمتها على ترك منزلها ، كان هناك صورة باهتة معلقة على أحد الجدران في الغرفة التي تسكنها السيدة " كهرمانوفا "

ذات الثمانين عاماً ، تظهر تلك الصورة زوجين جميلين ترسم ملامح الحزن علي وجهيهما ، وهما ابنتها وزوج ابنتها ، انهمرت الدموع علي خديها المتجعدتين اللذين خطهما المشيب ، وهي تصف ما حدث لهما خلال الحرب التي شنتها أرمينيا على إقليم " قره باغ " حيث ربط جنود الأرمن زوج ابنتها إلى شجرة وأحرقوه حياً ، ثم أطلقوا الرصاص علي رأس ابنته ، وتابعت " كهرمانوفا " وهي تمسح الدموع بغطاء رأسها ثم أطلقوا النار علي حفيدتي ليردوها قتيلة أيضاً ، وأطلقوا النار علي حفيدتي الأخري وقالوا إن ذلك حتي نتعلم الدرس .

أما " كهرمانوفا " فقد نجحت في الهرب ، واختبأت بين الأشجار لأربعة أيام مع أحفادها الثلاث ممن بقوا علي قيد الحياة ، وذلك قبل أن تهرب وتصطحبهم معها ، وهي تعيش منذ ذلك الحين لأكثر من عشرين عاماً في غرفة صغيرة بإحدى المصحات القديمة التي يعود تاريخها إلى الحقبة السوفيتية ، حيث عملت علي تربية أحفادها في هذا المكان وكل ما تريده السيدة " كهرمانوفا " هي العودة إلى وطنها وبيتها التي تركته قسراً والموت في المكان الذي ولدت فيه ، تريد العودة إلى بيتها الذي ما زالت تتذكر أركانه وذكرياتها به ، تلك أمنيتها في هذه الحياة¹ .

¹ - دامين ماكجينيس - أذربيجان وأرمينيا ، بركان خامد من الصراع - BBC العربية - 16 ديسمبر 2012

• مذبحة خوجالي:

مع بداية عام 1992 بلغ عدد المقاتلين الأرمن في "قره باغ الجبلية" ستة آلاف مقاتل ضمن قوات الدفاع الذاتي الخاضعة للجنة الدفاع، وزادت تلك القوات من ترسانتها ومعداتها العسكرية على حساب القوات السوفيتية التي انسحبت لافساح المجال للأرمن الذين هاجموا المدن والقرى، فاستولوا على مدينة "خوجالي" ليلة 26 فبراير 1992 بعد ارتكاب مذبحة دموية بشعة بحق السكان المدنيين، وشهدت المدينة أبشع جرائم التطهير العرقي والإبادة بحق الإنسانية، الأمر الذي اضطر الأرمن إلى فتح ممر لعبور السكان والجرحى إلى خارج المدينة.

في مساء 25 ليلة 26 فبراير 1992 تحركت القوات المسلحة الأرمينية بمساعدة قوج المشاه ميكانيكي 366 السوفيتي صوب قرية "خوجالي" وتم محاصرتها، ومع الساعات الأولى من فجر يوم 26 فبراير تم الهجوم على القرية وتدميرها على نطاق واسع وارتكبت القوات المسلحة الأرمينية مذبحة كانت بمثابة أكبر مأساة في التاريخ المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية، والمعروفة باسم "مذبحة خوجالي".

يسكن الأذربيجانيون مدينة "خوجالي" منذ زمن بعيد، حيث يوجد بها آثار تاريخية قديمة، وبها آثار حضارة "خوجالي جداباي" الأذربيجانية التي تعود إلى القرنين الرابع عشر والثاني عشر قبل الميلاد، وغُثر بها أيضاً على آثار تحت الأرض تعود إلى نهاية العصر البرونزي وأوائل العصر الحديدي مثل بعض الصناديق الحجرية والسرايب والمقابر¹.

لقد ارتكبت القوات المسلحة الأرمينية بالتعاون مع القوات السوفيتية المرابطة بمدينة "خانكندي" القرية، مذبحة من أبشع الجرائم في حق الإنسانية في العصر الحديث، ففي الوقت الذي تحدثت فيه المصادر الأذربيجانية عن حصيلة مبدئية للضحايا تُقدر بألف قتيل، ذكر الإعلان الرسمي للقسم الإعلامي لوزارة الدفاع بجمهورية أذربيجان أن عدد

¹ - د. أحمد سامي العابدي - مأساة خوجالي صفحة مؤلمة في تاريخ أذربيجان المعاصر - صحيفة الأهرام - 26 فبراير 2012

القتلي بلغ سبعمائة قتيل، وقد تم نزع فروة الرأس من أسري الحرب والقتلي، ومنهم من فقأت عيناه، ومن ضمن القتلي 613 شخصاً من السكان الأذربيجانيين المدنيين العزل، بينهم 106 امرأة، 63 طفلاً، 70 شيخاً مسناً، وتم القضاء على ثمانين أسيراً في شكل إبادة تامة، وبالإضافة إلى ذلك تم اعتقال 1275 شخصاً من بينهم 150 شخصاً لا يُعرف مصيرهم حتى الآن. وفي أثناء ذلك الهجوم ترك حوالي ثلاثة آلاف من سكان القرية البالغ تعدادها سبعة آلاف نسمة، حيث كانت في ذلك الوقت بها عدد كبير من المصابين والمرضى والشيوخ والنساء والأطفال محاصرين بالقوات الأرمينية لأربعة أشهر.

وقد اختارت القوات الأرمينية مدينة "خوجالي" لتكون مسرحاً لتلك المذبحة الدامية باعتبارها تمثل أهمية استراتيجية في قره باغ. فمدينة "خوجالي" تقع وسط منطقة "قره باغ" الجبلية الأذربيجانية المحتلة حالياً من قبل الأرمن، ولها موقع استراتيجي مهم في هذه المنطقة، وتعد مدينة "خوجالي" ثاني أكبر المناطق السكنية للأذربيجانيين بعد مدينة "شوشا" في "قره باغ" الجبلية، ويعيش بها سبعة آلاف نسمة، وهي على بعد عشرة كيلومترات من مدينة "خانكندي" في الجنوب الشرقي من أذربيجان عند سلسلة جبال "قره باغ"، كما يوجد بها المطار الوحيد بمنطقة "قره باغ" الجبلية بأكملها وقد اعترفت أرمينيا بعد ذلك أن الهدف الأساسي من هجومها على مدينة "خوجالي" هو تدميرها، وإخلاء طريق "عسكران - خانكندي" المار بها، والإستيلاء على المطار الموجود في حوزة الأذربيجانيين¹.

لقد كان الهجوم على مدينة "خوجالي" عملاً مخططاً ومذبوراً تدبيراً محكماً، حيث حاصر الأرمن المدينة منذ أكتوبر 1991 وذلك مع بداية إعلان استقلال جمهورية أذربيجان عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، ففي 30 أكتوبر من ذلك العام تم منع الحافلات من الوصول للمدينة، وأصبحت وسيلة المواصلات الوحيدة التي تربط

¹ - د. أحمد سامي العابدي - مأساة خوجالي صفحة مؤلمة في تاريخ أذربيجان المعاصر - صحيفة الأهرام - 26 فبراير 2012

"خوجالي" بأذربيجان هي الطائرات المروحية "هيلوكوبتر"، حيث كانت آخر طائرة وصلت إليها في 28 يناير 1992.

سوف تظل مذبحة "خوجالي" رمزاً للتطهير العرقي القاسي، حيث نجحت الوحدات العسكرية الأرمنية من خلال تلك العمليات العسكرية البشعة من تحقيق هدفها في نشر الرعب والفرع بين صفوف الأذربيجانيين، وخاصة بين صفوف السكان المدنيين محققة تفوقاً نفسياً ساعدها على الاستمرار في تحقيق تقدمها الهجومي¹ استمر الأرمن في احكام حصارهم لمدينة "خوجالي" فبعد أن تم قطع كل وسائل المواصلات البرية بينها وبين أذربيجان، ولم يبق سوى الطيران كوسيلة وحيدة لربط المدينة بالوطن الأم، لكن الأرمن لم يرق لهم ذلك أيضاً، فقاموا باسقاط مروحية فوق مدينة "شوشا" راح ضحيتها 41 شخصاً، وعلى إثر ذلك الحادث الأليم تم وقف تلك الوسيلة الجوية أيضاً لتصبح "خوجالي" معزولة تماماً عن باقي أجزاء الوطن في أذربيجان.

واعتباراً من الثاني من يناير 1992، تم قطع التيار الكهربائي عن المدينة التي ظلت صامدة بفضل إصرار أهلها على التمسك بوطنهم وبيوتهم وأرضهم، ومع بداية النصف الثاني من شهر فبراير، أحكمت القوات المسلحة الأرمنية حصارها على المدينة وعمدت إلى إخلاء "خوجالي" من سكانها، من خلال الغارات، والهجمات الوحشية عليها وذلك بهدف قتل وترويع السكان، حتي كانت قمة المأساة والوحشية في مساء الخامس والعشرين ليلة السادس والعشرين من فبراير 1992، حيث كانت مذبحة "خوجالي" رغم بشاعة تلك المذبحة وتوثيقها بالأرقام والاحصاءات الرسمية، ومعرفة المسؤولين عنها، إلا أن أرمينيا تزعم بأن المذبحة دفاع عن النفس، الأمر الذي يعطي مؤشراً علي عدم الاعتراف بهذه الجريمة البشعة، بل تعدي الأمر ليصل إلى استعداد الأرمن لتكرار مثل هذه الجريمة طالما أن المتورطين فيها بعيدين عن أيدي العدالة، ولم ينل

المجرمون عقابهم، وطالما أن المسؤولين عنها لم يعترفوا بها، ولم يبدوا أي ندم علي ما اقترفوه بحق الأذربيجانيين، بل بحق الإنسانية.

لم يكن ذلك التنكيل والقتل والترويع بسكان مدينة "خوجالي" ليتم لولا أن الأرمن كانوا يسعون إلى إخلاء المدينة وإقليم "قره باغ" بصفة عامة من السكان الأصليين الأذربيجانيين، في محاولة لتغيير الواقع الديموغرافي على الأرض، فقد كانت خوجالي بموقعها الجغرافي الهام وسط الإقليم تمثل عقبة أمام تحقيق الأرمن لأهدافهم فمدينة "خوجالي" تقع في وسط إقليم منطقة "قره باغ الجبلية" الأذربيجانية¹، وهي ثاني أهم المدن بعد عاصمة الإقليم "شوشا" من حيث عدد السكان، وتبعد عشرة كيلو مترات فقط عن مدينة "خانكندي" في الجنوب الشرقي من أذربيجان عند سلسلة جبال "قره باغ"، كما يوجد بها المطار الوحيد بمنطقة قره باغ الجبلية، ولذلك كان صمود سكان المدينة يمثل تحدياً للأرمن في إخلاء الإقليم من سكانه الأصليين، والسيطرة على باقي أراضي "قره باغ الجبلية".

(1) The Land Of Fire On The Silk Road - History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac 2011 - Baku.

1 - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة

• شهود مذبحة خوجالي:

لم تستطع وسائل الإعلام العالمية تجاهل ما حدث في "خوجالي" ليلة السادس والعشرين من فبراير 1992، ورغم أن وسائل الإعلام والاتصال في ذلك الوقت لم تكن علي نفس القدر من التقدم والتطور الذي نراه في هذا الوقت، إلا أن الصحف والمجلات العالمية ألفت الأضواء علي هذه المذبحة لبشاعتها واعتبارها جريمة ليس في حق شعب أذربيجان، ولكنها في حق الإنسانية كلها. فقد زار العديد من الصحفيين والمراسلين الأجانب والمحليين مكان الحادث، وشاهدوا عن قرب ما حدث هناك ومنهم، الصحفي الفرنسي "جان ايف يونت"، الذي قال "لقد شاهدنا مأساة خوجالي ورأينا مئات من جثث الموتى، من بينهم النساء والشيوخ والأطفال، والأشخاص الذين كانوا يدافعون عن "خوجالي". لقد أتاحت لنا طائرة مروحية، وكنا نصور ما تراه أعيننا ونحن في الجو، وكنا نصور "خوجالي" وما حولها، وفي هذه الأثناء أطلقت الوحدات العسكرية الأرمنية النار علي طائرتنا، واضطرونا أن نترك التصوير ونعود لقد سمعت الكثير عن الحرب، وقرأت كثيراً عن غدر الفاشيين الألمان، ولكن الأرمن فاقوا ذلك بقتلهم الأبرياء والأطفال في عمر الخامسة والسادسة، ولقد رأينا في المستشفيات والمعسكرات وحتى في رياض الأطفال وفصول المدارس عدداً كبيراً من الجرحي.

أما مجلة "كوريالي ايفانمان" الفرنسية، فقالت في 25 فبراير 1992 "الأرمن يقومون بالهجوم علي مدينة "خوجالي"، والعالم كله يشاهد الجثث الممثلة بها هنا وهناك والأذربيجانيون يخبرون بوجود مئات القتلى"، وقالت صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية في الأول من مارس 1992 "الجنود الأرمن يقومون بالقضاء علي مئات الأسر"، وقالت صحيفة "فايننشال تايم" البريطانية في 9 مارس 1992 "الأرمن يطلقون الرصاص علي مجموعة تفر نحو محافظة "أغدام"، والأذربيجانيون يعدون القتلى بالمئات"، وقالت صحيفة "التايمز" البريطانية في 4 مارس 1992 "معظم القتلى ممثل بجثثهم، وطفلة صغيرة لم يبق إلا رأسها"، وقالت صحيفة "ازفستيا" الروسية في 4 مارس 1992 "الكاميرات تنقل لنا صور أطفال قطعت أذانهم، وامرأة لم

يبقى سوي نصف وجهها، وسلخ فروة رأس الرجال، كما ذكرت نفس الصحيفة في 13 مارس 1992 علي لسان الرائد "لييوميد كرافتس" قوله "لقد شاهدت بنفسي ما يقرب من مائة جثة عند التل، وهناك طفل بدون رأس، وتبدو في جميع الأرجاء جثث النساء والأطفال والشيوخ المقتولين غدراً"، وذكرت صحيفة "فايننشال تايم" البريطانية في 24 مارس 1992 تصريحاً للجنرال "بولياكون"، "أن 103 جندي أرميني من اللواء 366 مشاة سوف يظل باقياً في "قره باغ" الجبلية"، وذكرت مجلة "فالير اكتوبريل" الفرنسية في 14 مارس 1992 "المجموعة المسلحة الأرمنية في هذه المنطقة ذات الحكم الذاتي تمتلك معدات حديثة، بما فيها المروحيات، بجانب القادمين من الشرق الأوسط، وهناك معسكرات حربية ومخازن سلاح في سورية ولبنان تابعة للتنظيم الإرهابي الأرميني "أصالا"، والأرمن يقضون علي الأذربيجانيين من خلال الإبادات الجماعية التي قاموا بها في أكثر من مائة قرية مسلمة"، أما الصحفي "ر. باتريك" بشبكة "فادرين نيوز" التلفزيونية البريطانية، والذي كان موجوداً بموقع الحادث فقال "لا يمكن تبرئة العمليات الوحشية في "خوجالي" لأي سبب من الأسباب أمام أعين المجتمع الدولي"، كما جاء في تقرير مركز الدفاع القانوني في "موريال" بكندا "إن المجموعات المسلحة الأرمنية، وأفراد اللواء 366 مشاة المشاركين في إطلاق الرصاص علي المناطق السكنية الأذربيجانية هم الجناة الأساسيون للمذبحة الوحشية التي ارتكبت في "خوجالي".

• توصيف مذبحة خوجالي :

بالإضافة لما وصفه شهود عيان من الصحفيين والإعلاميين والمراقبين لما رأوه من فظائع لمذبحة "خوجالي"، فقد وصفت منظمة حقوق الإنسان الدولية "هيومان رايتس ووتش" Human Rights Watch مذبحة "خوجالي" بأنها أكبر مذبحة في تلك الأزمنة ولكن حسب القانون الدولي ماذا يمكن توصيف مذبحة "خوجالي"؟ وللإجابة على ذلك السؤال لابد من الوقوف على تعريف منظمة الأمم المتحدة للإبادة الجماعية.

في التاسع من ديسمبر 1948 أعلنت منظمة الأمم المتحدة أن الإبادة الجماعية لابد أن تكون محرمة دولياً، ولذلك ليس غريباً أن تتبنى بعض الدول عقوبات صارمة بحق من قام بتنفيذ أو شارك أو حرض على ارتكاب إبادة جماعية، فألمانيا على سبيل المثال يعد فيها فعل الإبادة الجماعية عملاً يعاقب عليه القانون بالسجن مدى الحياة، وذلك حسب المادة 220 من قانون العقوبات الألماني، ومنذ عام 2002 لا يقر القانون الألماني حداً محدداً للعقوبة عن جرائم الإبادة الجماعية.

كما تُعرف جرائم الحرب بأنها كل الجرائم التي يرتكبها الأفراد أو المنظمات ضد مواثيق الحرب، وتتضمن جرائم الحرب على سبيل المثال إساءة معاملة أسري الحرب واختطاف المدنيين، كما تعرف معاهدة لندن الموقعة في 8 أغسطس 1945 بشكل تفصيلي جرائم الحرب الخطرة، حيث ترتبط جرائم الحرب ارتباطاً وثيقاً بالجرائم ضد الإنسانية، وعدم المساس بكرامة المدنيين أو المحاربين المستسلمين، والنشاطات الإجرامية تجاه حياة الإنسان أو الممتلكات أو الكرامة الإنسانية، ولذلك فإن الإبادة الجماعية هي إحدى الجرائم الدولية التي تخرق القواعد القانونية للتعايش الدولي وينطبق ذلك على جرائم الحرب، وعلى الجرائم ضد الإنسانية وفقاً للقانون الدولي.

إن مئات القتلى الأذربيجانيين، بما فيهم العدد الكبير من النساء والأطفال، قد مثّلوا صدمة لعامة الناس في أذربيجان، وما زاد من آلام وجراح شعب أذربيجان خلال تلك المذبحة الوحشية أن قيادة أذربيجان في ذلك الوقت برئاسة "إياز مطلبوف" لم تكن

على قدر المسؤولية، ولم تكن في صفوف الشعب الجريح، ولذلك نزع الشعب الثقة من قيادته، وقدم "مطلبوف" استقالته في مارس 1992 في ظروف صعبة وحساسة تمر بها البلاد، ورغم انتخاب رئيس جديد "أبو الفضل إيجي بك" خلفاً له، إلا أنه لم يكن على قدر المسؤولية كسلفه المستقيل، وقد أحدث الفراغ السياسي الناشئ ضعفاً عاماً في قدرة البلاد العسكرية، فاستغلت القوات الأرمنية والسوفيتية ذلك الضعف العسكري والفراغ السياسي الحاصل في أذربيجان واحتلت مدينة "شوشا" في مايو 1992، وبها اكتمل للأرمن احتلال أراضي "قره باغ الجبلية".

تحاول أرمينيا التمويه على الجرائم التي ارتكبتها بحق السكان الأذربيجانيين وفي مقدمتها مذبحة "خوجالي" وذلك من خلال حملات الدعاية المضللة التي تروج لها في محاولة للإفلات من العقاب عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها أرمينيا بحق جمهورية أذربيجان وشعبها¹، باعتبار أن تقديم مرتكبي الجرائم للعدالة هو أساس تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتحقيق المصالحة الشاملة بين أرمينيا وأذربيجان.

¹ - انظر الملاحق، الوثيقة رقم A / 67 / 875 S / 2013 / 106، من وثائق الأمم المتحدة

• مأساة يناير الأسود :

تعتبر مأساة يناير الأسود حلقة من حلقات مسلسل الكوارث والمحن التي مرت بها أذربيجان، والتي لا تخرج عن مسلسل الدعم الروسي لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان ، حيث تعبر تلك المأساة عن مدي فظاعة المؤامرات التي تحاك ضد هذا البلد ، ففي ليلة 20 يناير عام 1990 قامت القوات السوفيتية بهجوم دموي وحشي علي الثوار العزل المطالبين بالحرية والاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ساحة الحرية بمدينة باكو عاصمة جمهورية أذربيجان ، في محاولة يائسة من قبل القوات السوفيتية لانقاذ النظام الشيوعي المنهار بفضل سياسة الكبت والاستبداد التي اتبعتها زعماء الكرملين ضد السكان الذين شملهم الحكم الشيوعي منذ عام 1917 ولمدة تزيد عن سبعين عاما . خلال هذه الأحداث الوحشية تم قتل 137 وإصابة 744 شخصا ، وما زال أربعة أشخاص في عداد المفقودين ، كما تم اعتقال 841 مدنيا بشكل غير شرعي ، وبعد إعلان الحالات الطارئة في 20 يناير تم قتل 21 شخصا ، أما في المناطق التي لم تعلن فيها حالة الطوارئ فقد تم قتل 26 مدنيا ، ومارس الجنود السوفيت أعمال ارهابية بشعة لترويع السكان المدنيين ، فدمروا على ما يزيد عن 200 منزل ، 80 سيارة بما فيها سيارات الاسعاف .

وقد بدأت بوادر هذا العدوان عام 1988 حين قام زعماء الحزب الشيوعي السوفيتي البائد بمحاولات جدية لفصل منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لأذربيجان وضمها الى جمهورية أرمينيا نتيجة الضغط الأرميني المتواصل على القادة السوفيت الموالين لهم داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وخارجه ، وقد أيقن الشعب الأذربيجاني حينها بأن القيادة السوفيتية قد باعت قضيته وتواطأت مع الأرمن ووجهت له طعنة من الخلف حيث تبين ذلك جلياً في موقف القادة السوفيت المتردد والمتخاذل من هذه القضية العادلة والذي تمثل في الدعم اللا محدود للأرمن في عدوانهم على جمهورية أذربيجان . ونتيجة لهذا الدعم والتواطؤ فقد بدأ الأرمن بطرد الأذربيجانيين من أراضيهم الأصلية في أرمينيا تمهيداً لفصل منطقة " قره باغ الجبلية " في أذربيجان .

لقد هب الشعب الأذربيجاني في تلك الفترة الزمنية لمقاومة اجراءات وممارسات أرمينيا عن طريق تنظيم المظاهرات والاجتماعات الجماهيرية الحاشدة تضامنا مع الشعب الأذربيجاني الذي طرد من ارمينيا وقراباغ وكذلك استنكارا لموقف وسياسة القادة السوفيت المتواطئة مع أرمينيا .

لقد تم تنفيذ العملية العسكرية الغاشمة التي أطلق عليها " الضربة " ، ضد الحركة المعادية للسوفييت ، والمؤيدة للديمقراطية والتحرر في أذربيجان ، وذلك بموجب حالة الطوارئ التي أعلنتها اللجنة التنفيذية الدائمة العليا لعموم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ووقع عليها الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، وتم تطبيقها على جمهورية أذربيجان دون غيرها من المناطق ، فقد كانت عقليات وبرامج قوي القهر متشابهة في كل مناطق العالم ، حيث تلجأ إلي فرض حالة الطوارئ لتجيز لنفسها من الوسائل ما يحميها من زئير قوي الحرية المسالمة التي تقهر بصوتها كل قوي الطغيان مهما تسلحت بأعتي أسلحة البطش والطغيان .

ومن غرائب هذا العالم الذي سادته حالة من الانفصام والازدواجية أن الرئيس الروسي ميخائيل جورباتشوف الذي أمر قواته بإطلاق النيران علي الثوار الأذربيجانيين العزل في مدينة باكو ، وقتل مئات الأبرياء في ذلك العام في مختلف مدن أذربيجان بحجة مقاومة الخطر المزعوم الوشيك للأصولية الإسلامية في أذربيجان ، فقد قدمت الجمعية الملكية السويدية المانحة لجوائز نوبل مكافأة للرئيس ميخائيل جورباتشوف ، ومنحته جائزة نوبل للسلام في شهر أكتوبر من نفس العام .

لقد أشار تقرير منظمة هيومان رايتس واتش حول الهجوم السوفيتي علي الثوار تحت عنوان " يناير الأسود في أذربيجان " إلى أنه " لم يكن العنف الذي استخدمه الجيش السوفيتي ليلة 20 يناير متكافئاً بأي حال من الأحوال مع المقاومة التي أبدتها الأذربيجانيون المدنيون العزل من السلاح ، حتى إنه تحول إلى ممارسة للعقاب الجماعي ، فقد زادت مأساة " 20 يناير الأسود " التي أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات نتيجة المجزرة المروعة للمسالمين المعتصمين ، من عزيمة شعب أذربيجان علي استقلال أراضيهم والعمل علي تحرير كافة الأراضي التي تحتلها أرمينيا .

• نتائج الحرب :

خلال الثورة البلشفية عام 1917 برزت القضية بشكل أوضح في كل مناطق القوقاز ونشطت حركة " خلق " الأرمنية التي لديها أفكار متطرفة حول إقامة امبراطورية أرمينيا الكبرى " الإمبراطورية الأرمنية من البحر إلى البحر " ، وعقب تأسيس الدولة الأرمنية عام 1918 على الأراضي التركية تسارعت الخطى نحو توسيع نطاق وحدود هذه الدولة وترتب على ذلك عملية " تطهير عرقي " علي نطاق واسع ، فتم تدمير أكثر من ثلاثمائة قرية أذربيجانية خلال الشهور الأولى من عام 1918 ، وخلال شهر أغسطس من نفس العام تم تدمير وإزالة خمسين قرية أذربيجانية مسلمة من الوجود وتوالت عملية التدمير التي شملت العديد من المناطق والأقضية وخاصة في ' إتشميادزين ' ، و " سورمالي " ، و " ايراوان " ، وتجاوز عدد القرى المدمرة 96 قرية ووصل الأمر إلى قتل أكثر من عشرة آلاف أذربيجاني في مدينة " باكو " وحدها وترتب على ذلك الكثير من عمليات الحرق و النهب للمباني السكنية أيضاً .

بعد الثورة البلشفية غضت السلطات السوفيتية الطرف عن الكثير من التجاوزات وترتب على ذلك أن تقلصت مساحة جمهورية أذربيجان الديمقراطية التي ظهرت إلى الوجود عام 1918 من 114 ألف كيلو متر مربع إلى 86.6 ألف كيلو متر مربع وضمت المساحات المقطوعة من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ورغم هذا التنازل الأذربيجاني سواء أكان طوعاً أو قسراً وقهراً فإن " قره باغ الجبلية " كانت محط أنظار الأرمن علي طول الدوام .

انتهت الأنشطة العسكرية بين أرمينيا وأذربيجان في منتصف عام 1994 بوقف إطلاق النار بوساطة روسية ، حيث دارت رحى الحرب علي الأراضي الأذربيجانية دون غيرها ، وقد دخل اتفاق وقف إطلاق النار المعروف باسم اتفاق " بيشيك " حيز التنفيذ في 12 مايو 1994 بعد أن احتلت أرمينيا خمس مساحة أذربيجان ، واستولت علي مناطق حدودية لأذربيجان بطول 360 كيلو متر ، ووضعت حدود أذربيجان مع إيران من بلدة " هوراديز " في منطقة " فضولي " حتي " زنجلان " بطول 198 كيلو متر تحت

رقابتها ، كما احتلت في أراي " قره باغ الجبلية " مدينتان وبلدة ، و53 قرية ، يقطن بها نحو خمسين ألف مواطن أذربيجاني ، ونتيجة ذلك الاحتلال لإقليم " قره باغ " وما حوله ، فقد استولي الأرمن علي 890 مدينة وبلدة وقرية ، وقد كانت المؤسسات والمزارع التي وقعت تحت الاحتلال كالتالي :

102 000 مبني سكني	7000 مبني اجتماعي
693 مدرسة ثانوية	695 مؤسسة طبية
800 كيلو متر طرق معبدة	160 جسر
2300 كيلو متر أنابيب مياه	15 000 كيلو متر خطوط كهرباء
250 000 هكتار ¹ غابات	464 متحف واثر تاريخي

وقد قدرت الأضرار التي لحقت بأذربيجان نتيجة الاحتلال الأرمني بنحو 60 مليار دولار . ووفقاً لوزارة الخارجية الأذربيجانية فقد تم تدمير 20 متحف ، بما في ذلك المتحف التاريخي الفريد في " كليجار " ، و " شوشا " ، 969 مكتبة ، 85 مدرسة موسيقية للأطفال ، 4 مسارح ، 4 معارض فنون تشكيلية ، قاعتين للحفلات ، تمثال قديم من العصر البرونزي في " خوجالي " ، وعدد كبير من المقابر ، والمساجد في " كليجار " و " لاتشين " ، و " قوبادلي " ، و " زنجيلان " ، و " أغدام " ، و " شوشا " ، وفي أرمينيا تم تدمير عدد كبير من المساجد والمقابر وتحويل البعض الآخر لمخازن ومنشآت لأغراض أخرى علي سبيل المثال مسجد " الشاه اسماعيل " الذي يرجع بناؤه للقرن السادس عشر ، ومسجد " الشاه عباس " الذي يرجع بناؤه للقرن السابع عشر والجامع الأزرق ، وغيرهم ، وتم تدمير مقبرة " أغد ديدي " في " ماسيس " ، ومقبرة " طموغماج " في " يريفان " في المناطق التي تعتبر اليوم من ضمن أراضي جمهورية أرمينيا .

قبل اشتداد العدوات بين العرقيتين الأذرية والأرمنية ، كان الأرمن يسكنون العاصمة " ستيفاناكيرت " ويمثلون أغلبية السكان ، في حين كانت مدينة " شوشا " مركز " قره باغ الجبلية " فيما قبل العهد السوفيتي وتضم أغلبية أذرية ، لكن بعد حرب 1992 بين

¹ - هكتار : وحدة مساحة فرنسية ، 1 هكتار = 10 000 متر مربع ، 1 هكتار = 2.381 فدان

أرمينيا وأذربيجان ، وبعد أن سيطر الجيش الأرمني على الإقليم أجبر جل سكان " قره باغ الجبلية " من الأذربيجانيين علي التهجير والرحيل خارج الإقليم نتيجة أعمال العنف والترويع التي مورست ضدهم من قبل الأرمن .

تبلغ مساحة " قره باغ الجبلية " حالياً 4.500 كيلو متر مربع ، وهذه المساحة لا تمثل سوى ربع مساحة " قره باغ " التاريخية ، وتتمتع " قره باغ " بكافة خصائص الأراضي القوقازية الجنوبية من مناخ لطيف ووفرة في مصادر المياه العذبة والمساحات الشاسعة من الأراضي ذات التربة الخصبة الصالحة للزراعة ، ونظراً لكثرة الغابات والمراعي فقد جعلتها هذه الظروف أيضاً مرتعاً للثروة الحيوانية .

كما أن مصادرها الاقتصادية الهائلة والواعدة والمتطورة وموقعها الجغرافي والسياسي المتميز جعلها محط أنظار الأقوام التركية التي سكنوها خلال الحقب الزمنية القديمة ولقد كانت " قره باغ " منذ القدم مقراً شتوياً أو مصيفاً جبلياً لهذه الأقوام وبخاصة لحكامهم كالمغول والإيلخانيين وملك شاه ابن تيمور لنك ، وكانت " قره باغ " بكاملها تحت حكم الآذاريين والأتراك بصفة دائمة منذ القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، ثم دخلت هذه المنطقة تحت سيطرة العثمانيين خلال الفترة من 982 إلى 1004 هـ / 1574 إلى 1595 م ، وبوفاة " نادر شاه " بدأ عهد جديد في المنطقة وهو عهد الأمراء " الخانات " ، وكان السكان جميعهم من الأذربيجانيين .

استولي الأرمن علي الحكم السياسي في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي فور احتلالها للإقليم ، وذلك بهدف الحصول علي وضع قانوني يمكنها من التعامل مع المنظمات الدولية ، وقد حاول الأرمن اعطاء احتلالهم لاقليم " قره باغ الجبلية " شرعية قانونية ، حيث عقدوا اجتماعاً تحت اسم " مؤتمر ممثلي سكان ولاية قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي " ، ومن خلال هذا المؤتمر تم تشكيل المجلس القومي في 16 أغسطس 1989 ، ولم يحصل ذلك المؤتمر علي أي وضعية قانونية لأن سكان " قره باغ الجبلية " من الأذربيجانيين لم يشاركوا في هذا المؤتمر ، ولم توجه لأي منهم الدعوة

للمشاركة فيه ، وقد كان الهدف من تشكيل المجلس القومي هو اتخاذ قرارات تم الاتفاق عليها من قبل ، وقد جاء في مقدمة تلك القرارات :

أولاً : قطع الروابط بين اقليم " قره باغ الجبلية " وبين أذربيجان ، ومنع نشاط اللجنة التنظيمية التي كانت تدير الاقليم بوصفها صلة بين الوطن الأم — أذربيجان — وبين " قره باغ الجبلية " باعتباره اقليماً ذات حكم ذاتي لجمهورية أذربيجان .

ثانياً : الاعلان عن قيام " جمهورية قره باغ الجبلية " في سبتمبر 1991 .

لقد بدا التضارب في الموقف الأرمني واضحاً ، فهي من جهة تتخذ قراراً بقضي بالحقاق ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بأرمينيا ، ومن جهة أخرى تسعى أرمينيا لاقناع دول العالم للاعتراف بما يسمى " جمهورية قره باغ الجبلية " ، كما تقوم بإجراء انتخابات بشكل صوري لاعطاء وضع قانوني غير موجود في " جمهورية قره باغ الجبلية " ، القائمة علي احتلال أراضي دولة أخرى ذات سيادة بحدود معترف بها من المجتمع الدولي ، ورغم كل ذلك فإن تلك الجمهورية القائمة علي أراضي دولة أخرى ، تقوم باحتلال أجزاء أخرى من جمهورية أذربيجان ليست ضمن " قره باغ الجبلية " ، ولكنها تقع خارج نطاق ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي .

دعمت أرمينيا الفصائل الأرمينية المسلحة في اقليم " قره باغ الجبلية " ، وساعدتهم علي احتلال أراضي أذربيجان وارتكاب جرائم دموية وإبادة عرقية للأذربيجانيين ، وتشريد السكان من بيوتهم وأرضهم حتي تقيم دولة تحت مسمى " جمهورية قره باغ الجبلية " لقومية واحدة ، هي القومية الأرمينية ، وهي بذلك تعيد التاريخ مرة أخرى عندما قامت أرمينيا بالإستيلاء علي أراضي أذربيجان الغربية السابقة .

يعكس الوضع الاقتصادي في ولاية " قره باغ الجبلية " المحتلة الوضع المأساوي المرير تحت الاحتلال الأرمني ، حيث عمل الاحتلال علي تدمير البنية الاقتصادية في الولاية ونقص مقدراتها واقتصادها بين التكتلات العسكرية الأرمينية التي تم تكوينها في عهد السلطة السوفييتية ، ومن ثم تحولت " قره باغ " إلي مستودع للمواد الخام لأرمينيا ، كما تحول اقتصاد ومناطق أذربيجان المحتلة التي تقع خارج حدود ولاية " قره باغ الجبلية "

ذات الحكم الذاتي ، إلي وضع صعب ، وتم نهب الثروات الاقتصادية بتلك المناطق وكذلك نهب ممتلكات السكان الأذربيجانيين الذين اضطروا للفرار من عمليات القتل والترويع ويعيشون لاجئين في أذربيجان ، كما عمدت قوات الاحتلال الأرمني إلي " تبوير " والامتناع عن زراعة المناطق الزراعية الخصبة في " قره باغ الجبلية " والمناطق المحتلة الأخرى ، الأمر الذي أدى إلي انتشار زراعة المخدرات في تلك الأراضي ، وتدمير خصوبة التربة ، ونمو النباتات البرية ، وانتشار الحيوانات والحشرات الضارة التي تهدد المناطق الأذربيجانية المجاورة وتسبب أضراراً كبيرة للمناطق الزراعية في أذربيجان .

لم يقتصر آثار العدوان والتدمير من قبل قوات الاحتلال الأرمني علي القطاع الاقتصادي ، بل امتد ليشمل القطاع الثقافي والحضاري في ولاية " قره باغ الجبلية " فقد دمر الاحتلال الآثار التاريخية الخاصة بالأذربيجانيين ، وذلك بهدف تزييف الحقائق التاريخية ، حيث تم تزوير الآثار المسيحية الخاصة بالدولة الأذربيجانية الألبانية وتحويلها إلي آثار أرمنية جريجورانية ، كما دمر الأرمن تماماً كهف " شوشا " وجدران قلعة " شوشا " ، ومقبرة الشاعر الأذربيجاني الكبير " ملا بناء " ، ومقر مبيت القوافل الخاص بـ " شاه عباس " في مدينة " فضولي " ، وكذلك تدمير الآثار الثقافية والتاريخية الموجودة في " أعدام " ، و " كلنجار " ، و " لاتشين " ، و " قوبادلي " ، و " زنجلان " ، و " جبرائيل " ، كما تم تحويل الكنائس الألبانية القديمة الموجودة في أراضي " قره باغ " إلي مخازن للأسلحة ، كما تم تدمير 43 من محطات الأرصاد الجوية في " قره باغ " في تحدٍ واضح لمبادئ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو " .

عملت أرمينيا بعد احتلالها لإقليم " قره باغ الجبلية " علي استغلاله بشتي الطرق وبصورة سيئة للغاية ، فعملت علي توطين الأرمن في المناطق المحتلة ، وقامت بإجراء مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني بشمال العراق أثمرت عن تهجير الأكراد من العراق إلي الأراضي المحتلة مستغلة الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية علي العراق ، واستقبلت أرمينيا منذ أبريل 2003 آلاف الأرمن العراقيين واستيطانهم في

بيوت وعلي أراضي الأذربيجانيين المهجرين من إقليم " قره باغ الجبلية " . مدينة " أوراديس " الواقعة في المنطقة الفاصلة بين القوات الأذربيجانية والقوات الأرمنية ، تحكي جانباً من جوانب آثار المأساة للاحتلال الأرمني لإقليم " قره باغ الجبلية " ، فمدينة " أوراديس " تقع ضمن نطاق مقاطعة " فضولي " ، والتي تخضع عاصمتها للاحتلال الأرمني ، وهي مدينة صغيرة تمكنت القوات المسلحة الأذربيجانية من تحريرها عام 1994 ، وتقع مباشرة علي الحدود مع إيران ، حيث يمكن رؤية الجبال الإيرانية بوضوح ، مثلما يمكن رؤية مرتفعات " قره باغ الجبلية " التي يسيطر عليها الأرمن من الناحية الأخرى ، وتبلغ مساحة مقاطعة " فضولي " ألفاً وأربعمائة كيلو متر مربع ، يحتل الأرمن منها نحو مائتين وستين كيلو متر مربع ، ويبلغ تعداد سكانها مائة ألف نسمة يعيش نصفهم تقريباً في القرى التي تم تحريرها عام 1994 لذلك فإن الكثافة السكانية تعد مرتفعة جداً ، وكثيراً ما يتعرض السكان للإصابة برصاص الجنود الأرمن ، وتقوم الحكومة الأذربيجانية بجهود كبيرة لنزع الألغام من المنطقة التي تقف فيها الحرب ، كما أن المسجد الأثري بالمدينة مازالت آثار الدمار ظاهرة تحكي مدي الوحشية التي تعرضت لها المدينة ، وما يدفع السكان للعيش في تلك المناطق المواجهة لقوات الاحتلال الأرمني هو سوء الأوضاع والمعيشة بمعسكرات اللاجئين .

منذ عام 1988 بدأت أرمينيا باتباع سياسة أكثر عدائية وعدوانية ضد السكان الأذربيجانيين المقيمين في أرمينيا¹ ، فقامت بطرد مائتي ألف أذربيجاني دون أن يتمكن أي أحد منهم الخروج بشئ من ممتلكاته ، وأدت هذه السياسة التي تنتهجها أرمينيا إلي تدمير مئات القرى الأذربيجانية ، وإراقة دماء عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء وطرد وتشريد مئات الآلاف من المدنيين العزل² .

¹ - بحكم انتماء أذربيجان وأرمينيا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فقد كانت حرية التنقل والإقامة والتملك مكفولة للأفراد في جميع الجمهوريات الخمسة عشرة المكونة للاتحاد السوفيتي ، فكان يعيش في أرمينيا 200 ألف أذربيجاني بصفة دائمة ، ولهم استثمارات ومساكن وأماكن فيها .

² - د . أحمد سامي العائدي - مأساة خوجالي صفحة مؤمنة في تاريخ أذربيجان المعاصر - صحيفة الأهرام - 26 فبراير

تم طرد جميع الأذربيجانيين بالقوة من أراضي آبائهم وأجدادهم في أرمينيا خلال الفترة ما بين عامي 1986 و 1988 ، وقامت الضغوط عليهم في ولاية " قره باغ الجبلية " لجمهورية أذربيجان ، مما دعاهم إلى القيام بالكفاح ، وقد حدثت مظاهرات ضخمة واصلت الليل بالنهار عام 1988 علي الساحة التي أطلق عليها اسم " ساحة الحرية " والتي كانت تسمى من قبل " ساحة لينين " ، إلا أن قيام الجمهورية المعروفة بحبها لروسيا " أرمينيا " فرقت المظاهرات بالقوة ، فانتقل الشعب من حركة النضال العفوية إلى تنظيم نفسه ، فظهرت " الجبهة الشعبية الأذربيجانية " ، وخرجت إلى ميدان الكفاح وكانت من أهم المنظمات السياسية التي تحولت إلى منظمة جماهيرية ، وكان الحكم يخشي من تسلمها زمام القيادة ، فعمل علي اتخاذ التدابير لتفريق الشعب .

ولما طالب أهالي باكو باستقالة رئيس الجمهورية " أياز مطلبوف " قامت وحدات من الجيش السوفيتي بتطويق المدينة ، أما الوطنيون الذين أقاموا الحواجز لإيقاف الوحدات العسكرية فقد باتوا ليلة 20 يناير عام 1990 هدفاً لنيران الأسلحة الثقيلة " فيما أطلق عليه يناير الأسود " ، حيث سقط الحائط الدموي الذي أقاموه ، مما زعزع أيمان الأذربيجانيين بموسكو ، واشتد النضال من أجل الحصول علي الاستقلال الوطني .

وبناء علي طلب القوي الديمقراطية صدر يوم 30 أغسطس عام 1991 بيان سياسي حول إعادة إعلان الاستقلال الرسمي لجمهورية أذربيجان ، وأعلن القانون الدستوري يوم 18 أكتوبر ، وبدأت مرحلة تعزيز الاستقلال الوطني ، وهي مرحلة جديدة ومهمة في حياة الشعب الأذربيجاني .

• سياسة الأمر الواقع:

منذ احتلال أرمينيا لإقليم " قره باغ " وهي تحاول تغيير الوقائع والمعالم التاريخية علي الأرض ، والإدعاء بأن " قره باغ الجبلية " كانت موطناً لإثنى عشر ألف عائلة خلال عام 1810 ، رغم أنه لم يقطن تلك الأرض خلال هذه الفترة سوى 250 عائلة فقط من الأرمن ، وأن " قره باغ " كانت منطقة إسلامية أصلية ولم تتبع أرمينيا في أي وقت سابق ، وحتى عام 1832 كان الأذربيجانيون يمثلون 91% من مجموع سكان " قره باغ " ، وقد انخفضت هذه النسبة إلى 41% من السكان عام 1986 ، تحت ضغط الهجرة الجماعية للأرمن ، تلك الهجرة التي لا ينكرها الأرمن أنفسهم و تعترف بها الوثائق الرسمية الروسية .

ومع توالي الهجرة والتجهير القسري خلال هذه الفترة الزمنية ، تبع ذلك ؛ إجبار الأذربيجانيين الذين كانوا يعيشون في أرمينيا أيضاً علي تركها والتشتت في كل أنحاء العالم ، وإزالة وتشويه كل الآثار التاريخية التي أبدعها الأتراك الأذاريون عبر التاريخ واستمرار حملة تغيير لأسماء المدن والقرى الأذربيجانية إلى أسماء أرمينية ، ومنح وضع خاص للكنائس الأرمينية ، حيث كانت كل هذه الأعمال حلقات متصلة للسياسة الرسمية التي تنتهجها الدولة الأرمينية عندما ظهر للجميع إرهابات انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، نجح الأرمن في تشكيل جيش خاص بهم بمساعدة الجاليات الأرمينية في مختلف بقاع العالم .

وحتى تكتمل الصورة المزيفة للتاريخ ، يتم نسج القصص والأساطير حول ما تم تغييره للمعالم ليتماشى مع الأمر الواقع الذي وضعوه . يروي حارس الموقع - موقع " أدغام / تيجراناكيرت " - متذكراً حادثة اكتشافه عام 2005 قائلاً : حفر ثعلب ثغره في الأرض ، ومن خلال هذه الحفرة ، تمكنا من رؤية حائط دللت " هامليت بيتروسيان " ، مديرة معهد علم الآثار ، عليه ، حفروا وعثروا علي آثار كنيسة أرمينية عائدة إلي القرن

السادس قبل الميلاد ، ويشهد علي وجود مدينة تأسست خلال حقبة " تيجران الكبير (66 : 95 قبل الميلاد) " التي تشكل ذروة عصر أرمينيا القديمة¹

بغية المطالبة بالوصاية علي إقليم " قره باغ الجبلية " تسعى أرمينيا إلي تفسير تاريخ مشترك طويل الأمد علي طريقها الخاصة ، فأرمينيا تشدد دائماً علي الربط الثقافي والديني ، وتتمسك بملكية أرمينيا التاريخية للأقسام الشرقية للقوقاز ، بين نهري " أراز " ، و " كور " ، وذلك منذ العصور القديمة من هذه المنطقة التي تطلق عليها بصورة أشمل اسم " ارتساخ " ، وترمز إلي المقاومة الأرمينية للحفاظ علي الثقافة .

ومنذ دخول قرار وقف إطلاق النار بين القوات الأذربيجانية والأرمينية حيز التنفيذ تعمل أرمينيا علي (أرمنة قره باغ) ، أي تغيير المعالم علي أرض الواقع ، ومحو كل المعالم التاريخية والهوية الأذربيجانية ، وصبغها باللون الأرميني ، وتحويلها إلي صورة مخالفة للتاريخ والجغرافيا . يحدث الأرمن الذين يرغبون باحتلال أرض مفرغة من سكانها ، عن حجج شرعية ليتمكنوا من القيام بذلك ، ويحرصون علي استبقاء تلك الحجج من التاريخ القديم ، هكذا وعلي بعد سبعة كيلو مترات شمال " أدغام " ، وجدوا — الأرمن — موقعا عائدا إلي الحقبة الهلينية ، سرعان ما تم تغيير اسمه ليصبح " تيجرانا كيرت"²

ولا تدخر أرمينيا أي جهد من أجل تغيير المعالم علي أرض الواقع ، وصيغ إقليم " قره باغ الجبلية " بالصيغة الأرمينية . فمن السهل أن يشعر المرء في " خاكندي / ستينانكيرت " أنه في أرمينيا ذاتها ، فالعلم الوطني الأرميني في كل مكان ، حتى علي أعمدة الإنارة وفوق أبواب المحال التجارية ، والرقم الكودي للهاتف هو نفسه في أرمينيا ، كما أن العملة المتداولة في العلاقات التجارية بين المواطنين هي العملة الوطنية الأرمينية " درام " ، والناس في " قره باغ الجبلية " يتحدثون الأرمينية ، وإن

كان بلهجة خاصة بهم ، والناس لم يألوا جهدا في التأكيد علي أنهم أرمن¹ . فأرمينيا تريد صناعة أمر واقع علي أرض " قره باغ الجبلية " ، حتي تظهر للعالم أن هذا الإقليم هو أرميني الهوية ، ولكن إذا استطاعت أرمينيا تغيير الهوية ، فإنها لا تستطيع تغيير التاريخ .

¹ - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباخ العليا - لوموند دبلوماسيك العربية - 8 ديسمبر 2012

² - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباخ العليا - لوموند دبلوماسيك العربية - ديسمبر 2012

¹ - ايكي ستيفن - سلام هس في ناجورنو كاراباخ - BBC العربية - 12 مايو 2004

• ميزان القوي :

استمرار حالة اللاسلم ، وهيمنة حالة الحرب ، مع عدم التوصل إلى اتفاق سلام شامل ينهي تلك الحالة بين أذربيجان التي تتمسك بحقها في استرجاع وتحرير كافة أراضيها المحتلة ، وبين أرمينيا التي تصر على عدم الاستجابة للشرعية الدولية ، والامتناع لقرارات مجلس الأمن الدولي¹ ، وعدم التجاوب مع المبادرات السلمية المتعددة ، فإن نذر الحرب والخيار العسكري يظل هو الأقرب لحسم ذلك الصراع ، وهو ما يدفع بالطرفين - أذربيجان وأرمينيا - إلى استعداد كل منهما إلى تلك المواجهة المرتقبة بالسلح وزيادة الانفاق العسكري كل حسب امكانياته وقدراته الاقتصادية ، وكذلك أولويات الصراع في اهتماماته السياسية والوطنية ، وخاصة أن مفاوضات السلام بين الجانبين ، والتي ترعاها مجموعة " مينسك " مازالت تراوح مكانها دون أدنى تقدم نحو الحل السلمي .

استمرار الوضع الراهن يدفع إلى سباق التسلح لدى الطرفين ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة حسب القدرات الاقتصادية لكل منهما ، وقد أدى استمرار حالة الجمود بين أرمينيا وأذربيجان إلى تزايد الانفاق العسكري لدى أذربيجان بزيادة مضطردة ومتسارعة . فقد بلغ حجم الانفاق العسكري في عام 2003 نحو 135 مليون دولار² بينما وصلت في عام 2004 إلى نحو 500 مليون دولار³ واستمرت الزيادة في الانفاق العسكري على نحو أكبر ليصل حجم الانفاق في عام 2007 إلى 871 مليون دولار⁴ ويقفز ذلك الرقم ليصل في عام 2011 إلى 3.2 مليار دولار⁵ .

الزيادة المستمرة في حجم ميزانية الانفاق العسكري لدى أذربيجان الهدف منها هو إعادة بناء القوات المسلحة في أذربيجان ، وتزويدها بأحدث الأسلحة من الطائرات المقاتلة

1 - أصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات تحمل أرقام 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكلها تدعو أرمينيا للانسحاب من أراضي أذربيجان التي احتلتها .

2 - فيكان شيتريان - لوموند دبلوماسيك العربية - يوليو 2007

3 - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - بوموند دبلوماسيك العربية - ديسمبر 2012

4 - فيكان شيتريان - لوموند دبلوماسيك العربية - يوليو 2007

5 - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - بوموند دبلوماسيك العربية - ديسمبر 2012

والدبابات ، وقطع سلاح المدفعية بأنواعها المختلفة ، والعديد من قاذفات الصواريخ وقد بدأت موسكو في منتصف عام 2013 في توريد دبابات وقاذفات صواريخ مطورة لأذربيجان في إطار صفقة تبلغ قيمتها مليار دولار ، وبحسب مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات في موسكو ، فإن صفقات الأسلحة إلى أذربيجان التي وقعت العقود بشأنها في عامي 2011 و2012 تضم نحو مائة دبابة " تي - 90 س " وقاذفات صواريخ " سميرتش " و " تي أو إي - 1 أ " بالإضافة إلى راجمات قذائف مدفعية ، وبحسب المصدر فإن روسيا سبق أن اقتربت من إنجاز تنفيذ العقود السابقة مع أذربيجان لتوريد حزمة كبيرة من الأسلحة بقيمة تتراوح قيمتها بين ملياري وثلاثة مليارات دولار ، وهي تضم منظومات صواريخ " إس - 300 " ومروحيات قتالية¹ . كما أعلنت أذربيجان عن صفقة أسلحة مع إسرائيل بقيمة 1.6 مليار دولار .

في المقابل أيضا يتزايد الانفاق العسكري لأرمينيا ، ولكن بنسب تقل كثيرا عن الانفاق العسكري في أذربيجان . حيث تحاول أرمينيا أن تنتهج إيقاع هذا السباق في التسلح لكي تحافظ على ما استولت عليه في حروبها مع أذربيجان ، فبينما وصل الانفاق العسكري في أرمينيا عام 2005 إلى نحو 100 مليون دولار ، تزايد بصورة محدودة ليصل في عام 2007 إلى نحو 210 مليون دولار² ووصل في عام 2011 إلى نحو 335 مليون يورو³ وتصر أرمينيا على مساعدة قوات قره باغ المسلحة عن طريق المساعدات المالية والتعاون العسكري ، حيث تحافظ على قوة عسكرية قوامها ألف جندي كما تخصص ميزانية كبيرة لبناء خط دفاعي ثالث ، وكذلك تستضيف أرمينيا قاعدة عسكرية روسية في " غمري " ⁴ وإذا كانت أذربيجان قد اضطرت إلى زيادة الانفاق العسكري ، ليتجاوز أكثر من سبعة أضعاف الإنفاق العسكري لأرمينيا ، فلأنها تقع تحت ضغط كبير وذلك باستمرار أرضها تحت الاحتلال ، وتشريد ما يزيد عن مليون

1 - روسيا اليوم 18 يونيو 2013

2 - فيكان شيتريان - لوموند دبلوماسيك العربية - يوليو 2007

3 - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - لوموند دبلوماسيك العربية - ديسمبر 2012

4 - فيكان شيتريان - لوموند دبلوماسيك العربية - يوليو 2007

• ميزان القوي :

استمرار حالة اللاسلم ، وهيمنة حالة الحرب ، مع عدم التوصل إلى اتفاق سلام شامل ينهي تلك الحالة بين أذربيجان التي تتمسك بحقها في استرجاع وتحرير كافة أراضيها المحتلة ، وبين أرمينيا التي تصر على عدم الاستجابة للشرعية الدولية ، والامتنثال لقرارات مجلس الأمن الدولي¹ ، وعدم التجاوب مع المبادرات السلمية المتعددة ، فإن نذر الحرب والخيار العسكري يظل هو الأقرب لحسم ذلك الصراع ، وهو ما يدفع بالطرفين - أذربيجان وأرمينيا - إلى استعداد كل منهما إلى تلك المواجهة المرتقبة بالسلح وزيادة الانفاق العسكري كل حسب امكانياته وقدراته الاقتصادية ، وكذلك أولويات الصراع في اهتماماته السياسية والوطنية ، وخاصة أن مفاوضات السلام بين الجانبين ، والتي ترعاها مجموعة " مينسك " مازالت تراوح مكانها دون أدنى تقدم نحو الحل السلمي .

استمرار الوضع الراهن يدفع إلى سباق التسلح لدى الطرفين ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة حسب القدرات الاقتصادية لكل منهما ، وقد أدى استمرار حالة الجمود بين أرمينيا وأذربيجان إلى تزايد الانفاق العسكري لدى أذربيجان بزيادة مضطردة ومتسارعة . فقد بلغ حجم الانفاق العسكري في عام 2003 نحو 135 مليون دولار² بينما وصلت في عام 2004 إلى نحو 500 مليون دولار³ واستمرت الزيادة في الانفاق العسكري على نحو أكبر ليصل حجم الانفاق في عام 2007 إلى 871 مليون دولار⁴ ويقفز ذلك الرقم ليصل في عام 2011 إلى 3.2 مليار دولار⁵ .

الزيادة المستمرة في حجم ميزانية الانفاق العسكري لدى أذربيجان الهدف منها هو إعادة بناء القوات المسلحة في أذربيجان ، وتزويدها بأحدث الأسلحة من الطائرات المقاتلة

¹ - أصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات تحمل أرقام 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكلها تدعو أرمينيا للانسحاب من أراضي أذربيجان التي احتلتها .

² - فيكان شيتريان - لوموند ديبلوماتيك العربية - يوليو 2007

³ - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - بوموند ديبلوماتيك العربية - ديسمبر 2012

⁴ - فيكان شيتريان - لوموند ديبلوماتيك العربية - يوليو 2007

⁵ - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - بوموند ديبلوماتيك العربية - ديسمبر 2012

والدبابات ، وقطع سلاح المدفعية بأنواعها المختلفة ، والعديد من قاذفات الصواريخ وقد بدأت موسكو في منتصف عام 2013 في توريد دبابات وقاذفات صواريخ مطورة لأذربيجان في إطار صفقة تبلغ قيمتها مليار دولار ، وبحسب مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات في موسكو ، فإن صفقات الأسلحة إلى أذربيجان التي وقعت العقود بشأنها في عامي 2011 و2012 تضم نحو مائة دبابة " تي - 90 س " وقاذفات صواريخ " سميرتش " و " تي أو إي - 1 أ " بالإضافة إلى راجمات قذائف مدفعية ، وبحسب المصدر فإن روسيا سبق أن اقتربت من إنجاز تنفيذ العقود السابقة مع أذربيجان لتوريد حزمة كبيرة من الأسلحة بقيمة تتراوح قيمتها بين ملياري وثلاثة مليارات دولار ، وهي تضم منظومات صواريخ " إس - 300 " ومروحيات قتالية¹ . كما أعلنت أذربيجان عن صفقة أسلحة مع إسرائيل بقيمة 1.6 مليار دولار .

في المقابل أيضا يتزايد الانفاق العسكري لأرمينيا ، ولكن بنسب تقل كثيرا عن الانفاق العسكري في أذربيجان . حيث تحاول أرمينيا أن تنتهز إيقاع هذا السباق في التسلح لكي تحافظ على ما استولت عليه في حروبها مع أذربيجان ، فبينما وصل الانفاق العسكري في أرمينيا عام 2005 إلى نحو 100 مليون دولار ، تزايد بصورة محدودة ليصل في عام 2007 إلى نحو 210 مليون دولار² ووصل في عام 2011 إلى نحو 335 مليون يورو³ وتصر أرمينيا على مساعدة قوات قره باغ المسلحة عن طريق المساعدات المالية والتعاون العسكري ، حيث تحافظ على قوة عسكرية قوامها عشرون ألف جندي كما تخصص ميزانية كبيرة لبناء خط دفاعي ثالث ، وكذلك تستضيف أرمينيا قاعدة عسكرية روسية في " غمري " ⁴ وإذا كانت أذربيجان قد اضطرت إلى زيادة الانفاق العسكري ، ليتجاوز أكثر من سبعة أضعاف الإنفاق العسكري لأرمينيا ، فلأنها تقع تحت ضغط كبير وذلك باستمرار أرضها تحت الاحتلال ، وتشريد ما يزيد عن مليون

¹ - روسيا اليوم 18 يونيو 2013

² - فيكان شيتريان - لوموند ديبلوماتيك العربية - يوليو 2007

³ - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - لوموند ديبلوماتيك العربية - ديسمبر 2012

⁴ - فيكان شيتريان - لوموند ديبلوماتيك العربية - يوليو 2007

شخص من مواطنيها ، يعيشون في ظروف اجتماعية وإنسانية قاسية ، ورغم أن الاتفاق العسكري الأرمني الذي يعتبر متواضعا مقارنة بالاتفاق العسكري لأذربيجان يخلق وضعاً مختلفاً في ميزان القوى بين الجانبين ، فإن أرمينيا التي تحتل الأراضي الأذربيجانية تجد الدعم والتسلح من روسيا ، فقد حصلت أرمينيا بشكل غير قانوني وبصورة سرية من روسيا على أسلحة وعتاد عسكري وآليات حربية تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار ، وأبرمت في 29 أغسطس 1997 معاهدة الصداقة والتعاون والتعاقد مع روسيا ، حيث ينص عدد من بنودها على التعاون العسكري الوثيق جداً ، وهذا يسبب قلقاً لأذربيجان التي لا تخفي هذا القلق¹.

كما يؤثر انعدام التوازن المتنامي هذا في ميزان القوة قلق المجتمع الدولي ، في حين أن ما رُسم في نهاية العام 2007 من مفاوضات فعلية تحت اسم " مبادئ مدريد " لا يزال يبدو غامضاً².

وقد حرصت أذربيجان على وقف سباق التسلح المحموم في المنطقة ، وخاصة أنها لا تريد سوي تحرير أراضيها المحتلة بالطرق السلمية ، وهو ما جعلها تخوض طريق التفاوض خلال هذه السنوات الطويلة منذ وقف إطلاق النار عام 1994 ، وتمسكت بالخيار السلمي لتسوية هذا النزاع ، وتصدت لمحاولات سباق التسلح وعسكرة المنطقة ولذلك عندما وقعت أرمينيا معاهدة الصداقة والتعاون مع روسيا في 29 أغسطس 1997 سارعت أذربيجان إلى الاعتراض على تلك الاتفاقية باعتبارها سبيلاً لسباق محموم للتسلح في المنطقة ، فلا ريب أن هذه الاتفاقية تسبب قلقاً لأذربيجان التي تحدث رئيسها حيدر علييف في " كشيبيوف " في لقاء رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة ، كما أرسلت أذربيجان برسالة حول هذا الأمر إلى الرئيس الروسي بوريس نيكولايفيتس يلتسن ، كما تم تقديم مذكرة رسمية لروسيا ، تعارض فيها بنود المعاهدة بين روسيا وأرمينيا ما لم تتم تسوية النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان ، لأن

توقيع المعاهدة حول التعاون العسكري التي تنص على إمداد روسيا لأرمينيا بالأسلحة غير سليم ، في الوقت الذي لا يزال فيه النزاع قائماً ويستمر احتلال 20 % من الأراضي الأذربيجانية من قبل القوات المسلحة الأرمينية ، وهذا يخص روسيا باعتبارها إحدى الدول الرؤساء الأعضاء بمجموعة " مينسك " مع الولايات المتحدة وفرنسا المعنية بالتسوية السلمية للنزاع¹.

مع استمرار حالة الحرب ، وعدم الوصول إلى اتفاق سلام شامل بين أذربيجان التي تتمسك بحقها في استرجاع جميع أراضيها المحتلة ، وبين أرمينيا التي تصر على استمرار الوضع كما هو عليه ، يظل الموقف على شفا حرب بين الجانبين ، وهذا يدفع بالطرفين الأذربيجاني والأرمني إلى الاستعداد لتلك المواجهة المرتقبة ، وخاصة مع عدم وجود تقدم في المفاوضات التي ترعاها مجموعة مينسك .

لقد ارتفعت النفقات العسكرية لأذربيجان خمسة أضعاف منذ العام 2004 ، حيث بلغت في ذلك العام خمسمائة مليون يورو ، لتصل إلى 3.5 مليار دولار في العام 2011 ، وفي المقابل بلغت النفقات العسكرية لأرمينيا 335 مليون يورو في أرمينيا².

وإذا كانت أذربيجان لها من المبررات ما يدفعها إلى تنامي انفاقها العسكري ليتعدي أكثر من سبعة أضعاف إنفاق أرمينيا العسكري ، فإن الاتفاق العسكري الأرمني الذي يعتبر متواضعا بالنسبة لأذربيجان يخلق وضعاً مختلفاً في ميزان القوى بين الجانبين . حيث يؤثر انعدام التوازن المتنامي هذا في ميزان القوة قلق المجتمع الدولي ، في حين أن ما رُسم في نهاية العام 2007 من مفاوضات فعلية تحت اسم " مبادئ مدريد " لا يزال يبدو غامضاً³.

نظراً للطفرة الاقتصادية التي حققتها أذربيجان بفضل ارتفاع صادراتها من النفط والغاز الطبيعي منذ تشغيل الأنابيب الذي ربط بين باكو وبين ميناء جيهان التركي ، وعد رئيس البلاد بتحديد الإنفاق العسكري نسبةً إلى ميزانية أرمينيا ؛ وكذلك زوّدت باكو نفسها

¹ - تصريح للرئيس حيدر علييف - صحيفة " أذربيجان " - 16 ديسمبر 1997

² - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - لوموند دبلوماسيك العربية - 8 ديسمبر 2012

³ - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - لوموند دبلوماسيك العربية - 8 ديسمبر 2012

¹ - تصريح للرئيس حيدر علييف - صحيفة " أذربيجان " - 16 ديسمبر 1997

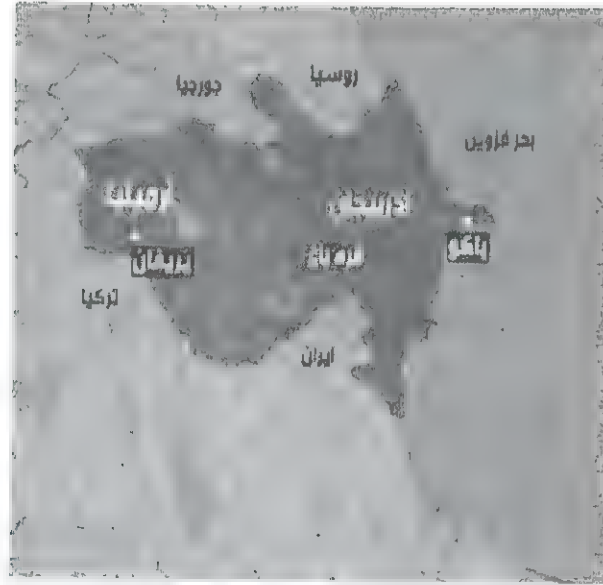
² - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا - لوموند دبلوماسيك العربية - ديسمبر 2012

بأسلحة هامة كالمقاتلات ، والدبابات ، وقطع من سلاح المدفعية ، والعديد من قاذفات الصواريخ .

ومنذ عام 2003 ، أعلنت أذربيجان تكراراً بأنه إذا فشلت المفاوضات مع يريفان لإجبارها على التخلي عن إقليم " قره باغ " والأقاليم الأذرية الستة المحيطة به ، والتي هي حالياً تحت السيطرة الأرمنية ، فإنها ستستعيد هذه الأراضي بالقوة .

تصر أرمينيا على مساندة قوات " قره باغ " المسلحة عن طريق المساعدات المالية والتعاون العسكري ، فولاية " قره باغ الجبلية " التي يبلغ عدد سكانها هذه مائة وخمسون ألف نسمة ، تحافظ على قوة عسكرية يبلغ قوامها عشرون ألف مقاتل رغم وجود أربع دول من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق تمتلك أسلحة نووية هي روسيا الاتحادية ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا ، كازاخستان ، فإن انتشار عمليات تهريب وبيع الأسلحة النووية يشير إلى احتمال حصول أي من أطراف النزاع على المواد النووية بشكل أو بآخر¹

تمتلك أذربيجان ثلاث منصات على الأقل لإطلاق صواريخ سكود أرض - أرض بعيدة المدى ، قادرة على حمل رؤوس نووية ، وتقع العاصمة الأرمنية يريفان في مدي هذا الصاروخ الذي يصل إلى مائتي ميل .



الفصل الثالث الارهاب الارمني

¹ - أزمة التفكك في الكومنولث الروسي : ناجورنو كاراباخ : الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية - عبد الله صالح - مجلة السياسة الدولية - العدد 120 - أبريل 1995

لا يوجد تعريف عام ومحدد ومتعارف عليه دولياً لمعنى " الإرهاب " ، على الرغم من الأهمية القصوى بضرورة فهم الأساس الذى يقوم عليه الإرهاب ، من أجل مقاومته ومواجهته ، وفى الوقت الراهن يفسر ويحدد مصطلح " الإرهاب " على أنه استخدام التهديد ، أو التهديد باستخدام العنف على أساس منظم ، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية ، وفى حال أن يؤدى ذلك الأمر للخوف فهو يعتبر أو يعد إرهاباً ، ويعرف " الإرهاب " على أنه تهديد أو استخدام للعنف ضد السكان المدنيين ، ويستخدم الإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية وليست عسكرية من قبل جماعات ضعيفة لا تقوى على التصدى علانية ، ولقد تزايد تأثير الإرهاب النفسى على رأى العام بسبب التغطية الإعلامية المكثفة .

وفقاً للقرار الخاص بالتدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولى ، والذى تم تبنيه والتصديق عليه فى الجلسة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى 9 ديسمبر 1994 ، تم تعريف الإرهاب على أنه " الأعمال الإجرامية المقصودة أو التى تؤدى لحالة من الرعب لدى عامة الناس ، أو لدى جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين ، لأجل أغراض سياسية تحت أي ظروف معينة ، تعد غير مبررة مهما تكن الاعتبارات سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عرقية أو جنسية أو دينية أو من أي طبيعة أخرى يمكن تبريرها لارتكاب تلك الأعمال " .

وطبقاً لتعريف الإرهاب فإنه يمكن أن يتسم الإرهاب بعدد من الصفات الأساسية التى يتفرد بها وهى : -

أولاً : يستهدف الإرهاب المدنيين الآمنين ، ولذلك فهو يختلف عن الأنشطة العسكرية أثناء الحرب ، كما أنه يستخدم فجأة دون سابق إنذار .

ثانياً : العنف أو التهديد به يستخدم بهدف التسبب فى نشر الخوف والرعب والفرع بين السكان والحكومة ، ومن ثم يختلف الإرهاب عن جريمة الاغتيال العادية .

ثالثاً : التغاضى التام عن كل القيم الأخلاقية ، لأن الضحايا كقاعدة عامة لا يمكن أن يمثلوا السبب المباشر للعمل الإرهابى .

رابعاً : ترتكب الأعمال الإرهابية من قبل أفراد أو جماعات .

خامساً : يسعى الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية غالباً تكون غير مشروعة ، ولذلك فالإرهاب يختلف عن المقاومة المسلحة للمحتل أو المستعمر .

سادساً : يعمل الإرهابيون داخل دولتهم وخارج حدود الدولة أو في عدة دول ويتصرفوا من تلقاء أنفسهم أو بدعم من الدولة ، وتوجه جميع أعمالهم ضد المواطنين من دولة واحدة أو من عدة دول .

ويمكن تمييز الأنماط الرئيسية التالية من الإرهاب : -

1 - إرهاب لا تدعمه الدولة ، بل جماعات إرهابية تتصرف ذاتياً بدون أى دعم أساسى من أى حكومة أو سلطة شرعية .

2 - إرهاب موجود داخل دولة من الدول أو ولاية من الولايات ، ومن خلاله يتم القيام بالأنشطة الإرهابية لمواطنين من دولة معينة ضد مواطنين من نفس البلد ، أو ارتكاب هذه الأعمال ضد مواطنين من بلاد أخرى ، ولو كانوا على الأرض الأصلية للإرهابيين وليسوا هم الهدف الرئيسى أو أهداف مختارة .

الدولة الراعية للإرهاب لا تقوم بالإرهاب بشكل مباشر ولا تعلن عن تبنيها للعمليات الارهابية ، لأنها تعلم أنها أعمال غير أخلاقية وغير مشروعة ، ولكن من خلال جماعات إرهابية تعمل بشكل مستقل ، وهذه الجماعات الإرهابية تتمتع بدعم من إحدى الحكومات أو من عدة حكومات ، فالإرهاب الذى توجهه الدول ، تقوم به جماعات إرهابية تعمل كوكلاء للحكومة وتتلقى معلومات ومواد وإمدادات فنية ودعم قانونى ومعلوماتى من الحكومة الراعية بشكل دائم ، وينشط الإرهاب من خلال القيام بالاعتقالات وإحراق المباني وغيرها من الممتلكات العامة والخاصة عمداً ، وتفجير القنابل واحتجاز الرهائن والاختطاف والأسر وخطف المركبات والطائرات والسفن والقيام بالهجمات المسلحة والتخريب التجارى والصناعى ، باستخدام أسلحة فنية عالية النوعية والتقنية .

استخدمت أرمينيا الأعمال المسلحة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ، من خلال دعم الجماعات الانفصالية في إقليم " قره باغ الجبلية " ، حيث عملت على استغلال موقف الأقلية الأرمنية كذريعة وحجة لتحقيق مطالبها الإقليمية في عدد من الدول الموجودة في المنطقة (تركيا ، وأذربيجان ، وجورجيا) ، حيث قدمت أرمينيا الدعم للعديد من المنظمات المسلحة وخاصة في إقليم " قره باغ الجبلية " بهدف ترويع السكان الأذربيجانيين وإجبارهم على ترك بيوتهم وأرضهم ، لتفريغ الإقليم من السكان الأذربيجانيين الأصليين .

إنه لشيء يدعو إلى الدهشة ألا تصل الحرب ضد الإرهاب المزعومة في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى الجماعات الأرمنية التي تمارس التصفية العرقية على مرأى ومسمع من العالم كما تفعل إسرائيل ، فالعيون الأمريكية والغربية لا تري الإرهاب والفتك الجماعي والحروب وعمليات الترويع المستمرة والممتدة من القوقاز إلى فلسطين والتي تهدد شعوب هذه المناطق الساخنة¹.

إن الأمن والاستقرار لن يستتب والسلام لن يسود إلا إذا ساد أو على الأقل توازن العدل العالمي ، وتشابكت وتعاونت الأيدي الإسلامية والعربية المقهورة ولذلك فلا مفر من عودة النازحين والمهجرين واللاجئين إلى ديارهم ، فالأذربيجانيين والفلسطينيين الذين أبعادوا بالقهر والفتك عن أراضيهم ، وأجبروا على الهجرة من أوطان الآباء والأجداد لابد أن يتمسكوا بترابهم ، ويبذل الجهد من أجلهم ومن أجل تنوير الرأي العام العالمي بعدالة قضايهم ، وأن يعرف العالم حقيقة ما يجري في القوقاز وفلسطين بمداه بالمعلومات الصحيحة عما يجري في هذه المناطق المنكوبة ، كشف المستور خلف احتفال الصهيونية بما يسمونه " الوطن الموعود " ، والقومية الأرمنية بما يطلقون عليه " أرمينيا العظمى " من كل عام ، وتأجيج الشعور والمشاعر القومية المتطرفة لدى

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية على الشرق الأوسط - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007

أهالي أصحاب النزعتين المستند في مجموعه علي عداوة الأذربيجانيين والأتراك والعرب والمسلمين .

يعود تاريخ الأعمال المسلحة الأرمنية إلى نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك عندما تم تأسيس أول حزب أرمني " هنتشاك " (الجرس) في جنيف عام 1887 ، على أساس المبادئ الماركسية ، وكان أعضاء ذلك الحزب من أرمن روسيا الذين بثوا فيه روح المليشيات الثورية ، وفي عام 1890 تم تأسيس " حزب اتحاد الثوريين الأرمن " (الدشناك) في تفليس ، بهدف توحيد جميع الجماعات المسلحة الصغيرة وكل الدوائر الثورية ، وقد أرادت جميع تلك الجماعات تأسيس " أرمنيا التركية المستقلة " في الأقاليم الستة الشرقية ، حتى تصبح دولة اشتراكية وطنية ، وكان ذلك هو الهدف المرحلي ، أو الخطوة الأولى نحو تحقيق الهدف النهائي ، وأقر برنامج حزب " هانتشاك " أن الهدف الأول للحزب هو الحصول على الاستقلال السياسي والوطني من أرمنيا التركية ، واستخدمت للوصول إلي ذلك الهدف الدعاية والاستفزاز والتنظيمات المسلحة والفلاحين والحركات العمالية ، وبعد أن يتم استقلال أرمنيا من تركيا ، سوف تمتد الثورة إلى روسيا وإيران وسوف تؤسس أرمنيا الموحدة ، حيث يمثل ذلك الهدف الأسمى والأكبر .

وضع حزب " الداشناك " ، تصورا لتأسيس جماعات المقاتلين وتنفيذ الأعمال المسلحة التنظيمية السياسية ، وفي بداية القرن شكل الحزب نظاما مسلحا باسم " نيميسيس " وكان ممثلو هذا النظام من الأعضاء السابقين لحكومة " شباب الأتراك " ، والذين قاموا بتنفيذ عددا من عمليات الاغتيال ، وقد حدد برنامج حزب " الداشناك " المهمة والعمل المطلوب وهي " الحث على القتال ، وأن يرهب مسئولو الحكومة والمرشدين والخونة والمرابين وكل مستغل " ، ولقد اعتبر الاتحاد الأرمني الثوري منظمة مسلحة ، مهمتها الإمساك بزمام أرمنيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى .

في تسعينيات القرن التاسع عشر نفذ " الداشناك " أعمالا مسلحة عديدة داخل الامبراطورية العثمانية لتحقيق أهدافهم السياسية ، وكان الهدف هو إثارة الأرمن المسيحيين ، وتهيج مشاعر الأتراك المسلمين ، حتى يمكن توريث القوى الأوروبية

المسيحية وتأسيس الدولة الأرمنية ، وقام المسلحون الأرمن بأعمال العنف ضد المسلمين باستمرار ، وكلما بادر المسلمين بالدفاع كرد فعل للعنف الأرمني ، يصيح الأرمن قائلين " البرابرة الأتراك المسلمون يذبحون الأرمن المسيحيين الأبرياء " اتسم نهاية القرن العشرين بأعلى درجة من درجات النشاط للمنظمات المسلحة الأرمنية وخاصة منظمة " الجيش السري الأرمني لتحرير أرمنيا " (أسالا) التي تأسست في عام 1975 في بيروت ، ومنظمة " المنتقمون من أجل الإبادة الجماعية للأرمن " التي تأسست عام 1973 ، ومنظمة " جماعة التاسع من يونيو " والتي تأسست عام 1991 في سويسرا ، والمنظمة " السرية الانتحارية " ، والتي تأسست عام 1981 في فرنسا ، حيث قامت تلك المنظمات بنشاط مسلح ملحوظ بهدف دعم أهداف ومطالب الأحزاب السياسية الأرمنية " داشناك " و " هنتشاك " و " رامكاوار " ، والتي تمثلت مطالبها في :

- 1 - اعتراف تركيا - باعتبارها خليفة الامبراطورية العثمانية - بالإبادة الجماعية للأرمن المزعومة عام 1915 .
- 2 - عودة الشعب الأرمني الى وطنه التاريخي الأم عن طريق الأتراك .
- 3 - قيام الحكومة التركية بدفع التعويضات المادية عن الإبادة الجماعية المزعومة .
- 4 - انتزاع الاعتراف " بالإبادة الجماعية " والحقوق الإقليمية للأرمن من قبل حكومات العالم كله .

ومن أجل جذب انتباه الرأي العام العالمي لما يسمى " الإبادة الجماعية للأرمن " حاولت المنظمات المسلحة الأرمنية أن تصور أنشطتها وممارساتها على أنها كفاح من أجل تحرير الوطن الأم ، لأنها لم تكن تعلن عن أن هدفها هو الاعتراف " بالإبادة الجماعية " حتي لا تصنف تلك الأعمال المسلحة علي أنها أعمال انتقامية ، ولكن كان الهدف الرئيسي المعلن دائما هو تحرير الوطن الأم .

تتمتع المنظمات المسلحة الأرمنية بالتنظيم والبناء القوى والوحدات الخاصة والمعدات والبيانات والمعلومات ، ومن المستحيل أن يتوافر لدي هذه المنظمات كل ذلك وتستخدم كل هذه الامكانيات في عملياتها المسلحة بدون دعم من الدولة ، حيث تتمتع المنظمات

المسلحة الأرمنية بدعم كامل من جمهورية أرمينيا ، ويتضح ذلك من خلال توسط الرئيس السابق لأرمينيا " تير بيتروسيان " مع رئيس فرنسا لمراجعة الحكم الذي صدر على " فاروزهان كارابيتيان " أحد الإرهابيين المسؤولين عن العمل الإرهابي في مطار " أورلي " بباريس ، حيث قتل ستة أفراد بما فيهم مواطن أمريكي ، وبعد إطلاق سراح " فاروزهان كارابيتيان " ، تم استقباله كبطل قومي في أرمينيا ، ووصف رئيس وزراء أرمينيا " ماركارايان " وعدد من كبار المسؤولين في جمهورية أرمينيا الأنشطة والممارسات المسلحة على أنها أعمالاً بطولية .

وبالرغم من جهود رئيس أرمينيا السابق " تير بيتروسيان " لتعليق أنشطة حزب " داشناكوتسيان " بعد اتهام الحزب بالبقاء داخله على العنف السري ، والمتورطة في أعمال الاتجار في المخدرات الدولية وأنشطة اقتصادية غير قانونية أخرى ، إلا أنه يوجد لهذا الحزب ممثلين في حكومة أرمينيا ، منهم على وجه الخصوص وزير التعليم والعلوم " ليفون ماکراتشيان " ووزير الثقافة والشباب والرياضة " رولاند شارويان " وهم أعضاء في حزب " إيه اراف داشناكوتسيان " ، كما أن أحد مستشاري الرئيس هو أحد قادة حزب " داشناكوتسيان " ، هو " فاهان اوهانيسيان " ، وعضو آخر من هذا الحزب هو " هاريار كارابيتيان " أصبح محافظاً لمقاطعة " اراجا تسوتين ماري " .

هناك الكثير من دول العالم تتبع سياسة منح حق اللجوء السياسي. وتبرر العنف وتوفر كل الظروف لمن يمارسونه للراحة وتلقى العلاج ، وتزودهم بالغطاء السياسي بعد ارتكابهم لأعمال العنف في دول أخرى ، وتشجع حملات ترويج المعلومات الكاذبة المبررة للعنف ، والأكثر خطورة من كل ذلك ، هو محاولات إلصاق صورة " الأبطال الوطنيين والمناضلون من أجل القضية العادلة " بالذين ارتكبوا أعمال العنف ويمارسونه مما يشجع على تربية الأجيال الشابة على روح وتقاليدهم الكفاح المسلح ، وتمثل جمهورية أرمينيا إحدى هذه الدول التي تتبع سياسة إعادة تأهيل أو إصلاح نشطاء الجماعات المسلحة الأرمنية ، الذين ارتكبوا جرائم التفجيرات في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في مطار " أورلي " ، وفي مترو الأنفاق بموسكو ، واغتيالات

الدبلوماسيين الأتراك في سويسرا واليونان والاستيلاء على السفارة التركية في باريس وعددا من الجرائم الأخرى .

لقد أصبحت أذربيجان هدفا للعنف المسلح الأرمني منذ بداية القرن العشرين ، ووصلت الأعمال المسلحة إلى أعلى درجته خلال الثورة الروسية الأولى بين عامي 1905 إلى 1907 ، وما بين عامي 1918 إلى 1920 ، حيث نشطت الجماعات الأرمنية المسلحة بشكل وحشي ، ولم يرحموا كبار السن ولا النساء ولا الأطفال ، وتركوا القرى من خلفهم مدمرة ، ومنذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت أذربيجان مرة أخرى الهدف الرئيسي للعنف المسلح الأرمني ، حيث كانت الأعمال المسلحة تنفذ ضد السكان المدنيين على الأراضي الأذربيجانية وخارجها على نطاق وحشي واسع ونتيجة للجرائم التي ارتكبتها المسلحون الأرمن خلال الفترة ما بين عام 1989 وحتى عام 1994 قتل أكثر من ألفين من المدنيين من جمهورية أذربيجان معظمهم من النساء وكبار السن والأطفال وجرح عشرات الآلاف ، مخلفين وراءهم عدد كبير من المعوقين الذين أصيبوا بإصابات مستديمة .

لقد وقفت أرمينيا خلف كل هذه الجرائم التي تم تنظيمها وتنفيذها من أجل تحقيق هدف سياسي ، وهو الاستيلاء على ولاية " قره باغ الجبلية " من جمهورية أذربيجان ، وبعد ما تم احتلال أرمينيا لهذا الإقليم ، أصبح " قره باغ الجبلية " موطناً لانتشار المنظمات المسلحة ، التي يتم تدريبها للقيام بأعمال مسلحة ضد أذربيجان بعلم وتنسيق مع أجهزة الدولة الأرمنية وهيئاتها ، وقد أثبتت دلائل وبراهين كل ذلك ومنها على سبيل المثال الكشف عن جماعة مسلحة انفصالية أرمنية نتيجة للتعاون بين وزارة الأمن القومي الأذربيجاني وإدارة الأمن الفيدرالي الروسي ، هذه الجماعة المسلحة تعمل برئاسة رئيس قسم الإدارة الرئيسية للأمن القومي لأرمينيا الكولونيل " جان اوهانيسيان " ونائبه الميجور " اشوت جوليان " ، وموظف مسئول من إدارة مكافحة الإرهاب من إدارة الأرمن الفيدرالي الروسي ، والميجور " بورسي سيمونيان " الذي كان يعمل على أراضي روسيا الاتحادية واستدعى لمناقشته ، وهذه الجماعة التي كانت تمول من منظمة TIRR ومقرها في موسكو ويرأسها " ف. ب. بتروسيان " ، وقامت بعدة تفجيرات في

عدد من القطارات على الاراضي الروسية والاذربيجانية ، وحكم على كل هؤلاء الاشخاص بأحكام بالسجن لمدد مختلفة من قبل المحاكم الفيدرالية الروسية ومن جمهورية اذربيجان .

لقد قامت أجهزة الخدمة السرية في ارمينيا بتدبير انفجار القطار الكهربائي في مترو انفاق باكو في 19 مارس 1949 ، حيث قتل اربعة عشر شخصا وجرح اثنين واربعون اخرون ، وقد نفذ هذه العملية الارهابية اعضاء المنظمة المسلحة الانفصالية المعروفة باسم " سادفال " ، التي تعمل في داغستان ، والتي اثبت تورطها خلال تحريات النيابة وتبين مواد اثباتات وشهادات عديدة مباشرة ان مقاتلي هذه المنظمة تم تدريبهم على الانشطة العسكرية التدميرية في قواعد الخدمة الخاصة في ارمينيا في مستوطنة " لوكوس " في مقاطعة " نايري " ، وفي مقاطعة " ارزني " في ارمينيا ، وايضا في معسكرات اقيمت خصيصا في مقاطعة " مهراناكن " في داغستان ، وكانت اجهزة الخدمة الخاصة في ارمينيا تمول المنظمة وتزودها بكل المواد المدمرة الضرورية والوسائل الفنية للعمل الاجرامي ، وكشفت اجهزة الخدمة الخاصة الاذربيجانية عن ثلاث واربعين مخططاً ومنفذا لتلك الجريمة ، وحكمت المحكمة العليا الاذربيجانية على ثلاث منهم باحكام مختلفة ، فيما يزال البحث جارياً عن الأشخاص المتهمون الآخرون الهاربون خارج البلاد .

ليس من المقبول أن تقوم أجهزة الدولة في ارمينيا المجاورة لأذربيجان برعاية النظام الانفصالي من الجزء الغربي من اذربيجان في " قره باغ الجبلية " ، وتنظم تدريبات مسلحة علي أرض بلد مجاور لروسيا للانفصاليين الذين يطالبون بعدد من الاقاليم الشمالية من اذربيجان ، مما يُعد دليلاً دامغاً على ان تفاعل الانفصاليين من أصول عرقية مختلفة ، هو واحد من اهم مكونات عناصر الارهاب الدولي ، وكذلك كدليل على أن ارمينيا التي تحتل أراضي اذربيجان تعمل دون كلل أو ملل علي إشاعة أجواء من الاضطرابات وعدم الاستقرار في دول الجوار ، وفي المنطقة بصفة عامة .

تعمل ارمينيا علي دعم أعمال العنف والارهاب بشكل آخر من خلال تبرير أعمال العنف ، ومنح حق اللجوء للإرهابيين المتورطين في أعمال العنف ضد السكان الأذربيجانيين

المدنيين في الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها أرمينيا ، وكذلك دمج المنظمات التي تتبني العنف وتمارسه في مؤسساتها السياسية والاجتماعية ، ففي عام 1993 قام زملاء " مونت ميلكونيان " ، المواطن الأمريكي الذي قضى فترة الحكم في السجن بفرنسا لإدانته بالقيام بأعمال ارهابية في باريس ، والذي كان متورطاً في أعمال العنف الوحشية التي قام بها الارمن على اراضي " قره باغ الجبلية " وكرمته ارمينيا واعتبرته بطلا قومياً ، وعند وفاته سمحت أرمينيا لزملائه بالمشاركة في جنازته التي شارك فيها أيضاً مسؤولون ارمن في مقدمتهم رئيس البلاد ، كما أن الارهابيان الشهيران " جرانت ناكاريان " ، و " فازجين سيسليان " ، وهما من المخططين لعملية الاستيلاء على السفارة التركية في باريس عام 1981 تم تكريمهم بمنحهم القاب ابطال حرب " قره باغ " .

نتيجة لوقف اطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا ، والذي دخل حيز التنفيذ في مايو 1994 ، ونتيجة للاجراءات التي اتخذت من قبل اجهزة الأمن الخاصة في اذربيجان ، فان النشاط الارهابي ضد السكان المدنيين في اذربيجان بدأ في الانحسار منذ منتصف عام 1995 ، ولكن في نفس الوقت فان اجهزة الدولة في ارمينيا والنظام القائم في " قره باغ الجبلية " قاموا بمحاولات لتنظيم وتمويل وتحقيق هذا النشاط ، وعبر استخدام مواطنين من بلاد العالم الثالث وممثلي القوميات الصغيرة في اذربيجان واسرى الحرب والرهائن ، حيث أنشأت أرمينيا في قواعد تدريب جماعات مسلحة من المنظمات الانفصالية لجماعات " لزجن " ، و " افارس " ، وجري التخطيط حول الاعداد لأعمال عنف مع ممثلي هذه الجماعات ، وقدمت لهم كل مساعدة ممكنة ، وعند استجواب الاشخاص الذين تم وضعهم رهن المراقبة والتحريات حول صلاتهم بأعمال العنف التي تم تنفيذها في سبتمبر 2001 في اقليم " ذاجاتالا " في اذربيجان ، تبين ان وزير الدفاع ومسؤولين رفيعي المستوى في " قره باغ الجبلية " ، قد شاركوا في الاعداد للأعمال المسلحة التي تهدف الى توحيد الاجزاء الشمالية من اذربيجان مع جمهورية " داغستان " الروسية ، وإمداد الانفصاليين الليزجيين والأفاربيين بالسلاح ، وتبين أن الذين ارتكبوا هذه الجرائم ، قد قاموا بزيارات متكررة إلى كل من يريفان و " قره باغ الجبلية "

وتلقوا تدريباً خاصاً هناك ، وتم منحهم الأسلحة والمال للبدء في الأعمال عند انشاء دولة " افار " الانفصالية .

ترتبط أعمال العنف المسلح ارتباطاً وثيقاً بالجريمة الدولية المنظمة ، ولذلك يتم استخدام أراضي أذربيجان المحتلة من قبل الجماعات المسلحة لصالح الإتجار في المخدرات وتجارة السلاح غير المشروعة والاتجار في البشر وغسيل الاموال والأنشطة الأخرى غير المشروعة ، والأرباح التي يتم الحصول عليها يجرى إنفاقها لتمويل أعمال العنف والتي تعد بدورها احدى وسائل الاستغلال السيئ للأراضي الأذربيجانية المحتلة ، وقد ورد في التقرير الاستراتيجي الدولي للتحكم في المخدرات ، والصادر عن الادارة الامريكية في عام 2003 ، انه لوحظ ان الاراضي الأذربيجانية المحتلة تستخدم للتجارة في المخدرات ، ففي عام 2001 في ولاية " قره باغ الجبلية " تم ضبط ومصادرة 3,677 كيلو جرام من نبات القنب المستخدم في استخراج الحشيش ، كما عمل المسلحون بالتحكم بمخدرات ارمينيا وفي قراراتها ، حيث أصبحوا من أصحاب النفوذ الواسع لدي سلطة اتخاذ القرار السياسي ، ويمكن اعتبار الاحداث التي وقعت في البرلمان الأرميني نموذجاً لهذا النفوذ ، وذلك عندما قتل مسلحون رئيس البرلمان ورئيس الوزراء وعدداً من نواب البرلمان الأرميني ، ومن ثم فإن عمليات الاغتيالات السياسية أصبحت أحداثاً مألوفة في ارمينيا اليوم ، فعندما رفع رئيس بلدية " يريفان " صوته بالشكوي من الفساد المتفشى داخل عاصمة الدولة ، تم اغتياله بعد ذلك ، كما تم اغتيال العديد من الافراد الذين حاولوا ان يكونوا موضوعيين ويعبروا علانية عن سوء الاستخدام لحكومة الدولة. أصبحت أعمال العنف والتطرف من أهم الوسائل في ايدي الجماعات التي تتصف بالانفصالية وعدم الاستقرار والتعصب والراдикаلية السياسية من اجل تحقيق اهداف سياسية ، فأعمال العنف لا تتوافق مع الاعراف والمعايير والقانون الدولي أو المحلي أوالقائمون علي أعمال العنف أو يتبنون العنف وسيلة لتحقيق أهداف سياسية لا يراعون ابسط القواعد الاخلاقية والقانونية ، فالعنف وسيلة في يد القوميين الأرمن لتحقيق اهدافهم السياسية ، وقد اصبح العنف الآن جزءا لا يتجزأ عن سياسات الدولة في جمهورية ارمينيا ، وتمدت نيران ذلك العنف لتصل إلي داخل أرمينيا نفسها .

ان الاسطورة الارمنية التي بنيت على مفهوم ارمينيا الكبرى ، والابادة الجماعية للأرمن التي روج لها الايديولوجيين والمفكرين الأرمن وتبناها الساسة وجعلوا منها العنصر الرئيسي في برامجهم ودعايتهم الانتخابية ، مازالت تلك الأسطورة موجودة حتى اليوم ، فالتحريض على الكراهية وانعدام التسامح ونشر ثقافة العداوة بين الأجيال والعدوان العسكري المباشر وممارسة العنف ضد السكان المدنيين والمنشآت المدنية كلها عناصر من سياسة الدولة العامة في ارمينيا ، فقد ارتكب الأرمن الكثير من أعمال العنف في حق اذربيجان وعلى اراضي دول مشتركة معها في الحدود ايضاً ، ولذلك فإن التسويف والمماطلة من جانب أرمينيا في الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية وعدم الرغبة في تسوية الصراع الأرميني الأذربيجاني يهدف الى تفاقم الموقف في الاقليم ويهدد الامن والاستقرار فيه ، فأرمينيا باستخدامها أعمال العنف باعتبارها مكون من سياسة الدولة ، وباعتبارها الدولة المعتدية التي تحتل أراضي أذربيجان تساهم بشكل مباشر في تهديد الأمن والاستقرار بمنطقة القوقاز الهامة باعتبارها منطقة التقاء بين أوروبا وآسيا ، وبين الشرق والغرب .

• الأطماع الأرمنية والعنف المسلح :

ظهرت دولة أرمينيا لأول مرة في التاسع من سبتمبر 1918 ، وكانت الدولة العثمانية أول من اعترف بها ، حيث اعتبر ذلك عصراً جديداً في حياة الشعب الأرمني ، وقد نشطت الدولة الأرمنية بعد هزيمة المحور التركي الألماني في الحرب العالمية الأولى وتوقيع اتفايتي "مودروس" في 30 أكتوبر 1918 ، و "كومبين" في 11 نوفمبر 1918 ثم انسحاب القوات التركية من بلاد القوقاز ودخول القوات البريطانية إلى المنطقة وكانت علاقات أرمينيا بجيرانها يسودها الكثير من التوتر والقلق بسبب الأطماع الأرمنية الإقليمية تجاه هذه الدول ، وكانت أذربيجان بطبيعة الحال واحدة من تلك الدول .

كانت محافظة "جنجة" (ييليزافتبول) والتي عرفت بمنطقة "كازاخ" ، وهي محافظة تمثل خمس مساحة إقليم "نوفو - بايزيت" تدخل في نطاق أراضي جمهورية أذربيجان بينما كان الجزء الرئيسي من هذا الإقليم يتبع أرمينيا ، ولذلك فإنه عند هذا الجزء من جمهورية أذربيجان كانت تلتقي حدود أرمينيا ، لأن نصف إقليم "شارور - دار الاجيوز" كان تابعاً للأراضي الأذربيجانية ، والجزء الآخر منه خرج من تركيا بموجب اتفاقية "باطوم" الموقعة 4 يونيو 1918 ، أما الجزء الذي كان يدخل في نطاق جمهورية أذربيجان والمناخ لإقليم "نوفو بايزيت" والذي دخل الجزء الأكبر منه في نطاق أرمينيا ، فإن أذربيجان ليس لها حدود مع أرمينيا في هذا الجزء .

لم تقم أرمينيا منذ وجودها بترسيم مثل هذه الحدود مع أذربيجان ، لأنها كانت لا تعترف بها ، فكانت أطماعها أبعد من تلك الحدود بكثير رغم أنها لم تصرح بذلك ، وكانت تنتظر الفرص السانحة للتعبير عن تلك الأطماع ، وقد بدأت أرمينيا نشاطاً نوعياً لتعديل هذه الحدود ، ففي الوقت الذي بدأ فيه الأتراك بالتحرك تجاه "ناختشيوان" مع نهاية شهر مايو 1918 ، تحرك الجنرال الأرمني "اندرانيك" علي رأس قواته للانضمام إلى القوات البريطانية ، وبعد فشله في "ناختشيوان" ، توجه إلى "زانجازور" التي دخلها في شهر يونيو 1918 مستغلاً انشغال الحكومة الأذربيجانية بعملية "باكو" ، ثم انتقلوا بعد ذلك من "زانجازور" إلى "شوشا" حيث قطعوا طريق "ايفلاخ - شوشا" الواقع على مضيق "عسكران" .

احتجاجاً على الأعمال العدوانية المسلحة التي قامت بها ميليشيات "اندرانيك" فقد أرسل ممثل جمهورية أذربيجان لدي جمهورية جورجيا "جافاروف" في 15 أغسطس 1918 رسالة إلى "جمالان" القائم بأعمال أرمينيا لدي حكومة جورجيا رسالة احتجاج ورد فيها أن القوات الأرمنية التابعة لوحدات الجنرال "اندرانيك" قامت باقتحام حدود أذربيجان ، واحتلت الطريق الواقع بين مدينتي "شوشا" ، "عسكران" ، وجزءاً من إقليم "زانجازور" مع مدينة "جيروسام" ، وأن مثل هذه الأعمال من جانب القوات الأرمنية تعد عملاً عدائياً سافراً تجاه جمهورية أذربيجان ، وأنها لا يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى الحفاظ على علاقات المودة والصداقة بين البلدين .

تلقت حكومة أذربيجان رداً على هذه الرسالة يؤكد على أن المغامرة التي قام بها "اندرانيك" لا تعبر إطلاقاً عن موقف حكومة جمهورية أرمينيا التي لديها رغبة كبيرة في القضاء على النشاط العدواني للجنرال "اندرانيك" ، ولكنها لا تملك الامكانيات المادية والعسكرية لتحقيق هذه النوايا ، وقد جاء الرد على الرغم من الدعم المادي والسياسي الذي قدمته أرمينيا إلى "اندرانيك" ، ففي 26 فبراير 1919 ألقى "أجارونيان" خطاباً باسم حكومة أرمينيا أمام مؤتمر الصلح في باريس امتدخ فيه "اندرانيك" باعتباره بطلاً قومياً ، نال المجد لأنه حارب عبد الحميد (أي السلطان العثماني عبد الحميد الثاني) كما حارب الاستبداد التركي لمدة ثلاثين عاماً .

بموجب المادة الحادية عشر من اتفاقية "مودروس" كان على القوات التركية الانسحاب من منطقة ما وراء القوقاز ، وعلى القوات المتبقية منها يجب عليها الابتعاد إذا ما طلب منها الحلفاء ذلك ، وبموجب المادة الخامسة عشر كان على تركيا أيضاً عدم تقديم أية اعتراضات ضد احتلال باكو من قبل الحلفاء ، ومع وصول القوات البريطانية إلى المنطقة اعتبروا قوات "الداشناك" حليفاً لهم ، ومعهم بدأ عصر آخر في حياة الشعب الأرمني ، فقد زاد نشاط ميليشيات "اندرانيك" بعد أن قام بعدد من الأعمال المسلحة في "جيورس" والمنطقة المركزية في "زانجازور" .

قامت الحكومة الأذربيجانية بإبلاغ القيادة البريطانية بالأعمال التي ارتكبتها ميليشيات "اندرانيك" ، وذلك بموجب إعلان الحلفاء عن قيامهم بضمان أمن وسلامة شعوب

القوقاز ، وعلى هذا الأساس قام الجنرال " طومسون " بارسال وفد بريطاني إسلامي أرميني مشترك إلي " قره باغ " ، وقد أرسل الوفد برقيات تحذيرية إلي الميليشيات الأرمينية ، لكن لم يمتد تأثيرها سوي فترة وجود أعضاء الوفد في " شوشا " ، وبعد ذلك تواصلت البلاغات من كافة أنحاء " قره باغ " حول الأعمال الوحشية التي ترتكبها ميليشيات " اندرانيك " ، وقد أدى استمرار ذلك الوضع إلي قيام حكومة أذربيجان بإنشاء وظيفة حاكم عام مؤقت في 13 يناير 1919 يختص بحدود أقاليم " جوانشير " ، " شوشا " ، " زانجازور " ، و " جبرائيل " .

• سجل الأعمال الإرهابية في أذربيجان من 1989 - 1994 :

اتبعت أرمينيا أسلوب العنف والإرهاب ضد أذربيجان كوسيلة من وسائل حرب الاستنزاف للقوي الاقتصادية والعسكرية الأذربيجانية من ناحية ، وكحرب نفسية ضد السكان المدنيين الأذربيجانيين لإجبارهم علي الرحيل من الأماكن التي تسعى أرمينيا لإحتلالها ، وقد سجلت الفترة فيما بين عامي 1989 إلي عام 1994 العديد من الأعمال الإرهابية الغير منظمة ، بعيداً عن الحرب المنظمة المعروفة بشكلها العسكري ، وإنما اتخذت هذه الأعمال شكل العمليات الخاطفة علي بعض الأشخاص أو المنشآت أو مرافق البنى التحتية ، ويمكن تسجيل هذه الأعمال التي قات بها أرمينيا علي النحو التالي :

16 سبتمبر 1989

حافلة ركاب تتحرك على طريق " تبليسي - باكو " تم نسفها ، وسقط نتيجة لذلك خمسة قتلى وخمسة وعشرون جريحا .

7 أكتوبر 1989

في الضواحي الجنوبية من مدينة " خانكندی " في جمهورية اذربيجان ، فجر الارهابيون الأرمن جسر للسيارات على نهر " خلفاليشاي " ، وحكم على منفذ العملية " أ.أ. ابرميان " من المحكمة في جمهورية اذربيجان بالسجن خمسة عشر سنة مع مصادرة املاكه .

18 فبراير 1990

في الكيلو 150 على الطريق السريع " يفلاخ - لاتشين " فجرت حافلة كانت متجهة من " شوشا " إلي " باكو " ، ونتيجة لهذا العمل الارهابي جرح ثلاثة عشر شخصا .

11 يوليو 1990

قافلة سيارات محملة بالبضائع من المنتجات الوطنية في حراسة خاصة هوجمت بين مستوطنة " اوكتافان " ومستوطنة " جيراكتار " في مقاطعة " اغدره " من ولاية " قره باغ الجبلية " في أذربيجان ، وقتل ثلاثة اشخاص وجرح 23 آخرون ، وحكمت المحكمة العليا لجمهورية اذربيجان في 12 يوليو 1992 علي منفذ العملية " أ. اوريان " باقصي عقوبة مع مصادرة املاكه .

10 اغسطس

نتيجة لتفجير حافلة ركاب على خط "تبليس - اجدام" ، قتل 20 شخصا وجرح 30 آخرين ، وخططت هذه الجماعة الاجرامية لتنظيم تفجير على حافلة خط "تبليسي" ، وفي 17 يوليو 1991 القى القبض على الجماعة مدبرة الحادث وحكم على زعيمها "أ. اوفانسيان" "باقصى عقوبة" ، وعلى عضو الجماعة "م. تتيفوسيان" بالسجن خمسة عشر عاماً .

15 ديسمبر 1990

جماعة ارهابية بزعامه "ي - ببيان" ، و "ايرومانيان" قتلت ثلاثة افراد على الطريق الممتد بين محطة "جميلي" ومحطة "كوسالار" من مقاطعة "عسكران" فى ولاية "قره باغ الجبلية" فى أذربيجان .

15 سبتمبر 1990

فجر الإرهابيون الأرمن مركز إذاعة فى "خانكندى" ولم يقع ضحايا .

9 يناير 1991

قتل صحفية فى جريدة "مولوديوج أذربيجانا" (شباب أذربيجان) "سلاطين عسكروفا" ، وثلاثة من العسكريين وهم المقدم "س. لاريونوف" - والرائد "ايفانوف" والقيب "أ. جويك" عند الكيلو الخامس عشر على الطريق المؤدى من "لاتشين" الى "شوشا" ، وحكمت المحكمة العليا لجمهورية اذربيجان على المجرمين "أ. مكرتشيان" ، و "ج. بتروسيان" ، و "أ. منقرسريان" ، و "ج. اروتونيان" بالإعدام رميا بالرصاص ، أما الأعضاء الآخرون من الجماعة الإرهابية فقد حكم عليهم بالسجن بمدد مختلفة .

19 يناير 1991

فى "خانكندى" قام كل من "ف.بقمانيان" ، "أ. انطونيان" ، "س.بقمانيان" بمحاولة اعتداء على حياة اللواء "ف. كوفاليوف" رئيس مكتب الشؤون الداخلية فى ولاية "قره باغ الجبلية" ذات الحكم الذاتى .

يناير 1991

بالقرب من مستوطنة "درمبون" من مقاطعة "اغدره" من ولاية "قره باغ الجبلية" فى أذربيجان ، قامت مجموعة من الارهابيين بقيادة "ف. جلايان" بارتكاب هجوم مسلح على موكب سيارات متجه الى "كلبجار" وقتل سائق شاحنة قازولين .

فى بداية 1991

قام كل من "أ. بجمنيان" ، و "س. بابايان" ، و "أ. ابرميان" وآخرون بقتل رئيس مطار خوجالى .

8 إبريل 1991

تم ارتكاب عمل ارهابى ضد نائب رئيس المكتب للقوات الداخلية على الحدود الشمالية والجنوبية القوقازية ، الكولونيل "ف. بلاخوتين" فى "روستوف" على نهر دون فى روسيا ، وحكم مجلس محكمة اقليم "روستوف" على المجرمين بالسجن لفترات مختلفة ، على "أ. بجمنيان" ، و "أ. انطونيان" بخمسة عشر عاماً ، وعلى "س. بجمنيان" باثنى عشرة عاماً ، وعلى "ل. يعقوبيان" بأربع سنوات ، وعلى "ك. يجتيان" بسنتين وتسعة اشهر .

18 ابريل 1991

نتيجة لهجوم مسلح من سيارة يقودها الارهابيون الأرمن بقيادة "س. سرکسيان" فى مقاطعة "خوجافاند" من ولاية "قره باغ الجبلية" فى اذربيجان بالقرب من كنيسة "اماراس" ، قتل ثلاث ضباط من الشرطة ، وفجرت نفس المجموعة جسرا بين "عسكران" و "اغدام" .

9 مايو 1991

قامت المليشيات الارمنية بمحاولة اعتداء على حياة "فلاديمير بوليانيشكو" احد اعضاء اللجنة التنظيمية لجمهورية اذربيجان فى ولاية "قره باغ الجبلية" ذات الحكم الذاتى وفى اول اغسطس 1993

اعتيل نتيجة لعمل ارهابى فى شمالى اوسيتيا .

30 مايو 1991

نسف قطار المسافرين بين موسكو وباكوا بالقرب من محطة السكة الحديد "خسفورت" - داغستان ، روسيا مما أدى إلى قتل احدى عشر شخصا وجرح اثنان وعشرون آخرون

28 يونيو 1991

شنت مجموعة من الارهابيين الأرمن هجوما على مستوطنة "قارادغلي" من مقاطعة "مرتوني" من ولاية "قره باغ الجبلية" في اذربيجان ، وقتل تسعة اشخاص من السكان المدنيين .

31 يوليو 1991

على ارض داغستان فجرت الميليشيات الارمينية القطار بين موسكو وباكو ونجم عن ذلك قتل تسعة اشخاص وجرح عشرين آخرين.

صيف 1991

تم اغتيال "خومتش" رائد في القوات الداخلية في وزارة الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي على الطريق السريع "خانكندی - شوشا" .

20 نوفمبر 1991

اسقط الارهابيون طائرة مروحية من طراز (MI-8) وعلى متنها مجموعة من رجال الدولة البارزين وشخصيات سياسية وعسكرية من اذربيجان وكازاخستان وروسيا ، وايضا مسئولون اخرون وصحفيون أرمن ، فوق مستوطنة "جارا - كاند" من مقاطعة "خوجافند" في ولاية "قره باغ الجبلية" في اذربيجان ، وقتل كل المسافرين وطاقم الطائرة .

8 يناير 1992

فجرت عبارة الركاب التي تنقل المسافرين من "كراسنوفودسك" الى باكو وقتل خمسة وعشرون شخصا وجرح ثمانى وثمانون .

28 يناير 1992

طائرة مروحية مدنية من "اغدام" الى "شوشا" في رحلة عكسية اسقطها الارهابيون الارمن بالقرب من "شوشا" ، وقتل ثلاثة اشخاص من واحد واربعين مسافرا كانوا على متنها ، معظمهم من النساء والاطفال .

28 فبراير 1993

نسف قطار الركاب بين "كسلوفودسك" وباكو بالقرب من محطة "جودرميس" بين "الشيشان" و روسيا ، وقتل احدى عشر شخصا وجرح ثمانية عشر شخصا .

2 يونيو 1993

نسف سيارة سكك حديدية واقفة على جانب الطريق في محطة سكة حديد في باكو ، ولم يسجل اى ضحايا وحكم على المجرم "ختكوفسكى" بثمانى سنوات سجن بحكم من المحكمة العليا لجمهورية اذربيجان في 22 يوليو 1994 .

الاول من فبراير 1994 .

نسف قطار الركاب من "كسلوفودسك" الى باكو ، ونتيجة لذلك قتل ثلاث اشخاص وجرح اكثر من عشرين شخصا آخرين .

24 فبراير 1994

نسف سيارة تابعة للسكك الحديدية في محطة "خودات" ولم يسجل اى ضحايا .

18 مارس 1994

اسقط الارهابيون الارمن طائرة "هيركوليس" التابعة للقوات الجوية الايرانية وعلى متنها دبلوماسيون وعائلاتهم ، وفقد نتيجة لهذا العمل الارهابى اربعة وثلاثون شخصا .

19 مارس 1994

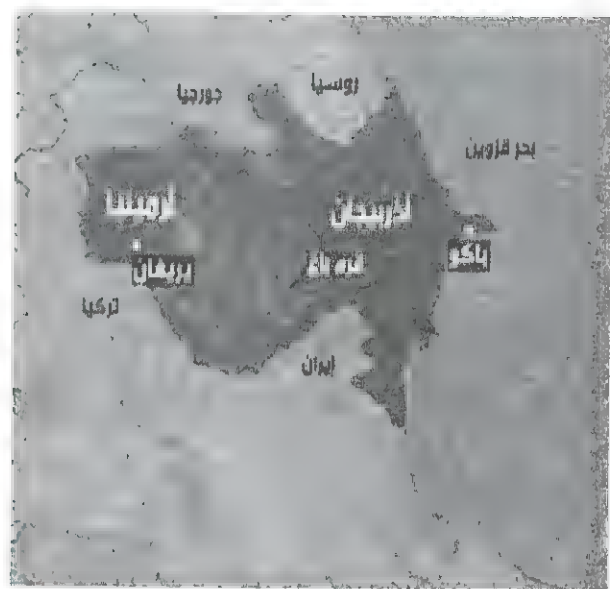
نسف قطار كهربائى في محطة مترو الانفاق التى تحمل اسم "العشرين من يناير" في باكو وقتل اربعة عشر شخصا وجرح اثنان واربعون اخرون .

13 ابريل 1994

نسف قطار الركاب بين موسكو وباكو في محطة السكك الحديدية التى تحمل اسم "اضواء داغستان" روسيا . ونتيجة لهذا العمل الارهابى قتل ستة اشخاص وجرح ثلاثة اخرون .

3 يوليو 1994

نسف القطار الكهربائى بين محطة "28 مايو" ومحطة "قانجليك" لمترو انفاق باكو ، ونتيجة لذلك قتل اربعة عشر شخصا وجرح اربعة وخمسون اخرون .



الفصل الرابع قره باغ وفلسكين

ليس من قبيل المصادفة أن تتشابه أحداث العنف والإرهاب والترويع ، بل القتل التي ترتقي إلي أعمال التطهير العرقي في كل من " قره باغ " وفلسطين ، فهناك العديد من الأحداث الوحشية في " قره باغ " التي تشبه صبرا وشاتيلا ، دير ياسين ، بحر البقر قانا ، والاعتداءات التي ترتكبها إسرائيل حتي اليوم تحت سمع وبصر الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي¹ ، وعلي مرآي ومسمع من جميع شعوب العالم .

تحتل مشكلة " قره باغ الجبلية " وكيفية إيجاد حل لها مكانا بارزا في الرأي العام سواء في المجال العلمي أو الاجتماعي أو السياسي في أذربيجان ، لأنها تمثل حقوق شعب قتل منه الكثير من أبنائه بدون ذنب ، وجرح منه أضعاف ما قُتل ، واعتقل منه خيرة شبابه ، وشرد أكثر من مليون لاجئ يعيشون حتي الآن في ظروف اجتماعية ونفسية وإنسانية غاية في السوء ، ولأنها أيضا تمثل حقوق وتراب أمة لها تاريخها وحضارتها ومن ثم فهي كذلك تمثل كرامة شعب اغتصبت أرضه ودنست مقدساته ، وسيادة وطن علي ترابه وأرضه ، شأنها في ذلك شأن القضية الفلسطينية بالنسبة للمجتمع العلمي أو الاجتماعي أو الشعبي أو السياسي العربي والإسلامي بصفة عامة والفلسطيني بصفة خاصة . فالتشابه في التخريب والحرق والتدمير والتهجير ، والوعود ثم النكوص بها ورفض كل الحلول من جانب وقبولها من الجانب الآخر ، وتعليق قرارات المنظمات الدولية بالنسبة إلي جانب وفرض الحصار والتجويع والتهميش علي الجانب الآخر .

ولأن كلاً من القضية الفلسطينية ، ومشكلة " قره باغ الجبلية " تخصان العالم الإسلامي وتمثلان جريمتان من أبشع الجرائم الإنسانية والسياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية بحق الشعوب الإسلامية ، وأن الجاني الذي اقترف بحقهما هذه الجرائم ينتميان إلي العالم الغربي ، وكيانان زرعاً وسط تلك المناطق بهدف الاستيلاء عليها وتقطيع أركان المنطقة ، وتشريد الأهالي أصحاب الأرض والديار ، لذا فإن أركان

¹ - أذربيجان بين جنورها الشرقية والضغوطات الغربية - د . الصلفاني أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد الثامن عشر - أبريل 2006 .

الجرائم في المشكلتين - فلسطين ، و " قره باغ الجبلية " - تتشابه إلى حد كبير حيث أن معظم ، إن لم يكن كل الجرائم بحق شعبي فلسطين وأذربيجان يتم تدبيرها وتنفيذها بطريقة تكاد تكون متطابقة ، وكان العقل المفكر والمدبر لهم واحد ، إن الانحياز والدعم الخفي لأرمينيا هو الذي يشجعها على الاستمرار في المجازر البشرية والانتهاكات المتتالية للقرارات الدولية ، فإسرائيل وأرمينيا فوق النقد ، واللوبي اليهودي والأرمني من أصحاب النفوذ والحظوة عند صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، بل لدى الاتحاد الأوروبي وكل الهيئات التي تسمح بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير .

المعايير المزدوجة تتجلى بأوضح معانيها في قضايا " قره باغ " وفلسطين ، فالقرارات ملزمة لكل من هم أتباع الحضارة الشرقية الإسلامية ، أما من هم مدللون ومدعمون حتي ما يسمى بالرأي العام فهم فوق مستوي الشبهات والنقد ، إن التقابل ، مجرد التقابل بين ما يحدث في " قره باغ " وما يحدث في فلسطين ليعد لطمعة ، بل وصمة لما يسمى بالعالم الغربي الحر¹.

ويمكن ملاحظة عدد من عوامل التشابه في القضيتين الفلسطينية و " قره باغ الجبلية " علي النحو التالي :

¹ - أذربيجان بين جذورها الشرقية والاضغوطات الغربية - د . الصلصالي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد الثامن عشر - أبريل 2006 .

• قرارات الشرعية الدولية:

ما يجمع بين مأساة فلسطين الشعب والأرض والمقدسات ، ومشكلة " قره باغ الجبلية " أن القضية الفلسطينية ، وقضية " قره باغ الجبلية " بعترف الجميع ويقر بأن أراضيها محتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ، وأرمينيا في " قره باغ " ، وكذلك ارتكبت بحق الشعبين الفلسطيني والأذربيجاني جرائم بشعة تستحق ممن ارتكبتها أن يقدم للمحاكمة ويعاقب علي جرائمه ، ومن دلائل ذلك الاعتراف الدولي والاقرار بحق الفلسطينيين والأذربيجانيين في استعادة أراضيهم المحتلة هي القرارات الصادرة عن أكبر المنظمات الدولية وهي مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة .

يمتد تاريخ الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لعقود طويلة ، ونظراً لطول الفترة الزمنية التي شهدها هذا الصراع وتتنوع الجرائم التي اقترفتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني ، فقد تنوعت أيضا القرارات الصادرة لصالح القضية الفلسطينية والتي يمكن عرضها علي النحو التالي :

• قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية :

يعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 ، الصادر في 10 نوفمبر، 1975 ، من القرارات المحددة لهوية العدو الذي انتهك كافة المحرمات والمقدسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فالقرار الذي كانت نتيجة التصويت عليه 72 دولة بنعم مقابل 35 بلا (وامتناع 32 عضواً عن التصويت) ، يحدد تعريف الصهيونية باعتبارها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، وقد طالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين ، وكثيراً ما يستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلقة بالصهيونية والعنصرية ، ولكن للأسف الشديد فقد ألغي هذا القرار بموجب القرار 46 / 86 الصادر في 16 ديسمبر 1991 حيث مارس اللوبي الصهيوني ضغوطاً على المجتمع الدولي ، وجعلت إسرائيل من إلغاء القرار 3379 شرطاً لمشاركتها في مؤتمر مدريد 1991 .

ومن تعريف الصهيونية نجد حسب قرا الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نجد أنها تتشابه إلى حد كبير مع سلوك وأهداف القوميين الأرمن الذين يتصفون بالعنصرية ، وتميز الجنس الأرمني عن غيرهم من باقي القوميات ، وخاصة القوميات ذات الأصول التركية . شهد التاريخ الإنساني علي واحدة من أكبر المآسي في التاريخ الحديث ، بل المأساة الأكبر في القرن العشرين ، حيث تشكل القضية الفلسطينية عموماً ، وقضية اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة ، وصمة عار على جبين وصدر المجتمع الدولي ، وخاصة الذين يتشدقون بالحرية وحقوق الإنسان ، حيث تواطأت القوى الاستعمارية المهيمنة فيه على حدوث الجريمة ، بل ساعدت في وقوعها واستمرارها إلى يومنا هذا ، ورغم كل ذلك يقر المجتمع الدولي بتلك الجرائم من خلال القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل عام وباللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص ، وذلك خلال العقود الماضية .

وقد شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ حرب عام 1948 ، فعلى أثر نشوء ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين ، وبناء على مشروع قرار قدمته بريطانيا ، إزاء ذلك أصدرت الأمم المتحدة العديد من

القرارات ، بصدد الموقف من تلك الظاهرة ، وهذه القضية ، فصدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عشرات القرارات التي تتحدث أو تتناول عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم ، وقد صدر عن مجلس الأمن الدولي أيضاً أكثر من قرار ذات صلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومن أبرزها : القرارين 237 ، 242 ، وكذلك القرارين 73 ، 338 كقرارين يتعلقان بطريقة غير مباشرة بقضية اللاجئين الفلسطينيين حيث ان الاول يدعو لجنة التوفيق الدولية لحل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها ، اما الثاني فيدعو لمفاوضات تحت اشراف ملائم ومناسب لتطبيق قرار 242 ، لكن القرار الالم بين معظم القرارات سواء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن هو القرار رقم 194 ، (د - 3) الصادر في 11 ديسمبر 1948 ، والذي يقضي بإعادة اللاجئين والتعويض لهم ، ويعلن في الفقرة (11) منه ، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد نظرت في الحالة في فلسطين من جديد ، تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم ، بان يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات ، ويتعين بمقتضى مبادئ القانون الدولي أو عملاً بروح الأنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه . وبموجب هذا القرار ، تكون الأمم المتحدة قد أنشئت إطاراً سياسياً محدداً وآلية لمتابعة تنفيذ هذا القرار ، " لجنة التوفيق الدولية " الخاصة بفلسطين ، وصدرت إليها أو أعز لها القيام بتسهيل عودة اللاجئين ، وإعادة توطينهم من جديد ، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ، ودفع التعويضات لهم ، وإقامة علاقات وثيقة مع مدير هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله مع الأجهزة والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة ، وقد ضمت في عضويتها مندوبين عن كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا وتركيا ، وأوكلت إليها مهام الوسيط الدولي — الكونت برنادوت — وسيط الأمم المتحدة في حينه ، وأكدت على حل مشكلة اللاجئين ، وعقدت هذه اللجنة أول اجتماعاتها في جنيف في يناير عام 1949 ، وقررت أن يكون مقرها بعد ذلك بمدينة القدس . ولكن إسرائيل أخلت مهمتها ، وأقدمت على اغتيال الكونت برنادوت ، ورفيقه وقد قتل على

أيدي عناصر يهودية من منظمة "الأرجون" الصهيونية، كما أشارت الأحداث إلى ذلك، وقد كان قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مشروطاً بتنفيذها تلك القرارات غير أن إسرائيل ظلت تضرب بكل قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط ورفضت بتشجيع ودعم لا محدود من دول الغرب الاستعماري الانصياع للقوانين الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

نتيجة لانحياز وعجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها وإلزام إسرائيل بذلك، وخاصة القرار رقم 194 (قرار حق العودة، والتعويض) تم إنشاء وكالة الغوث الدولية "الأونروا"، للاجئين الفلسطينيين عام 1949، وهذا القرار يعني أن قضية اللاجئين باقية وحية بشهادة عملية من الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الحين، وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين بنداً دائماً حاضراً يحتل مرتبة الأولوية على أجندة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تتابعت قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة، وكان أبرزها بعد القرار رقم 194، قرار مجلس الأمن رقم 237 بتاريخ 14 يونيو عام 1967، الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها رقم 2252 بتاريخ 4 يوليو 1967، والذي تضمن أن حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب، ويدعو القرار حكومة إسرائيل إلى تسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدوانية.

ودعا القرار رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967، إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وينص على أن مجلس الأمن الدولي:

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا من المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 5 يونيو 1967.

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بالسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد وأعمال القوة.

2 - يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ج - ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3 - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار.

4 - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وقد تبني المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1382، بإجماع الأصوات (139).

وفي القرار رقم 302 الصادر في 8 ديسمبر 1949، ومن خلال الفقرتان الخامسة والعشرين، فقد نصتاً على تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" حيث جاء في القرار:

أن الجمعية العامة، إذ تذكر قراراتها رقم 2121 في 19 نوفمبر 1948، ورقم 194 في 11 ديسمبر 1948 والذين يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة 11 من القرار الأخير:

- تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة في أقرب وقت ممكن بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة.

- توعز إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط "الأونروا" للتشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة لما فيه خير أداء لمهام كل منهما، خصوصاً فيما يتعلق بما ورد في الفقرة 11 من قرار الجمعية رقم 194.

القرار رقم 237 في 14 يونيو 1967 : بدعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط عام 1967 ، ويأخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين أسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط ، كما يعتبر أنه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب المتقلبة ، إذ يعتبر أنه يجب الامتنثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الموقعة في 12 أغسطس 1949 ، من قبل الأطراف المعنية في النزاع .

كما صدر القرار رقم 2628 خلال الدورة الخامسة والعشرين للأمم المتحدة بتاريخ 4 نوفمبر 1970 ، وقد نصت الفقرة الثالثة منه على أن الجمعية العامة تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وفي عام 1975 أصدرت الجمعية العامة انطلافاً من قرارها رقم 3151 ز خلال الدورة الثامنة والعشرين للأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 1973 الذي شجبت فيه التحالف الأثم الظالم بين العنصرية في جنوب أفريقيا وبين الصهيونية ، وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 3379 خلال الدورة الثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 نوفمبر عام 1975 ، والذي جاء في فقرته الأخيرة بعد عرض الحثيات أنفة الذكر ، الإقرار بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، كما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3376 خلال نفس الدورة بتاريخ 10 نوفمبر 1975 حيث شكلت بموجبه لجنة تعني بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، وكلفتها إعداد برنامج تنفيذي يكون غايته تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين الأولى والثانية من قرار الجمعية العامة رقم 3236 الدورة التاسعة والعشرين .

تعاملت إسرائيل مع هذا القرار كغيره من القرارات الدولية ، وبنيت سياستها على أساس التكرار المطلق لمسئوليتها في نشوء المشكلة وعدم اعترافها بحق العودة ، وقد طرح الإسرائيليون العديد من المشاريع لحل مشكلة اللاجئين ، إلا أن هذه الحلول تقوم على تصفية هذه المشكلة ، وتدرج الموقف الإسرائيلي من رفضهم حق العودة إلى

الطرد الفعلي إلى الحيلولة دون عودة من فروا من ديارهم وقت الحرب ، وعدم تمكين من عادوا إلى الوطن من الاستقرار وطردهم من جديد ، وحثت مجلس الأمن على بحث التوصيات مرة أخرى ، بغية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة لكي يتحقق في وقت مبكر تقدم نحو حل قضية فلسطين ، وإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وتضمن تقرير اللجنة برنامجاً تنفيذياً يمارس الشعب الفلسطيني على أساسه حقوقه الثابتة ، وفيها حق العودة ، وقد تضمن البرنامج مرحلتين لعودة اللاجئين :

المرحلة الأولى : عودة الذين نزحوا نتيجة لحرب يونيو 1967 ، وهي عودة غير مشروطة ، ويتم تنفيذها فوراً دون أي تأخير .

المرحلة الثانية : عودة الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي 1948 و 1967 وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وأما الذين لا يريدون العودة ، يدفع لهم تعويضاً عادلاً ومنصفاً ، بحث مجلس الأمن توصيات اللجنة بناء على طلب الجمعية العامة أربع مرات خلال الفترة من عام 76 حتى عام 1980 وفي كل مرة كانت مشاريع القرارات التي تؤيد التوصيات وتقرر تنفيذها تفوز بأكثرية أصوات أعضاء المجلس إلا أن حق النقض " الفيتو " الذي كانت الولايات المتحدة تستخدمه ضد هذه المشاريع كان يؤدي إلى إسقاطه .

وفيما يتعلق بحقوق النازحين فقد تضمنت القرارات الإنسانية ، حقوق الإنسان الأساسية الثابتة ، ويشمل ذلك حق عودة اللاجئين الذين فروا من مناطق القتال أو من المناطق التي احتلتها إسرائيل ، عودة فورية وغير مشروطة ، كما يشمل عودة اللاجئين القدامى إلى ديارهم ، وهما الحقان اللذان أكدتهما الجمعية العامة في كل قرار صوتت عليه بعد عام 1967 ، وتشمل أيضاً الحقوق التي عدتها وأكدها اتفاقيات جنيف الرابعة المنعقدة في 12 أغسطس 1949 ، الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب ، وإسرائيل طرف فيها ، وقد انعقدت الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة في يوليو 1967 بعد أن فشل مجلس الأمن ، بسبب موقف الولايات المتحدة العدائي ، في اتخاذ

القرارات اللازمة لإدانة عدوان إسرائيل ، وقد صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2252 في الدورة الاستثنائية الطارئة ، في 4 يوليو 1967 ، وهو قرار مطول استند إلى قرار مجلس الأمن رقم 237 الصادر في 14 يونيو 1967 فأكد كل ما جاء فيه ، وبصورة خاصة حقوق الإنسان الأساسية الثابتة ، واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب . وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 237 وقرار الجمعية العامة في الدورة الطارئة رقم 2262 بالتحقيق في ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة تمت الإجراءات التالية :

في 6 يوليو 1967 تم تعيين الأمين العام " نلسن جوران نماسينج " ممثلاً خاصاً له ليزور المناطق المحتلة ويقدم تقريراً عن الأوضاع فيها .

نظر مجلس الأمن مرة ثانية في أوضاع المناطق المحتلة وممارسات إسرائيل ضد السكان العرب الفلسطينيين ، واتخذ القرار رقم 259 في 27 سبتمبر 1968 ، الذي أعرب فيه عن قلقه الشديد على سلامه وأمن السكان المدنيين نتيجة الإجراءات الناتجة عن حرب يونيو 1967 ، وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ القرار رقم 237 . وقد شكلت الجمعية العامة عام 1969 لجنة خاصة تتكون من سيريلانكا ، ويوغسلافيا ، والصومال لزيارة المناطق المحتلة والتحقيق في ممارسات إسرائيل فيها وانتهاك حقوق النازحين وقد رفضت إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة ، ولكن اللجنة قامت بعملها رغم مقاطعة إسرائيل لها ، وقد أعربت الجمعية العامة في قرارات عدة ، استناداً إلى تقرير اللجنة عن قلقها البالغ والعميق للانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها إسرائيل في المناطق المحتلة ووجهت إليها دعوة شديدة للكف فوراً عن إجراءاتها التعسفية ضد السكان العرب ودعتها إلى التقيد التام الدقيق باتفاقيات جنيف لعام 1949 للمحافظة على حقوق النازحين شكلت لجنة حقوق الإنسان في مارس 1969 نتيجة لدراساتها قضايا حقوق الإنسان في المناطق المحتلة فريق عمل مؤلف من " النمسا ، بيرو ، تنزانيا ، السنغال ، الهند ، يوغسلافيا " ، للتحقيق في انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان ، ولاسيما لاتفاقيات جنيف الرابعة ، ورغم عدم تعاون إسرائيل مع هذا الفريق فقد قام بعمله وقدم تقريراً مفصلاً في 20 يناير 1970 يؤكد انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقية ، وأيدت لجنة حقوق الإنسان النتائج التي توصل إليها الفريق الخاص .

إضافة للقرارات السابقة ، تبنت الأمم المتحدة عدد كبير من القرارات حول الصراع العربي الإسرائيلي التي تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه المحتلة وعودة المهجرين واللاجئين ، ويمكن متابعة كافة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية عموماً واللاجئين خصوصاً ، حيث تدين تلك القرارات العدوان الإسرائيلي بشكل واضح وذلك علي النحو التالي :

منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 وخلال السنوات الخمس الأخيرة من عقد الأربعينيات بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 194 ، 212 ، 302 ، 393 .

وفي عقد في الخمسينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 394 ، 512 ، 513 ، 614 ، 720 ، 818 ، 916 ، 1018 ، 1315 ، 1456 .

وفي عقد الستينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 1604 ، 1725 ، 1856 ، 1912 ، 2002 ، 2052 ، 2145 ، 2252 ، 2341 ، 2535 .

وفي عقد السبعينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 2656 ، 2672 ، 2728 ، 2791 ، 2792 ، 2963 ، 3089 ، 3331 ، 3419 ، 31 / 15 ، 20 / 90 ، 33 / 112 ، 34 / 52 ، وهناك القرار رقم 3236 الذي يربط حق العودة بحق تقرير المصير .

وفي عقد الثمانينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 36 / 146 ، 37 ، 120 ، 38 ، 83 ، 39 / 99 ، 40 / 165 ، 42 / 57 ، 44 / 47 .

وفي عقد التسعينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 45 / 73 ، 46 / 46 ، 47 / 69 ، 48 / 40 ، 49 / 35 .

أما مجلس الأمن فقد أصدر العديد من القرارات التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية منذ عام 1948 ، ومعظم إن لم يكن ، كل هذه القرارات تطالب استجابة الإسرائيليين لتطبيقها ، كما أن بعض منها له أثر كبير على معطيات السلام ، ويمكن الرجوع لقرارات مجلس الأمن الصادرة علي النحو التالي :

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 57 بتاريخ 18 سبتمبر 1948 أعرب فيه مجلس الأمن عن الصدمة العنيفة لاغتيال وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت " فولك برنادوت " نتيجة عمل جبان اقترفته جماعة مجرمة من الإرهابيين الإسرائيليين في القدس .

القرار رقم 59 بتاريخ 19 أكتوبر 1948 أعرب فيه مجلس الأمن عن قلقه لعدم تقديم إسرائيل تقريراً عن اغتيال الكونت " برنادوت " وإقرار يلزم الحكومات الإسرائيلية التعاون مع موظفي هيئة الرقابة .

قرار رقم 101 بتاريخ 24 نوفمبر 1953 وفيه يدين مجلس الأمن هجوم إسرائيل على قرية بتاريخ 14 ، 15 أكتوبر 1953.

قرار رقم 237 بتاريخ 14 يونيو 1967 وفيه يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط عام 1967 حيث يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط .

قرار رقم 242 الصادر عام 1967 كنتيجة لاحتلال إسرائيل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية حيث ورد فيه ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من الأراضي التي احتلت في عدوان 5 يونيو 1967 .

قرار رقم 248 بتاريخ 24 مارس 1968 والذي يدين فيه الهجوم العسكري الإسرائيلي الواسع النطاق والمتعمد ضد الأردن والذي نتج عنه معركة الكرامة.

قرار رقم 249 الصادر بتاريخ 16 أغسطس 1968 ، والذي يدين فيه الهجوم العسكري الإسرائيلي على منطقة " السلط " في الأردن حيث حدث هجومين جويين كثيفين.

قرار رقم 265 بتاريخ 1 أبريل 1969 ، والذي دان الهجوم الإسرائيلي المدني المتعمد على القرى الأردنية والمناطق الأهلية وتكرار هذا الهجوم على " السلط " .

قرار رقم 271 بتاريخ 15 سبتمبر 1969 ، والذي يدين إسرائيل لحرق المسجد الأقصى في يوم 21 أغسطس 1969 ويدعو فيه إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

قرار رقم 317 بتاريخ 21 يوليو 1972 حيث أعرب مجلس الأمن فيه عن أسفه لتخلف إسرائيل عن إعادة رجال الجيش والأمن السوريين واللبنانيين المخطوفين ودعوته إلى إعادتهم دون تأخير.

قرار رقم 339 بتاريخ 28 مايو 1975 معرباً عن حالة التوتر السائدة في منطقة الشرق الأوسط ومؤكداً أن الاتفاقات السابقة على فك ارتباط القوات ليست سوى خطوة نحو تنفيذ القرار 338 .

قرار رقم 340 بتاريخ 25 أكتوبر 1973 .

قرار رقم 341 بتاريخ 27 أكتوبر 1973 .

قرار رقم 346 بتاريخ 8 أبريل 1974 .

قرار رقم 362 بتاريخ 23 أكتوبر 1974 .

قرار رقم 363 بتاريخ 29 نوفمبر 1974 .

قرار رقم 368 بتاريخ 17 أبريل 1975 .

قرار رقم 378 بتاريخ 23 أكتوبر 1975 .

قرار رقم 425 والصادر في سنة 1978 حيث صدر نتيجة عملية الليطاني ، و بعد استيلاء إسرائيل على مناطق في جنوب لبنان ، وذلك لحد إسرائيل على الانسحاب وإقامة منطقة عازلة خالية من الفدائيين في جنوب لبنان ، ودعا القرار إسرائيل إلى الانسحاب ، وإلى إقامة قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة في لبنان ، والتي تعرف اختصاراً باسم " يونيفل " .

قرار رقم 468 بتاريخ 8 مايو يطالب مجلس الأمن فيه إسرائيل بصفقتها القوة المحتلة بإلغاء الإجراءات غير القانونية و الإبعاد التي اتخذتها ضد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الخليل الشرعي.

قرار رقم 469 بتاريخ 20 مايو يطالب فيه مجلس الأمن مجدداً إسرائيل بإلغاء الإجراءات المتخذة ضد القادة الفلسطينيين الثلاثة ، وتسهيل عودتهم فوراً بحيث يمكنهم استئناف الوظائف التي جرى انتخابهم لها وتعيينهم فيها .

قرار رقم 497 بتاريخ 17 ديسمبر والذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء ضم مرتفعات الجولان بحكم الأمر الواقع .

قرار رقم 573 بتاريخ 4 أكتوبر يدين مجلس الأمن فيه العدوان الإسرائيلي على تونس والذي تسبب عن خسائر فادحة في الأرواح بالإضافة إلى أضرار مادية كبيرة ، ويحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تتخذ تدابير لثني إسرائيل عن أعمال عدوانية مماثلة قرار رقم 592 بتاريخ 8 ديسمبر يشجب مجلس الأمن فيه قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار ضد المدنيين ، الأمر الذي أدى إلى وفاة وإصابة عدد من طلاب جامعة بيرزيت قرار رقم 605 بتاريخ 22 ديسمبر وفيه يشجب مجلس الأمن الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويطالب إسرائيل أن تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

قرار رقم 607 بتاريخ 5 يناير يطلب فيه مجلس الأمن أن تمتنع إسرائيل عن ترحيل مدنيين فلسطينيين عن الأراضي المحتلة .

قرار رقم 608 لعام 1988 بتاريخ 5 يناير يطلب من إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً .

قرار رقم 611 بتاريخ 25 أبريل 1988 وفيه يدين مجلس الأمن العدوان الإسرائيلي على تونس الذي حدث في 16 أبريل 1988 والذي أسفر عن خسائر في الأرواح البشرية وأدى بصورة خاصة إلى اغتيال خليل الوزير " أبو جهاد " .

قرار رقم 636 بتاريخ 6 يوليو 1989 يطلب من إسرائيل أن تكفل العودة إلى الأراضي المحتلة لمن تم إبعادهم (ثمانية مدنيين فلسطينيين في 29 يونيو 1989) وأن تكف إسرائيل عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين عن وطنهم .

قرار رقم 641 بتاريخ 30 أغسطس 1989 يشجب استمرار إسرائيل في إبعاد المدنيين الفلسطينيين (إبعاد خمسة مدنيين فلسطينيين في 27 أغسطس 1989) ويطالب إسرائيل أن تكفل العودة الآنية والفورية لمن تم إبعادهم .

قرار رقم 672 بتاريخ 12 أكتوبر 1990 يدين أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية في 8 أكتوبر من عام 1990 في الحرم القدسي الشريف مما أسفر عن مقتل ما يزيد على 20 فلسطينياً ، وإصابة ما يربو على 150 شخصاً بجراح كلهم مدنيون فلسطينيون ومصلون أبرياء .

قرار رقم 673 بتاريخ 24 أكتوبر 1990 يشجب رفض الحكومة الإسرائيلية أن تستقبل بعثة الأمين العام ويحثها على أن تمتثل للقرار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 672 لسنة 1990.

قرار رقم 681 بتاريخ 20 ديسمبر 1990 يشجب قرار إسرائيل استئناف إبعاد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

قرار رقم 694 بتاريخ 24 مايو 1991 يشجب إبعاد إسرائيل للفلسطينيين الذي يمثل انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

قرار رقم 726 بتاريخ 6 يناير يطلب من إسرائيل تحاشي قرارات الإبعاد .

قرار رقم 799 بتاريخ 19 يناير 1992 والذي يدين قيام إسرائيل بإبعاد 418 فلسطينياً إلى جنوب لبنان منتهكة التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948 ويطالب من إسرائيل أن تكفل عودة جميع المبعدين الفورية والمأمونة إلى الأراضي المحتلة .

قرار رقم 1860 بتاريخ 8 يناير 2009 الخاص بوقف إطلاق النار بعد الهجوم على غزة الذي قامت به إسرائيل في ديسمبر 2008 .

كل هذا العدد الكبير وغيره من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي ، والتي جاءت جميعها لتؤيد حق الشعب الفلسطيني ، وتدين اعتداء واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ، كما أن هذا العدد الكبير من القرارات دليل على المدي الزمني الطويل الذي مارست فيه إسرائيل المماثلة وعدم الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية طوال السنوات الطويلة من عمر ذلك الصراع .

• قرارات الشرعية الدولية حول الصراع في " قره باغ الجبلية " :

خلال الصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " والأقاليم الستة الأخرى التي تحتلها أرمينيا ، والتي تتشابه إلى حد كبير مع الصراع العربي الإسرائيلي ، أصدر مجلس الأمن الدولي أربعة قرارات علي النحو التالي :

القرار رقم 822 بتاريخ 30 أبريل 1993 .

القرار رقم 853 بتاريخ 29 يوليو 1993 .

القرار رقم 874 بتاريخ 14 أكتوبر 1993 .

القرار رقم 884 بتاريخ 12 نوفمبر 1993 .

وهذه القرارات الأربع الصادرة عن مجلس الأمن الدولي تدين الاحتلال الأرمني لأراضي أذربيجان ، وتطالب أرمينيا بالانسحاب الفوري ودون أي شروط من أراضي أذربيجان التي تحتلها ، كما تطالب بعودة اللاجئين والمهجرين من السكان الأذربيجانيين الذين فروا من نيران وبطش القوات المسلحة الأرمنية .

• القتل والتجهير والاستيطان:

أعمال القتل والتجهير والاستيطان في فلسطين :

الصهيونية هي حركة سياسية يهودية ، ظهرت في وسط وشرق أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ودعت اليهود للعودة إلى أرض الآباء والأجداد ورفض اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى ، وبعد فترة طالب قادة الحركة إنشاء دولة لليهود في فلسطين والتي كانت على جزء من الأراضي التي تسيطر عليها الدولة العثمانية ، وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة بشخصية اليهودي النمساوي " تيودور هرتزل " الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث الذي تقوم على آرائه الحركة الصهيونية في العالم وبعد تأسيس دولة إسرائيل أخذت الصهيونية على عاتقها توفير الدعم المالي والمعنوي وهناك طرف آخر يصفها بالأيديولوجية والعنصرية المتطرفة كي تطرد الفلسطينيين من أرضهم ، وقد عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل في سويسرا ليتم تطبيق الصهيونية بشكل عملي على أرض فلسطين فعملت على تسهيل الهجرة اليهودية ودعم المشاريع الاقتصادية اليهودية .

لعب وضع اليهود كجماعة وظيفية داخل المجتمع الغربي (كأقنان بلاط - يهود بلاط - يهود أرندا - صغار تجار ومرابين) وهو وضع كان مستقراً إلى حد ما إلى أن ظهرت البورجوازيات المحلية والدولة القومية العلمانية ، فاهتز وضعهم وكان عليهم البحث عن وظيفة جديدة بالإضافة إلى مناقشة قضية إعتاق اليهود في إطار فكرة المنفعة ومدى نفع اليهود للمجتمعات الغربية .

تم عقد عدد من المؤتمرات الصهيونية لإقرار خطط عملياتهم الإرهابية نحو تحقيق هدفهم في إقامة دولتهم الكبرى على الأراضي الفلسطينية ، فقد عقد المؤتمر الأول في " بازل " في أغسطس 1897 ، برئاسة " تيودور هرتزل " الذي حدد في خطاب الافتتاح أن هدف المؤتمر هو وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود ، وأكد أن المسألة اليهودية لا يمكن حلها من خلال التوطن البطيء أو التسلل بدون مفاوضات سياسية أو ضمانات دولية أو اعتراف قانوني بالمشروع الاستيطاني من قبل الدول الكبرى . وقد

حدد المؤتمر ثلاثة أساليب مترابطة لتحقيق الهدف الصهيوني ، وهي تنمية استيطان فلسطين بالعمال الزراعيين ، وتقوية وتنمية الوعي القومي اليهودي والثقافة اليهودية ثم أخيراً اتخاذ إجراءات تمهيدية للحصول على الموافقة الدولية على تنفيذ المشروع الصهيوني . والأساليب الثلاثة تعكس مضمون التيارات الصهيونية الثلاثة : العملية التسليية ، والثقافية الإثنية ، والسياسية الدبلوماسية الاستعمارية . وقد تعرّض المؤتمر بالدراسة لأوضاع اليهود الذين كانوا قد شرعوا في الهجرة الاستيطانية التسليية إلى فلسطين منذ 1882 .

كما عقد المؤتمر الثاني في " بازل " في أغسطس 1898 ، برئاسة " هرتزل " الذي ركّز على ضرورة تنمية النزعة الصهيونية لدى اليهود ، وكانت أهم أساليب القيادة الصهيونية هو التركيز على ظاهرة معاداة اليهود ، والزعم بأنها خصيصة لصيقة بكل أشكال المجتمعات التي يتواجد فيها اليهود كأقلية ، كما لجأت قيادة المؤتمر إلى تنمية روح التعصب الجماعي والتضامن مع المستوطنين اليهود في فلسطين بالمبالغة في تصوير سوء أحوالهم ، وهو ما بدا واضحاً في تقرير " موتركين " الذي كان قد أوفد إلى فلسطين لاستقصاء أحوال مستوطنينها من اليهود ، فأشار في تقريره إلى أنهم يواجهون ظروفاً شديدة الصعوبة تستدعي المساعدة من يهود العالم كافة لضمان استمرار الاستيطان اليهودي في فلسطين . ولهذا الغرض ، فقد تم انتخاب لجنة خاصة للإشراف على تأسيس مصرف يهودي لتمويل مشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين .

وعقد المؤتمر الثالث في " بازل " في أغسطس 1899 ، برئاسة " هرتزل " الذي عرض تقريراً عن نتائج اتصالاته مع القيصر الألماني في إسطنبول وفلسطين ، وهي الاتصالات التي عرض فيها هرتزل خدمات الحركة الصهيونية الاقتصادية والسياسية على الإمبريالية الألمانية الصاعدة في ذلك الوقت مقابل أن يتبنى الإمبراطور المشروع الصهيوني . وطالب المؤتمر بتأسيس المصرف اليهودي تحت اسم " صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار " ، وذلك لتمويل الأنشطة الاستيطانية الصهيونية وتوفير الدعم

المالي للحركة الصهيونية . كما ناقش قضية النشاط الثقافي اليهودي في العالم ، ومسألة إعادة بناء الجهاز الإداري الدائم للحركة الصهيونية ليحل محلها الجهاز المؤقت . أما المؤتمر الرابع فعقد في لندن في أغسطس 1900 ، برئاسة " هرتزل " ، وجرى اختيار العاصمة البريطانية مقراً لانعقاد المؤتمر نظراً لإدراك قادة الحركة الصهيونية في ذلك الوقت تعاظم مصالح بريطانيا في المنطقة ، ومن ثم فقد استهدفوا الحصول على تأييد بريطانيا لأهداف الصهيونية ، وتعريف الرأي العام البريطاني بأهداف حركتهم . وبالفعل طُرحت مسألة بث الدعاية الصهيونية كإحدى المسائل الأساسية في جدول أعمال المؤتمر .

كان الهدف الإستراتيجي الأول للحركة الصهيونية دعوة الدولة العثمانية للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والإقامة بها ، وبعد رفض السلطان عبد الحميد الثاني عرضوا عليه بيع بعض الأراضي الفلسطينية فرفض رفضاً تاماً فأيقنوا أن العرب لن يتسامحوا في شبر واحد من أراضيهم فنظموا عدة تعاملات مع بريطانيا ، وبعد تولى مكتب الإمبراطور الألماني مهمة السماح لليهود بالهجرة لدى الدولة العثمانية لكن بدون تحقيق نتائج تذكر وبعد ذلك انتهجت المنظمة سبيل الهجرة بأعداد صغيرة وتأسيس " الصندوق القومي اليهودي " عام 1901 وكذلك تأسيس البنك " الأنجلو - فلسطيني " عام 1903 .

قبيل عام 1917 أخذ الصهاينة أفكاراً عديدة محمل الجد وكانت تلك الأفكار ترمي لإقامة الوطن المنشود في أماكن أخرى غير فلسطين ، حيث كانت الأرجنتين أحد بقاع العالم المختارة لإقامة دولة إسرائيل ، وفي عام 1903 عرض " هيرتزل " عرضاً مثيراً للجدل بإقامة إسرائيل في كينيا مما حدا بالمندوب الروسي الانسحاب من المؤتمر ، واتفق المؤتمر على تشكيل لجنة لتدارس جميع الأطروحات بشأن مكان دولة إسرائيل أفضت إلى اختيار أرض فلسطين ، وقد بنى المفكرون الصهاينة أحلامهم في إقامة دولة لهم على الأراضي الفلسطينية ، علي أوهم أنها " أرض الميعاد " وهي التسمية اليهودية لأرض فلسطين قد وهبها الله لبني إسرائيل ، فهذه الهبة أبدية ولا رجعة فيها .

أيقن الصهاينة منذ البداية أن سكان فلسطين الأصليين من العرب سيرفضون التخلي الطوعي عن الأرض ، ولذلك ومنذ بداية وجودهم على الأرض الفلسطينية عملوا بكل طاقتهم للقضاء على مقاومة أهل الأرض ومن المهم التأكيد على التناغم مع الاستعمار البريطاني صاحب المشروع ومركزه ولذلك فقد قاما من أجل هذا الهدف بقمع أي محاولة تعبير عن النفس والمطالبة بالحقوق مما ولد مقاومة شعبية عرفت أشكالاً متعددة من النضال للتخلص من المشروع الاستيطاني الاحتلالي فكانت منها ثورة فلسطين 1936 الشعبية التي قوبلت بوحشية وأصبحت لاحقاً نموذج التعامل العنصري المستمر ضد الشعب العربي الفلسطيني وهو ما مكن الحركة الصهيونية لاحقاً بدعم منقطع النظير من المركز الإمبريالي البريطاني ، ولاحقاً الأمريكي من إرهاب أهل الأرض وأدى لتراجع مقاومتهم محدودة الدعم ومهد للاغتصاب الكبير في عام 1948 ، كما قامت إسرائيل بمشاركة كل من بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي علي مصر عام 1956 ، كما قامت عام 1967 باحتلال باقي الأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان في سوريا وسيناء في مصر وجزيرتي صنافير وتيران من السعودية ، وقامت بارتكاب جرائم حرب في كل من فلسطين المحتلة ومصر كمجزرة دير ياسين ، وحتى الآن لم ينته الصراع العربي الإسرائيلي حيث قامت إسرائيل بحرب على لبنان عام 2006 وبحرب على غزة في عامي 2008 ، 2012.

بعد هزيمة وتفكك الإمبراطورية العثمانية عام 1918 وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين من قبل عصبة الأمم عام 1922 ، سارت الحركة الصهيونية مساراً جديداً نتيجة تغير أطراف المعادلة وكثفت جهودها في إنشاء كيان صهيوني في فلسطين وتأسيس البنى التحتية للدولة المزمع قيامها ، وقامت المنظمة الصهيونية بجمع الأموال اللازمة لتلك المهمة والضغط على بريطانيا كي لايسعوا في منح الفلسطينيين استقلالهم ، وقد شهدت حقبة العشرينيات من القرن العشرين زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين وبداية تكوين بنى تحتية يهودية لليهود المهاجرين .

زاد اليهود في تأييدهم للمشروع الصهيوني وزادت هجرتهم إلى أرض فلسطين ، مما زاد من حجم الغضب والامتناع العربي من ظاهرة الهجرة المنظمة ، وفي عام 1936

بلغ الغضب العربي أوجه وثار عرب فلسطين ، فقامت السلطات البريطانية في فلسطين بالدعوة إلى إيقاف الهجرة اليهودية ، وواجه المهاجرين الصهاينة الثورة العربية بتأسيس ميليشيات صهيونية مسلحة بهدف القضاء على مقاومة السكان العرب الأصليين في الأرض ومن أهم هذه المنظمات "الهجاناه" ، و "الأرجون" .

أعلنت القوات البريطانية نيتها الانسحاب من فلسطين في عام 1947 ، وفي 29 نوفمبر من نفس العام أعلن مجلس الأمن عن تقسيمه لفلسطين لتصبح فلسطين دولتين ، الأولى عربية والثانية يهودية وذلك لتهجير الصهاينة من أوروبا وباقي أنحاء العالم إلى فلسطين . أندلع القتال بين العرب والصهاينة ، وفي 14 مايو 1948 أعلن قادة الدولة اليهودية قيام دولة إسرائيل ، وقد شكّل الإعلان نقطة تحول في تاريخ المنظمة الصهيونية حيث إن أحد أهم أهداف المنظمة قد تحقق بقيام دولة إسرائيل وأخذت مجموعات الميليشيات الصهيونية منحى آخر وأعادت ترتيب أوراقها وشكلت من الميليشيات "قوة دفاع إسرائيل" ، السواد الأعظم من العرب الفلسطينيين إما هرب إلى البلدان العربية المجاورة وإما طُرد من قبل قوات الاحتلال الصهيونية ، في كلتا الحالتين أصبح السكان اليهود أغلبية مقارنة بالعرب الأصليين وأصبحت الحدود الرسمية لإسرائيل تلك التي تم إعلان وقف إطلاق النار عندها حتى عام 1967. شكل الكيان الصهيوني العديد من المنظمات لدعم الإرهاب الصهيوني منها :

الهستدروت : والذي عقد مؤتمره التأسيسي في مدينة حيفا في ديسمبر 1920 ، وتم تكوينه بهدف توحيد جميع العمال والفلاحين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية .

الوكالة اليهودية : عبارة عن الجهاز التنفيذي للحركة الصهيونية التي من مهامها جمع الإعانات بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 ، وانحصر نشاطها في تشجيع العودة ، وحل مشاكل الاستيطان ، والدعاية ، وجمع الأموال ، وتنقيف اليهود خارج إسرائيل بالأهداف الصهيونية .

الصندوق القومي اليهودي : تأسس عام 1901 كوسيلة لجمع الأموال من اليهود لشراء الأراضي في فلسطين ، وإقامة المستعمرات والمستوطنات اليهودية .

المنظمة الصهيونية العالمية : تأسست عام 1897 بهدف تشجيع الهجرة الصهيونية نحو فلسطين وهي كحركة دينية تهدف إلى تمكين العنصر اليهودي من تملك أرض فلسطين وقهر لجيرانها الأعداء ، وتركيز لسلطة العالم الروحية والحضارية في صهيون .

اعتبر الاستيطان في المناطق العربية المحتلة من اخطر العقبات التي تعرقل سير العملية السلمية ، ذلك لان تاريخ الاستيطان في هذه المناطق انما يعبر عن تاريخ الوجود الصهيوني في فلسطين ، حيث يُعتبر الاستيطان اداة مزدوجة الهدف لتحقيق المشروع الصهيوني من حيث استيلائه على الاراضي العربية والتخلص من اهلها واصحابها الشرعيين ، وكذلك تحويل المستوطنات الى ثكنات عسكرية وقلاع محصنة والمستوطنين الى جيش مسلح للدفاع عنها ، لذلك اتفقت جميع الحكومات الاسرائيلية رغم اختلاف توجهاتها السياسية على اعتبار الاستيطان ركيزة الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية لتهويد الاراضي المحتلة ، وفرض الامر الواقع على الدول العربية والفلسطينيين يصعب تغييره وخطوة نحو تحقيق الغاية القومية العليا المتمثلة في اقامة اسرائيل الكبرى من البحر الى النهر .

يحكم الاستيطان عدة عوامل استراتيجية وامنية واقتصادية واجتماعية ترتبط بالابعاد المستقبلية للمشروع الصهيوني الكبير. لذلك تم اختيار مواقع المستوطنات وحجمها والطرق التي تخدمها طبقا لتخطيط وادارة مركزية من قبل قيادة واحدة في وزارة التعمير الاسرائيلية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع ، يستهدف حصار المدن العربية الكثيفة السكان وعزلها عن بعضها ، وتقطيع اوصال التجمعات السكانية العربية ، مع توفير الاتصال والحماية المتبادلة فيما بين المستعمرات او المستوطنات بعضها ببعض . وبينها وبين العمق الاسرائيلي ، وبما يحقق الاشراف والسيطرة عسكريا على المناطق ذات الالهمية الاستراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمكن من سرعة انتشار القوات الاسرائيلية في حالات التوتر لتفرض سيطرتها على كل المناطق المحتلة .

لقد ركز اليهود خلال العملية الإستيطانية في فلسطين على ثلاثة عناصر لتحقيق الأهداف المطلوبة من إقامة المستعمرات وهذه العناصر هي :

الأرض : حيث تعتبر الأرض في الفكر الإستيطاني الإسرائيلي أمراً أساسياً ، وهي الهدف الأول للحركة الصهيونية ، فمن خلال امتلاك الأرض يمكن تنفيذ الانقلاب الديموغرافي المتمثل بطرد العرب وتوطين اليهود مكانهم وتمثل ذلك بالمقولة الشهيرة لليهود التي رافقت عملية الاستيطان منذ بدايته فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا ارض .

الانسان : يتمثل الهدف الاساسي للحركة الصهيونية بتهجير اكبر عدد ممكن من يهود العالم الى فلسطين وتركيزهم فيها بقصد اجراء انقلاب ديموغرافي واستبدال السكان الشرعيين من العرب بجماعات يهودية من المهاجرين الى فلسطين. ولقد اعتبر مبدأ " التخلص من العرب " بتهجيرهم الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاطماع الصهيونية .

المياه : الماء عنصر ضروري لعملية الاستيطان ونظرا لما تتمتع به المناطق الشمالية والساحلية والوسطى من فلسطين بوفرة في مصادر المياه ، فقد تركزت عمليات الاستيطان الصهيوني المبكرة في هذه المناطق ، وعندما ازدادت اعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين ثم بناء مستوطنات لهم في المناطق الجنوبية من فلسطين ، وقد تم نقل المياه لهم من المناطق الشمالية ، كون المناطق الجنوبية تعاني من شح في المياه بنفس الوقت تؤدي سيطرة اليهود على مصادر المياه الى حرمان المواطنين العرب منها وتجعلهم تحت رحمة السلطة الاسرائيلية .

• أعمال القتل والتجهير والاستيطان في " قره باغ الجبلية " :

كان الأرمن في جنوب القوقاز يشكلون طوائف قليلة ، وأغلبهم كانوا يعيشون بعيداً عن هذه المنطقة ، ليس هذا فقط ، بل كانت أرمينيا ذاتها لم تكن موجودة علي الخريطة السياسية للعالم علي الإطلاق ، ولم تظهر الدولة الأرمينية شبه المستقلة إلا تحت حماية ونفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق ، ولكن بمقتضي اتفاقية " تركمانتشاي " أصبح من حق الأرمن التنقل والهجرة بدون عوائق من إيران إلي بلاد القوقاز عامة وإلي " قره باغ " خاصة .

تمدنا المصادر التاريخية بمعلومات عن أن " قره باغ " ، كانت موطناً لإثني عشر ألف عائلة خلال عام 1810 ، ولم يكن الأرمن سوي 25 عائلة فقد ، وأن " قره باغ " كانت منطقة إسلامية أصيلة ولم تتبع أرمينيا في أي وقت سابق ، وحتى عام 1832 كان الأذربيجانيون يمثلون 91 % من مجموع سكان " قره باغ " ، وانخفضت هذه النسبة إلي 41 % من السكان عام 1986 تحت ضغط الهجرة الجماعية للأرمن ، تلك الهجرة التي لا ينكرها الأرمن أنفسهم وتعترف بها الوثائق الرسمية الروسية .

ومع توالي الهجرة والتجهير خلال هذه الفترة الزمنية ، استتبع ذلك إجبار الأذربيجانيين الذين كانوا يعيشون في أرمينيا أيضاً علي تركها والتشتت في كل أنحاء العالم ، وإزالة كل الآثار التاريخية التي أبدعها الترك الأذربيجانيون عبر التاريخ ، واستمرار حملة تغيير لأسماء المدن والقرى الأذربيجانية إلي أسماء أرمينية ، ومنح وضع خاص للكنائس الأرمينية ، كانت هذه كلها حلقات متصلة للسياسة الرسمية التي تنتهجها الدولة الأرمينية عندما ظهر للجميع ارهاصات انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نجح الأرمن في تشكيل جيش خاص بهم بمساعدة روسيا والجاليات الأرمينية في مختلف بقاع العالم ، بينما الأذربيجانيون في سبات عميق تحت تأثير الحكومة المركزية في موسكو ، بل الأكثر دهشة أن الحكومة المركزية في موسكو سعت إلي منع أي تكوين للمنظمات المسلحة في أذربيجان ، بل وجدت القائم منها من الأسلحة ، وحتى

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حرص الروس علي دعم الأرمن عسكرياً¹ .

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شنون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .

• اللجنة الرباعية ومجموعة " مينسك " :

اللجنة الرباعية الدولية :

تسمى اللجنة الدبلوماسية الرباعية أو رباعية مدريد ، وهي لجنة دولية تم تشكيلها لإدارة عملية السلام والمفاوضات في الصراع العربي الإسرائيلي ، وتتكون اللجنة الرباعية من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، وقد أنشئت اللجنة في مدريد عام 2002 من قبل رئيس الوزراء الإسباني " خوسيه ماريّا أزنانار " نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط ، وتم تعيين رئيس الوزراء السابق " توني بليز " كموفد دائم للجنة في الأراضي المحتلة وذلك في نفس اليوم الذي استقال فيه من رئاسة الوزراء في بريطانيا في 27 يونيو 2007 بعد اعتراضات أولية من روسيا .

كما تستعين اللجنة ببعض المبعوثين للقيام ببعض المهام المحددة ، وخاصة عند وجود بعض الأزمات الحادة التي تستوجب نشاطاً دبلوماسياً خاصاً ومحدداً ، وقد تم تعيين " جيمس وولفنسون " ، رئيس البنك الدولي السابق كمبعوث للجنة عند الانسحاب الإسرائيلي الذي قامت به من جانب واحد من قطاع غزة في أبريل 2004 ، ولكنه استقال من مهمته في العام التالي نتيجة لبعض الصعوبات وخاصة عندما حجت إسرائيل والدول المانحة الأموال عن السلطة الفلسطينية الذي يهدد بانهارها .

ويمثل أعضاء اللجنة الرباعية ممثل دائم يصفته أومن ينوب عنه ، وذلك علي النحو التالي :
الاتحاد الأوروبي : الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية والسياسة الدفاعية
الولايات المتحدة : وزير الخارجية .

روسيا : وزير الخارجية .

الأمم المتحدة : الأمين العام للأمم المتحدة .

يمكن ملاحظة أن اللجنة الرباعية تم تشكيلها لهدف زيادة عدد الوسطاء في الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذا العدد الكبير من المؤسسات الوسيطة والراعية للعملية السلمية من شأنها تعقيد المفاوضات أكثر من توفير المرونة لها ، فتلك المؤسسات الراعية والوسيطات تزيد من الآراء والاقتراحات والقرارات والتي تعمل علي الالتفاف علي

القرارات الأصلية التي تم اتخاذها ويعمل الطرف المحتل علي التملص منها والمراوغة في عدم الاستجابة لها ، ومن ثم تعمل القوي الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر لإسرائيل علي تشابك وتداخل قنوات الحلول ، فيصعب تطبيق أي منها ، وكلما صدر قرار لا يرضي إسرائيل ، يتم الالتفاف عليه بتشكيل لجنة جديدة تصدر قرارات جديدة أكثر مرونة ، فاللجنة الرباعية علي سبيل المثال منذ تأسيسها لم تقدم أي شئ يذكر في سبيل العملية السلمية ، حتي عندما تم تعيين موفد دائم لها كان بمثابة مجاملة له علي دعمه للولايات المتحدة في حربها في العراق عندما كان رئيساً للوزراء في بريطانيا .

• مجموعة " مينسك " :

مجموعة " مينسك " المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، هي هيئة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، تقوم بنشاط الوساطة للتسوية السلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، حيث صدر قرار في الاجتماع الإضافي الأول في هلسنكي لوزراء الخارجية لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا في 24 مارس 1992 عقد مؤتمر " مينسك " بهدف الوصول إلى تسوية للنزاع حول مشكلة " قره باغ الجبلية " ، وكان من المقرر ان تشارك في مؤتمر مينسك كل من أذربيجان وأرمينيا وبيلاروسيا وتشيكوسلوفاكيا " قبل انفصالها إلى جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا " وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والسويد وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، لكن لم ينعقد مؤتمر مينسك بسبب العدوان الأرميني علي أراضي أذربيجان ، وبدأت المؤسسة التي تشكلت " مجموعة مينسك " مساعيها في الوساطة مع احتفاظها بنفس المسمى " مجموعة مينسك " ، حيث تم تأسيس مؤسسة الرؤساء الذين يتولون معاً رئاسة مجموعة " مينسك " بموجب القرار الصادر عن مؤتمر القمة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في بودابست يومي 5 ، 6 ديسمبر 1994 ، حيث من المقرر أن تتولي عدة دول معاً رئاسة المجموعة بدلاً من دولة واحدة ، وقد تولت رئاسة الدورة الأولى للمجموعة كلاً من روسيا والسويد ، ثم تولت الرئاسة بعدهما كلاً من روسيا وفنلندا ، ثم ترأست مجموعة " مينسك " كلاً من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1997 وحتى الآن .

رغم وجود اجماعاً فريداً بين دول المجموعة الثلاث (روسيا - الولايات المتحدة - فرنسا) واتفاقاً فيما بينهم حول الصراع في " قره باغ الجبلية " ومع كل تأثيرهم المهم علي كل من أرمينيا وأذربيجان ، إلا أن هذا التأثير ليس بتلك الدرجة من القوة التي تلزم الطرفين بما يتم الاتفاق عليه¹ ، وبما يقرره أعضاء المجموعة ، وخاصة أن هناك

¹ - الصراع علي " قره باغ ... الجولة الثانية - ألكسندر خرامنشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري - صحيفة موسكو فسكيه نوفوستي - موسكو - 2 نوفمبر 2008 .

اعتراف ضمني بأحقية أذربيجان في أراضي الإقليم ويرون ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات الأمم المتحدة . وعلي الرغم من محادثات السلام التي تجري تحت رعاية مجموعة مينسك إلا أنها غير مثمرة حتى الآن حيث تدور المفاوضات السلمية التي لا طائل منها للجانبين ، ويتسم الوضع بالجمود. فقد تلجأ أذربيجان إلي الحل العسكري كحل نهائي لاسترداد أراضيها¹ ولكن تعمل المجموعة علي إدارة الصراع ليظل الأمر هادئاً لأطول فترة دون حدوث أي اشتعال للموقف لضمان الاستقرار ، وخاصة أن الدول الثلاث ليست لديها الرغبة أو الشجاعة الكافية للضغط علي أرمينيا لاعتبارات تتعلق بضغط داخلية من قبل اللوبي الأرميني الذي يعيش في هذه الدول الثلاث ويشكل هذا اللوبي قوة ضغط كبيرة علي صناعة القرار داخل المؤسسات التشريعية والاقتصادية في هذه الدول ، إضافة إلي ذلك فإن روسيا لديها أسباب أخرى تتعلق بالاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع أرمينيا ، وكذلك الارتباط الديني بين سكان الدولتين .

¹ - الشيماء عبد السلام إبراهيم - الصراع حول إقليم قره باغ - مجلة الديمقراطية - 1 يوليو 2013 .

• الولايات المتحدة وروسيا:

توجد منظمات دولية وإقليمية ترعى مسار عملية السلام والمفاوضات بين طرفي الصراع " الدول العربية وإسرائيل " في الصراع العربي الإسرائيلي ، و " أذربيجان وأرمينيا " في النزاع حول " قره باغ الجبلية " ، فمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، وما أصدره من قرارات لا ينقصها سوي الاستجابة لها من قوي الاحتلال " الإسرائيلي والأرمني " ، وتنفيذ ما جاء في تلك القرارات التي صدرت بإجماع أو بأغلبية الأعضاء بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، هذا بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية التي ترعى عملية السلام في النزاعين ، وأهمهما اللجنة الرباعية كما في الصراع العربي الإسرائيلي ، ومجموعة " مينسك " كما في الصراع الأذربيجاني الأرمني ، ورغم كل ذلك نجد أن هناك هيمنة منفردة لدولة واحدة علي العملية السلمية ، ورعاية المفاوضات بين طرفي النزاع ، وتأتي هذه الهيمنة بانحيازها لطرف علي حساب الطرف الآخر ، وخاصة انحيازها للطرف المحتل .

• الولايات المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي :

الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيم ، بل وتحتكر رعاية العملية السلمية بين الدول العربية وبشكل خاص الفلسطينيين مع إسرائيل ، وهي تحاول بانحيازها وهيمنتها علي المفاوضات تجاهل القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ، التي تؤيد الحقوق المشروعة للشعوب العربية ، والتحاييل والالتفاف عليها ، فبدلاً من أن تضغط الولايات المتحدة باعتبارها أكبر قوة دولية من أجل تطبيق القرارات التي وافقت عليها الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي ، فإنها تساعد المحتل في التملص من تلك الاستحقاقات والالتفاف عليها ، ومحاولة ايجاد قاعدة جديدة للتفاوض ، وهكذا كلما تم ايجاد قاعدة للتفاوض والبناء عليها من خلال توقيع اتفاقاً ينهي ذلك الصراع ، فإنها تحاول المماثلة في تنفيذ القرارات بصورة أو بأخري من خلال اختلاق بعض الحجج والذرائع ، ثم المطالبة بعملية تفاوضية جديدة ، دون نهاية لتلك المفاوضات ، سوي تضييع حقوق الشعب الفلسطيني وإعطاء كل شيء للمحتل .

• روسيا الصراع حول " قره باغ الجبلية " :

تحاول روسيا الهيمنة علي مجموعة " مينسك " ، أو لعب دور يحقق لها أهدافها التي تسعى إليها وهي استمرار هيمنتها علي دول المنطقة ، باعتبار أن تلك الدول كانت خاضعة لنفوذها في عهد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وبسبب تحيزها ودعمها لأرمينيا تعمل علي عرقلة أي جهود سلمية تلزم أرمينيا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والانسحاب من أراضي أذربيجان التي تحتلها . وتري أذربيجان أن سياسة روسيا التي تحابي أرمينيا بشكل مفرط ولا تعرف التنوع في جنوب القوقاز هي أكبر خطأ ترتكبه موسكو في المنطقة .

روسيا ليست فقط اللاعب الأبرز في النزاع حول " قره باغ الجبلية " بين أرمينيا وأذربيجان وحسب ، بل كانت مشارك رئيسي ولاعب أساسي في ذلك الصراع ، فهي كانت تعمل علي تزويد الطرفين بالسلاح خلال الحرب بين الجانبين ، وساهمت بشكل كبير في تأجيج النزاع لضمان سيطرتها على المنطقة وإبقاء أرمينيا وأذربيجان في إطار فلكها ، وإن كان إمدادها بالسلاح لأذربيجان ظل محدوداً ومقتصرأ علي أنواع محددة لأغراض تجارية ، ولإظهار الحياد أمام الرأي العام في أذربيجان وفي العالم ، ولكن ظل دعمها لأرمينيا من جانبها واضحاً بشكل لا تخطئه العين ، وذلك للحفاظ علي ضمان تفوق أرمينيا من الناحية النوعية في تلك الأسلحة المقدمة للجانبين ، ولكن الدور الروسي في الصراع حول " قره باغ الجبلية " بين أرمينيا وأذربيجان والذي ينحاز إلي أرمينيا يمكن ملاحظته من خلال . عمل روسيا على تطوير أعمدة الاقتصاد الأرمني (محطات طاقة ، تعاون عسكري ، قاعدة عسكرية في يريفان) ، وظهور معلومات عن إمداد روسيا لأرمينيا بالسلاح خلال الحرب¹.

1 - الشيماء عبد السلام إبراهيم - الصراع حول إقليم قره باغ - مجلة الديمقراطية - 1 يوليو 2013 .

• اللوبي الصهيوني واللوبي الأرمني :

اللوبي عبارة عن جماعة ضغط سياسي واقتصادي واجتماعي وإعلامي تكونت بفعل ظروف خاصة للتأثير على مواقف خاصة وتقديم الدعم المادي والمعنوي والفكري لجهة هي بحاجة إلى ذلك . وتعمل جماعة اللوبي في البلد القاطنة فيه على المستوى السياسي والاقتصادي والفكري وغيره وفق خطة دقيقة ومحكمة وعبر تخطيط شامل أسلوباً ومنهجاً يتزامن مع مراحل تنفيذ الأهداف المرسومة .

وخلافاً للأحزاب السياسية فإن جماعات الضغط لا تسعى الوصول إلى السلطة ، وهذا ما يميزها عن الأحزاب السياسية ، وفي المقابل ، فإنها تتدخل في السياسة دفاعاً عن أفكارها ومصالحها الخاصة ، ومن ثم فإن الضغط الذي يمارسه اللوبي ليس فقط فعلياً ، بل سياسياً أيضاً ، أي ضغطاً على السلطة السياسية ، وبهذا المعنى ، فالجماعات الضاغطة هي فاعل أساسي في الحياة السياسية من خلال تأثيرها المباشر أو غير المباشر على السلطة السياسية بواسطة المنتخبين والأحزاب والرأي العام إضافة إلى إمكاناتها الذاتية .

وتتمتع جماعات الضغط عموماً بخصائص ومزايا معينة ، أبرزها :

التنظيم ، والدفاع عن أهداف خاصة ، واستقلالية القرار ولا تكون مجرد أداة في يد منظمة أخرى أو وسيلة خاصة من وسائل عمل هذه المنظمة ، وممارسة ضغط سياسي فعلي ، أي تتحرك لتأثير في اتخاذ القرارات ، أو لتبديل التوجهات السياسية للسلطة في القضايا التي تهم هذه الجماعات .

• اللوبي الصهيوني :

واللوبي الصهيوني يعرف باللوبي المؤيد لإسرائيل أو اللوبي اليهودي ، وهو يعمل على توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بما يحقق مصالح دولة إسرائيل ولا يمثل ذلك اللوبي حركة واحدة تتمتع بمرجعية أو قيادة مركزية ، فالأفراد أو المنظمات التي تشكله قد يختلفون أحياناً فيما بينهم على عدد من القضايا السياسية ، ولا يضم اللوبي المؤيد لإسرائيل يهوداً أمريكياً فقط ، بل يدخل ضمن نشاطاته أفراداً أو جماعات ممن يعرفون بالصهاينة المسيحيين ، أو الذين لهم مصالح ترتبط بالمنظمات الصهيونية ، وتعتبر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية " أيباك " من أهم وأشهر المنظمات المنضوية تحت لواء اللوبي الصهيوني .

ويعتبر اللوبي الصهيوني دولة داخل الدولة ، فقد قامت الصهيونية العالمية بتنظيم أعمال اللوبي الصهيوني على نطاق واسع في تنظيمات ومؤسسات سياسية واقتصادية ومالية وإعلامية قائمة بذاتها في كل ولاية أميركية ، مع تخصيص ميزانية مستقلة لكل تنظيم على حدة مع إدارة قانونية مهنية وذاتية خاصة بها تعمل جميعها وفق المخطط المرسوم لها والهادف إلى تأييد وضمان تفوق إسرائيل في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية ، فاللوبي الصهيوني الأمريكي حالياً أصبح دولة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، والمحرك الرئيسي لكل المواقف السياسية والعسكرية والإعلامية وغيرها التي تتخذها حكومة واشنطن إزاء القضايا العامة داخل وخارج الولايات المتحدة وخصوصاً المواقف الاقتصادية والسياسية العالمية على مستوى مجلس الأمن الدولي والهيئة العامة للأمم المتحدة بما لها صلات وثيقة بالكيان الصهيوني على مختلف المستويات وبالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص .

وباعتبار الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص القوة التعليمية الأساسية والمؤثرة في العالم أجمع اليوم فقد تم معالجته بطريقة لا ينقصها الحنكة والخبث الصهيوني حيث ذكر هنري فورد الملياردير العالمي اليهودي في كتابه مقتبس من بروتوكولات بني صهيون قضية الصحافة ورسم خطوات السيطرة على الإعلام فكتب " ستمتطي صهوتها

ونكبح جماحها وسنفل مثل ذلك أيضاً بالنسبة إلى المواد المطبوعة الأخرى إذ لا جدوى من تخلصنا من الحملات الصحفية إذا كنا معرضين للنقد عن طريق المنشورات والكتب لن يصل أي إعلان للناس إلا بعد مراقبتنا وقد تمكنا من تحقيق ذلك الآن إلى الحد الذي لا تصل فيه الأنباء إلا عبر الوكالات المختلفة والمتمركزة في مختلف أنحاء العالم ، فالأدب والصحافة قوتان تعليميتان كبيرتان وستصبح حكومتنا مالكة لمعظم الصحف والمجلات ، وإذا سمحنا بظهور عشر مجلات مستقلة فيجب أن تكون لنا ثلاثون صحيفة مقابلة ، ولن نجعل الناس يشكون في سيطرتنا على هذه الصحف ولذا سنجعلها من النوع الذي يناقض بعضه بعضاً في الأفكار والاتجاهات لنحصل على تقّتهم ولنجتذب خصومنا الذين لا يتطرق إليهم الشك في قراءتها ، فيقعون في الشرك الذي ننصبه لهم ويفقدون كل قوة تضربنا " .

إن أهم ما دفع اللوبي الصهيوني أو ما اسماء الفرد ليلنتال " الرباط الصهيوني " هو كما يراه كثير من المراقبين الهيمنة اليهودية على وسائل الإعلام ، فمن المعروف أن تكوين الرأي العام الأمريكي يتأثر بحفنة من الصحف القوية منها " نيويورك تايمز " ، " واشنطن بوست " ، " سانت لويس بوست " ، " ديسمباتش " والتي يملكها اليهود وفي هذا الصدد فاليهودي " والتر بنيرج " الذي كان سفير نيكسون في بريطانيا كان يملك " فلادلفيا أنكوير " ، " ريبج تلجراف سافتين " ، والدليل التلفزيوني ، الذي يقدر دخله من الإعلانات وحدها 55 مليون دولار ، وكذلك عدداً من المحطات المرئية ، واليهودي " صموئيل تيوهزر " يملك 45 صحيفة منها " نيوزداي " ذات النفوذ في نيويورك ومجموعة من المجلات " جلايمور " ، " مداموزيل " ، " هوس جاردن " .

أما الصحف الأخرى التي لا يملكها اليهود فيكون المحررين والمدراء ورؤساء الإعلانات الرئيسيين من اليهود في جميع المجالات القيادية ، حيث يكون اليهود في مناصب رئيسية كناشرين ومحررين ، وهؤلاء يمارسون على الأقل حق النقض " الفيتو " حول ما يصدر في منشوراتهم ، ولذلك فإن أهم نفوذ تمارسه الطبقة العليا على الصحافة هو النوع غير المباشر عن طريق إعلانات الشركات ، فالصحف والمجلات

أعمال صناعية ومالية الغرض منها الربح ، ولكن جزءاً بسيطاً من دخلها يأتي من القراء ، وقد كانت " نيويورك تايمز " التي أسسها " أدولف أولي " وصهره " ارندسو لنرييرج " تحاول أن تبقى منبراً حراً وتقدمياً ولكن الضغط اليهودي على الصحيفة جعلها تستسلم ، فقد أعلن رئيس تحريرها " سولز بيرج " في عام 1944 " إنني أكره أساليب الصهاينة التعسفية الذين لا يترددون في استخدام الأساليب الاقتصادية في إسكات الذين يعبرون عن وجهات نظر مختلفة ، إنني أعترض على محاولاتهم من قتل سمعة الذين لا يتفقون معهم " .

• اللوبي الأرمني :

اللوبي الأرمني هو " جماعات الضغط الأرمنية " التي تمثل مجموعة الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الأرمن أفراداً كانوا أو منظمات في دول الشتات للتأثير على السياسة الخارجية للدول التي يعيشون فيها بالشكل الذي يتناسب فيه مع مصالح الأرمن وأرمينيا ويحتل اللوبي الأرمني في الغرب مرتبة متقدمة رغم حداثة مقارنة مع باقي اللوبيات العاملة في تلك الدول منذ عقود طويلة ، فبحسب المعطيات الأمريكية يحتل اللوبي الأرمني المرتبة الثانية بعد اللوبي الصهيوني اليهودي في الولايات المتحدة بعد تنافس شديد مع اللوبي الكوبي الذي أصبح ثالثاً .

يعتبر اللوبي الأرمني على مستوى العالم قوة تتوغل في كثير من الأنشطة السياسية والاقتصادية ، ولذلك فقد عمل على التعريف بقضية الأرمن واكتساب التعاطف العالمي حيث يشكل الأرمن جالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهم الكثير من الجمعيات مثل " اللجنة الوطنية للأرمن بأمريكا " ، وهي أكبر منظمة أرمنية في الولايات المتحدة ، كما أن هناك أكثر من مليون ونصف المليون أمريكي أرمني ولديهم عضوان في مجلس النواب ، وعدة صحف تصدر باللغة الإنجليزية ، وبالتالي فهم أكبر تأثيراً من أي جالية أخرى بعد الجالية اليهودية على السياسة الأمريكية .

يعود الفضل الأكبر إلى اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة الأمريكية في إصدار الكثير من القرارات التي تخدم مصالح أرمينيا ، وعلى سبيل المثال فقد نجح اللوبي الأرمني في حصول أرمينيا على مبلغ 90 مليون دولار أمريكي من الولايات المتحدة كمساعدات سنوية من واشنطن ، كما استطاع اللوبي الأرمني في العمل على تقليص المساعدات الأمريكية لأذربيجان ، وتأجيل عدد كبير من الاتفاقيات العسكرية التي وقعت واشنطن مع أنقرة ، ومنعت توقيع عددا منها ، وأن كل توتر في العلاقات الأمريكية التركية يكون سببه الرئيسي اللوبي الأرمني ومساعيه لانتزاع مكاسب أرمينية وفي الوقت الذي يصف فيه البعض اللوبي الأرمني بالفشل في تحقيق الهدف الأساسي الذي نشأ من أجله من قبل ، وهو إعراف الولايات المتحدة رسمياً بالإبادة الجماعية

الأرمنية ، إلا أن اللوبي الأرمني يفخر بقدرته على إنتزاعه عشرات الإعرافات من مختلف دول العالم ، من بينها دول أوروبية لا تقل أهمية عن الولايات المتحدة بالإبادة الجماعية الأرمنية ، بل تم تجريم إنكارها في البعض منها إضافة إلى إعراف 44 ولاية أمريكية بالمأساة الأرمنية وهو إنجاز أيضا يسجل للوبي الأرمني ، ففي دولة بعظمة الولايات المتحدة لا تستطيع أن تصدر قراراً يخدم مصالح دولة أخرى إلا إذا كان لواشنطن منافع ومصالح مباشرة من هذا القرار ، حيث أن إعراف الولايات المتحدة رسمياً بالإبادة الأرمنية فيه أضرار لواشنطن على الأقل من الناحية السياسية والاقتصادية ، بالتالي ما حققه اللوبي الأرمني حتى اليوم يعتبر إنجاز بحد ذاته حسب العديد من المراقبين .

يعتبر مسؤولوا اللوبي الأرمني أن هدفهم ليس فقط إنتزاع إعرافات دول العالم بالإبادة الأرمنية ، بل أيضا الاهتمام بجعل القرارات الصادرة من تلك الدول متوافقة مع المصالح الأرمنية بالدرجة الأولى وبالتالي هم يدعمون الإقتصاد في أرمينيا بشكل أو بآخر ويسعون إلى إزدهار هذه الجمهورية ، وتعتبر " لجنة الإجراءات السياسية الأمريكية الأرمنية " ، وهي اللجنة التي أسسها " ألبيرت بوياجيات " ، هي من المنظمات التابعة للوبي الأرمني وينصب جل اهتماماتها وأهدافها على حماية قضايا الأرمن الأمريكيين إضافة إلى مساندة " قره باغ الجبلية " في تقرير المصير وتكثيف الفعاليات الخاصة بإحياء الذكرى السنوية للإبادة الجماعية الأرمنية .

أما " الجمعية الأرمنية في أمريكا " فتسعى إلى تعزيز علاقات الولايات المتحدة مع كل من جمهورية أرمينيا وجمهورية " قره باغ الجبلية " غير المعترف بها دولياً ، إضافة إلى تقديمها للدعم الكبير للإعراف بالإبادة الجماعية الأرمنية وهو ما تفخر هذه الجمعية بإنجازه في العديد من الدول الغربية .

يقول " روس فارتيان " مدير " الجمعية الأرمنية في أمريكا " أن هدف عمل اللوبي الأرمني هو التوجه للمجتمع الأمريكي خاصة أعضاء الكونجرس ومراكز الأبحاث وصانعي السياسة والإعلام مع مراعاة عدم إدراجهم على لائحة أي من الحزبين

الأمريكيين القويين الجمهوري والديمقراطي ، كي يتمكنوا من الحصول علي الدعم المعنوي من كلا الحزبين .

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي مليون ونصف المليون أمريكي أرمني ولديهم عضوان في مجلس النواب وعدة صحف تصدر باللغة الإنجليزية ، وهم يؤلفون لوبي براماتي يرفض الانضمام لحزب معين ، ولكنه يقنع المرشحين من كلا الحزبين بأنه يساند كل واحد منهم ، ويؤلف الأرمن جالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بدأت أولى هجراتها قبل الحرب العالمية الأولى ، وهم يملكون رؤوس أموال ضخمة ويسيطرون على مشاريع مهمة واستراتيجية ، بالإضافة إلي أن ديانتهم سمحت للكثير منهم الدخول في عصب السياسة الأميركية .

كما يوجد حوالي نصف مليون أرمني في فرنسا ، قدموا إليها على ثلاث موجات الأولى قبل حوالي 300 سنة ، والثانية خلال الحرب العالمية الأولى ، الثالثة قبل حوالي 3/5 سنة وكان سببها الاضطرابات في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة في لبنان والعراق وإيران ، وبعد أن اكتسبوا الجنسية الفرنسية حققوا لأنفسهم مع مرور الوقت حضوراً مهماً داخل المجتمع الفرنسي ، يشبه في بعض جوانبه الحضور الأرمني في لبنان ، حيث بات لهم نواب في البرلمان ووزير أو اثنين في كل حكومة يجري تشكيلها ، وفي فرنسا الآن نائبان أرمنيان يتصدران اللوبي الأرمني الذي نجح بفضل المثابر واللعب على التناقضات في أوساط العاملين في حقل السياسة في فرنسا ، ويجيد اللوبي الأرمني المراوغات والتناقضات والاستفادة من الصراعات السياسية ، وخاصة في مواسم الانتخابات البرلمانية والرئاسية .

وقد بدأت العلاقات الارمنية الاسلامية منذ الفتح العربي ، وقطعت مراحل كثيرة وصولاً إلى مطلع القرن العشرين ، حيث توافدت هجرة الأرمن إلى المدن العربية خلال الفترة ما بين عامي 1915 إلى 1923 ، خاصة أنه كانت حرية التنقل ميسرة بين أقطار الدولة العثمانية ، ويوجد عدد كبير من الأرمن يعيشون في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين والأردن ومصر ، ويتمتع الأرمن في الدول العربية بالحرية في ممارسة نشاطاتهم الدينية والتربوية والثقافية ، وتزيد عليها في لبنان الحرية السياسية ، وتعمل

جماعات الضغط الأرمنية في الشرق الأوسط لتكوين لوبي يتصل باللوبي الأرمني في الولايات المتحدة والدول الأوروبية بهدف التنسيق معها لخدمة القضايا الأرمنية . وتعمل جماعات الضغط الأرمنية أو اللوبي الأرمني على مستوى العالم على إيجاد تنسيق فيما بينها بهدف توحيد جهودها في تأثير الضغوط على صانعي القرار ، ولهم الكثير من الجمعيات مثل " اللجنة الوطنية للأرمن بأمريكا " ، وهي أكبر منظمة أرمنية في أمريكا ، ومدعومة من جانب اللوبي اليهودي ، حيث يمارسان أساليباً متشابهة ومتقاربة من أجل تحقيق أهدافهما والتي بلا أدنى شك تتناقض مع مصالح العالم العربي والإسلامي .

• اللاجئين والمشردون:

اللاجئون والمهجرون والمشردون هم السكان الأصليون الذين ولدوا في موطنهم ، وتوارثوا بيوتهم وأرضهم عن الآباء والأجداد ، ثم اضطروا إلى ترك تلك البيوت والأراضي ، وهجرة أوطانهم قسرا تحت ضغط الحرب والقتال وأعمال العنف التي يلجأ إليها المعتدي المحتل .

• اللاجئين والمشردون الفلسطينيون :

اللاجئون الفلسطينيون هم أصحاب الأرض الذين هاجروا وهجروا من فلسطين بفعل العمليات الإرهابية للمليشيات الصهيونية خلال الفترة من 1947 حتي عام 1949 وكذلك خلال الحروب التي دارت بين الدول العربية وإسرائيل وخاصة حرب 1967 ، ويشمل اللاجئون نسل أولئك الفلسطينيين ، وهم أغلبهم من الناطقين باللغة العربية ، ويتواجد معظمهم في ، قطاع غزة ، الضفة الغربية ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، وغيرهم من فلسطيني الشتات الذين رحلوا إلى مختلف دول العالم ويعيشون على أمل العودة لديارهم وأرضهم مرة أخرى ، ولكن مهاجري ولاجئي الشتات لا يتلقون مساعدات إنسانية على خلاف اللاجئين في المناطق المحددة حيث توجد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

تولدت موجتين رئيسيتين من اللجوء الفلسطيني ، الأولى خلال وما بعد نكبة عام 1948 وقيام دولة إسرائيل ، والثانية في أعقاب حرب 1967 ، حيث أنشئت الأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المعروفة باسم " الأونروا " لغوث لاجئي نكبة 1948 ، وتعرف " الأونروا " اللاجئين الفلسطينيين ، بأنهم هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين يونيو 1946 وحتى مايو 1948 والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948 ، ويشتمل تعريف الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين نسل أولئك الذي يشملهم التعريف بغض النظر عن مكان سكنهم وبحسب تعريف " الأونروا " ، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين إزداد من 711,000 عام 1950 ليصل إلى 4.7 مليون لاجئ مسجل لدى " الأونروا " عام 2010 ، ووفقا للتعريف العملي

لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا " فإن اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون على الأرض الفلسطينية خلال الفترة ما بين يونيو 1946 وحتى مايو 1948 ، والذين فقدوا بيوتهم وأرضهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948 ، ومن ثم بات من حقهم إستعادة تلك الحقوق التي فقدوها ، والحصول على التعويض المناسب نتيجة فقدان تلك الممتلكات خلال تلك الفترة التي حرّموا منها من بيوتهم وأوطانهم وتشتت أهلهم وذويهم بين مختلف دول العالم وكذلك مقابل الأضرار النفسية والاجتماعية التي لحقت بهم .

• اللاجئين والمشردون الأذربيجانيون :

هم السكان الأذربيجانيون الذين تم تشريدهم قسراً وجوراً من أرمينيا ، ومن " قره باغ الجبلية " ، ومن الأقاليم السبع الأخرى التي تحتلها أرمينيا ، حيث بدأت الضغوط ضد الأذربيجانيين الأصليين المقيمين في أرمينيا ومناطق أذربيجان المجاورة لها و " قره باغ الجبلية " في الوقت الذي استهلت أرمينيا والانفصاليون الأرمن المحليون منذ عام 1988 نشاطهم لفصل منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لأذربيجان عن الوطن الأم وانتهجت أرمينيا سياسة التصفية العرقية في أراضيها خلال الفترة من عام 1988 إلى عام 1992 ، وتم طرد نحو 250 ألف أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم ، وقد صاحب عمليات التصفية العرقية ضد الأذربيجانيين بالعنف والقتل والتعذيب ، ونتيجة الحرب العدوانية التي شنتها أرمينيا خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 1993 ضد أذربيجان في " قره باغ الجبلية " والأراضي المجاورة لها تم تشريد نحو 700 ألف أذربيجاني من " قره باغ الجبلية " ، وأصبحوا مشردين داخل أذربيجان بعد أن بلغ عددهم حوالي مليون لاجئ ومشرّد يعيشون في ظروف اجتماعية وإنسانية قاسية نتيجة العدوان الأرميني علي بيوتهم وأرضهم ووطنهم .

ونظراً لأن غالبية اللاجئين الأذربيجانيين الذين هربوا من نيران الاضطهاد والترويع الأرميني فقد لجئوا إلى مختلف أنحاء جمهورية أذربيجان ، وتجاهلت المنظمات الإنسانية والدولية مأساة هؤلاء اللاجئين ، فقد تحملت أذربيجان وحدها عبء إسكان وإعاشة وتلبية كل احتياجات هؤلاء اللاجئين من خدمات تعليمية وصحية ورعاية اجتماعية .

يبلغ عدد اللاجئين الأذربيجانيين نحو مليون لاجئ أجبروا علي ترك مناطق عيشهم نتيجة للعدوان وعمليات التطهير العرقي المتواصلة التي نفذتها أرمينيا في أراضي أذربيجان المحتلة ، فمدينة " صابر أباد " يقع معسكر للاجئين خارجها في منطقة شديدة البرودة شتاء ، شديدة الحرارة صيفاً ، ويضم المعسكر أكثر من أربعة آلاف لاجئ معظمهم من مناطق أذربيجان الشمالية المحتلة ، يعيشون في أكواخ متواضعة مصنوعة

من القش والتبن ، ويفتقد المعسكر الصرف الصحي والمرافق العامة الأساسية ، أما معسكر " ساعتلي " فيضم حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة لاجئ معظمهم من مناطق أذربيجان الجنوبية المحتلة ، وهم يعيشون في بيوت أسمنتية متواضعة ، وبعضهم مازال يعيش في الخيام منذ لجوئهم في هذا المكان ، فمنذ هروبهم إلى هذا المعسكر مشياً علي الأقدام وهم يعيشون أشد مأساة إنسانية ، فقد عبروا نهر " أراكس " إلى إيران ثم إلى أذربيجان ، ولن ينسى اللاجئين ما وقع لهم علي أيادي الأرمن من حرق البيوت والحقول وقتل الماشية ، واجبارهم علي الرحيل تاركين وراءهم كل ما يملكون ، ولذلك يؤكدون دائماً علي استعدادهم للقتال لاسترداد أراضيهم وديارهم ، فليس أمامهم ما يخسرونه بعد كل ما خسروه .

صحيح أن كل حياة اللاجئين تدعو إلي الأسى ، لكن معسكر " إيميشلي " في حد ذاته يثير في النفوس كل مشاعر الأسى والألم ، يعيش الناس في عربات السكك الحديدية القديمة البالية ، ويفترش بعضهم الأراضي الأسمنتية المجاورة لقطاراتهم للنوم عليها مباشرة ، عربات القطارات صدأة وحديد جدرانها يثن مثل ساكنيها من قسوة الطقس صيفاً وشتاءً ، والحال علي هذا الوضع لم يتغير منذ نزوحهم إلى المعسكر .

علي الجانب الآخر من أزمة اللاجئين ، فإن اللاجئين الأرمن والذين يسكن عدد كبير منهم في عاصمة إقليم " قره باغ الجبلية " مدينة " خاتكندي / ستيبانا كيرت " حيث يبلغ إجمالي عدد اللاجئين الأرمن ثلاثة وسبعون ألف لاجئ ، ولكن تظل مشكلة ثلاثة وسبعون ألف لاجئ أرميني لا تمثل عبئاً علي أرمينيا ، كما يمثل عبء مليون لاجئ أذربيجاني في أذربيجان ، نعم الهموم الإنسانية واحدة لكل اللاجئين ، ولكن متطلبات مليون لاجئ أذربيجاني تبدو كبيرة جداً تفوق امكانيات أي دولة ، خاصة أن هؤلاء اللاجئين جاؤا إلي معسكرات الإيواء بعدما تركوا كل ممتلكاتهم وثرواتهم ، وأتوا دفعة واحدة وفي وقت واحد لم تكن فيه البلاد علي استعداد لاستقبال كل هذا العدد وبالمقارنة فإن متطلبات سبعين ألف لاجئ أرميني لا تشكل نفس القدر من الأعباء علي ميزانية الدولة الأرمينية .

• روايات اللاجئين:

اللاجئون أنفسهم عندما يتحدثون عن المأساة التي يعيشونها فإن رواياتهم تحكي عن واقع مرير تتناول جوانب المأساة الإنسانية ، فيتحدثون عن الكثير من الصحفيين والمراسلين وحتى العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين أتوا إلي معسكراتهم والتقطوا الكثير من الصور عن واقع حياتهم ثم ذهبوا ، ولكنهم لم يروا أي نتائج قد تغيرت .

تحكي لاجئة عن حياتها في معسكر اللاجئين فتقول : نحصل علي خمسة كيلو جرامات من الطحين وكيلو جرام من الزيت كل شهر ، وتتساءل : هل يستطيع أحد أن يعيش بهذا القدر من الغذاء ؟ ولكننا لو كنا في أراضينا لكنا زرنا وحصدنا وقطفنا ثمار أشجار الفاكهة ، ويقول لاجئ آخر متسائلاً : هل يوجد بلد مسيحي فيه حرب ؟ إنها حرب صليبية ضد المسلمين ، ففي الشيشان ، أفغانستان ، فلسطين ، العراق ، البوسنة في كل مكان في العالم يتم قتل المسلمين ، ولاجنة ثلاثة تقول : ذهب زوجي إلي القتال واستشهد بعد ستة أشهر ، وأنا الآن لا أريد سوي وطني ، أريد أن تعود إلينا أراضينا لكي يفرح شهداؤنا ، لماذا تساعد روسيا الأرمن بالأسلحة وتقوم بدعمهم ، ولا أحد يفكر بمد يد العون لنا ؟

رواية أخرى لإحدى اللاجئات تقول : عندما وجه الأرمن عدوانهم علينا ، كانت القنابل تنزل علي القرى المجاورة ، فخرجنا إلي أراضى إيران فزغاً وهلعاً وتركنا كل شئ حتي وصلنا إلي منطقة " إمثلي " ، ونحن منذ ذلك الوقت نعيش في ظروف سيئة وأولادنا دائماً يسألوننا هل كان لنا بيت نعيش فيه مثل الآخرين ، ونقول لهم طبعاً لنا بيوت تنعم بالسعادة والسكينة ، وكنا نزرع حولها أشجار الفاكهة وكروم العنب ، وكانت بيوتنا واحة للسعادة ، فكانت تتوسطها المدارس والمراكز الصحية ، وكانت تتوافر فيها كل الخدمات الانسانية ، أم الآن فإننا جميعاً ننام في غرفة واحدة ، الأب والأم والبنات والأولاد جميعاً ، وحرارة الصيف المرتفعة تلهبنا ، وبرودة الشتاء القارص تقتلنا .

• القدس وشوشا:

تعتر كل دولة بمدينة محددة لها أهمية خاصة في تاريخ الأوطان وفي حياة الشعوب ترجع خصوصية تلك المدن إلي ما تتميز به من أهمية تاريخية أو دينية أو ثقافية وحضارية ، ربما كانت تلك المدينة العاصمة السياسية للوطن ، أو تحظى بأهمية أكثر من العاصمة السياسية .

القدس :

القدس هي أكبر مدينة في فلسطين التاريخية من حيث المساحة وعدد السكان ، وأكثرها أهمية دينياً واقتصادياً ، تُعرف بأسماء أخرى مثل بيت المقدس ، القدس الشريف وأولى القبلتين ، ويعتبرها العرب والفلسطينيون والمسلمون عاصمة الدولة الفلسطينية ، كما ورد في وثيقة إعلان الاستقلال بالجزائر في 15 نوفمبر 1988 ، باعتبار أن اليوسيين هم أول من بني المدينة وسكنها في الألف الخامس قبل الميلاد ، بينما تدعي إسرائيل أن القدس عاصمتها الموحدة منذ أن ضمت القدس الشرقية إليها عام 1980 بعد أن احتلتها في حرب 1967 ، أما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، فلا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ويعتبر القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية ، ولا يعترف بضمها لإسرائيل .

تقع القدس ضمن سلسلة جبال الخليل ، وتتوسط المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والطرف الشمالي للبحر الميت ، وقد نمت تلك المدينة وتوسعت حدودها كثيراً عما كانت عليه في العصور السابقة ، ولذلك تعد من أقدم المواقع عند أتباع الديانات السماوية الثلاث : اليهودية ، المسيحية ، الإسلام ، حيث تشكل مدينة القدس أهمية دينية كبرى ، فقد أظهرت الإحصائيات في عام 2000 أن القدس تحتوي علي 1204 كنائس 158 كنيسة ، 73 مسجداً ، والبعض من دور العبادة هذه يُعتبر من بين أكثر المواقع تقدساً عند أتباع هذه الديانة أو تلك ، إن لم يكن أقدسها في بعض الأحيان ، لذا فقد كان انتهاك حرمة إحدى هذه الدور من بين الأسباب التي أدت دوماً إلى حصول نزاعات كبيرة في المدينة والمنطقة بشكل عام .

يعتبر اليهود مدينة القدس من أقدس المواقع بعد أن فتحها النبي والملك داود وجعل منها عاصمة مملكة إسرائيل حوالي عام 1000 قبل الميلاد ، ثم قام ابنه سليمان ، ببناء أول هيكل فيها ، كما تنص التوراة ، وعند المسيحيين ، تعتبر المدينة موقعاً مقدساً ، بعد أن صُلب المسيح عليه السلام على إحدى تلالها المسماة " جلجلة " حوالي عام 30 بعد الميلاد حسب معتقداتهم ، وبعد أن عثرت القديسة هيلانة ، على الصليب الذي عُلّق عليه بداخل المدينة بعد حوالي 300 سنة ، وفقاً لما جاء في العهد الجديد .

أما عند المسلمين ، فالقدس هي ثالث أقدس المدن بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة وهي أولى القبلتين ، حيث كان المسلمون يتوجهون إليها في صلاتهم بعد أن فُرضت عليهم حوالي سنة 610 للميلاد ، وهي أيضاً تمثل الموقع الذي عرج منه النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - إلى السماء ليلة الإسراء والمعراج ، وكنتيجة لهذه الأهمية الدينية العظمى ، تأوي المدينة القديمة عدداً من المعالم الدينية ذات الأهمية الكبرى مثل : كنيسة القيامة ، حائط البراق ، المسجد الأقصى " المكون من عدة معالم مقدسة أهمها قبة الصخرة والمسجد القبلي " ، على الرغم من أن مساحتها تصل إلى 0.9 كيلومترات مربعة خلال تاريخها الطويل ، تعرضت القدس للتدمير مرتين ، وحوصرت 23 مرة وهوجمت 52 مرة ، وتمّ غزوها وفقدانها مجدداً 44 مرة ، استوطن الإنسان الموقع الذي شُيّدت به المدينة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد ، الأمر الذي يجعل من القدس إحدى أقدم المدن المأهولة في العالم ، لذلك تُصنّف المدينة القديمة على أنها موقع تراث عالمي منذ العام 1982 .

يُعتبر النزاع القائم حول وضع القدس مسألة محورية في الصراع العربي الإسرائيلي فقد ألحقت إسرائيل القدس الشرقية إليها بعد احتلالها عام 1967 بعدما كانت خاضعة للإدارة الأردنية ، واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ منها ، إلا أن المجتمع الدولي بأغلبيته ، لم يعترف بهذا الضم ، وما زال ينظر إلى القدس الشرقية على أنها منطقة متنازع عليها ويدعو بين الحين والآخر إلى حل هذه القضية عن طريق إجراء مفاوضات سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين ، كما أن أغلبية الدول في العالم لا تعترف بالقدس عاصمة

لإسرائيل ، لذا فإن معظم السفارات والقنصليات الأجنبية تقع في مدينة تل أبيب وضواحيها ، وقد طالب الفلسطينيون ، وما زالوا ، بالقدس الشرقية عاصمةً لدولة فلسطينية ، منذ أن احتلها الإسرائيليون ، إلا أن الكنيست الإسرائيلي أقرّ في 31 يوليو عام 1980 " قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل " ، الذي جعل إعلان القدس ، بالحدود التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية عام 1967 ، مبدأً دستورياً في القانون الإسرائيلي وقد أصدر مجلس الأمن قراراتين رداً على ذلك رقم 476 ، ورقم 478 وجهها اللوم إلى إسرائيل بسبب إقرار هذا القانون وأكد أنه يخالف القانون الدولي ، وليس من شأنه أن يمنع استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 على الجزء الشرقي من القدس ، كما ويفترض أن تكون المدينة ضمن محافظة القدس التابعة لدولة فلسطين ، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بإدارة مركزاً لها في بيت الشرق بالقدس ، إلا أن وزارة الداخلية الإسرائيلية أغلقته عام 2001 .

بغية فرض سياسة الأمر الواقع ، وتغيير المعالم التاريخية في المدينة عملت إسرائيل على إقامة العديد من الإدارات الحكومية الإسرائيلية في القدس الغربية ، تشمل : الكنيست الإسرائيلي ، ومقر رئيس الوزراء ورئيس الدولة ، والمحكمة العليا والجامعة العبرية ومتحف إسرائيل ، وحديقة الحيوان الكتابية وستاد " تيدي " أكبر ملاعب كرة القدم في إسرائيل .

وقعت القدس تحت الاحتلال البريطاني لقيادة " إدموند ألنبي " عام 1917 ، بعد أن هزم الجيش العثماني ، وفي عام 1922 منحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب على فلسطين وإمارة شرق الأردن والعراق ، وأصبحت القدس عاصمة فلسطين تحت الانتداب البريطاني .

خلال فترة الاحتلال البريطاني دخلت المدينة في عهد جديد كان من أبرز سماته زيادة أعداد المهاجرين اليهود إليها خاصة بعد وعد بلفور الذي أبرمته الحكومة البريطانية مع ممثل الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل ، وقد أظهرت بعض إحصائيات تلك الفترة أن عدد سكان المدينة ارتفع من 52,000 نسمة عام 1922 إلى 165,000 نسمة عام 1948

بفعل هجرة اليهود ، وقد أدى ازدياد عدد اليهود في فلسطين عموماً والقدس خصوصاً وشرائهم للأراضي ومساعدة البريطانيين لهم ، أدى إلى استياء المقدسيين من مسلمين ومسيحيين ، فقامت أعمال شعب عامي 1920 ، و 1929 ، وعُرفت الأخيرة بثورة البراق قُتل خلالها عدد من اليهود ، وعمل البريطانيون على إخماد هذه الثورات وساهموا في جعل اليهود يستقرون في المدينة عن طريق بنائهم لأحياء سكنية كاملة في شمال وغرب المدينة ، وإنشائهم لعدد من مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعة العبرية .

أُحيلت قضية القدس إلى الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فأصدرت المنظمة الدولية قرارها في 29 نوفمبر 1947 بتدويل القدس تحت رعايتها وإشرافها ، وجاء في القرار أنه سوف يُطبق طيلة 10 سنوات ، ويشمل مدينة بيت لحم ، وبعد هذه الفترة سيتم إجراء استفتاء عام لتحديد نظام الحكم الذي يرغب أغلبية سكان المدينة بتطبيقه عليهم ، إلا أن تطبيق هذا القرار لم يُكتب له أن يتم ، فبعد أن أعلنت بريطانيا في عام 1948 إنهاء الانتداب في فلسطين وسحب قواتها ، استغلت العصابات اليهودية حالة الفراغ السياسي والعسكري وأعلنت قيام دولة إسرائيل ، فثار العرب والفلسطينيون وأعلنوا الحرب على إسرائيل ، وتم الهجوم على المدينة من قبل الجيش العربي والثوار الفلسطينيين .

تتبع إسرائيل سياسية دمج المستوطنات بعد توسعتها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود داخل مدينة القدس ، مثل دمج مستوطنة " كفعات زليف " ومستوطنة " معاليه أدوميم " ومناطق الخط الأخضر لإستيعاب ثلاثين ألف مستوطن جديد داخل المدينة كما قامت ببناء 42 ألف وحدة استيطانية في القطاع اليهودي لزيادة عدد السكان اليهود كما تمتع سلطات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من البناء أو تجديد المباني القديمة ، في الوقت الذي تمنح فيه إسرائيل بعض المؤسسات اليهودية تسهيلات بالبناء والمعالم على الأراضي المتنازع عليها ، مثل " حديقة الملك سليمان " التي تقام في قرية " سلوان " بمدينة داود ، والتي يُشكل العرب حوالي 60% من سكانها .

شوشا:

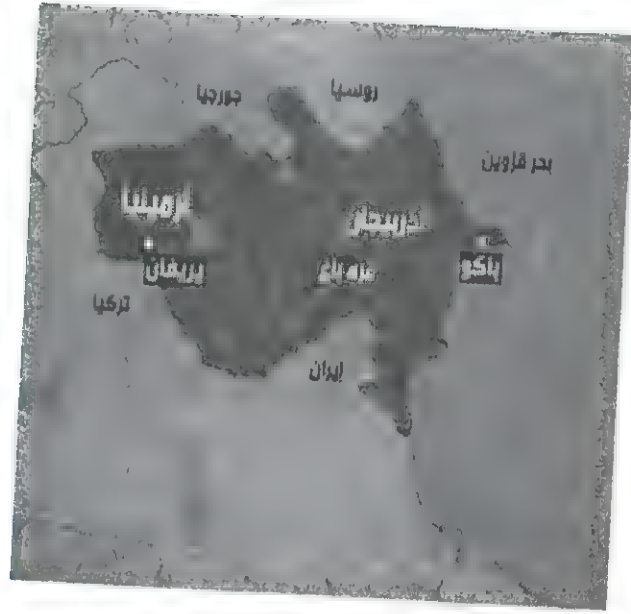
تشبه مدينة " شوشا " مدينة القدس في الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث تمثل " شوشا " قدس الصراع في " قره باغ الجبلية " ، ومن ثم فإن وضعها النهائي هو العنصر الحاسم في التسوية ، وأكثر المسائل المثيرة للنزاع بالنسبة للطرفين ، وتقع " شوشا " على بعد ثلاثة عشر كيلو متر من عاصمة الإقليم " خانكدي / ستيبانا كيرت " ، وعلى ارتفاع ألفين وخمسمائة متر فوق مستوى سطح البحر ، وهي المركز الإداري لمقاطعة " شوشا " ، وتبلغ مساحتها 289 كيلو متر مربع ، وقد تأسست مدينة " شوشا " في عهد " بناء علي خان " عندما كان خاناً علي ولاية " قره باغ الجبلية " في عقد الخمسينيات من القرن الثامن عشر ، وفي نفس الوقت بدأت " شوشا " تتحول إلى مركز سياسي وثقافي رئيسي لخانية " قره باغ الجبلية " التابعة لأذربيجان ، فهي موطن الشعراء والكتاب والأدباء الأذربيجانيين .

وتمثل مدينة " شوشا " العاصمة التاريخية القديمة في " قره باغ الجبلية " ، حيث يعيش غالبية السكان في مبان قديمة علي الطراز " البريجينيقي " ، ولكن تلك العظمة التاريخية أصابها التدمير ، فما تزال العديد من الأبنية شاهدة علي ضراوة المعارك التي اندلعت عام 1992 ، فقد تم تدمير المنازل الأذربيجانية ، في حين ترك المسجد والبازار الكبير دون عناية ، والكاتدرائية التي تم ترميمها تشهد علي استعادتها الظاهرية لرونقها وعلي ارتفاع ألف وثلاثمائة متر فوق سطح البحر ، لم تعد التدفئة المركزية تعمل في فصل الشتاء القارص ، بسبب انعدام الصيانة ، والكل يتدبر أمره بمدفأة علي الغاز أو الحطب يتم تمرير أنبوبها عبر النافذة .

أما السكان الذين كانوا مختلطين قبل الحرب العالمية الأولى والذين يبلغ عددهم حوالي عشرة آلاف نسمة فكان غالبيتهم من الأذربيجانيين في ظل النظام السوفيتي ، ثم أصبحت المدينة تأوي حوالي ثلاثة آلاف أرمني ، هرب العديد منهم من " سومغايت " ، ضاحية " باكو " ، خوفاً من عمليات انتقامية بعد الحرب التي شنتها أرمينيا عام 1988 ،

على الأذربيجانيين في إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم الستة الأخرى التي احتلتها أرمينيا ، وطردت منها سكانها الأذربيجانيين .

بعد احتلال أذربيجان من قبل روسيا ، أصبحت " شوشا " أيضاً مركزاً إدارياً واقتصادياً وثقافياً رئيسياً لإقليم " قره باغ " برمتها ، وكذلك من أهم المراكز الثقافية الرئيسية لأذربيجان قاطبة ، ومدينة " شوشا " موطن " عزيز حاجيكوف " الملحن الأذربيجاني الشهير مؤلف أول أوبرا ، والرواية الهزلية الغنائية في الشرق ، وكذلك ولد بها " بلبل " مغني الأوبرا الأذربيجاني الشهير ، وقد تم احتلال مدينة " شوشا " في 18 مايو عام 1992 من قبل القوات المسلحة الأرمنية ، حيث كان عدد سكانها 20 579 نسمة ، حسب تعداد 1989 ، كان منهم 19036 نسمة من الأذربيجانيين ، 1377 نسمة من الأرمن ، ويعيش فيها حالياً السكان الأرمن بعد نزوح السكان الأذربيجانيين منها عقب الاحتلال الأرمني لها بمساهمة جنرال روسي شارك من قبل في الحرب الأفغانية ، وقد شهدت المدينة معارك شرسة بين الطرفين ، الأمر الذي أدى إلى إصابتها بالتدمير الشامل ، الذي امتد إلى مساجدها باستثناء مسجد واحد أبقى الأرمن عليه ليعرضوه للزائرين كدليل على احترامهم لدور العبادة ، وبينما تبدو أطلال ما تبقى من المساجد التي تعرضت للتدمير ، تظهر الكنائس وقد أعيدت الحياة لها والتي ظلت مغلقة طوال العهد الشيوعي ، ويعتبر تحرير " شوشا " أحد أهم المسائل المبدئية التي تقرر أذربيجان عليها في المحادثات التي تجري للتوصل إلى تسوية النزاع الأرمني الأذربيجاني حول " قره باغ الجبلية " .



الباب الثالث المفاوضات و أخاق التسوية



الفصل الأول حول التسوية

توجد وفرة للحلول الدبلوماسية لنزاع "قره باغ الجبلية"، حيث خاض طرفي الصراع العديد من جولات الحوار التي يمكن البناء عليها وتطويرها بداية من عملية "براغ" التي تنص علي حل مرحلي، تنعكس هذه المراحل علي وثيقة مدريد في المرحلة الأولى، والتي تنص علي أن تنسحب القوات الأرمينية من خمس مقاطعات وثلاث عشرة قرية في مقاطعة "لاتشين"، وأن تعيد أرمينيا إطلاق حرية المواصلات والتنقل وفتح الطرق عند انسحابها من "لاتشين"، و"كليجار"، وكذلك عودة اللاجئين الأذربيجانيين إلي أرضهم وبيوتهم في "قره باغ الجبلية"، ثم بعد ذلك يتم بحث وضع الإقليم ضمن وحدة أراضي أذربيجان.

وقد نتج عن عملية "براغ" إقرار مبادئ مدريد عام 2007، والتي تم تحديثها بعد العديد من اللقاءات الثنائية بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان، وبين وزير خارجية البلدين، والزيارات المكثفة للرؤساء المشاركين لمجموعة "مينسك"، حيث أن مبادئ مدريد الثانية أو النسخة المطورة منها كما يطلق عليها البعض تتبني امكانية لتطوير أوسع لتلك الوثيقة.

وقد التقى ممثلون عن أرمينيا وأذربيجان وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة في "بارس" بولاية فوريدا الأمريكية في ربيع 2012، حيث ناقشوا العلاقات بين حكومة أذربيجان والقيادة المحلية لولاية "قره باغ الجبلية"، لكن لم يتم التوصل إلي أي اتفاق.

كما جرت مباحثات بين الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف والرئيس الأرميني روبرت كوتشاريان في سبتمبر 2004 في عاصمة كازاخستان "أستانا"، وطرحا أفكار وآراء ومناقشة انسحاب قوات الاحتلال الأرميني من الأراضي الأذربيجانية المتاخمة لولاية "قره باغ الجبلية"، وإجراء استفتاء في باقي أراضي أذربيجان المحتلة حول مستقبل الإقليم في 10 فبراير 2006 جرت مباحثات في فرنسا برعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك بين الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، والرئيس الأرميني روبرت كوتشاريان، إلا أن الطرفين لم يتمكنوا من التوصل إلي اتفاق، وفي اليوم التالي 11 فبراير انضم إلي المفاوضات ممثلي مجموعة "مينسك" لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يشارك

فيها ممثلين عن الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ، ولكن المفاوضات لم تحقق أي تقدم أيضاً ، وفي بداية نوفمبر 2008 جري لقاء بين الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف والرئيس الأرمني سيرج سرغيسيان بمشاركة الرئيس الروسي دميتري مدفيديف وانتهى اللقاء كسابقه من اللقاءات دون تحقيق أي تقدم في العملية السلمية .

رغم اللقاءات العديدة التي تمت علي مستويات مختلفة من المسؤولين حتي مستوي القمة في كل من أرمينيا وأذربيجان ، وكذلك الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ، والجهود الخاصة التي قامت بها مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن أي تقدم في سبيل إيجاد حل سلمي للنزاع حول " قره باغ الجبلية " بين أذربيجان وأرمينيا ، وقد يرجع سبب عدم تحقيق أي تقدم ملموس هو عدم الثقة بين الطرفين ، وخاصة أن الطرف المحتل ليست لديه النوايا لتقديم أي تنازل والقبول بالانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي يحتلها ، ومن أجل بناء مزيد من الثقة بين الطرفين يجب السير في عدد من الخطوات منها : -

أولاً : التشديد علي وقف إطلاق النار بشكل تام علي خط التماس بين الجانبين ، علي أن تقوم قوات حفظ السلام بدور أكبر في هذا المجال .

ثانياً : إجراء خطوات نحو تخفيف حدة المعاناة الاجتماعية ، من خلال تبادل للأسري والرهائن المدنيين ، والمحافظة علي قبور الضحايا من قتلي الطرفين لدي الطرف الآخر ، وتيسير بعض الزيارات للأسري من قبل المنظمات الحقوقية والانسانية الدولية.

ثالثاً : تهيئة الظروف لعودة المواطنين النازحين والمشردين واللاجئين إلي مواطنهم التي نزحوا عنها ، مع الضمان بتوفير الأمن والحماية لهم ، وصرف التعويضات عن الأضرار المادية والنفسية والاجتماعية التي لحقت بهم منذ نزوحهم .

رابعاً : انسحاب أرمينيا من الأقاليم والمناطق والأراضي المحتلة خارج " قره باغ الجبلية " ، كمرحلة أولى نحو تخفيف الضغوط الاجتماعية علي المفاوضين وصانعي

القرار ، حتي يمكن الدخول في مفاوضات الوضع النهائي حول " قره باغ الجبلية " بعيداً عن الضغوط الشعبية .

خامساً : ضرورة وجود آلية دولية من مجلس الأمن الدولي ، ومجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، تلزم طرفي النزاع بالرجوع إلي مائدة الحوار ، ووضع جدول زمني للمفاوضات ، وإلزام طرف النزاع بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه ، وممارسة الضغوط علي الطرف الذي يلتزم بالقرارات الصادرة عن الشرعية الدولية .

تعتبر جمهورية أرمينيا هي المجتمع الوحيد في جنوب القوقاز ذو العرق الواحد ، حيث يبلغ نسبة الأرمن 98 % ، رغم أن عدد كبير من القوميات والأعراق الأخرى قد تواجدت وتعايشت لسنوات طويلة علي الأراضي الأرمينية الحالية ، في نفس الوقت يوجد في جمهورية أذربيجان أكثر من عشرين أقلية عرقية تعيش علي أراضي أذربيجان منهم القومية الأرمينية ، بالإضافة إلي " الأوديون " 6000 نسمة ، " الكريز " 1000 نسمة ، " الخنالوجس " 2000 نسمة ، " البودوخ " 1000 نسمة ، " الإنجيلوس " 8000 نسمة ، " الليزجينس " 178 ألف نسمة ، " اليونانيون " 700 نسمة ، " الألمان " 700 نسمة ، " اليهود " 30 ألف نسمة ، " الروس " 141 ألف نسمة ، " الأكراد " 28 ألف نسمة ، " الجورجيون " 14 ألف نسمة¹.

في أي من المشكلات والقضايا الدولية عندما تظل الأزمة دون حل سلمي لفترة طويلة فإن المشكلة تزداد تعقيداً وتتسع وتخلق عدداً كبيراً من العوامل السلبية الجديدة علي أرض الواقع يصعب في كثير من الأحيان تغييرها ، ولذلك فإن الطرف الذي يملك النوايا الحسنة لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة ، وغالباً ما يكون هو الطرف صاحب الحق الذي اعتدي علي أرضه ، يكون ذلك الطرف الأكثر حرصاً علي التمسك بالحل السلمي .

¹ - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة

سعت الامبراطورية الروسية منذ البداية إلى إقامة دولة أرمنية علي أراضي أذربيجان الشمالية في أوائل القرن التاسع عشر ، وحققت السياسة الروسية أهدافها أثناء الحرب العالمية الأولى ، حيث ولأول مرة في جنوب القوقاز يتم إقامة دولة أرمنية عام 1918 علي أراضي أذربيجان الغربية ، وذلك عندما تنازلت حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية في 29 مايو 1918 عن مدينة " إيراوان " ، التي كانت واحدة من أهم مراكز أذربيجان الثقافية ، تنازلت عنها للأرمن ليكون لهم مركز سياسي واحد وكخطوة أبدت خلالها أذربيجان بادرة حسن النوايا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جنوب القوقاز ، ولكن الأرمن رغم ذلك استمروا في ادعاءاتهم علي أراضي أذربيجان في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية وخلال سلطة الاتحاد السوفيتي .

كان الأرمن الذين يتمتعون بدعم موسكو دعماً كاملاً يعملوا علي توسيع أراضي دولة أرمنيا التي تم تشكيلها مؤخراً ، واتبعوا سياسة التطهير العرقي للأذربيجانيين بالقتل والإبادة تارة ، وبالتهجير القسري تارة أخرى ، فتم تحويل أرمنيا إلي دولة ذات قومية واحدة ، واتسمت المرحلة الأخيرة في الفترة من 1988 وحتى 1991 بالعنف الشديد واتباع أساليب أكثر وحشية ضد السكان الأذربيجانيين ، حيث كانت أهدافهم في تلك المرحلة إقامة الدولة الأرمنية الثانية في جنوب القوقاز ، وعلي أراضي أذربيجان أيضاً لم يتم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية التي كانت كل من أذربيجان وأرمنيا ضمن نطاقه بالتقدير العادل تجاه الصراع بين الأرمن والأذربيجانيين ، بل علي العكس وقف اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية موقفاً منحازاً لأرمنيا ، باعتبارهما يدينان بديانة واحدة — المسيحية — ضد الأذربيجانيين المسلمين فاتخذ الاتحاد السوفيتي قرارات استندت علي معايير مزدوجة ، وما كان يسعى لحل المشكلات بين الجانبين بقدر حرصه علي الوقوف إلي جانب الأرمن ، وقد كان قرار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في 24 مارس 1988 ، وقرار هيئة الرئاسة للمجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في 20 يوليو 1988 ، والقرارات الأخرى الخاصة بالصراع بين أرمنيا وأذربيجان علي نفس القدر من الانحياز الواضح للجانب الأرمني الأمر الذي جعل المشكلة لم تجد لها حلاً في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

وتحولت " قره باغ الجبلية " والأحداث الجارية حولها إلي أهم عوامل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وقد ورثت جمهورية أذربيجان المستقلة تلك المشكلات الصعبة ، والأصعب من كل ذلك أنه بانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نشأ وضع سياسي جديد علي الأرض ، حيث قبل المجتمع الدولي عضوية كل من أذربيجان وأرمنيا في المنظمات الدولية ، فقد انضمت أذربيجان وأرمنيا في 20 ، 21 يناير 1992 إلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 1995) ، وإلي منظمة الأمم المتحدة في 2 مارس 1992 ، وبعد أن كان حل مشكلة " قره باغ الجبلية " من اختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فقد بدأ ذلك الصراع يأخذ طابعاً دولياً ، وفي تلك الظروف ، وفي 24 مارس 1992 تم تشكيل فريق " مينسك " لتسوية النزاع في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والتي عُقدت في هلسنكي .

منذ مارس 1992 عُهد إلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ومنظمة الأمم المتحدة العمل معاً لإيجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " ، وقد سارعت أرمنيا إلي عرقلة وتعقيد عمل ونشاط فريق " مينسك " بالاستيلاء المسلح علي " شوشا " ، و " لاشين " في مايو 1992 ، واستمرت في عرقلة الجهود بالاستيلاء علي " كلبجار " في مارس 1993 ، وفي تلك الظروف اتخذت الأمم المتحدة القرار رقم 822 في 30 أبريل 1993 ، ولكن فريق " مينسك " لم يتمكن من اتخاذ التدابير المؤثرة لتطبيق ذلك القرار علي الأرض ، وقد قامت أرمنيا بالرد علي قرار الأمم المتحدة باحتلال " أغدام " ، ومن ثم ضعف دور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في المقابل اتخذت الأمم المتحدة ثلاثة قرارات أخرى تحمل أرقام 853 ، 874 ، 884 ، واستمر وضع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا علي هذا النحو من الضعف حتي عقد جلسة له في أواخر عام 1994 في بودابست .

جرت المفاوضات بين أرمنيا وأذربيجان بشأن إيجاد حل للصراع حول " قره باغ الجبلية " بشكل سري ، وفقاً لاتفاق الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات ، ولذلك فإن

المعلومات المتوفرة عما جري في تلك المفاوضات تبدو قليلة ، رغم الجلسات المتعددة التي عقدت علي مختلف المستويات السياسية حول ذلك الصراع ، وقد بدأ النشاط الفعال في طريق المفاوضات منذ انعقاد جلسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في 1994 في بودابست ، حيث أنه في تلك الجلسة تم تعيين فريق " مينسك " ، وتم اتخاذ قرار لأول مرة بتشكيل قوات النوايا الحسنة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

استأنفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشاطها حول " قره باغ الجبلية " وعقدت جلسة في " لشبونة " في فبراير 2001 ، وفي هذا اللقاء اعترفت ثلاث وخمسون دولة من الأعضاء البالغ عددهم أربع وخمسون في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وباستثناء أرمينيا ، اعترفوا بموقف أذربيجان وحققا في تحرير أراضيها التي تحتلها أرمينيا ، وتم تشكيل فريق " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإطار جديد أكثر فاعلية ، وقد انعكس تشكيل تلك اللجنة وعملها علي التحرك السلمي لإيجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " ، حيث تم تقديم اقتراحات حول الخروج من الأزمة بين أرمينيا وأذربيجان .

❖ الوثيقة الأولى :

في أول مقترح لحل أزمة " قره باغ الجبلية " من خلال مجموعة " مينسك " تم طرح الوثيقة الأولى والتي عُرفت باسم " الاتفاقية الشاملة عن تسوية نزاع قره باغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان " ، وتعرف هذه الوثيقة بأنها محاولة لحل رزمة المشاكل ، وتم تقديم الوثيقة إلي جانبي النزاع - أرمينيا وأذربيجان - في 11 يونيو 1997 ، وقد تضمنت هذه الوثيقة اتفاقيتين متلازمتين معاً كرزمة واحدة .

الاتفاقية الأولى : تتعلق بالعمل المسلح علي الأرض ، وتقضي بوقف كل الأعمال المسلحة من الجانبين بمختلف أشكالها .

الاتفاقية الثانية : تتعلق بالأفكار المقدمة حول حل النزاع ، وتوضح تحديد وضع " قره باغ الجبلية " كإقليم متنازع عليه ، والإطار القانوني للإقليم .

رفضت أرمينيا هذه الوثيقة ، حيث أنها كانت تريد أن تكون إدارة " قره باغ الجبلية " ، أو ما تطلق عليه " جمهورية قره باغ الجبلية " ممثلة كطرف في النزاع .

❖ الوثيقة الثانية :

نظراً لرفض أرمينيا للوثيقة الأولى ، فقد قامت مجموعة " مينسك " بطرح الوثيقة الثانية والتي عُرفت باسم " وثيقة حل النزاع المسلح في قره باغ الجبلية " ، وتم تقديمها في 19 سبتمبر 1997 ، وتطرح الوثيقة حلاً متعدد المراحل ، وقد اعتبرت أذربيجان أن فكرة حل متعدد المراحل يمكن قبوله مقارنة مع الوثيقة الأولى ، ولكن بعد أن قدمت مجموعة " مينسك " هذا المشروع ، تم ادخال تعديلات عليه في 2 ديسمبر 1997 يقضي هذا التعديل بتعريف " قره باغ الجبلية " كطرف مستقل من أطراف النزاع وذلك تلبية لرغبة أرمينيا التي اعترضت علي الصيغة الأولى ، وتمسكت بهذا التعديل ، إلا أن التعديل الأخير رفضه أذربيجان ، واعتبرته غير مقبول ، وأعربت عن قبولها بمشروع 19 سبتمبر 1997 ، الذي يمكن البناء عليه والوصول لحل لمشكلة " قره باغ الجبلية " .

❖ الوثيقة الثالثة :

بعد أن وصلا الاقتراحين الأول والثاني لطريق مسدود ، وعدم قدرتهما علي إيجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " تم تقديم الاقتراح الثالث في نوفمبر 1998 ، وقد عُرف هذا الاقتراح بوثيقة " الدولة العامة " ، وتتص تلك الوثيقة علي تحويل " قره باغ الجبلية " إلي دولة مستقلة حسب الرؤية الأرمينية ، الأمر الذي رفضته أذربيجان ، حيث يتعارض ذلك مع مصالح أذربيجان ووحدة أراضيها ، كما يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة الأربعة التي صدرت بشأن النزاع في " قره باغ الجبلية " ، والتي تقضي باتسحاب أرمينيا من أراضي أذربيجان المحتلة .

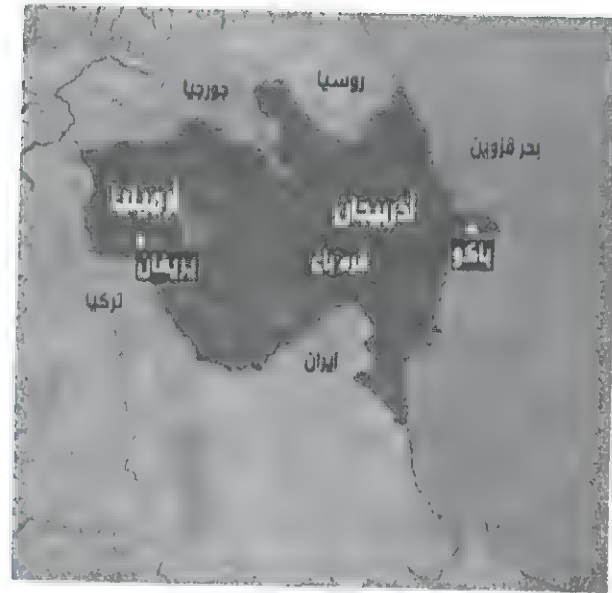
بعد الوثيقة الثالثة لم تقدم مجموعة " مينسك " أي مقترحات أخرى بعد ذلك ، واتجه عملها إلي عقد لقاءات ثنائية مباشرة بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا منذ أبريل 1999 ، والتي بدورها لم تسفر عن أي تقدم نظراً لعدم وجود رغبة حقيقية لدي أرمينيا بالوصول إلي حل سلمي ، وعدم وجود ضغوط كافية من قبل مجموعة " مينسك "

" علي أرمينيا للقبول بالمبادرات المطروحة حسب قرارات الأمم المتحدة ، وظهور ميول دائمة من قبل مجموعة " مينسك " إلي تبني أفكار ورغبات أرمينيا .
عبر رئيس أذربيجان حيدر علييف عن انطباعاته الخاصة بالمفاوضات قائلاً " اتضح لي من كل هذه المفاوضات كلها والاقتراحات المقدمة من قبل مجموعة " مينسك " شئ واحد أنهم يريدون حل المسألة عن طريق إعطاء " قره باغ الجبلية " وضعاً قريباً من الاستقلال أو حتي الاستقلال التام ، وهذا ما نشاهده من الاقتراحات لمجموعة " مينسك " ولا شئ آخر وإننا ما رضينا هذا ، وليس من الممكن أن نرضي به ، ورغم أننا أخذنا موقفاً بناءً وجدياً في كل المفاوضات ، وتأييد حل المشكلة ليس بطرق أخرى ، بل بالطريق السلمي فقط ، وقد قبلنا بإعطاء أرمين " قره باغ الجبلية " اعلي وضع موجود في العالم مما تم اختياره ، وذلك في إطار تنازلات متقابلة في إطار وحدة أراضي أذربيجان وسيادتها .

سار الرئيس إلهام علييف علي نهج والده بعد أن تم انتخابه رئيساً لأذربيجان في 15 أكتوبر 2003 ، حيث قال في حفل تنصيبه في 31 أكتوبر 2003 " إن نزاع قره باغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان هو أثقل وأكبر مشكلة لبلدنا ، ونحن نعيش منذ سنوات طويلة في حالة وقف إطلاق النار ونظام للتهدة المؤقتة ، ومما يؤسف له أن نشاط مجموعة " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يتولي إدارة المفاوضات بشكل مباشر ، والمعني بإيجاد حل لمشكلة قره باغ الجبلية ، لا يأتي بفائدة أو تحقيق أي نتائج ايجابية حتي الآن ، ولكننا لا نفقد آمالنا ابداً ، ولا نزال نأمل أن قادة مجموعة " مينسك " سيعكفون علي إيجاد حل لهذه المشكلة بكل جد ومسؤولية ، فلا بد من إيجاد حل لهذه المشكلة ، ومن الممكن إيجاد حل لمشكلة قره باغ الجبلية علي أساس عدة مبادئ وقواعد القانون الدولي ، فلا بد من تحرير أراضي أذربيجان من الاحتلال ، ويجب أن يعود مليون مواطن من اللاجئين والنازحين إلي مواطنهم الأصلية ، ويجب استرجاع وحدة أراضي بلدنا ، وعلي الجميع أن يعرفوا رغم أننا نؤيد السلام ولا نريد للحرب أن

تندلع من جديد ، ونريد أن نصل إلي حل لهذه المشكلة بطريقة سلمية ، حتي لا ينفذ صبرنا ، ونلجأ إلي تحرير أرضنا بطرق أخرى مهما كلفنا ذلك ¹ .
وقد أخذت قضية " قره باغ الجبلية " حيزاً كبيراً من بنود مشروع حكم الرئيس إلهام علييف ، فاستمر في المفاوضات الثنائية مع أرمينيا ، ووسع نشاطه أكثر بالعمل مع المنظمات الدولية ، وفي مجال العلاقات الثنائية مع الدول الكبرى التي لها تأثير علي صنع القرار في هذه القضية ، فقام بتقديم مشكلة " قره باغ الجبلية " إلي الأمم المتحدة وعرض القضية أيضاً علي مجلس أوروبا في ستراسبورج في 29 أبريل 2004 ، الأمر الذي أدى إلي اعتراف المجلس الأوروبي في يناير 2005 بأرمينيا كدولة احتلال لإقليم " قره باغ الجبلية " .

¹ - خطاب الرئيس إلهام علييف في حفل تنصيبه رئيساً لأذربيجان في 31 أكتوبر 2003



الفصل الثاني عقبات التسوية

توجد الكثير من العقبات أمام عملية التسوية السلمية للنزاع في "قره باغ الجبلية"، فالارتياح وانعدام الثقة وارث العداء التاريخي بين الأرمن والأذربيجانيين، فضلاً عن الدماء التي سالت بين العرقيتين علي مدى السنوات الطويلة الماضية، وفقدان الأمن لدي الأذربيجانيين بسبب احتلال الأرمن سبعة من أقاليمهم، ومطالبة أذربيجان باستعادة تلك الأقاليم، وتعتن أرمينيا ورفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة، كلها أسباب تقف حائلاً أمام اجراء أي مفاوضات حقيقية بشأن الصراع في "قره باغ الجبلية".

عدم وجود إرادة سياسية لدي الأرمن لإتخاذ قرار بشأن الانسحاب من أراضي أذربيجان المحتلة لاعتبارات سياسية داخلية يشكل أهم الأسباب وراء عدم حدوث أي تقدم في عملية المفاوضات الممتدة منذ وقف إطلاق النار عام 1994 بين أرمينيا وأذربيجان.

تحتل أرمينيا أراضي أذربيجان، وهي التي بادرت بالعدوان واحتلال أراضيها، لذلك فإن تسوية الصراع بالطرق السلمية يقع بالدرجة الأولى علي أرمينيا، وذلك بالإستجابة إلي قرارات الشرعية الدولية، والقبول بالمبادرات التي تم طرحها من قبل مجموعة "مينسك"، ولكن يبدو أن أرمينيا لديها طموحات البقاء علي ما احتلته من أراضي أذربيجان نظراً لعدد من العوامل المتعلقة بالصراع بين القوي السياسية داخل أرمينيا وهذا ما يجعل من اتخاذ أي قرار حول الانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها خاضعاً لحسابات الصراع السياسي الداخلي، والذي دائماً ما يميل لصالح القوي المتعصبة والمتشددة التي لا ترغب في السلام، ولذلك يبدو أن من أهم معوقات التسوية السلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم "قره باغ الجبلية" :

1 - التخطيط الأرميني :

لا توجد لدى أرمينيا سياسة موحدة تجاه " قره باغ الجبلية " ، ونظرا لعدم وجود قناعة بأحقية أرمينيا في الإقليم ، فإنه لا يوجد إجماع أو اتفاق بين مختلف القوى السياسية والقومية الأرمينية على تسوية لمشكلة " قره باغ " ، فقد أظهرت المواقف بين القيادات في كل من أذربيجان وأرمينيا خلال المفاوضات التي جرت طوال السنوات الماضية أن لا يوجد في أرمينيا من يستطيع اتخاذ قرار بشأن هذا الصراع .

وتبين الأحداث داخل أرمينيا على وجود انقسام وانشقاق وتباين كبير في المواقف والرؤى بين مختلف التيارات الأرمينية ، فبينما كانت محاولة مبادلة الأراضي حسب الخطة الأمريكية التي عُرفت باسم " جوبل " عام 1992 تسير القضية نحو الحل . وبعد يوم واحد من لقاء دافوس بين الرئيسين الأذربيجاني " حيدر علييف " ، والأرمني " روبيرت كوتشاريان " ، وقد رحب وزير خارجية أذربيجان " ولايات جوليف " بتلك الخطة ، واعتبرها اختراقاً تاريخياً ، إلا أنه قد جاءت ردود الأفعال الأرمينية متأخرة ومرتبكة ، فأقر وزير خارجية أرمينيا " واران أوسكاتيان " بأن فكرة مبادلة الأراضي قد تم بحثها بالفعل خلال اللقاء - لقاء حيدر علييف ، وروبرت كوتشاريان - لكنه أكد أن الرئيس كوتشاريان سارع إلى رفضها ، أن المسألة قد أغلقت تماماً¹ .

وعلى نقيض ذلك ، واستمراراً للانقسام والتخبط في القرار الأرمني . رأي " آرام سركيسيان " رئيس الوزراء الأرمني الذي خلف شقيقه " فاسكين سركيسيان " الذي أُغتيل في 27 أكتوبر 1999 وسط جلسة البرلمان الأرمني ، وتولي شقيقه رئاسة الحكومة سبعة أشهر ، وبصفته رئيساً للوزراء كان " آرام " مهتماً بقضية " قره باغ الجبلية " ، وكان له محادثات مطولة مع الرئيس " كوتشاريان " حول تلك القضية ، وقد أكد " آرام سركيسيان " ويشكل جازم على أن الرئيس لم يوافق على مشروع " مغري "

1 - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001

مبادرة جوبل لمبادلة الأراضي وحسب ، بل كان من أكثر المتحمسين له حتي وصل به الأمر إلى الإعلان بأنه هو صاحب الفكرة الحقيقي¹ .

ورغم اقتناع القادة الأرمن بما يطرح عليهم من مبادرات لإنهاء احتلالهم لإقليم " قره باغ " ، وتوجيه الجهود إلى البناء والإعمار بدلا من التوتر الذي أدى إلى هجرة أغلب سكان أرمينيا إلى الخارج ، إلا أن اتخاذ القرار يخضع لضغوط من قبل المتشددين والمتطرفين لديهم . يؤكد أحد المراقبين الغربيين المطلعين على أن المصيبة رغم اقتناع الرئيس " كوتشاريان " بأن حل " مغري " هو الوحيد المتوافر ، فإنه عاجز عن تسويقه لذي الأرمن ، وأي مسئول سياسي أرمني يوافق على تدبير كهذا يكون كمن ارتكب فعل انتحار سياسي² .

استطاع التطرف الأرمني أن يسوق أفكاره لدى قطاع كبير من الأرمن ، ويروج لأفكاره التي تقوم على إحياء الامبراطورية الأرمينية ، وأن إقليم " قره باغ " جزء لا يتجزأ من تلك الامبراطورية ، وكل من يحاول الإقدام على تسوية سلمية لتلك القضية فهو خائن ، ولذلك فإن حوادث الاغتيالات السياسية التي طالت مسئولين أرمينيين كانت بسبب أفكارهم التي لا تتماشى مع أفكار المتطرفين الأرمن . وبناء على تصريحات صحفية لـ " اشدوت ماتوتشيريان³ "

فإن اغتيال رئيس الوزراء " فاسكين سركيسيان " ، ورئيس البرلمان " كارين دمرجيان " في 27 أكتوبر 1999 ، كان بناء على أوامر من قيادات عليا ، لأنهما اعترضتا على أي حل لمسألة " قره باغ " يستند إلى تبادل الأراضي .

1 - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001

2 - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001

3 - " اشدوت ماتوتشيريان " رئيس حزب " اتحاد القوى الاشتراكية " اليساري المتطرف ، وهو معروف بميوله الروسية ، وينظر إلى قضية " قره باغ " نظرة أكثر تشدداً وتطرفاً

2 - الصراع الخفي في أرمينيا :

تتعرض السلطة في أرمينيا دائماً لضغوط من قوي داخلية متشددة تطالب بضم " قره باغ الجبلية " إلى أرمينيا ، ولكنها لم تستطع اتخاذ قراراً بذلك خوفاً من ردود فعل أذربيجان والمجتمع الدولي الذي لا يزال يعتبر " قره باغ الجبلية " جزءاً من أذربيجان حيث يشكل الصراع في " قره باغ " فصلاً من صراع النفوذ الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في القوقاز ، الذي يعتبر آخر مسرح من مسارح الحرب الباردة الملتهبة ، وتدور المواجهة من خلال ضربات غير مباشرة ، حيث يؤكد كل من الطرفين أنه لا يرغب إطلاقاً في إقصاء الطرف الآخر من المنطقة ، وإن كان النفوذ الروسي قد تراجع بشكل كبير خلال السنوات الماضية ، وقد أخذت كل من أذربيجان وجورجيا في الابتعاد عن موسكو ، لتبدأ كل منهما تعاوناً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً أكثر وثوقاً مع الغرب ، إلا أن أرمينيا تتردد في سلوك هذا الطريق نحو الغرب ، رغم أنه توجد جاليات أرمينية كبيرة ، ووجود لوبي أرميني قوي في كثير من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، إلا أنها - أي أرمينيا - ما زالت علي ولائها القديم لروسيا ، حيث أبرمت معها تحالفاً لمدة خمسة وعشرون عاماً ، ينص ذلك التحالف علي بقاء القواعد العسكرية الروسية في أراضيها .

أرادت أرمينيا بإقامة التحالف مع روسيا رغبة منها في الحفاظ علي سياسة الدفاع الوطني الأرمينية ، بينما تحاول في الوقت ذاته التوجه نحو اقتصاد السوق لإنعاش اقتصادها المتدهور ، وبذلك تسعى للمزج بين الحلف العسكري مع روسيا والتعاون الاقتصادي والسياسي مع الغرب . وقد وافق الروس علي مضض أن يلتحق الاقتصاد الأرميني بالاقتصاد الغربي خشية أن يكون ذلك خطوة أولى علي طريق تآكل جديد للنفوذ الروسي في أرمينيا بما في ذلك النفوذ العسكري¹ .

شكلت حادثة اغتيال رئيس الوزراء " فاسكين سركيسيان " ، ورئيس البرلمان " كارين دمرجيان " في 27 أكتوبر 1999 ، نوعاً من الانذار للنفوذ الروسي في أرمينيا .

¹ - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001

فالشخصيتين الرئيسيتين في الحادث كانوا حلفاء روسيا الأمينين ، وكانا قد وصلا إلي السلطة في انتخابات برلمانية شهدت فوزاً كاسحاً للحزب الجمهوري بزعامه " فاسكين سركيسيان " رئيس منظمة " حراس الوطن "¹ والحزب الشعبي برئاسة " كارين دمرجيان " ، أحد الكوادر العليا السابقين في الحزب الشيوعي الأرميني ، وكان ذلك الفريق المكون من " سركيسيان " و " دمرجيان " يتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان ، دفعت بالرئيس الأرميني " كوتشاريان " إلي الموقع الخفي في السياسة الأرمينية² .

إن الصراع الخفي داخل المؤسسات ، وبين القوي السياسية الأرمينية يجعل من قضية " قره باغ " ذريعة لهيمنة بعض القوي علي الأخرى والانقلاب عليها ، لذلك فإنه من مصلحة تلك القوي البقاء علي قضية " قره باغ " دون تسوية لها ، لأن مصالح القوي السياسية ، والتي تتحالف مع بعض الأطراف الخارجية ، ترتبط ببقاء الوضع في " قره باغ " كما هو عليه ، وما حدث اغتيال " سركيسيان " و " دمرجيان " ، إلا محاولة انقلابية ضمن سلسلة الصراع بين القوي السياسية الأرمينية ، إذ أن القضاء خلال لحظات علي رأس تحالف الأكثرية البرلمانية المعروفة باسم " الوحدة " قد أدي إلي تعديل ميزان القوي داخل السلطة الأرمينية ، وقد أصبحت تحت السيطرة الكاملة للرئيس " كوتشاريان " ، ويساعده في ذلك " سيرج سركيسيان "³

وهم الذين خسروا الانتخابات في مايو 1999 ، وبذلك فقد حزبا الأغلبية زعيميهما اللذين لم يتخذاً أي خطوات لتأمين خلافتهما في غياب الكوادر من أصحاب الخبرة⁴ .

¹ - حراس الوطن " باكرابه " منظمة شبه عسكرية من مقاتلي حرب " قره باغ " السابقين ، تحولت بقيادة " فاسكين

سركيسيان " إلي إيدي القوي الفاعلة في السياسة الأرمينية

² - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001

³ - كان " سيرج سركيسيان " أثناء وقوع حادث اغتيال رئيس الوزراء " فاسكين سركيسيان " ، ورئيس البرلمان " كارين دمرجيان " ، في 27 أكتوبر 1999 ، كان يشغل منصب وزير الأمن القومي ، وكان يفترض أن يتحمل المسؤولية كما حصل لوزير الداخلية والمدعي العام اللذين اتهمهما الجيش بالاهمال ، وبدلاً من ذلك فقد حظي بترفعات سريعة جعلت منه وزيراً للدفاع ثم رئيساً للجمهورية .

⁴ - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001

السيد " روبرت كوتشاريان " الزعيم السابق لجمهورية " قره باغ الجبلية " غير المعترف بها سلك طريقاً سياسياً طويلاً ، ففي 27 أكتوبر واجهت حكومته محتنتها الأكثر خطورة ، حين اقتحم خمسة مسلحين مقر الجمعية الوطنية الأرمينية " البرلمان " وقتلوا ثمانية أشخاص من بينهم رئيس الوزراء " فاسكين سركيسيان " ، ورئيس البرلمان " كارين دمرجيان " قبل أن يستسلموا ، وقد أثارت هذه المجزرة أزمة سياسية كبيرة في البلاد التي تعاني من التراجع بعد الحرب مع جارتها " أبخازيا " ، ومن قبلها الحرب في " قره باغ الجبلية " ، حيث دخلت أرمينيا مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الداخلي ، إلا أن الرئيس " كوتشاريان " كان بارعاً في الإيقاع بين معارضيه¹

في الوقت الذي اعتمدت فيه حكومة الرئيس الأسبق " ليفون تير بتروسيان " علي متطرفي حركة " قره باغ " ، فإن حكومة " كوتشاريان " اعتمدت علي الجيش وعلي " الأوليجارشيين " الجدد ، ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2003 حصل زعماء الاقتصاد الأرمني علي ربع عدد مقاعد البرلمان ، في حين أن الحزب الشيوعي الأرمني " PCA " ، والحركة الوطنية الأرمينية " MNA " ، والمجموعات المنشقة التي نشأت بعد انفصالها عنها لم تكن ممثلة في البرلمان ، وحتى هؤلاء الذين حكموا أرمينيا بالأمس القريب لم يعد يلعبون دوراً هاماً في الحياة السياسية الأرمينية ، ولم يعد لهم وجود في البرلمان .

وكما كان الحال في النظام السوفيتي فإن السلطة السياسية تمسك بكل مفاتيح الموارد العسكرية والاقتصادية ، وهكذا بمجرد أن يكون الحزب الشيوعي الأرمني أو الحركة الوطنية الأرمينية قد فقدوا السلطة ، فقد استبعدوا من كل حق في توزيع الموارد الاقتصادية ، ولذلك لم يعد لا الشيوعيون ، ولا الحركة الوطنية فادرين علي إعادة تحديد دورهم ، فقد حرموا من كل مكانة لإعادة تشكيلهم علي الصعيد السياسي²

1 - فيكين شيتيريان - جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم - لوموند ديبوماتيك العربية - يناير 2004 .

2 - فيكين شيتيريان - جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم - لوموند ديبوماتيك العربية - يناير 2004 .

ومن ثم أصبحت أرمينيا في صراع سياسي داخلي شديد القسوة يصعب معه اتخاذ قرارات مصيرية أو سيادية تهم المصلحة الوطنية العليا للبلاد . استطاع الرئيس كوتشاريان قيادة الانقلاب السلمي علي الشرعية المنتخبة ، واتباع سياسة الترغيب والترهيب ليزرع الفرقة في صفوف خصومه الذين سعوا بكل جهد أيضا لإقائلته من منصبه ، وفي نفس الوقت حاولت موسكو إظهار موقف المحايد في تلك المعركة ، وخاصة عندما تخلي الرئيس كوتشاريان بعد سبعة أشهر فقط عن رئيس الحكومة الجديد " آرام سركيسيان " - شقيق " فاسكين سركيسيان " - ، وكذلك الإطاحة بالوزراء المحيطين به والمعروفين بولائهم لموسكو ، رغم معارضة روسيا السرية السياسات الأرمينية التي أطلقت عليها " نظرية التكامل في سياستها الخارجية " والتي تقوم علي إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول الغربية ، مقابل وجود العلاقات العسكرية مع موسكو .

لقد زادت سياسة الرئيس " كوتشاريان " الرامية إلي إحداث توازن في العلاقات بين موسكو والغرب إلي إضعافه علي الصعيد الداخلي ، فإذا كان قد نجح إلي حد ما في الحد من سلطات العسكريين الموالين لروسيا ، أو المرتبطين بتنظيم " حراس الوطن - ياكراباه - " من خلال ترقية الأكثر طموحا منهم إلي مواقع القيادة في الجيش ووزارة الدفاع ، كما عزل من الحكومة جميع العناصر المعروفة بتحريضها ، وكذلك العمل علي تفتيت تحالف الأكثرية البرلمانية " مياسنتيون " ، وتهميشه في الحياة السياسية ورغم كل ذلك لم يستطع " كوتشاريان " تشكيل أغلبية برلمانية جديدة متجانسة وموالية له ، كما أن الشكوك لدي قطاع كبير من الرأي العام ظل مقتنعا بأن عناصر مقربة منه متورطة في حادث 27 أكتوبر 1999 ، والأخطر من كل ذلك ، أنه لم يجد حلا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاناها الشعب الأرمني .

بصرف النظر عما إذا كان تحالف " سركيسيان - دمرجيان " ، قد حقق أي تقدم اقتصادي ملموس ، انعكس بشكل أو بآخر علي حياة الشعب الأرمني ، أو لم يقدم أي شيء له ، إلا أن خطأ مهما قد أيقظ آمالا واسعة لدي المواطنين الأرمن ، الأمر الذي

جعل أن هناك علاقة مباشرة بين رحيلهما ، وسرعة مقلقة في حركة الهجرة إلى الخارج ، بعدما وصلت نسبة البطالة إلى أرقام قياسية تجاوزت 40 % من القادرين علي العمل ، وتشكل هذه الظاهرة كارثة وطنية من وجهة نظر " فلاديمير تربينيان " رئيس الحزب الشيوعي الأرمني ، فشروط الحياة لم تعد متوفرة في أرمينيا ، وهذا ما يفسر الهجرة الكبيرة إلى الخارج .

الشيوعيون وحلفائهم من اليسار يرون أن اتباع سياسة مؤيدة بشكل صريح لموسكو تصل إلى انتساب أرمينيا إلى " التحالف الروسي البيلاروسي " ، يمكنها أن تخرج البلاد من المستنقع المظلم ، وفي المقابل يري دعاة التوجه إلى الغرب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن التوجه إلى الغرب هو الذي من شأنه أن ينقذ البلاد من عثرتها ، فإن النفوذ الروسي يتراجع في بلد يخضع لقانون اقتصاد السوق ، وهذا الاقتصاد وحده هو الذي يكفل الدخول الكثيف للاستثمارات الغربية ، ومن ثم القدرة علي إعادة انتعاش الاقتصاد .

لكن يصطدم كل ذلك بقضية " قره باغ " ، حيث يفترض التوصل إلى حل لذلك الصراع الذي يخيف المستثمرين المفترضين ، فبعد أن انشغل السكان لفترة طويلة به ، أصبح الآن هذا الصراع يشكل عائقاً كبيراً أمام مستقبل أرمينيا الاقتصادي والسياسي وخاصة أن الجميع يعلم ذلك جيداً ، فقد كان الرئيس الأسبق " ليفون تربيتروسيان " علي استعداد للقبول بالحل الذي اقترحته مجموعة " مينسك " ، لقناعته بأن أرمينيا لا يمكن لها أن تعرف نمواً بصفة مستديمة قبل إيجاد حل لمشكلة " قره باغ " ، وهذا ما أدى إلي خسارته الحكم في فبراير 1998 ، وقد أيقن الرئيس السابق " كوتشاريان " ذلك ، ولكنه سار علي نهج سلفه ، فهذه هي السياسة الأرمينية .

تلقي العلاقات المتشابكة والمعقدة والأكثر التباساً في كثير من الأحيان بظلالها علي الأحداث في داخل أرمينيا ، ففي الظاهر يبدو أن أحزاب الشتات التقليدية " الطاشناق " " الرامجافار " تتمتع بشئ من النفوذ في البلاد عبر انتشارها ووسائل الإعلام المرتبطة بها ، ومع ذلك فهي تعاني انقسامات سياسية عميقة ، وسوء فهم متراكم ، فخلال

السنوات التي تلت انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عاد بعض أرمن الشتات من فرنسا ومصر والولايات المتحدة ليشعروا بصدمة ثقافية حقيقية ، فبينما كانوا يستعدون للاستثمار في أرمينيا لم يفهموا عراقيل البيروقراطية السوفيتية ، ولا القواعد الجديدة لاقتصاد السوق المتوحش ، ولا الفساد أو التطبيق النسبي للقوانين ، وقد خسر العديد منهم استثماراته خلال أشهر قليلة ، وسعي البعض لإيجاد ملجأ في وطن آخر .

زاد من تفاقم الوضع أن الرئيس الأرمني الأول بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " ليفون تير بيتروسيان " لم يكن يحبذ وجود منظمات الشتات في البلاد ، فتم خلال شهر ديسمبر 1994 اعتقال عدد من قيادات حزب " الطاشناق " وأغلقت وسائل الإعلام التابعة لها ، ومنعت الأحزاب من ممارسة النشاط السياسي ومع وصول " روبيرت كوتشاريان " إلي السلطة عام 1998 تحسنت العلاقة مع الأحزاب وتم الافراج عن المعتقلين ، واعتبر حزب " الطاشناق " شريكاً مقبولاً ، وتقلد ثلاثة من أعضائه مناصب وزارية في الحكومة ، وبينما ينشط عدد كبير من منظمات الشتات الأرمني دفاعاً عن القضية الأرمينية وفي مقدمتهم " الجمعية الأرمينية " ، و " اللجنة الوطنية الأرمينية " في الولايات المتحدة واللتان تشكلان مجموعتي ضغط نافذتين وتتابران انطلاقاً من مركزيهما في واشنطن علي العمل من أجل الاعتراف بما يسمى " الإبادة الجماعية للأرمن " عام 1915 ، وحث الويايات المتحدة علي تبني سياسة داعمة لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ورغم كل ما يقدمه أرمن الشتات من دعم اقتصادي ، إلا أن الساسة الأرمن في " يريفان " يقابلون كل ذلك بتوجس وريبة خشية تغلغل نفوذ أرمن الشتات داخل السلطة ، وخاصة مع خضوع السياسة الخارجية لأرمينيا لتأثير أرمن الشتات ، فأول وزير للخارجية في أرمينيا بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان الأمريكي " رافي هوفاتسيان " ابن المؤرخ الأرمني " ريشارد هوفاتسيان " ، وبعد استقالته عام 1992 أصبحت السياسة الخارجية من اختصاص المستشار الرئاسي " جيرار ليلباريديان " المولود في لبنان قبل أن ينتقل للإقامة في الولايات المتحدة ، كما تولي وزارة الخارجية

أيضاً "فارتان أوسكانيان" المولود في سوريا والذي درس في الولايات المتحدة الأمريكية .

من معوقات تسوية النزاع في "قره باغ الجبلية" بصورة سلمية أيضاً عدم اهتمام الأطراف المعنية بإيجاد حل للمشكلة ، فالأطراف التي تتعاون من أجل حل النزاع تهتم بكيفية بسط سلطتها في المنطقة وليس بكيفية حل هذا النزاع .

المنظمات الدولية المعنية بمسألة حل النزاع في "قره باغ الجبلية" عملها غير فعال لأن قراراتها تؤخذ بالإجماع ، ولأن كلا من أذربيجان وأرمينيا هما عضوان في منظمة "الأمم المتحدة" فإن أي قرار في مصلحة أحد الطرفين يتم الاعتراض عليه من الطرف الآخر ، كما أن مجموعة "مينسك" بأطرافها الحالية غير متوازنة ، فكل من الأطراف الثلاثة "الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، فرنسا" في المجموعة تتأثر بشكل كبير باللوبي الأرميني المقيم فيها ، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة اللتان لديهما لوبي أرميني قوي جداً ، أما روسيا فهي الشريك العسكري التاريخي لأرمينيا .

بعد وصول التيار المتطرف إلى الحكم في أرمينيا من أهم الأسباب الرئيسية في اجهاض أي حلول سلمية ، فعلى سبيل المثال الرئيس الأرميني الأسبق "ليفون تير پتروسيان" أجبر على الاستقالة عام 1997 بسبب تأييده مقترح مجموعة "مينسك" بإعادة ستة أقاليم محتلة إلى أذربيجان ، فيما كان الطرف الأرميني يري غير ذلك .

روسيا تسعى لإطالة فترة وضع اللاهرب واللاسلم ، لأن ذلك يحقق مصالحها في أن تظل بالمنطقة ، وتوقيع اتفاق سلام بين أذربيجان وأرمينيا يعني خروج روسيا من القوقاز ، فأرمينيا تريد التقارب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك أذربيجان بطبيعة الحال هي أقرب للولايات المتحدة والغرب بصفة عامة منذ الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي فالولايات المتحدة هي الدولة الأكبر والأقوي وتملك التقنية المتقدمة ، وكلا الدولتين ترغبان في التقارب معها ، وروسيا فعلت الشيء نفسه خلال نهاية عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات من القرن العشرين مع مصر ، عندما استعانت مصر بالاتحاد السوفيتي في إعادة بناء الجيش المصري بعد حرب 1967

ولضمان تواجدتها في الشرق الأوسط وبسط نفوذها وتحقيق مصالحها كانت تفضل وضع اللاهرب واللاسلم بين مصر وإسرائيل ، وخاصة أن مصر بعد توقيعها اتفاق السلام مع إسرائيل عام 1979 ، اتجهت بسياساتها وتعاونها إلى الغرب ويشكل خاص إلى الولايات المتحدة وأدارت ظهرها للاتحاد السوفيتي ، ولذلك هي تعلم أن أي اتفاق سلام سوف يعني توجه كلاً من أرمينيا وأذربيجان إلى الولايات المتحدة .

كذلك فعلت روسيا الشيء نفسه مع سوريا ، فروسيا الشريك التجاري الأكبر لسوريا ومصدر توريد السلاح الأول لها ، كما أن روسيا هي التي شجعت النظام السوري على عدم الدخول في أية حروب منذ حرب 1973 ، أو توقيع أي اتفاق سلام مع إسرائيل لتحرير هضبة "الجولان" المحتلة على غرار مصر ، وظل وضع اللاهرب واللاسلم هو القائم بين سوريا وإسرائيل منذ ذلك الحين ، وروسيا أيضاً هي الأكثر استفادة من وضع اللاهرب واللاسلم بين أرمينيا وأذربيجان ، فهذا الوضع يضمن لروسيا أن تظل دائماً ضمن دائرة النفوذ داخل أرمينيا ، وخاصة أن أرمينيا ذاتها هي المستفيد من هذا الوضع أيضاً ، فهي التي تحتل عشرين بالمائة من أراضي أذربيجان ، وهي التي تسيطر على الثروات الموجودة في الأراضي التي تحتلها ، كما أن عامل الوقت يعطيها فرصة أكبر لزيادة الضغوط النفسية على أذربيجان ، وكذلك تغيير الوقائع الديموغرافية والمعالم التاريخية على الأرض ، مما يجعلها في وضع أفضل في أي مفاوضات قادمة هناك اتهامات موجهة ضد أذربيجان بأنها تريد طرد الأرمن من إقليم "قره باغ الجبلية" ، وهو ما تنفيه الحكومة الأذربيجانية مطلقاً ، فالأمور تتعلق بحكم القانون والكرامة والسيادة الوطنية لأذربيجان ، فوجود متمردين من الأرمن المسلحين أمر غير مقبول وما يدعم وجهة نظر أذربيجان هو ما أعلنته مجموعة "كومولث الدول المستقلة" ، و "الأمم المتحدة" ، و "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" عن أنه لا يمكن تغيير الحدود بالقوة العسكرية ، ومن اللافت للإهتمام في هذا التأييد من قبل المنظمات الدولية أن كلاً من أذربيجان وأرمينيا أعضاء في هذه المنظمات الثلاث ، ولذا فمن المفترض أن تلتزم الدولتان بأراء وقرارات تلك المنظمات الدولية ، فعندما كان اتحاد الجمهوريات

السوفيتية الاشتراكية قائماً أقنع رئيسا كازاخستان وروسيا الطرفين — أذربيجان وأرمينيا — بالقبول بتنازلات تهدف إلى كسر حاجز العداء بينهما ، حيث وعدت أذربيجان بإعادة الحكم الذاتي إلى إقليم " قره باغ الجبلية " ، وفي المقابل وافقت أرمينيا علي عدم المطالبة بأي أراضٍ في أذربيجان .

" قره باغ الجبلية " في الدستور والقانون:

منذ عام 1921 استندت وضعية إقليم " قره باغ الجبلية " علي معاهدة موسكو الموقعة بين لينين وأتاتورك في مارس 1921 ، حيث كانت القوات التركية التي تسيطر علي بعض أجزاء من جمهورية أرمينيا ، وقد أقرت المعاهدة باعتراف تركيا بالسلطة السوفيتية علي إقليم " قره باغ الجبلية " وسيادة أذربيجان عليه ، علي أن يتمتع الإقليم بالحكم الذاتي ، وفي عام 1923 قام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتحديد الوضع القانوني للإقليم باعتباره منطقة حكم ذاتي تخضع لأذربيجان¹ ، كما أكد علي تبعية إقليم " قره باغ الجبلية " لأذربيجان دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1936 ، حيث جاء في الباب الثاني الخاص بنظام الدولة ، في المادة 24 أنه تدخل في تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية جمهورية " ناختشيفان " السوفيتية الاشتراكية ذات الحكم الذاتي ، ومقاطعة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وكذلك أكد دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية علي عدم المساس بحدود أي جمهورية من جمهوريات الاتحاد ، وذلك كما جاء في الباب الثالث الخاص بتنظيم الدولة الوطنية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، أما المادة 78 فقد جاء فيها بأنه لا يمكن تغيير أراضي أي جمهورية اتحادية بدون موافقتها علي ذلك ، فالحدود بين الجمهوريات الاشتراكية يمكن أن تتغير بالاتفاق المشترك بين الجمهوريات المعنية ويجب أن يصادق علي ذلك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، كما جاء بالمادة 79 ، تقوم الجمهوريات الاتحادية بتحديد تقسيمها إلى مقاطعات وولايات ودوائر ومناطق ، وتشرف علي حل ماله علاقة بالمسائل المرتبطة بالنظام الإداري الإقليمي .

أما الباب الحادي عشر من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي جاء تحت عنوان " مقاطعات ذات الحكم الذاتي وإقليم ذات الحكم الذاتي " فقد حدد بوضوح تبعية إقليم " قره باغ الجبلية " لأذربيجان ، وذلك كما جاء في المادة 87 علي النحو التالي

¹ - ناجورنو كاراباخ : الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية - عبد الله صالح - مجلة السياسة الدولية العدد 120 - أبريل 1995 .

أولاً : تدخل في تركيبة جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية كل من المقاطعات ذات الحكم الذاتي التالية : " أدبيكي " ، " ألتاي الجبلية واليهودية " ، " كاراتشاي-چركس " ، " خاكاس " .

ثانياً : تدخل في تركيبة جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " أوسيتيا الجنوبية " ذات الحكم الذاتي .

ثالثاً : تدخل في تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي .

رابعاً : تدخل في تركيبة جمهورية طاجيكستان السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " بدخشان الجبلية " ذات الحكم الذاتي .

تستند أرمينيا في موقفها الخاص بشرعية تشكيل فيما يعرف بـ " جمهورية قره باغ الجبلية " ، علي قانون اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الخاص بنظام حل المسائل المتعلقة بخروج جمهورية اتحادية من قوام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الصادر في 3 أبريل 1990¹ ، وتعتبر إن انفصال " قره باغ الجبلية " جاء متماثلاً مع هذا القانون ، ولكن يجب الوقوف قبل ذلك علي الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " وما إذا كان هذا القانون الخاص بخروج جمهورية اتحادية من قوام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ينطبق علي " قره باغ الجبلية " أم لا ؟

لقد حدد دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1936 الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " باعتبارها إقليم ذات حكم ذاتي ضمن تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية² ، وكذلك فإن دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1977 ، من خلال المادة السادسة والثمانين أوجب أن يكون الإقليم ذات الحكم الذاتي ضمن تركيبة جمهورية اتحادية أو ولاية ، وكان يجب أن يتم إقرار القانون الخاص بالإقليم ذات الحكم الذاتي من قبل المجلس الأعلى للجمهورية الاتحادية بعد

¹ - أخبار المجلس الأعلى لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية 1990 - العدد 15 - ص 303 .

² - دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1936 - المادة 24 - موسكو - ص 14

تقديمه من قبل مجلس نواب الشعب للإقليم ذات الحكم الذاتي¹ ، حيث كان ضمن تركيبة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ذلك الوقت ثماني مقاطعات ذات حكم ذاتي وقد ورد ذكرها في المادة السابعة والثمانين ، وبموجب أحكام هذه المادة فإن إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي هي جزء من تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

لقد تم إقرار الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " بموجب دستور جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ودستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الخاص بإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بناء علي الطلب المقدم من مجلس نواب الإقليم ، من قبل المجلس الأعلى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية في 16 يونيو 1981 ، ومن ثم تكون الأحكام الخاصة بتمثيل إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في أعلى الهيئات التشريعية لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، هي إقرار بالحدود الجغرافية للإقليم التي لا يجوز تغييرها بدون موافقة الجمهورية الاتحادية التابعة لها وهي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

بعد إنهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، تم الاعتراف بالجمهوريات الخمسة عشر التي كانت في تكوينه قانونياً من قبل المجتمع الدولي ، ومن ثم كان علي المنظمة الدولية التي قبلت تلك الدول في عضويتها أن يتم تسوية القضايا المتعلقة بحدود تلك الدول المستقلة حديثاً وتأسست نتيجة انهيار الدولة الاتحادية ، وقد تم التوصل في الأمم المتحدة إلي اتفاق واسع حول تسوية النزاعات المتعلقة بحدود الجمهوريات الاتحادية سواء التي كانت في تركيبة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أو يوغسلافيا الاتحادية علي أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً ، وليس علي أساس التركيب القومي أو العرقي للسكان .

² - دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1977 - المادة 68 - موسكو - ص 13 .

لقد توصلت لجنة التحكيم للمؤتمر الخاص بيوغسلافيا في 11 يناير 1992 حول قضية الحدود بين الدول المستقلة عن يوغسلافيا الاتحادية إلى عدد من النتائج ، أهمها ، أنه في 20 نوفمبر 1991 تسلم رئيس لجنة التحكيم تقريراً من اللورد " كادينجتون " رئيس المؤتمر الخاص بيوغسلافيا ، يتعلق بالطلب المقدم من جمهورية صربيا عن السكان الصرب المتواجدين في كل من جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وحقهم في تقرير المصير باعتبارهم أحد الشعوب الداخلة في تركيبة يوغسلافيا ، وجاء في التقرير أن القانون الدولي القائم لا يكشف جميع معاني الحق في تقرير المصير ، ولكن تم التحقق والتثبت من أن الحق في تقرير المصير يجب أن لا يتم في جميع الأحوال علي حساب تغيير الحدود القائمة إلى حين الإستقلال ، ما عدا الحالات التي يتم فيها الاتفاق بين الدول المعنية بذلك .

وحول طلب جمهورية الصرب بإمكانية اعتبار الحدود الداخلة بين جمهورية كرواتيا وجمهورية صربيا من جهة وبين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا من جهة أخرى حدوداً بمعنى القانون الشعبي العام ، جاء في التقرير ، أنه بحكم أن العملية في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية تؤدي إلى تأسيس دولة مستقلة أو عدة دول مستقلة ، فإن مسألة الحدود ، وخاصة الحدود بين الجمهوريات التي ورد ذكرها في الطلب المقدم يجب أن يجد حلاً له وفقاً للمبادئ الآتية :

أولاً : أن جميع الحدود الخارجية يجب أن تحترم بناءً علي المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، والبيان حول مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (XXV) ، ووثيقة هلسنكي ، واتفاقية فيينا حول الاستخلاف القانوني بين الدول بشأن اتفاقيات 23 أغسطس 1978 .

ثانياً : الحدود بين جمهورية كرواتيا وجمهورية صربيا من جهة وبين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا من جهة أخرى وكذلك الحدود بين أي دول

مجاورة مستقلة أخرى ، لا يمكن أن تتغير ، إلا من خلال اتفاقيات حرة بين تلك الدول وبعضها البعض في هذا الشأن .

ثالثاً : إن الحدود السابقة تصبح حدوداً تقع تحت حماية القانون الدولي إذا تمت الموافقة بشأنها ، وينبع هذا الاستنتاج من مبدأ احترام الوضع الحالي للحدود وخاصة المبدأ المتعلق بالحدود التي كانت سابقاً كحدود للجمهوريات الاتحادية والذي تم تطبيقه بشكل أولي في تسوية المسائل المرتبطة بفك المستعمرات في أمريكا وأفريقيا ، والذي تم الاعتراف به اليوم كمبدأ عام يجري الحديث عنه في قرارات المحكمة الدولية بتاريخ 22 ديسمبر 1986 بشأن القضية بين جمهورية بوركينا فاسو وجمهورية مالي ، ويعتبر ذلك القرار هو التعبير عن مبدأ عام يرتبط بظاهرة نيل الاستقلال أينما كان ، والهدف منه هو الحفاظ علي استقلال واستقرار الدول المعرضة لخطر الحروب الأهلية وينطبق هذا المبدأ علي جمهوريات يوغسلافيا السابقة ، لأن المادتين الثانية والرابعة من دستور جمهوريات يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية يشترط بأن أراضي وحدود الجمهوريات المكونة للاتحاد لا يمكن تغييرها إلا بموافقة الدول المعنية عليها .

رابعاً : بموجب المبادئ الثابتة في القانون الدولي ، لم يؤد تغيير الحدود القائمة باستخدام القوة إلى أي نتائج قانونية يعترف بها ، وتم إقرار هذا المبدأ بشكل خاص في البيان حول مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (XXV) ووثيقة هلسنكي يعكس بيان المحكمة الدولية تجاه مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً معايير الاستناد إلى ذلك المبدأ في القانون الدولي المعاصر ، وذلك باعتبار الحدود الإدارية القديمة القائمة سواء في إطار مستعمرات سابقة أو الهيئات الاتحادية هي حدوداً دولية في الحالات المرتبطة بتأسيس دول مستقلة جديدة نتيجة التقسيم السياسي ، أو تفكك الجمهورية الاتحادية ، ومن ثم فإن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتهاء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذي كان دستوره يتضمن أحكاماً تتعلق بعدم تغيير أراضي أو حدود أي جمهورية اتحادية إلا بموافقتها ، مثلما كان متضمناً ذلك في دستور يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

وقياساً علي هذا المبدأ فإنه كما تم تطبيق ذلك المبدأ في حالة كرواتيا ، فإنه يجب أن يؤخذ به في حالة أذربيجان ، حيث أن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يخدم حماية حدود جمهوريتي كرواتيا وأذربيجان من المطالبة بإعادة النظر فيها والواردة ليس من الخارج وحسب ، كما طالبت صربيا تجاه كرواتيا ، بل وأيضاً من الداخل ، مثلما طالب إقليم " كراتينا " من كرواتيا ، ومن هنا فإن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يرفض المطالبة بانفصال إقليم " كراتينا " أو إقليم " قره باغ الجبلية " .

ولقد شكلت هذه النظرية في القانون الدولي الأساس الذي اعترف به المجتمع الدولي بالدول المستقلة حديثاً نتيجة انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفق احترام وسيادة أراضي وحدود بعضها البعض ، فموجب المادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بتأسيس "رابطة كومنولث الدول المستقلة" في 8 ديسمبر 1991 ، اعترفت الدول فيما بينها بسلامة أراضي وحدود بعضها البعض ، وقد تم التأكيد علي هذا الموقف في بيان "الما آتا" الذي تم التوقيع عليه في 21 ديسمبر 1991 من إحدى عشرة جمهورية اتحادية سابقاً بما فيها جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان¹.

يتبين من خلال القرائن الواردة في القانون الدولي أن الأعمال الموجهة إلي ضم إقليم " قره باغ الجبلية " إلي جمهورية أذربيجان ، أو فصله عنها ، إنما هي أعمال غير شرعية وتخالف القانون الدولي ، حيث أن هذا الإقليم هو جزء من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وقد أكد علي ذلك دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وغيره من الوثائق ، وكذلك قانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الخاص بإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي " ، وأن الإقليم قائم في هذا السياق حتي تاريخ 26 نوفمبر 1991 ، وأن الأراضي التي يقع عليها إقليم " قره باغ الجبلية " منذ ذلك التاريخ استمرت جزءاً من تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية حتي الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي كجمهورية مستقلة بعد انهيار اتحاد الجمهوريات

السوفيتية الاشتراكية ، وبموجب مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً فإن الحدود الإدارية السابقة لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية التي كان إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي موجوداً في إطارها حتي الاستقلال هي حدود دولية وتقع تحت حماية القانون الدولي .

لقد اعترف المجتمع الدولي بالاعتراف بحدود جمهورية أذربيجان منذ اللحظة الأولى للاعتراف بها كدولة مستقلة في عام 1991 ، حيث كانت ضمن حدودها المعترف بها تلك إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما أن أرمينيا حين أصبحت دولة مشتركة في الاتفاقية الخاصة بتأسيس "رابطة كومنولث الدول المستقلة" ، ووقعت علي بيان " ألما آتا " قد اعترفت هي الأخرى بحدود جمهورية أذربيجان التي تضم أراضي إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان العضو هي الأخرى في "رابطة كومنولث الدول المستقلة" .

¹ - مجموعة الوثائق الخاصة بكومنولث الدول المستقلة 1991 - العدد الأول - ص 15

• وحدة الأراضي وحق تقرير المصير:

من سيطرة الامبراطورية العثمانية ، إلى الفارسية ، ومن ثم الروسية ، شعوب منطقة القوقاز تعيش معا بشكل مختلط حتي نهاية القرن التاسع عشر ، ومن ثم فإنه من المستحيل رسم الحدود ، أن تكون بكل دولة وطنية عدداً كبيراً جداً من الأشخاص الذين يحملون جنسية أجنبية ، أو ينتمون إلى قومية أو طائفة غير القوميات والطوائف التي ينتمي إليها سكان تلك الدولة ، ومن ناحية أخرى فإنه علي تلك الدولة أن تتخلي عن عدد كبير جداً من مواطنيها الطبيعيين .

يعتبر التمييز بين " قره باغ الجبلية " ، وبين القسم السهلي من " قره باغ " تقسيماً وهمياً ، فتلك المنطقة التي خضعت بشكل أساسي لسيطرة الفرس ، غالباً ما كانت تتمتع بموقع مختلف عن منطقة " يريفان " ، ودون التشكيك بوفاء سكان الجبال للديانة المسيحية فإن أصلهم من الألبان المتحولين إلى الهوية الأرمنية ، والتابعين لمملكة " ألبانيا القوقازية " التي تشكل مهذا لأذربيجان ، فقد استقر " كاثوليكوس ألبانيا " لعدة قرون في دير " جاندزاسار " ، أحد مشارف " قره باغ " ، قبل حله من قبل الروس عام 1915 ، وقد سهل السلافيون الجدد عملية توحيد الكنائس وهجرة الأرمن القادمين من إيران وتركيا لدعم الشعب المسيحي عند التخوم الجنوبية للإمبراطورية .

عندما اضطر العثمانيون للجلاء عن باكو وأذربيجان في أكتوبر 1918 ، منح الجنرال البريطاني " وليام طومسون " إقليم " ناخيتشيفان " إلى أرمينيا المستقلة ، في حين منح " زنجيزور " ، و " قره باغ العليا " إلى أذربيجان ، وعقب مؤتمر السلام في باريس ، أعادت عصبة الأمم طرح المسألة ، لكن الجيش الأحمر الروسي البلشفي ضم " ناخيتشيفان " إلى أذربيجان ، بهدف إحكام سيطرتهم علي نفط " باكو " ، لكنهم منحوا " زنجيزور " إلى أرمينيا ، وفي 4 يوليو 1921 ، شارك مفوض القوميات " جوزيف ستالين " ، في المكتب القوقازي للحزب البلشفي ، وتم ضم منطقة " قره باغ العليا " لأذربيجان تحت الحكم الذاتي .

عند قيام منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، لم يكن مبدأ تقرير المصير معروفاً كمبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلي العكس من مبدأ وحدة الأراضي الذي تضمنه الميثاق كأحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ولم يأت ذكر مبدأ تقرير المصير في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 علي الإطلاق ، ولكن الإعلان يتطرق لحماية حقوق الأفراد ، وفي عام 1960 أقر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1514 الخاص بإنهاء احتلال الدول والشعوب ، وتم استخدام مبدأ تقرير المصير في ذلك القرار كأداة للقانون الدولي أثناء إنهاء الاحتلال ، وفي نفس الوقت فإن القرار ينص على أن أية محاولة لتجزئة أو تدمير الوحدة الوطنية ووحدة أراضي الدولة لا تتوافق مع أهداف ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة .

في عام 1966 أقرّ مجلس الأمن في الأمم المتحدة في قراره وثيقتين مختلفتين ، الأولى عُرفت باسم " الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية " ، والثانية عُرفت باسم " الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " ، وتنص المادة الأولى في كلتي الوثيقتين على حق الشعوب في تقرير مصيرها وتقرير وضعها السياسي بحرية وتنص الوثيقتان أيضاً بشكل واضح على أن انتهاكات وحدة الأراضي هو أمر محظور إن حق الشعوب في تقرير المصير كما يتضح في إطار منظمة الأمم المتحدة هو حق للشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال أو تحت سيطرة قوة خارجية ، بمعنى أنه حق للشعوب التي لا تعيش في ظل الشكل القانوني للدولة ، وفي عام 1984 تلقت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إضافة إلى المادة الأولى من الوثيقتين الصادرتين عن مجلس الأمن عام 1966 بشأن تعريف مصطلح " تقرير المصير " ، إلا أن أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من التوصل لتوافق حول تلك الإضافة ولم تظهر في وثائق المنظمة فعمليات إنهاء الاحتلال تحول المعني السياسي لإنهاء الاحتلال لمرادف حق تقرير المصير .

لم تكن أزمة " قره باغ الجبلية " قبل إنهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أزمة دولية ، ولكنها كانت شأناً داخلياً ومع ذلك فقد ركز الجانب الأرميني وقتذاك علي مصطلح " تقرير المصير " ، ولم يكن هذا المصطلح في ذلك الوقت في نفس الإطار الدولي لحق تقرير المصير ، ولكن حسب مفهوم " لينين " في مبدأ حق الشعوب في

تقرير مصيرها ، والذي وضعه مؤسس الاتحاد السوفيتي ، إلا أن حق تقرير المصير حسب مفهوم " لينين " يختلف مع المفهوم في القانون الدولي الحديث .
دائماً ما تكون الأولوية إلى مبدأ وحدة الأراضي ، ففي جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن أزمة " قره باغ الجبلية " وهي القرار رقم 822 الصادر في 30 أبريل 1993 ، والقرار رقم 853 الصادر في 29 يوليو 1993 ، والقرار رقم 874 الصادر في 14 أكتوبر 1993 ، والقرار رقم 884 الصادر في 12 نوفمبر 1993 ، وفي ملحق الوثيقة الأخيرة المقدمة في قمة مجلس الأمن والتعاون في أوروبا لرؤساء الحكومات والدول في " لشبونة " عام 1996 ، وفي القرار الصادر عن الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في يناير عام 2005 ، وكذلك في الإعلان الصادر عن قمة " النيتو " لرؤساء الحكومات والدول في " ريجا " في ديسمبر عام 2006 ، وقد جري التأكيد في كل تلك القرارات على مبدأ وحدة أراضي جمهورية أذربيجان ، ودائماً ما أكد مجلس الأمن والتعاون في أوروبا على حق الأرمن في تقرير مصيرهم داخل أذربيجان باعتبارهم مواطنين أذربيجانيين .

لذلك تعتبر " قره باغ الجبلية " من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان دون منازع ، ولذلك لم تعترف دولة واحدة بانفصال " قره باغ الجبلية " عن أذربيجان ، أو حتي بانضمامها واتحادها مع جمهورية أرمينيا ، ولم تحظ بما يعرف " جمهورية قره باغ الجبلية " والتي أعلن عنها عام 1992 باعتراف أي من الدول ، ولا حتي باعتراف جمهورية أرمينيا نفسها .

خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وحتى الوقت الراهن ، تم عقد العديد من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تعتبر شرعيتها محل جدل كبير بسبب عدم الاعتراف باستقلال ذلك الإقليم من قبل المنظمات الدولية أو الإقليمية وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، والاتحاد الأوروبي ، ومجلس أوروبا ، حيث تعتبر جميع الأنشطة التي يقوم بها الأرمن في " قره باغ الجبلية " أنشطة انفصالية ، كما ورد في القرار الصادر عن الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في يناير 2006 ، وكذلك رفض المجتمع الدولي الاستفتاء

الذي أجري لإقرار أول دستور في " قره باغ الجبلية " في ديسمبر 2006 ، ولم يعترف الاتحاد الأوروبي بنتائج الاستفتاء ، واعتبره غير مفيد في المفاوضات ، كما أصدر المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بيانات مشابهة ، وحتى يعود السكان الأذربيجانيون في " قره باغ الجبلية " إلى أماكن إقامتهم الأصلية التي نزحوا عنها فإن جميع الانتخابات والاستفتاءات باطلة وسوف يظل المجتمع الدولي رافضاً لها .
المجتمع الأرميني في إقليم " قره باغ الجبلية " لا يملك حق تقرير المصير وفقاً للقوانين الدولية السارية ، فالأرمن في " قره باغ الجبلية " ليسوا شعباً مستقلاً ، وإنما هم أحد الأقليات القومية المتعددة في أذربيجان ، وقد مارس الأرمن حقهم في تقرير المصير بالفعل عند تأسيس جمهورية أرمينيا .

• تعتبر وحدة أراضي كل من جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا مثبت في قرارات الأمم المتحدة لعام 1993 ، الصادرة بشأن " قره باغ الجبلية " ، والتي أكدت على سيادة ووحدة أراضي جمهورية أذربيجان وجميع الدول في المنطقة ، وكذلك التأكيد على رفض انتهاك الحدود الدولية للدول ، واستخدام القوة في الاستيلاء على الأراضي .

تعتبر الأحكام المتعلقة بتقرير المصير الواردة في القوانين والمواثيق الدولية تخص نوعين من الشعوب التي من حقها أن تستظل بحماية تلك القوانين والتمتع بحق تقرير المصير كما حددتها المواثيق الدولية ، الأولى : هي الشعوب الواقعة تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية أو العنصرية أو الاحتلال الأجنبي ، وهو ما يعرف بتقرير المصير الخارجي ، وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة أن حق تقرير المصير يرتبط بالظروف التي تعيشها الشعوب تحت الظلم والاستغلال الأجنبي ، وقد أكد ذلك المحضر الإضافي الأول في اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ، الصادر في 12 أغسطس 1949 ، والذي يركز على النزاعات المسلحة التي تخوض الشعوب خلالها صراعات ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، وضد الأنظمة

العنصرية من أجل نيل حقوقها في تقرير المصير¹ ، أما النوع الثاني فهم جميع الشعوب التي يجب أن تتال الحقوق الطبيعية للإنسان ، والحريات الأساسية كالحريات الثقافية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي والتعبير وغيرها من كافة الحريات الإنسانية ، وهو ما يعرف بتقرير المصير الداخلي ، وقد وردت تلك الحقوق في ميثاق الأمم المتحدة بشكل مباشر في الفقرة الثانية من المادة الأولى ، وكذلك في المادة الخامسة والخمسون من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1541 (XV) بتاريخ 14 ديسمبر 1960² .

مع تطور الأنظمة السياسية للدول ، وزيادة مساحة الحرية للشعوب في التعبير والمطالبة بالمزيد من الحريات والحقوق الثقافية والدينية ، وحرية التنقل وتكوين الجمعيات والمؤسسات ، زادت مع كل ذلك مطالب الشعوب وخاصة أصحاب الأقليات الثقافية والدينية بمزيد من الحريات السياسية ، والتي تطورت في كثير من الأحيان إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة الاتحادية التي يعيشون فيها ، ومن الأمثلة المرتبطة بذلك الإعلان عن استقلال " تيمور الشرقية " عن اندونيسيا ، وانفصال " جنوب السودان " عن دولة الشمال ، وكذلك انفصال " كوسوفو " عن يوغسلافيا ، وقد أدت تلك المسائل إلى تقدم أساسي في استيعاب المجتمع الدولي لكيفية التعامل مع هذه القضايا ، وغيرها من القضايا المتشابهة ، والقياس عليها لمعرفة مدي إمكانية تطابق تلك القضايا أو اختلافها في الظروف والوقائع والأحداث ، الأمر الذي يمكن أن يساهم في إيجاد أساس من أجل تسوية النزاع حول " قره باغ الجبلية " من خلال القياس على تلك القضايا التي طرأت على الساحة الدولية ، وإمكانية إيجاد حلول سلمية لها .

خيار شعب " تيمور الشرقية " لصالح تأسيس دولة مستقلة لا يدخل في مناقشات القانون الدولي الخاصة بالانفصال عن اندونيسيا ، فإنضمام " تيمور الشرقية " إلى اندونيسيا عام 1976 ، بموجب التشريعات الاندونيسية لم يتم الاعتراف به من قبل الجمعية العامة

¹ - مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - مجموعة الاتفاقيات الدولية - ST / HR / 1 / Rev . 5 - الجزء الثاني -

المجلد الأول - نيويورك وجنيف - الأمم المتحدة 1994 - ص 1027

² - مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - مجموعة المعاهدات الدولية - ST / HR / 1 / Rev . 5 - المجلد الأول - نيويورك وجنيف 1994 - ص 57 .

للأمم المتحدة التي كانت تعامل " تيمور الشرقية " كإقليم ذات إدارة ذاتية ، وأكدت علي هذا الوضع محكمة العدل الدولية ، ولذلك فإن تطبيق حق تقرير المصير بخصوص الأراضي ذات الإدارة الذاتية لا ينطبق علي " تيمور الشرقية " ، لأن الأراضي المماثلة تقع تحت الوثائق الدولية المعنية بإزالة الاستعمار ، ولذلك فإن " تيمور الشرقية " لم تكن في أي وقت مضي جزءاً من اندونيسيا من وجهة نظر القانون الدولي وبالتالي فإنها لم تنفصل عنها وإنما تحررت من استعمار أو هيمنة دولة أخرى .

انفصال " جنوب السودان " عن جمهورية السودان جاء من خلال مراحل تم الاتفاق عليها بين طرفي الشمال والجنوب ، ففي 20 يوليو 2002 تم التوقيع علي اتفاقية " مشاكوس " في كينيا بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان ، حيث تناولت الاتفاقية الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، والتي أعقبها إجراء استفتاء شعبي عام بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي حدد لها مدة ستة سنوات ، ومن ثم فإن موافقة حكومة جمهورية السودان علي إجراء الاستفتاء العام في القسم الجنوبي من البلاد من أجل تحديد وضعه القانوني اللاحق علي أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في " مشاكوس " كانت هي الأساس بين الجانبين ، فقد تمت جميع الإجراءات التي سبقت عملية الانفصال بما فيها تحديد المرحلة الانتقالية ، وكذلك عملية الاستفتاء الشعبي العام بموافقة الطرفين وليست عن طريق إجراءات أحادية من جانب واحد .

في المفاوضات الخاصة بتسوية أزمة " كوسوفو " والتي جرت في مدينة " رامبويه " الفرنسية في عام 1999 ، فقد جاءت مجموعة الاتصال الخاصة بالتسوية والمكونة منذ عام 1992 في المؤتمر الخاص بيوغسلافيا السابقة ، والتي تضم كلاً من " الولايات المتحدة ، فرنسا ، روسيا ، إيطاليا ، ألمانيا ، بريطانيا " أن تتوصل في الحصول علي موافقة يوغسلافيا علي تحديد الوضع القانوني السياسي لإقليم " كوسوفو " عن طريق إجراء الاستفتاء العام في وقت لاحق ، إلا أن يوغسلافيا اعترضت علي هذا الاقتراح بحزم ، الأمر الذي أدى إلي سحب البند الخاص بالاستفتاء العام من النص النهائي للاتفاقية .

لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 يونيو 1999 قرار أكد علي سيادة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها ، ورفع مستوى الإدارة الذاتية لإقليم " كوسوفو " ، وبعيداً عن النتائج التي أسفرت عنها المحادثات الخاصة بتحديد الوضع القانوني النهائي لإقليم " كوسوفو " والتي أفضت إلي منح " كوسوفو " حق تقرير المصير والاستقلال ، لكن لابد من التأكيد علي القاعدة الأساسية القانونية القائمة علي التسوية التي لم تعترف بانفصال " كوسوفو " من جانب واحد ، فالحق في تقرير المصير قائم ، ولكن يجب أن يكون وفق إجراءات تحظى بموافقة الطرفين ، ولا يتم تقرير المصير بإجراءات من طرف واحد .

الأمثلة الثلاث عن حق تقرير المصير " تيمور الشرقية " ، " جنوب السودان " ، " كوسوفو " ، هي نماذج لتقرير المصير الذي كفلته المواثيق الدولية ، ولكنها تمت في سياق القانون الدولي ، الذي أقر مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً للدول والتي لا يمكن تغييرها أو تعديلها إلا بموافقة الدولة الاتحادية ، ففي نموذج " تيمور الشرقية " تم منح الإقليم حق تقرير المصير وفقاً لمبدأين أساسيين .

الأول : هو أن " تيمور الشرقية " لم تكن من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً من اندونيسيا ، ولكنها كانت اقليماً مستقلاً عنها .
والمبدأ الثاني : هو أن " تيمور الشرقية " لم تتخذ إجراءات تقرير المصير من جانب واحد ، ولكن كانت خطوات تقرير المصير تتم بالتنسيق وموافقة الطرف الثاني وهو اندونيسيا .

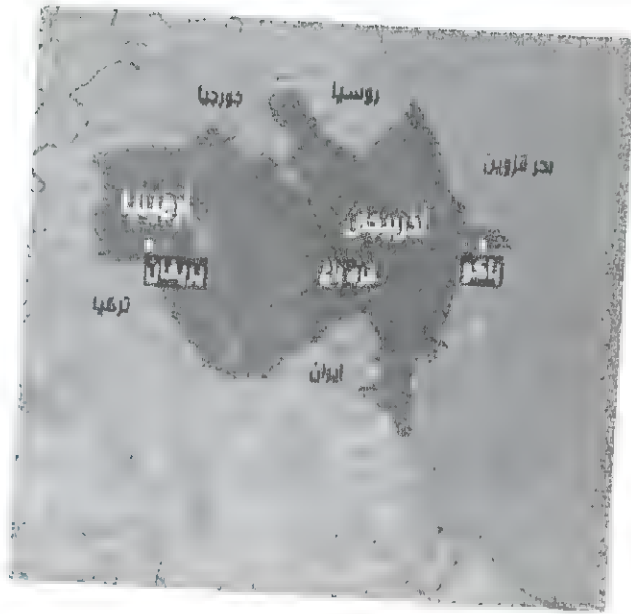
في حالة " جنوب السودان " الذي كان جزءاً من جمهورية السودان فإن إجراءات تقرير المصير كانت تتم بموافقة الحكومة السودانية الاتحادية ، وكذلك في حالة " كوسوفو " فإن يوغسلافيا الاتحادية عندما رفضت في البداية منح الإقليم تقرير المصير ، فإن اللجنة الدولية الراعية لعملية التفاوض لم تستطع إجبارها علي منح الإقليم حق تقرير المصير ، وإنما تم استبعاد بند تقرير المصير من جدول أعمال المفاوضات ، وعندما تغيرت الظروف السياسية علي الأرض ، جرت المفاوضات من جديد وقررت منح

كوسوفو " حق تقرير المصير والاستقلال ، ومن تلك الشواهد الدولية الثلاث فإن أي من أطراف النزاع الثلاث التي كانت تسعى إلي تقرير المصير والاستقلال ، لم تستطع اتخاذ إجراءات أو قرارات في سبيل تقرير المصير من طرفها دون موافقة الطرف الآخر وهو الدولة الاتحادية التي هي جزء منها ، وكان العامل المشترك في النماذج الثلاث هو إجراء المفاوضات بين طرفي النزاع ، واتخاذ القرارات بموافقة الطرفين وهذا ما أكد عليه القانون الدولي .

وإذا كان القانون الدولي قد كشف عن مدي التعارض الكبير للإجراءات المتسببة عنها أرمينيا تجاه ما يجري في إقليم " قره باغ الجبلية " ، فإن القانون المحلي أيضاً سواء بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، أو قانون جمهورية أرمينيا قد كشف عن مدي تجاوز السلطات في أرمينيا للقانون وانتهاكها للقانون وخاصة فيما يتعلق بقانونجنسية المواطنين . فقانون الإلحاق الصادر من المجلس الأعلى للسوفيت بجمهورية أرمينيا الاشتراكية في الأول من ديسمبر عام 1989 لم يُنقض بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وبناءً علي هذا القرار فإن " روبرت كوتشاريان " الذي ينتمي لإقليم " قره باغ الجبلية " كان قد تم انتخابه كمواطن أرميني رئيساً لجمهورية أرمينيا في 2003 ، وأصبح " كوتشاريان " في الفترة من 1992 وحتى 1997 " رئيساً لجمهورية " قره باغ الجبلية " ، ثم أصبح في عام 1997 رئيساً لوزراء جمهورية أرمينيا التي كان رئيسها في ذلك الوقت " تير بيتروسيان " .

في عام 2003 قامت محكمة أرمينية في يريفان بإثبات قرار الإلحاق في مذكرة العرض ، رفضاً للطلب المقدم من أحد أقطاب المعارضة الأرمينية بوضع شرعية الجنسية الأرمينية الخاصة بـ " روبرت كوتشاريان " موضع المسائلة ، كان " كوتشاريان " من إقليم " قره باغ الجبلية " الأذربيجاني ، وقد أصبح تلقائياً مواطناً آذربائياً بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، إلا أن المحكمة الأرمينية قد أعطت التفسير التالي لحكمها : " إن الإعلان الموجود بقرار ديسمبر 1989 الصادر عن برلمان جمهورية " قره باغ الجبلية " وأرمينيا بصدد إعادة الاتحاد لا يتضمن الشق الجغرافي فحسب ، وإنما

يتضمن شق الجنسية " ، ويتضح من ذلك أن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد أكدت بالمستندات مزاعم أرمينيا الخاصة بأراضي إقليم " قره باغ الجبلية " ، ويؤكد ذلك الحكم للمحكمة الأرمينية ، والذي يظل ثابتاً حتى يومنا هذا مؤكداً التورط السياسي والقانوني لأرمينيا في أزمة " قره باغ الجبلية"¹ "



الفصل الثالث الأطراف الفاعلة في الصراع

¹ - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة

تقع أذربيجان بشكل عام وإقليم " قره باغ الجبلية " بشكل خاص في منطقة حيوية وهامة لكثير من الدول والقوي الكبرى ، ومن ثم فإن تلك المنطقة تتقاطع فيها مصالح ونفوذ القوي الدولية ، والتي تسعى كل منها للإستحواذ علي أكبر قدر من النفوذ في تلك المنطقة ، حيث شكلت منطقة القوقاز وبحر قزوين أهمية جيواستراتيجية كونها من أقدم وأهم مناطق استخراج مصادر الطاقة سواء النفط أو الغاز الطبيعي .

وقد بدأ الصراع الأرميني الأذربيجاني يتخذ أبعاداً خطيرة منذ بدأت الأطراف الاقليمية والدولية تلقي بثقلها في هذا الصراع ، وتتخذ مواقف ثابتة إلي جانب أحد طرفي الصراع ، إنطلاقاً من طبيعة العلاقات بينها وبين الطرف الذي تسانده ، أو لتصفية حسابات بين هذه القوي الاقليمية ومساندة الطرف المعادي للطرف الآخر الذي يحظي بدعم خصم اقليمي .

• روسيا :

إن القضية الأرمنية أصبحت كارثة تاريخية حقيقية بالنسبة لأذربيجان وسكانها علي مدي سنوات القرن العشرين ، وأطلق عليها فيما بعد بـ " مشكلة قره باغ " ، ولا يمكن غض الطرف عن الدور الذي لعبته الامبراطورية الروسية التي كانت وما زالت تحرص علي مصالحها في كل منطقة القوقاز في تهيئة الظروف لنشأة هذه المشكلة .

لقد سعت روسيا إلي استخدام النزاع القومي كوسيلة للحيلولة دون تفكك وتساقط أطرافها وكذلك لا يمكن غض الطرف كذلك عن أن الأرمن الذين استفادوا من هذه الفرصة وانتهزوها لتحقيق أهدافهم ونواياهم التي لم تعد خافية علي أحد ، وكلما تأزمت الأوضاع في روسيا القيصرية زادت أطماع الأرمن وابتزازهم للسياسيين الروس وأدي ذلك إلي انطلاق شرارات الثورة التي دامت فيما بين عامي 1905 إلي 1907 في كل من باكو وأذربيجان بصفة عامة ، وترتب علي عليها مذابح دامية في كل أنحاء البلاد وشملت كلا من الأرمن والمسلمين علي حد سواء¹ .

خلال الثورة البلشفية عام 1917 برزت قضية " قره باغ " بشكل أوضح في كل مناطق القوقاز ، ونشطت حركة خلق " الامبراطورية الأرمنية من البحر إلي البحر " ، وعقب تأسيس الدولة الأرمنية عام 1918 علي الأراضي التركية تسارعت الخطي نحو توسيع نطاق وحدود هذه الدولة ، وترتب علي ذلك عملية تطهير عرقي ، وتم تدمير أكثر من ثلاث مائة قرية أذربيجانية خلال الشهور الأولى من عام 1918 ، وخلال شهر أغسطس وحده من هذا العام تم تدمير وإزالة خمسين قرية إدارية مسلمة من الوجود ، وتوالى عمليات التدمير والتي شملت العديد من المناطق الاقتصادية وبخاصة في " اتشميادزين " " سومالي " ، " إيرافان " ، وتجاوز عدد القرى المدمرة 96 قرية ، ويصل الأمر إلي قتل أكثر من عشرة آلاف أذربيجاني في مدينة باكو وحدها وترتب علي ذلك الكثير من عمليات الحرق والنهب للمباني السكنية أيضاً .

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د . الصلفصافي أحمد القطوري - مجلة شلون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007

حتى بعد الثورة البلشفية غضت السلطات السوفيتية الطرف عن الكثير من التجاوزات وترتب علي ذلك أن تقلصت مساحة الجمهورية الأذربيجانية الديمقراطية التي ظهرت إلي الوجود عام 1918 من 114 ألف كيلو متر مربع إلي 86.6 ألف كيلو متر مربع وضمت المساحات المقطعة إلي جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ورغم هذا التنازل من قبل أذربيجان سواء أكان طوعاً أو قسراً أو قهراً فإن " قره باغ الجبلية " كانت محط أنظار المسؤولين الأرمن .

تحاول روسيا أن تلعب دور - الوصي ، أو الأخ الأكبر - في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم " قره باغ الجبلية " ، معلنة رغبتها في تسوية الصراع سلمياً واقرحت عدة مشاريع لتسوية الصراع ، في الوقت الذي ترتبط فيه روسيا بمعاهدة صداقة وتعاون مع أرمينيا ، إضافة إلي وجود معاهدة للأمن الجماعي تشترك فيها كل من روسيا وأرمينيا منذ عام 1997 ، الأمر الذي دفع الأخيرة إلي مطالبة روسيا بالوفاء بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة الأمن الجماعي ، وهو ما يسبب حرجاً للدبلوماسية الروسية كما يجعل منها طرفاً في الصراع وليس وسيطاً يحظى بثقة الطرفين المتنازعين ، خاصة في ضوء معارضة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة للدور الروسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة ، في الوقت الذي يقوم فيه التيار القومي الصاعد في روسيا بدور كبير يدفع بروسيا إلي لعب دور واسع في الصراع حول " قره باغ الجبلية " ، فضلاً عن أن روسيا تعتبر الجمهوريات السوفيتية السابقة مناطق يجب أن تظل واقعة تحت النفوذ الروسي ، ولن تسمح بتواجد قوي أجنبية غربية تهدد مصالحها في المنطقة ، وهو ما يجعلها تحاول اقناع طرفي الصراع بأن أي تسوية لن تكون مقبولة ما لم تراعى المصالح الاستراتيجية الروسية .

تقف روسيا داعماً كبيراً لأرمينيا رغم أنها أحد الوسطاء الدوليين المعنيين بإيجاد حل للصراع في " قره باغ الجبلية " ، الأمر الذي يشكك إلي حد كبير في مدي حياد روسيا كوسيط ، وخاصة بعدما أصبح غير خافياً امداد روسيا لأرمينيا بالسلاح إبان حربها ضد أذربيجان خلال الفترة من عام 1992 إلي عام 1994 ، ويقوم التحالف الروسي الأرميني علي تطوير روسيا لأعمدة الاقتصاد الأرميني وفي مقدمتها إنشاء محطات

الطاقة ، كما أن التعاون العسكري الكبير بين أرمينيا وروسيا نتج عنه إقامة قاعدة عسكرية روسية في العاصمة الأرمينية " يريفان " .

لا يمكن تجاهل الدور الاقتصادي والعسكري الذي تلعبه روسيا في نزاع " قره باغ الجبلية " لصالح أرمينيا ، فقد استمرت في لعب دور محفز للأحداث حتي بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ففي الفترة ما بين 1992 إلى 1994 وما بعدها تم شحن الكثير من الأسلحة التي تقدر قيمتها بنحو مليار دولار إلى أرمينيا دون مقابل وعندما تم اكتشاف ذلك الأمر اعترضت أذربيجان ، علي اعتبار كلاً من أرمينيا وروسيا وأذربيجان أعضاء في تحالف دفاعي ضمن " رابطة كومنولث الدول المستقلة " وتم مناقشة تلك الصفقة السرية للسلاح من روسيا لأرمينيا في مجلس " الدوما " الروسي ، وانتقد النائب " ليف روخلين " بشدة تلك الصفقة ، ولم يلبث أن قتل بعد ذلك . رغم وجود قواعد عسكرية روسية علي الأراضي الأرمينية ، ووجود تعاون وتنسيق عسكري بشكل كبير بين موسكو ويريفان ، إلا أن روسيا كانت تتظر إلي الانفتاح الأرمني علي الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نظرة ريب وقلق ويبدو ذلك القلق من تصريحات القادة الروس المتعلقة بالشأن الأرمني ، ففي مايو عام 2000 قال الجنرال ليونيد إيفانوف ، أحد كبار الضباط بوزارة الدفاع الروسية : تحاول الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ، وخصوصاً السفارة الأمريكية في يريفان أن تزرع الشقاق في العلاقات بين أرمينيا وروسيا ، أن تدمر العلاقات العسكرية بين البلدين ، وأن روسيا تعتبر أي وجود عسكري أمريكي في المنطقة بمثابة تهديد خطير لأمن واستقرار جنوب القوقاز¹ .

وقد جاءت تصريحات ليونيد إيفانوف في رد غير مباشر علي تصريحات الرئيس الأرمني كوتشاريان المتكررة ، والتي طرح فيها امكانية مشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في منظومة أمنية محتملة في المنطقة .

¹ - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا - لوموند ديبلماتيك العربية - مارس 2001

قد يبدو أن اتجاه أرمينيا صوب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورقة ضغط علي روسيا من أجل تقديم دعم أكبر لها ، خاصة مع وجود خلافات أخرى عديدة بين موسكو ويريفان ، يأتي في مقدمتها عدم حصول أرمينيا علي دعم صريح من روسيا في نزاعها مع أذربيجان ، فرغم وجود التنسيق العسكري ، وما قدمته موسكو من دعم عسكري ولوجستي مباشر وغير مباشر ، خلال حروب أرمينيا مع أذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، إلا أن أرمينيا تريد دعم واضح وصريح من روسيا ، يكون أقرب إلي حلف عسكري بين البلدين ، يجعل من روسيا شريك مباشر مع أرمينيا ويتدخل عسكري مباشر إلي جانبها في حالة ما إذا أقدمت أذربيجان علي تحرير أراضيها المحتلة عسكرياً .

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية استخدمت روسيا ورقة " قره باغ " للضغط السياسي والعسكري علي أذربيجان للانضمام إلي " رابطة كومنولث الدول المستقلة " ، وكلما كانت أذربيجان تخطو خطواتها نحو الاستقلال كان الضغط الروسي يزداد حدة ، وتحولت الأعمال التحتية التي كانت تمارسها المنظمات السرية الأرمينية إلي حرب غير معلنة رسمياً

• إيران:

ما يربط أذربيجان وإيران ، بل ما يفصل بينهما أيضاً ، هو الإرث الأذربيجاني العرقي والديني الواحد . قبل 1828 ، كانت كل من إيران وأذربيجان جزءاً لا يتجزأ من إمبراطورية صفوية واحدة ، ومع استيلاء روسيا على الأراضي الشمالية من تلك الإمبراطورية اندمج جزءاً من شيعة إيران الأذربيجانيين في الدولة الروسية ، وشكلوا أساس جمهورية أذربيجان المستقبلية .

في الوقت نفسه ، ظل الجزء الأكبر من الأراضي الأذربيجانية في إيران . وتضم إيران اليوم منطقتين أذربيجانيتين كبيرتين : أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية ، ويُقدَّر عدد السكان الأذربيجانيين في إيران بما بين 25 - 30 مليون نسمة ، مع أن جمهورية أذربيجان نفسها لا يبلغ عدد سكانها سوى نحو 9 ملايين نسمة .

وكان إسماعيل الصفوي ، شاه إيران ، الذي جعل المذهب الشيعي دين الدولة في الإمبراطورية كلها ، أذربيجان مثلاً لمعظم السلالات الحاكمة في إيران قبل وصول سلالة بهلوي إلى السلطة . واليوم ينحدر عدد كبير من نخبة إيران السياسية ، بمن فيهم زعيم إيران الروحي علي خامنئي ، من أصل أذربي . وتعاني العلاقات الأذربيجانية - الإيرانية من تدهور وبوتيرة متزايدة ، والأسباب وراء ذلك عديدة .

أذربيجان تخشى طموحات إيران الاستعمارية ، بينما تنظر إيران إلى جارتها الشمالية بعين الريبة مخافة أن تكون سبباً في إثارة الأفكار والحركات الانفصالية بين سكانها الأذربيجانيين ؛ ولذلك حاولت كل من روسيا وأذربيجان في العهد السوفيتي وبعده مراراً أن تلعب بورقة فصل الأراضي الأذربيجانية عن إيران ، وتعتبر أذربيجان نفوذ إيران الشيعي تهديداً للنمط الغربي السياسي والاجتماعي الذي تريده لأذربيجان ، كما أن رد الفعل الإيراني على الصراع في " قره باغ الجبلية " جاء بمثابة صدمة لأذربيجان ؛ حيث رفضت إيران دعم أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا ، بل دعت كلا البلدين لتسوية نزاعهما من خلال المفاوضات .

جاءت المرحلة التالية من تباعد البلدين عندما أدركت طهران إمكانية أن تصبح أذربيجان منطلقاً لعملية عسكرية ضد إيران . كل هذه العوامل أبعدت أذربيجان عن إيران وحرصتها على البدء في تعاون وثيق مع إسرائيل من أجل ضمان أمنها ، وقد بدأت سياسة باكو المناهضة لإيران بالفعل تؤتي ثمارها .

بعد اندلاع الحرب بين أرمينيا وأذربيجان ، سارعت إيران إلى وقف إطلاق النار بحركتها في ذلك وجود ما يزيد عن ثلاثين مليون أذربي ، وقرابة مليون أرميني علي أراضيها ، ومن جهة أخرى فإن إيران تريد التعبير عن نواياها السلمية لكافة دول آسيا الوسطى والمجتمع الدولي .

تعتبر إيران من اللاعبين الأساسيين في صراع " قره باغ الجبلية " بين أرمينيا وأذربيجان ، وقد قدمت إيران في ذلك الصراع دعماً لأرمينيا رغم الاختلافات الجوهرية بينهما ، وذلك كنوع من مواجهة النفوذ التركي ، ومعاقبة لأذربيجان علي تقاربها مع تركيا ، رغم ارتباط كل من تركيا وإيران بعلاقات قوية مع الأذربيجانيين المسلمين ، فأذربيجان تقع ضمن المجموعة اللغوية التركية ، كما تشترك أذربيجان مع إيران في المذهب الشيعي ، فضلاً عن الحدود المشتركة بين أذربيجان وإيران ، والتي نجم عنها ما يزيد عن مائتي ألف أذربيجاني إلى إيران فراراً من الحرب الدائرة ، هذا بالإضافة إلى أن إيران تعتبر مسلمي أذربيجان امتداداً طبيعياً لسكانها ، بالإضافة إلى أن إيران لها طموحات اقليمية في منطقة وسط آسيا وتجد في صراع " قره باغ الجبلية " فرصة ملائمة لتأكيد دورها القيادي في المنطقة .

الموقف الإيراني الداعم لأرمينيا يرتكز علي عدة اعتبارات فإلى جانب محاولة إيران وقف حلم الأتراك بالعودة إلى دولة محورية ومهيمنة علي القسم الأكبر من آسيا الوسطى ، فمن المعروف أن إيران يعيش فيها نحو ثلاثين مليون إيراني ينتمون إلى أصول أذربيجانية في شمال إيران ، ويحلمون بالوحدة مع بقية أذربيجان المقسمة ، ومن ثم فالاستقرار في أذربيجان يمكن أن يساهم في تنمية الحلم الأذربيجاني ، وهو ما قد يمس التماسك الداخلي لمجتمع التعددية العرقية والقومية في إيران ، ولكن مع اتجاه أذربيجان لتحسين علاقاتها مع إيران بدأت الأخيرة في تغيير خطتها التكتيكية لاجتذاب

أذربيجان بعيداً عن تركيا ، فقد قامت في معظم فترات الصراع حول " قره باغ الجبلية " بتأييد الجانب الأذربيجاني في مواجهة الاعتداءات الأرمنية المتوالية ، كما قامت إيران بتحذير أرمينيا بأنها لن تسكت على العدوان الأرمني على أذربيجان ، بل وبدأت إيران تحرك قواتها على الحدود .

قدمت إيران الدعم لأرمينيا في الصراع الدائر في " قره باغ الجبلية " لأسباب اقتصادية فأرمينيا تحتاج إلى النفط الإيراني ، كما أن إيران تعتبر شريان الحياة لأرمينيا وناقذتها على العالم في ظل الحصار الذي تفرضه عليها أذربيجان في الشرق ، وتركيا في الغرب .

• تركيا :

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام 1991، اختارت أذربيجان تركيا شريكاً إستراتيجياً لها . ويمكن إطلاق وصف للعلاقات بين البلدين على مرّ العصور بشعار " شعب واحد في بلدين " ، وهو الشعار المفضل لدى قادة كل من تركيا وأذربيجان بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . ويتكلم الشعبين في تركيا وأذربيجان لغة واحدة ، ولهم تاريخ واحد وثقافة واحدة ، وخلال النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ " خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 1994 قدمت أنقرة العون لبأكو وأغلقت الحدود مع أرمينيا عام 1993، لكن لم يكن هناك تدخل عسكري تركي واسع النطاق أو مباشر في أرمينيا . وفي بدايات العقد الأول من القرن الحالي ، عملت تركيا لصالح أذربيجان في منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودعمت بأكو في نزاعاتها مع طهران على بحر قزوين .

حاولت كل من تركيا وأذربيجان على مدى سنوات أن تقدم علاقاتهما لجميع البلدان الأخرى على أنها تحالف إستراتيجي ، وبموجب هذا التحالف هناك أساس متين من التعاون الاقتصادي الواسع بين البلدين ، فخلال السنوات العشر الأخيرة ارتفع العائد التجاري والاقتصادي لكلا البلدين من 1 إلى 3,5 مليار دولار ، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 5 مليارات دولار بحلول عام 2015. وهناك مشروع طموح جداً يتحقق الآن في مجال الطاقة ، وهو خط غاز الأناضول .

إن عدااء الأرمن لأذربيجان لا تقتصر أسبابه على النزاع حول " قره باغ الجبلية " وحسب ، وإنما لكون سكان أذربيجان يتحدثون اللغة التركية ، والأرمن يعتبرون أن كل ناطق بالتركية هو تركي يستحق العدااء ، باعتبار ما بين لاشعبيين التركي والأرمني من عدااء شديد ، وترتبط تركيا وأذربيجان بروابط عرقية ولغوية وثقافية وثيقة ، فأذربيجان واحدة من دول خمس ناطقة باللغة التركية كانت ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتتنظر تركيا إلى أذربيجان على أنها حلقة إستراتيجية بينها وبين هذه الجمهوريات التي تعمل تركيا على تدعيم وتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية

والعسكرية معها ، سعياً إلى تدعيم مواقعها في القوقاز وآسيا الوسطى ، وفي كل الأحوال فإن الهدف الاستراتيجي الذي يجمع تركيا وأذربيجان هو تقليص دائرة النفوذ الروسي وإزالة الخطر الأرمني بينهما ، فيما تسعى أرمينيا إلى ضمان أمنها على المدى الطويل خصوصاً بعدما فرضت تركيا حصاراً اقتصادياً على أرمينيا منذ عام 1993 لعدم امتثال القوات الأرمينية لقرار مجلس الأمن رقم 822 الصادر في 30 أبريل 1993 والذي يطالب القوات الأرمينية بالانسحاب من أراضي أذربيجان المحتلة .

ترتبط تركيا مع أذربيجان بروابط كبيرة حيث يشترك الشعبين التركي والأذربيجاني في اللغة والدين ، ولذلك فإن الموقف التركي من الصراع في " قره باغ الجبلية " لديه قناعة بأحقية أذربيجان في الإقليم باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أراضيها التاريخية ، ولذلك فهي تقف إلى جانب أذربيجان في تشديد الحصار على أرمينيا ، هذا إلى جانب أن هناك حساسية وعداء كبير بين تركيا وأرمينيا ، بسبب إصرار الأخيرة على توجيه اتهامات لتركيا بارتكاب إبادة جماعية بحق الأرمن عام 1915 ، وتسعى لانتزاع اعتراف دولي بما تدعيه من المفترض أن تلعب تركيا دوراً سياسياً يتناسب مع الدور الروسي . فمن خلال الجهود المشتركة لموسكو وأنقرة فإنه سيكون من الممكن أن يحافظوا على التوازن الاستراتيجي بين الطرفين ، وجذبهم إلى مفاوضات حقيقية أكثر جدية . فذلك الجمود بين القوى الكبرى التقليدية يمكن أن يخرج عن نمط اليوم ، لكن من الممكن أن يعمل ويعطي نتيجة أفضل بكثير ، إذا ما كان لتركيا دور أكبر في ذلك الصراع ، وفي تركيا كما في روسيا الأولويات مختلفة فيما يتعلق بإقليم " قره باغ الجبلية " ، لكن فيما يخص البحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين فإن نظرتهم أساساً واحدة . ف كلا البلدين يريدان منع حرب جديدة بين أرمينيا وأذربيجان .

تركيا الملتصقة بحدودها الجنوبية إلى البركان الخامد في القوقاز تبدو كمن لا تولي اهتماماً كافياً بالخطر الذي يلوح في الأفق . وفشل جهودها السابقة في تطبيع العلاقات مع أرمينيا ، جعلها مفرطة الحذر من جهة ، وعرضة لنفوذ مفرط من أذربيجان من جهة أخرى . و مع ذلك ، فإن " قره باغ الجبلية " فرصة للدبلوماسية التركية الفعالة للمساهمة في تسوية إقليمية من جهة ، و تنظيم العلاقات مع يريفان من جهة أخرى .

• الولايات المتحدة الأمريكية:

يتناقض موقف الولايات المتحدة تجاه الصراع في " قره باغ الجبلية " بين رغبتها في المحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة ، وبين ضغط اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة الذي يعتبر ثاني أكبر لوبي بعد اللوبي الصهيوني ، ففي الوقت الذي تنظر فيه الولايات المتحدة إلى أذربيجان على أنها شريك سياسي واقتصادي واستراتيجي في المنطقة ، وبوابة بين أوروبا وموارد وأسواق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، وأحد المصادر الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي والمنجات النفطية إلى أوروبا في القرن الحادي والعشرين ، ولكن تتعرض علاقات الولايات المتحدة وأذربيجان في كثير من الأحيان للتوتر بسبب نفوذ اللوبي الأرميني القوي في الكونجرس الأمريكي والتأثير في السياسات الأمريكية الخاصة بالنزاع في " قره باغ الجبلية " .

ففي الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة احتلال أرمينيا لإقليم " قره باغ الجبلية " ، ونزوح أكثر من مليون لاجئ أذربيجاني ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، يرفض الكونجرس تقديم أي مساعدات إنسانية للاجئين الأذربيجانيين بموجب التعديل الجديد لقانون دعم الحرية المعروف بالبند 907 الصادر عام 1992 ، بينما يخصص الكونجرس معرونة خارجية غير متوازنة لأرمينيا تجاوزت قيمتها كل الموازنة الأرمينية ، بما في ذلك المعونات العسكرية ، والتي جعلت أرمينيا ثاني أكبر دولة تحصل على المعونات الخارجية الأمريكية بعد إسرائيل ، في نفس الوقت الذي تعتبر فيه أذربيجان الدولة الوحيدة بعد الحقبة السوفيتية التي لم تحصل على أي معونة من الولايات المتحدة .

تحاول الولايات المتحدة أن تكون محايدة فيما يتعلق بأرمينيا وأذربيجان ، لكن تأثير الولايات المتحدة على هذا الصراع لا يكفي . وبالتالي ، يجب على واشنطن أن تشجع على دور تركي أكثر فاعلية وأن ترحب بالتعاون من قبل روسيا و تركيا بالإضافة إلى صانعي السلام في القوقاز .

• الإتحاد الأوروبي:

يهتم الاتحاد الأوروبي بإيجاد حل لمشكلة "قره باغ الجبلية" أو علي الأقل استمرار تجمدها دون حدوث أي اضطرابات ساخنة لضمان الأمن والاستقرار علي حدود أوروبا من ناحية ، وضمان تدفق النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلي السوق الأوروبية وبصفة خاصة بعد مد خط أنابيب "باكو - تبليسي - جيهان" من جهة أخرى .

يتأثر موقف الغرب بعاملين متناقضين ، أولهام عامل الجالية الأرمنية القوية ، وخاصة في الولايات المتحدة وفرنسا ، والثاني هو أهمية أذربيجان الاستثنائية بالنسبة للعديد من مشاريع النفط والغاز الطبيعي البديلة للمشاريع الروسية¹ ، وسوف تكون عملية الاختيار بين العاملين ومدى تأثر كل منهما وتفوقه علي الآخر ، لكن يبقى الخيار الاقتصادي بدرجة كبيرة هو المفضل دائما لصانعي القرار ، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن انحياز الغرب لأرمينيا سوف يكون له خسائر مضاعفة كبيرة لا تقوي علي تحملها مع تأثر امدادات النفط والغاز الطبيعي الروسية المارة عبر أراضي أذربيجان بالإضافة إلي العديد من العقود التي أبرمتها الشركات الغربية مع أذربيجان في كثير من القطاعات الاقتصادية ، والتي سوف يكون لها صوت كبير في توجهات السياسة الغربية تجاه الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم "قره باغ الجبلية" . ولذلك فإن تدخل الولايات المتحدة والدول الأوروبية عسكرياً في هذا النزاع ، أمر مستبعد بالمطلق وفي حال اندلاع الحرب بين أرمينيا وأذربيجان سيكتفي الغرب بمطالبة باكو ويريفان بوقف الحرب بأسرع ما يمكن ، وكذلك ستفعل روسيا².

¹ - الصراع علي "قره باغ" . . . الجولة الثانية - ألكسندر خرامتشين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري - صحيفة موسكو فسكيه نوفوستي - موسكو - 2 نوفمبر 2008 .

² - الصراع علي "قره باغ" . . . الجولة الثانية - ألكسندر خرامتشين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري - صحيفة موسكو فسكيه نوفوستي - موسكو - 2 نوفمبر 2008 .



الفصل الرابع الشرعية الدولية

• الأمم المتحدة :

حرصت جمهورية أذربيجان منذ إعادة استقلالها عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في 18 أكتوبر 1991 ، بأن تكون جزءاً من المجموعة الدولية ، كعضو متساوٍ في الحقوق والواجبات بالمجتمع الدولي ، من خلال المشاركة في الأحداث الدولية ، وخاضعة لمعايير وقوانين الأسرة الدولية ، وإقامة التعاون المتعدد الجوانب ولذلك توجهت أذربيجان في 29 أكتوبر 1991 بندا إلى منظمة الأمم المتحدة ودول العالم تطلب فيه من أعضاء الأمم المتحدة بحث مسألة قبولها في عضوية هذه المنظمة الدولية ، وشغل مكان مستحق لها ضمن المجتمع الدولي ، والمساعدة على توطيد الأمن والتعاون الدوليين ، إنطلاقاً من سير أذربيجان في سبيل الديمقراطية والحرية والمساواة بعد نيلها استقلالها السياسي .

واستجابة لنداء أذربيجان ، نظر مجلس الأمن الدولي الطلب الأذربيجاني في 14 فبراير 1992 ، وأوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول عضويتها ، فتم اتخاذ قرار بشأن قبول جمهورية أذربيجان إلى عضوية المنظمة الدولية في الجلسة السادسة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 1992 ، وابتداء من 6 مايو 1992 بدأت تعمل ممثلية أذربيجان في منظمة الأمم المتحدة ، كما بدأت ممثلية المنظمة الدولية ممارسة نشاطها على أراضي أذربيجان في عام 1993 ، وقد مكنت عضوية أذربيجان في منظمة الأمم المتحدة من تدعيم استقلالها والاستفادة من القوانين الدولية والتكامل الوثيق مع المجتمع الدولي .

وباعتبار أذربيجان عضو في الأمم المتحدة ، فإنها باتت على يقين بأن هذه المنظمة الدولية هي المنوط بها حل القضايا والنزاعات بين الدول الأعضاء فيها ، وأنه ينبغي على جميع الأعضاء الإذعان لما تقرره الأمم المتحدة والقبول بقراراتها العادلة ، ولذلك قدمت أذربيجان مسألة " قره باغ الجبلية " للمنظمة الدولية ، للنظر فيها نظرة الحكم والوسيط العادل المنوط به اصدار الاحكام والقرارات بصورة عادلة وعدم الانحياز

لطرف علي حساب الآخر ، باعتبار أن جميع الأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات في هذه المنظمة الدولية .

أقرت الأمم المتحدة عدم أحقية القوات المسلحة الأرمنية العدوان علي اراضي اذربيجان العضو المستقل بالمنظمة الدولية واحتلال اراضيها بالقوة العسكرية ، وأقرت الأمم المتحدة أن إستيلاء ارمينيا علي المقاطعات المتاخمة لإقليم " قره باغ الجبلية " وان هذه المقاطعات هي اراضي اذربيجانية محتلة ، ومن ثم أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة القرار رقم 822 في 30 ابريل 1993 بشأن احتلال إقليم " كلبجار " والقرار رقم 853 في 29 يوليو 1993 بشأن احتلال إقليم " أغدام " ، والقرار رقم 874 في 14 أكتوبر 1993 بشأن احتلال أقاليم " فضولي " و " جبرائيل " و " قوبادلي " ، اما القرار الرابع والذي يحمل رقم 884 في 12 نوفمبر 1993 بشأن احتلال إقليم " زنجلان " من قبل أرمينيا ، وأقر مجلس الأمن الدولي في قرارته الأربعة بأن إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تحتله أرمينيا هو جزء لا يتجزأ من أراضي اذربيجان ، وطالب بشدة ضرورة احترام سيادة ووحدة اراضي اذربيجان والحدود المتعارف عليها من قبل المجتمع الدولي ، كما شدد مجلس الأمن الدولي علي عدم السماح باستخدام القوة بغرض الاستيلاء علي الأراضي ، وطالبت قرارات الأمم المتحدة بانسحاب كل قوات الاحتلال الأرمني من أراضي اذربيجان المحتلة فوراً وبشكل كلي وبدون قيد أو شرط ، وإتاحة الفرصة لعودة المهجرين إلي ديارهم وأرضهم التي هجروا عنها في أمن وامان .

أقر الأمين العام للأمم المتحدة في سبع بيانات أدلي بها بوحدة أراضي اذربيجان وحقوقها السيادية علي أراضيها ، وفي الوقت الذي اصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في عام 1993 بشأن تدفق أكثر من مليون لاجئ ومهجر في اذربيجان نتيجة العدوان الأرمني ، يقضي ذلك القرار بتقديم المساعدات الدولية والإنسانية إلي اللاجئين والمهجرين في اذربيجان ، وفي الوقت الذي عمل فيه مجلس الأمن الدولي بكل جهد لإنهاء الصراع وتسوية الخلافات في كثير من مناطق العالم سواء بين العراق والكويت ، او في يوغسلافيا السابقة ، فإن مجلس الأمن وأعضاء الدائمين يقفون موقف

المتفرج الصامت الذي لا يتخذ موقفا رادعا وملزماً للطرف المحتل علي انتهاء إحتلاله وعودة المهجرين والمبشرين الأذربيجانيين إلي أراضيهم .

شاركت أذربيجان لأول مرة بعد إعادة استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في الجلسة التاسعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 سبتمبر 1994 ، وألقي الرئيس حيدر علييف كلمة من علي منصة الأمم المتحدة أحاط فيها المجتمع الدولي بالوضع في أذربيجان ، وبالعدوان الأرمني الغاشم علي بلاده ووصف حيدر علييف سياسة أذربيجان تجاه الأمم المتحدة بالاحترام والتقدير .

وأن بلاده تتطلع بتفاؤل إلي آفاق منظمة الأمم المتحدة بصفة عامة وتحرص علي مواصلة الدفاع عن المبادئ العالمية للمنظمة ورفع هيبتها ومكانتها من خلال ما تقوم به من تحقيق للسلام والأمن الدوليين ، والحرص علي رعاية حرية ورفاهية وحقوق الشعوب بالعيش في امن وسلام في أوطانهم¹.

لعبت زيارة الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة إلي باكو في أكتوبر عام 1994 دوراً مهماً في توسيع التعاون بين أذربيجان والأمم المتحدة ، كما تعرف الأمين العام للأمم المتحدة عن قرب علي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأذربيجان ، ولمس بعضاً من النتائج الفادحة للعدوان الأرمني علي أراضي اذربيجان ، ولذلك فقد أعلن بطرس غالي أن المنظمات والمؤسسات المختلفة للأمم المتحدة سوف تكثف من مساعيها لتقديم الدعم والمساعدة إلي أذربيجان في إيجاد حل لقضاياها العادلة والمشروعة .

شارك رئيس أذربيجان حيدر علييف في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمرور خمسين عاماً علي قيام منظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1995 ، وأوضح حيدر علييف في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف اذربيجان من النزاع القائم بين بلاده وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وناشد حيدر علييف المجتمع الدولي اتخاذ كافة التدابير المؤثرة لوقف العدوان الأرمني علي

¹ - خطاب رئيس اذربيجان حيدر علييف في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 سبتمبر 1994

أذربيجان وإنهاء حالة الحرب وتحرير الأراضي المحتلة من قبل أرمينيا وعودة المهجرين إلى بيوتهم .

ونتيجة للجهود الدبلوماسية من أجل إنهاء الصراع حول إقليم " قره باغ الجبلية " اقترحت الأمم المتحدة في عام 1996 في قرار لها من جديد حول تعاون المنظمة الدولية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بجهود تسوية النزاع في " قره باغ الجبلية " وأعلنت الأمم المتحدة تأييدها لوحدة أراضي أذربيجان ، وفي 28 يوليو 1997 التقى رئيس أذربيجان بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، حيث أعلن الأمين العام للأمم المتحدة من جديد عن تأييد المنظمة الدولية لوحدة أراضي أذربيجان ، وضرورة إيجاد حل للنزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " على أساس المبادئ التي تم إقرارها في مؤتمر " لشبونة " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

ونظراً لإيمانها بدور منظمة الأمم المتحدة كمظلة ترعى الأمن والسلم وتعمل على تحقيق الرفاهية والاستقرار لكافة شعوب العالم ، فإن أذربيجان شاركت في كافة برامج الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحقيق أهداف المنظمة الدولية ، ورغبة في أن تجد الدعم من الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، ولذلك فقد شاركت أذربيجان في سبتمبر عام 2000 باحتفال منظمة الأمم المتحدة بقيمة الألفية ، وفي كلمته أمام أكثر من مائة وخمسين رئيس وزعيم من دول العالم لفت حيدر علييف انتباه دول العالم إلى عدوان أرمينيا على أراضي أذربيجان والوضع الناشئ في أذربيجان ومعاناة السكان المهجرين والمبشرين نتيجة الاحتلال الأرميني لإقليم " قره باغ الجبلية " .

شارك رئيس أذربيجان إلهام علييف في الجلسة التاسعة والخمسين للأمم المتحدة في سبتمبر 2004 ، وأشار في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى القرارات الأربع الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وأن هذه القرارات لا تزال حبرا على ورق ولم تلقي أي تطبيق على أرض الواقع ، وأشار إلى خطورة استمرار الاحتلال الأرميني لأراضي أذربيجان فإلى

جانب المعاناة الإنسانية التي يعانيها أكثر من مليون لاجئ ومهجر ، وكذلك الضغوط النفسية الناتجة عن استمرار الاحتلال ، فإن احتلال أرمينيا لإقليم " قره باغ الجبلية " ينتج عنه فراغ أمني كبير ، حيث تنتشر تجارة وتنقل المخدرات والأسلحة بطرق غير شرعية ، وكذلك ظهور نشاط اقتصادي غير قانوني عبر الأراضي الأذربيجانية المحتلة حيث تستفيد المافيا الدولية من الوضع غير المستقر في الإقليم والعمل على نشاط التهريب ، وتحويل الأراضي إلى ملجأ للإرهابيين¹ .

ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الموسعة في 14 مارس 2008 المسألة المدرجة في البند العشرون علي أجندة الدورة الثانية والستون حول " الوضع في أراضي أذربيجان المحتلة " ، حيث ألقى مندوب أذربيجان الدائم في الأمم المتحدة " أقشين مهدييف " كلمة بلاده أوضح خلالها أمام ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن السياسة العدوانية لأرمينيا على أراضي أذربيجان ، وناشد الوفود تأييد مشروع القرار الذي أعدته أذربيجان حول النزاع في " قره باغ الجبلية " .

ويتألف مشروع القرار من تسعة بنود ، تعبر عن موقف مجلس الأمن الدولي من النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " بما في ذلك دعم وحدة واستقلال أراضي أذربيجان ، في إطار حدودها المتعارف عليها دولياً ، ويطالب مشروع القرار بانسحاب القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة وبدون قيد أو شرط ، كما يعكس توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم وأرضهم .

وبعد المناقشات بين الأعضاء والمندوبين تم طرح مشروع القرار علي التصويت والتي أسفرت عن موافقة 39 صوتاً ، ومعارضة سبعة أصوات ، وامتناع مائة عضو عن التصويت ، ومن ثم تبنت الأمم المتحدة القرار حول " الوضع في أراضي أذربيجان المحتلة " ليضاف إلى القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن النزاع بين

¹ - خطاب رئيس أذربيجان إلهام علييف في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2004

أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم الستة الأخرى التي تحتلها أرمينيا .

يعرب المجتمع الدولي في الوثيقة عن قلقه الشديد من النتائج الخطيرة علي الأمن والسلم الدوليين نتيجة استمرار النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية " والمناطق الستة الأخرى وتأثير ذلك علي الوضع الإنساني لدول جنوب القوقاز ، وتناشد الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء لاحترام سيادة ووحدة أراضي أذربيجان في إطار حدودها المتعارف عليها ، ودعم الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية سلمية لهذا النزاع حيث جاء في القرار " أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن مرة أخرى أنه يجب علي أية دولة عدم الاعتراف بالوضع الراهن الناشئ عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان وألا تساعد علي استمرار هذا الوضع أو توفر الظروف المناسبة له " ، كما تشير الوثيقة إلي ضرورة " انسحاب القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة فوراً ودون قيد أو شرط " .

تصر أرمينيا علي عدم الانصياع للشرعية الدولية ، وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ، وتستند أرمينيا إلي ازدواجية المعايير التي تنتهجها القوي الدولية الكبرى في تطبيق قوانين الشرعية الدولية ، حيث تمتنع أرمينيا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأربع الصادرة عام 1993 ، والتي تدعو إلي الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط من أراضي أذربيجان التي تحتلها ، ولا تجد أرمينيا أية ضغوط من القوي الكبرى وخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا¹.

¹ - راجع الملاحق ، الوثيقة رقم 313 / 2013 - S / 67 / 875 - A من وثائق الأمم المتحدة .

• منظمة التعاون الإسلامي:

من منطلق الإيمان بالعمل ضمن المنظومة الدولية ، وأن تكون جزءاً من المجتمع الدولي ، وليست مارقة أو متمردة علي القوانين والشرعية الدولية ، فقد عملت أذربيجان علي الاندماج في المنظمات الدولية والإقليمية ، لقناعتها بالعمل المشترك مع سائر الدول والشعوب لتحقيق الأمن والسلام الدوليين ، وتحقيق التنمية والرخاء لكافة شعوب العالم ، ولذلك فقد سارعت أذربيجان بعيد إعادة استقلالها عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلي الانضمام لمنظمة التعاون الإسلامي - كانت تُعرف باسم منظمة المؤتمر الإسلامي - وأصبحت أذربيجان عضواً بالمنظمة التي تعتبر ثاني أكبر منظمة دولية حكومية بعد الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها سبعة وخمسون دولة ، وتم قبول أذربيجان عضواً بالمنظمة أثناء مؤتمر القمة المنعقد في العاصمة السنغالية " دكار " في ديسمبر 1991 ، وبذلك تعتبر منظمة التعاون الإسلامي أول منظمة دولية يتم انضمام أذربيجان إلي عضويتها .

دور المنظمات العربية والإسلامية في قضية " قره باغ الجبلية " :

تري أذربيجان ضرورة تطوير العلاقات مع الدول العربية ، فأذربيجان عضو في منظمة التعاون الإسلامي ، ومن ثم فهي مهتمة بتوسيع تعاونها مع الدول العربية ، وقد أيد مجلس وزراء الخارجية العرب ترشح أذربيجان في انتخابات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي للفترة 2012 - 2013 ، الأمر الذي اعتبرته أذربيجان مؤشراً علي المستوى العالي الذي بلغه تطور العلاقات بين أذربيجان والعالم العربي . إلا أن أذربيجان يزعمها دائماً التقارب العربي مع أرمينيا التي هي في حركة ونشاط دائبين مع مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية في الدول العربية ، حيث تري أرمينيا أن تعزيز العلاقات مع العالم العربي وتوسيعها من أولويات السياسة الخارجية لأرمينيا .

كما توجد علاقات تاريخية ودبلوماسية وطيدة بين أذربيجان ومعظم الدول العربية والإسلامية . ولذلك فإن هذه الدول وما يربطها أيضاً من علاقات طيبة مع أرمينيا تمتد لعدة قرون ، وبشكل خاص مع كل من إيران وسوريا ولبنان ومصر ، فإنه بإمكان

منظمة التعاون الإسلامي ، وجامعة الدول العربية ، والدول السابقة الذكر بشكل خاص يمكنها أن تقوم بدور هام في النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " وذلك من خلال الوساطة من ناحية ، والضغط من ناحية أخرى علي أرمينيا لتنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة بالمشكلة¹.

في المقابل يتمتع الأرمن في الدول العربية بموقع قوى وخاصة في لبنان وسوريا حيث توجد جاليات أرمينية كبيرة ، وهي ذات تأثير كبير في الحياة الاقتصادية لهذين البلدين وهو الأمر الذي جعل الرئيس السوري بشار الأسد يرفض خلال زيارة له لأذربيجان أن يزور مقابر الشهداء ، حيث المكان الذي دُفن فيه الجنود الأذربيجانيون الذين قُتلوا في الصراع مع أرمينيا على إقليم " قره باغ الجبلية " .

ونظراً لتلك العلاقات المتشعبة فإن الدول العربية والإسلامية عليها دور في عدم الاعتراف بدولة أرمينيا الثانية ، أو التي يطلق عليها اسم " جمهورية قره باغ الجبلية " التي تم الإعلام عنها من طرف الانفصاليين الأرمن ولم يعترف بها أحد حتي الآن وعلي الدول العربية والإسلامية أن تقر وتؤكد علي أن إقليم " قره باغ الجبلية " جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية أذربيجان ، وأنها تقع داخل حدود الأراضي الأذربيجانية المعترف بها دولياً.

تعمل منظمة التعاون الإسلامي علي وحدة وتضامن الدول الإسلامية ، وتسعي لتسوية النزاعات التي تواجهها الدول الأعضاء ، وتتخذ هيئاتها قرارات حول النزاعات والمشكلات التي تتعرض لها الدول الأعضاء ، ولذلك فقد أدانت المنظمة العدوان الأرميني علي أراضي أذربيجان لأول مرة بالقرار الصادر عن دورة اجتماع مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في كراتشي في أبريل 1993 ، وقد استبق ممثل أرمينيا القرار بالذهاب إلي كراتشي ضمن الوفد المصري² ليلبلغ الرسالة

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د. الصمصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .

² - أرمينيا ليست عضواً بمنظمة التعاون الإسلامي ، ولذلك ذهب ممثلها ضمن الوفد المصري ليلبلغ رسالة الرئيس الأرميني ، التي يبرر فيها الاحتلال غير المشروع لأراضي أذربيجان ، استباقاً لقرار الإدانة من دول منظمة التعاون الإسلامي .

التي بعث بها الرئيس الأرميني " ليفون تير بتروسيان " إلي اجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي ، ورغم وصول الرسالة إلا أن المنظمة أصدرت قراراً يدين الاحتلال الأرميني لأراضي أذربيجان لأول مرة .

بعد اصدار منظمة التعاون الإسلامي قرارها بإدانة احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان سعت أرمينيا بعد ذلك لتقسيم الجبهة الإسلامية وإحداث فرقة بين دول المنظمة ، وذلك عندما تقدمت أرمينيا عن طريق وزير خارجيتها أثناء زيارته للقاهرة في عام 2005 بطلب انضمام أرمينيا عضو مراقب في جامعة الدول العربية ، وذلك للاستفادة من الانقسامات والتناقضات الموجودة بين بعض الدول العربية والدول الإسلامية غير العربية ضمن منظمة التعاون الإسلامي ، ولكن لم يتم قبول الطلب الأرميني في جامعة الدول العربية .

في ديسمبر عام 2004 قام الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف بجولة في بعض الدول العربية والإسلامية ، ناشد خلالها منظمة التعاون الإسلامي إلي التضامن في منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعدوان الأرميني علي أذربيجان ، ومن قناعة أذربيجان بدور منظمة التعاون الإسلامي ، عملت علي تعزيز مكانتها في المنظمة ، حيث استضافت المؤتمر التأسيسي لمنتدي الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي عام 2004 ، كما استضافت باكو مؤتمر وزراء خاجية دول المنظمة في صيف عام 2006 ، حيث تم إدانة الاحتلال الأرميني لأراضي " قره باغ الجبلية " بالمادة الرابعة عشر لإعلان باكو وتمت مطالبة أرمينيا بالانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي أذربيجان المحتلة بشكل غير قانوني ، كما تمت إدانة الاستغلال غير القانوني للاحتياطات الطبيعية المتواجدة في الأراضي المحتلة ، واشعال الحرائق التي تضر بالثروات الطبيعية والنباتية في الإقليم المحتل .

واصلت منظمة التعاون الإسلامي جهودها ومساندتها لأذربيجان في مساعيها لتحرير أراضيها المحتلة ، والتتديد باستمرار الاحتلال الأرميني لأراضي أذربيجان ، في كل مؤتمرات القمة الإسلامية ، ففي مؤتمر القمة بالدوحة في 12 ، 13 نوفمبر 2000 ومؤتمر القمة في بتراجايا بماليزيا في 16 ، 17 أكتوبر 2003 ، تم تبني الوثائق التي

تطالب بانسحاب القوات المسلحة الأرمنية من أراضي أذربيجان المحتلة ، واحترام وحدة أراضي وسيادة أذربيجان ، وتطبيق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الخاص بالتدابير المتعلقة بتهديد السلم والأمن الدوليين ، والإخلال بالأمن والأعمال العدوانية ، رداً على عدم تنفيذ أرمينيا قرارات الأمم المتحدة حول انسحاب القوات الأرمنية من أراضي أذربيجان ، والاسترشاد بالمبادئ المقررة في قمة لشبونة في 2 ، 3 ديسمبر 1996 لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " الذي تضمن وحدة الأراضي الأذربيجانية ، وتقديم أعلى درجة من الوضع القانوني للحكم الذاتي في إقليم " قره باغ الجبلية " مع استمرار تبعية الإقليم لأذربيجان وضمن الحرية والأمن لسكان الإقليم .

خلال مؤتمر القمة المنعقد في داكار العاصمة السنغالية يومي 13 ، 14 مارس 2008 ألقى إمار محمد ياروف كلمة أذربيجان في المؤتمر ، وأعرب خلالها عن ارتياحه من تأييد الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لموقف أذربيجان العادل في النزاع مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وناشد الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح القرار الذي سوف يتم مناقشته في نفس اليوم في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي تطالب أذربيجان فيه أرمينيا بالانسحاب من أراضيها المحتلة ، وبالفعل تم تبني القرار في المنظمة الدولية بتصويت الدول لصالح القرار حيث كانت أغلبية الدول الموافقة على القرار أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي .

ومنذ انضمام أذربيجان إلى منظمة التعاون الإسلامي ، تبنت المنظمة النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، بالاهتمام ولم تدع فرصة إلا وطالبت بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي أكدت على انسحاب القوات الأرمنية من أراضي أذربيجان التي تحتلها واحترام وحدة وسيادة التراب الأذربيجاني ، وقد بدا ذلك واضحاً في جميع البيانات الختامية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة ، ومؤتمرات مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي¹ .

¹ - انظر الملحق الخاص بمؤتمرات القمة لمنظمة التعاون الإسلامي .

• منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

منظمة دولية تضم في عضويتها 56 دولة ، هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و 54 دولة أوروبية ، وتهدف إلى ضمان الأمن في منطقة أوروبا على أساس السلطة الديمقراطية ، وقد أعلنت بعد مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء المنعقد يومي 5 ، 6 ديسمبر 1994 في بودابست ، أنه مع حلول يناير 1995 يتم تشكيل مؤسساتها الدائمة لتتحول إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وقد انضمت أذربيجان للمنظمة في 30 يناير 1992 ، وتقوم مجموعة " مينسك " المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوساطة من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد عقدت المنظمة العديد من المؤتمرات واللقاءات بغية إيجاد تسوية سلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، سواء على مستوى المنظمة بشكل عام أو من خلال مجموعة " مينسك " المنبثقة عنها والمعنية بالنزاع بشكل مباشر ، ويمكن الحديث بشكل مختصر عن القرارات والوثائق التي أفرزتها " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " على النحو التالي :

المؤتمر الإضافي الأول لمجلس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

فلسنكي 24 مارس 1992

3 - أعرب الوزراء عن قلقهم الكبير بسبب التصعيد المتواصل للنزاع المسلح في " قره باغ الجبلية " وحولها ، والذي تزيد بسببه معاناة السكان ، ويرتفع عدد الضحايا ، وقد أجروا مناقشات واسعة حول طرق إيقاف النزاع ووسائله ، مشيرين إلى آثار ذلك علي الأمن الإقليمي والدولي ، وخاصة إذا استمر النزاع واتسع نطاقه ، ودعوا جميع الأطراف إلى التوقف .

4 - دعا الوزراء مجدداً وبشكل قاطع ، إلى الوقف الفوري والفعال لإطلاق النار في ظل مشاركة فعالة في تنفيذه من قبل قادة الوحدات والمسؤولين في المنظمة ، ووجهوا نداءهم إلى إعادة توفير أجواء الثقة والظروف من أجل حوار بناء ، بما فيه وقف اتخاذ إجراءات تتمثل في الضغوط الاقتصادية والسياسية .

5 - قام الوزراء باستعراض النشاط الجاري في إطار " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، وايدوا بشكل عام القرارات المتخذة من قبل لجنة كبار الموظفين ، وأعربوا عن امتنانهم وتقديرهم للرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " علي الخطوات المتخذة في هذا المجال ، كما أعربوا عن استعدادهم لتقديم كل المساعدة الممكنة في حال الحاجة إليها .

6 - رحب الوزراء بالمساعي المكملة لبعضها البعض والمبذولة من قبل المجتمع الأوروبي والدول الأعضاء فيه والدول الأعضاء في " رابطة كومنولث الدول المستقلة " والدول الأعضاء في مجلس تعاون دول الحلف الأطلسي ، وبصفة خاصة المساعي المبذولة من قبل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في هذا المجال ، وطلبوا من الرئيس الفاعل في " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " بأن يقيم علاقات وطيدة في هذا السياق مع منظمة الأمم المتحدة وأن ينظم عملية تبادل المعلومات معها .

واتفق الوزراء علي أن " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " يجب أن تمارس دوراً مهماً في قضية تطوير العملية السلمية لحل هذا النزاع ، كما اتفقوا علي أن الأوضاع

في " قره باغ الجبلية " وما حولها تتطلب نشاطات لاحقة من قبل اجتماع " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

7 - كلف الوزراء الرئيس الفاعل لمجلس وزراء " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " السيد " ايرجي دينستيسرو " بزيارة المنطقة في القريب العاجل لأجل المساهمة في التوصل إلي وقف فعال لإطلاق النار والحفاظ عليه وإيجاد أطر للتسوية والتعاون في أوروبا .

8 - أعرب الوزراء عن اقتناعهم الراسخ في أن المؤتمر الخاص حول " قره باغ الجبلية " تحت رعاية " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " سوف يؤمن تأسيس ندوة دائمة النشاط للمفاوضات بهدف التسوية السلمية للنزاع علي أساس مبادئ وتعهدات وأحكام " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، وبهذه المناسبة طلب الوزراء إلي الرئيس الفاعل لمجلس وزراء اجتماع " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " بعقد مثل هذا المؤتمر في أسرع وقت ممكن .

9 - وإلى جانب ذلك ، اتفق الوزراء علي أن تكون الدول المشاركة في هذا المؤتمر الذي سيعقد في مدينة " مينسك " هم : أنذربيجان ، أرمينيا ، روسيا الاتحادية ، روسيا البيضاء ، الولايات المتحدة ، ألمانيا ، تركيا ، جمهورية التشيك ، سوفاكيا ، السويد أما الممثلون المنتخبون وغيرهم من ممثلي " قره باغ الجبلية " فسوف يتم دعوتهم إلي المشاركة في المؤتمر من قبل رئيسه باعتبارهم أطرافاً معنيين ، وذلك بعد التشاور مع الدول المشاركة في المؤتمر ، كما أن الرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " سوف يعين رئيس المؤتمر الخاص بـ " قره باغ الجبلية " تحت رعاية " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

10 - دعا الوزراء بإصرار كافة الدول الأعضاء في " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وجميع الأطراف المعنية إلي اتخاذ خطوات ضرورية لأجل أن تقدم المساعدات الإنسانية إلي جميع من يحتاجون إليها مع استخدام وسائل سريعة وفعالة بما فيها الممرات الآمنة تحت المراقبة الدولية .

11 - أخذ الوزراء بعين الاعتبار تعهدات أذربيجان وأرمينيا بدعمهما الكامل لبعثة الرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " والعاملة في هذه المنطقة وللنشاطات الأخرى التي تم الاتفاق بشأنها في مجلس المنظمة ، ويدعون كلا البلدين إلى التنفيذ الفعال لهذه التعهدات بهدف الوصول إلى تسوية سلمية وطيدة .

مؤتمر القمة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا

بودابست : 5 ، 6 ديسمبر 1994

مؤتمر القمة الرابع لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي عُقد في " بودابست " يومي 6 ، 7 ديسمبر 1994 ، حيث شارك رؤساء الدول والحكومات من 50 دولة أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وقد اتخذت في مؤتمر " بودابست " خطوات هامة في اتجاه تحويل " مجلس الأمن والتعاون في أوروبا " إلى منظمة ، حملت نفس الاسم " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، بعد إنشاء مؤسساتها المختصة ، كما تم في قمة " بودابست " اتخاذ قرارات هامة بشأن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " جاءت على النحو التالي :

1 - أعرب الدول الأعضاء عن أسفها بسبب مواصلة النزاع وآثاره المأساوية ، مرحبة بتأكيد طرفي النزاع على الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 12 مايو 1994 بفضل مساعي وساطة روسيا الاتحادية بالتعاون مع مجموعة " مينسك " المنبثقة عن " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، وأكدت على مناصرتها للقرارات المعنية لمجلس الأمن الدولي ، ورحبت بتأييد المسار السياسي لمساعي " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " الموجهة نحو التسوية السلمية للنزاع ، ومن أجل ذلك دعت أطراف النزاع إلى بدء محادثات أكثر كثافة حول المسائل الجوهرية ، بما فيها الاتصالات المباشرة ، وبهذا الشأن أعربت الدول عن جهودها الحثيثة في تنشيط المساعي المبذولة من قبل " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " واسهاماته ، وأيدت كل التأييد نشاط الوساطة لمجموعة " مينسك " التابعة لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وأعربت كذلك عن الامتنان للدور الحاسم لروسيا الاتحادية والمساعي الفردية للدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " ، واتفقت على تنسيق كافة الجهود والمساعي في إطار " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

2 - ولهذه الغاية ، كلفت الدول الرئيس الفاعل بأن يعين في أسرع وقت ممكن رؤساء مشاركين في مجموعة " مينسك " وذلك على أساس المشاورات مع الدول الأعضاء لأجل التنسيق الكامل بين مختلف نشاطات الوساطة والمحادثات ، وسيرأس الرؤساء

المشاركون لقاءات مكثفة بشكل جماعي ، مسترشدين في مساعيهم في المحادثات بمبادئ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " بوثيقة الانتداب الموثقة ، وبرفعون تقاريرهم إلي الرئيس الفاعل ، كما أنهم سيرفعون إلي المجلس الدائم معلوماتهم عن سير نشاطهم بشكل منتظم .

3 - أنها كلفت ، كخطوة أولى في إطار هذه المساعي الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " باتخاذ خطوات في ظل دعم روسيا الاتحادية والدول المنفردة الأخرى الأعضاء في مجموعة " مينسك " والتعاون معها ، من أجل الاسهام والتنسيق حول الاتفاقات القائمة بشأن وقف إطلاق النار ، وبالاتماد علي التقدم الذي تم التوصل إليه قبل ذلك ، في سير نشاط الوساطة ، والشروع الفوري في المحادثات بهدف عقد اتفاقية سياسية حول وقف النزاع المسلح ، إذ أن تنفيذها سوف يزيل الآثار الأساسية للنزاع بالنسبة إلي كافة الأطراف ، وسيساعد علي عقد مؤتمر " مينسك " ، كما طلبت الدول الأعضاء من الرؤساء المشاركين في مؤتمر " مينسك " بمواصلة العمل المشترك مع أطراف النزاع في اتجاه تنفيذ إجراءات لاحقة لتعزيز الثقة وخاصة في المجال الإنساني وأشارت إلي ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء سواء بشكل فردي أو في إطار المنظمات الدولية المعنية ، إجراءات لتقديم مساعدات إنسانية لسكان هذه المنطقة ، وخاصة ما يتعلق بتخفيف الأوضاع البائسة للاجئين .

4 - اتفقت الدول الأعضاء علي أن التوصل إلي الاتفاقية المذكورة أعلاه ، من وجهة نظر أطراف النزاع ، كما يمكن أيضاً المساعدة علي نشر قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات كعنصر مهم لتحقيق هذه الاتفاقية علي وجه التحديد ، وأعلنت عن استعدادها السياسي إرسال قوات حفظ السلام تحت مظلة " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " إلي المنطقة فور اتخاذ قرار بذلك من مجلس الأمن الدولي ، وبعد توصل الجانبين إلي اتفاقية بشأن وقف النزاع المسلح ، لقد اقترحت الدول الأعضاء علي الرئيس الفاعل أن يقوم في أسرع وقت ممكن ، بصياغة خطة خاصة بإنشار وتركيب ونشاط مثل هذه القوات التي يمكن أن تشكل بموجب أحكام الباب الثالث لوثيقة هلسنكي لعام 1992

وطبقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وسوف يعتمد الرئيس الفاعل في هذا النشاط علي مساعدة الرؤساء المشاركين بمؤتمر ومجموعة " مينسك " ودعم الأمين العام ، بعد مشاورات مناسبة سوف يشكل الرئيس الفاعل في فيينا ، مجموعة للتخطيط علي مستوي عالٍ من أجل معالجة التوصيات الخاصة بحجم وطبيعة هذه القوات وقياداتها وإدارتها وتأمينها فنياً ومادياً ، وتوزيع الوحدات والموارد المعنية ، وكذلك قواعد استخدام القوات والاتفاقيات مع الدول المرسله للقوات ، إلي جانب أمور أخرى ، كما أن الرئيس الفاعل سوف يتوجه إلي منظمة الأمم المتحدة للحصول علي المساعدة الفنية والاستشارية من الخبراء التي أعربت المنظمة عن استعدادها لتقديمها ، وسيسعي نحو الحصول علي التأييد السياسي طويل الأمد من قبل مجلس الأمن الدولي بشأن النشر المحتمل لقوات حفظ السلام لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "

5 - علي أساس مثل هذا العمل التحضيري وبموجب أحكام الباب الثالث لوثيقة هلسنكي لعام 1992 ، وبعد عقد اتفاقية بين الطرفين وتوجيههما طلباً رسمياً إلي الرئيس الفاعل بواسطة الرؤساء المشاركين لمؤتمر " مينسك " سوف يتخذ المجلس الدائم قراراً بشأن تنفيذ عملية حفظ السلام لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "

المؤتمر الخامس لمجلس الوزراء لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بودابست 8 ديسمبر 1995

مجلس الوزراء :

- 1 - يؤكد علي أن عملية " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " تبقى هيئة وحيدة لتسوية نزاع " قره باغ الجبلية " .
- 2 - يرحب بعزم طرفي النزاع علي الرعاية المستقبلية لوقف إطلاق النار الذي تم إقراره في 12 مايو 1994 .
- 3 - يدعو الطرفين إلي الإطلاق الفوري لسراح جميع أسري الحرب والأشخاص الموقوفين بسبب النزاع ، وتأمين دخول المنظمة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلي جميع الموقوفين .
- 4 - يوؤيد مساعي الرؤساء المشاركين في مؤتمر " مينسك " من أجل التوصل ، بدون أي تأجيل ، وبالتنسيق مع الرئيس الفاعل إلي اتفاقية سياسية حول ايقاف النزاع المسلح
- 5 - إن تنفيذ مثل هذه الاتفاقية سيزيل الآثار الرئيسية للنزاع بالنسبة إلي كافة الأطراف وسيسمح بعقد مؤتمر " مينسك " في أسرع وقت ممكن ، كما أن التوقيع علي هذه الاتفاقية سوف يوجد ظروفاً لإقرار المجلس الدائم قراراً بشأن نشر قوات حفظ السلام
- لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وذلك بموجب التوصيات القيمة لمجموعة التخطيط ذات المستوي العالي التي يجب أن تواصل أعمالها .
- 6 - يرحب بنوايا الأطراف وعزيمتهم القوية علي التنسيق مع الرؤساء المشاركين إقامة اتصالات مباشرة بهدف التوصل إلي اتفاق بشأن مبادئ تسوية النزاع ، ويدعو بإصرار إلي العمل بذلك في أسرع وقت ممكن .
- 7 - يأخذ بعين الاعتبار استعداد الطرفين للنظر في المسائل الأساسية بهدف التوصل العاجل إلي تحقيق تنازلات .

مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

لشبونة 2، 3 ديسمبر 1996

في هذا المؤتمر تم تبني بيان عن رئيس " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " يعكس مبادئ تسوية النزاع الأرميني الأذربيجاني حول " قره باغ الجبلية " ، والذي أيدته 53 دولة عضو في المنظمة ، وتشمل مبادي التسوية التي جاءت في البيان وحدة أراضي كل من أذربيجان وأرمينيا ، وتقديم أعلى درجة من الوضع القانوني للحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " مع تبعيته لجمهورية أذربيجان ، وضمان الأمن والسلم لسكان " قره باغ الجبلية " ، لكن أرمينيا رفضت هذا البيان وما جاء فيه ، ورفضت الاقتراحات التي قدمتها مجموعة " مينسك " لتسوية النزاع علي أساس هذه المبادئ وقد جاء البيان علي النحو التالي :

وثيقة لشبونة لعام 1996

الملحق رقم 1

بيان الرئيس الفاعل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

كما هو معلوم لدي الجميع ، فإنه لم يكن من الممكن التوصل إلي تقدم في النواحي حول " قره باغ الجبلية " ، والمسألة المرتبطة بسلامة أراضي جمهورية أذربيجان خلال العامين الأخيرين .

إنني أشير بأسف إلي المساعي المبذولة من قبل الرؤساء المشاركين في مؤتمر " مينسك " والموجهة نحو التوصل إلي التوفيق بين آراء الجانبين بخصوص مبادئ التسوية ، لم تكمل بأي نجاح ، ولقد اقترح الرؤساء المشاركون في مجموعة " مينسك " ثلاثة مبادئ كان يجب أن تشكل جزءاً من تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " .

وتؤيد كافة الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " هذه المبادئ والتي جاءت علي النحو التالي :

- 1 - سلامة أراضي جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان .
 - 2 - الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " المحدد في الاتفاقية المعتمد علي تقرير المصير الذي يمنح " قره باغ الجبلية " أعلى مستوى الإدارة الذاتية في تركيبة جمهورية أذربيجان .
 - 3 - الأمن المضمون لإقليم " قره باغ الجبلية " وجميع سكانها بما فيه التعهدات المشتركة بتأمين رعاية أحكام التسوية من قبل جميع الأطراف .
- لأنني أسجل ببالغ الأسف بأن دولة واحدة عضوة فقط لم توافق علي ذلك في إشارة إلي أرمينيا ، في حين أيدت هذه المبادئ جميع الدول الأعضاء الأخرى .
- وسينضم هذا البيان إلي وثائق لقاء القمة في لشبونة .

مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

18 ، 19 نوفمبر 1999

وثيقة استنبول عام 1999

بيان لقاء القمة

لقد تسلمنا تقرير الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الظروف الناشئة والأحداث الأخيرة بسبب النزاع في " قره باغ الجبلية " ونقدر مساعيهم إيجابياً ، ويسرنا بشكل خاص الحوار الفعال بين الرئيسين الأذربيجاني والأرميني ، فقد أنشأت لقاءاتهما المنتظمة ظروفًا لإعطاء الديناميكية لعملية البحث عن الحل السلمي الشامل لهذه القضية .

إننا نؤيد كل التأييد هذا الحوار وندعو إلي مواصلته ، آمليين في استئناف المحادثات في إطار مجموعة " مينسك " ، وفي الوقت نفسه نؤكد علي أن " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، ومجموعة " مينسك " التابعة لها يظلان أكثر تشكيلة مناسبة للبحث عن التسوية ، وهم مستعدون للإسهام في الدفع بالعملية السلمية إلي الأمام وتحقيقها مستقبلاً ، وذلك عن طريق تقديم كافة المساعدات الضرورية للطرفين .

المؤتمر التاسع لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بوخارست 3، 4 ديسمبر 2001

القرار رقم 2

بيان مجلس الوزراء

إننا نعرب عن القلق الكبير في أنه بالرغم من تفعيل الحوار بين الجانبين والتأييد الفعال من الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " ، لم يتم التوصل إلى تسوية للتراع في " قره باغ الجبلية " ، ونؤكد من جديد علي أن التسوية العاجلة لهذا التراع المزمّن سوف يساعد علي السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

إننا نعلن مجدداً أهمية مواصلة الحوار السلمي ، وندعو الجانبين إلى مواصلة المساعي للتسوية العاجلة للتراع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعايير ، وإننا نشجع الجانبين علي النظر في إجراءات إضافية لتساعد علي تعزيز الثقة والاعتماد المشترك بما فيه تحرير أسري الحرب .

نرحب باتفاق الجانبين علي وقف إطلاق النار هذا ، والتوصل إلى التسوية السلمية الشاملة ، ونشجع الطرفين علي مواصلة مساعيهم من خلال الدعم الفعال للرؤساء المشاركين .

المؤتمر العاشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بورتو 6، 7 ديسمبر 2002

القرار رقم 4

بيان مجلس الوزراء

إننا كما نحن في السابق ، قلقون جدا بسبب عدم حدوث تقدم في تسوية التراع حول " قره باغ الجبلية " ، وبالرغم من تفعيل الحوار بين الجانبين والدعم الفعال من جانب الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لم يتم التوصل إلى تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " ونؤكد مجدداً علي التسوية العاجلة لهذا التراع المزمّن الذي سوف يساعد علي السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

نعلن من جديد عن أهمية مواصلة الحوار السلمي ، وندعو الجانبين إلى مواصلة المساعي الجدية للتسوية العاجلة للتراع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعايير ، ونشجع الجانبين علي النظر في إجراءات إضافية لتساعد علي تعزيز الثقة والتعاون المشترك .

إننا نرحب بموافقة الجانبين علي وقف إطلاق النار ، والتوصل إلى التسوية السلمية الشاملة ، ونرحب تحديداً باللقاءات المتواصلة للرئيسين الأرميني والأذربيجاني وممثليهما وإننا نشجع الطرفين علي مواصلة مساعيهم من خلال الدعم الفعال للرؤساء المشاركين الموجهة نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة .

المؤتمر الحادي عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

ماستريخت 1، 2 ديسمبر 2003

مثلما هو الحال سابقاً ، فإن الوزراء قلقون كل القلق علي فشل المحاولات الرامية إلى التوصل إلى تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " ، وهم يؤكدون مجدداً علي اقتناعهم في أن التسوية الفورية لهذا النزاع المزمع سوف تساعد علي إقامة السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

يشير الوزراء من جديد إلى ضرورة إعطاء دفعة جديدة للحوار السلمي ، ويدعو الجانبين إلى مضاعفة مساعيهم الرامية إلى التسوية العاجلة للنزاع علي قاعدة مبادئ القانون الدولي ومعايير ، ويدعو الجانبين إلى النظر في اتخاذ إجراءات إضافية للمساعدة علي تعزيز الثقة والتعاون المشترك .

يرحب الوزراء بموافقة الجانبين علي الاتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار والتوصل إلى الاتفاقية السلمية الشاملة ، والآن عندما انتهت الانتخابات الرئاسية في كل من أذربيجان وأرمينيا ظهرت امكانيات جديدة للتوصل إلى تقدم في المحادثات ، ولذلك يدعو الوزراء بإصرار الجانبين إلى استئناف بذل مساعيهم الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ، وذلك في أسرع وقت ممكن ، وفي ظل التأييد الفعال للرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " .

المؤتمر الثاني عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

صوفيا 6 ، 7 ديسمبر 2004

بيان مجلس الوزراء بشأن نزاع " قره باغ الجبلية "

إننا نرحب بالتقدم الحاصل في عام 2004 في مجال تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " وخاصة باللقاءات الثلاث التي تمت بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا تحت رعاية الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، كما نرحب بإيجاد ما يسمى بعملية " براغ " التي في إطارها تمكن وزيرا خارجية كلا الجانبين خلال أربعة لقاءات من تجاوز معالجة منهجية لكافة جوانب التسوية اللاحقة ، ونشير إلى أنه تطوراً لنتائج " عملية براغ " ، تقدم الرؤساء المشاركون لمجموعة " مينسك " في شهر سبتمبر لكلا الرئيسين في مدينة أستانا ، وثيقة إطار قادرة علي أن تكون أساساً للتسوية ، إننا ندعو رئيسي أرمينيا وأذربيجان إلى أخذ هذه الوثيقة الإطار بعين الاعتبار ، ومواصلة العمل علي أساسها لاحقاً ، كما ندعو بإصرار الجانبين إلى مضاعفة المساعي الموجهة نحو التسوية السلمية السريعة للنزاع حول " قره باغ الجبلية " في إطار مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

المؤتمر الثالث عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

ليوبليانا 5، 6 ديسمبر 2005

بيان مجلس الوزراء بشأن نزاع "قره باغ الجبلية"

إننا نسجل بارتياح التقدم الحاصل في المحادثات الخاصة بالنزاع حول إقليم "قره باغ الجبلية" خلال عام 2005 في إطار "عملية براغ"، وخاصة اللقاءين الذين تم بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا في مدينتي "وراسو"، "قازان" تحت رعاية الرؤساء المشاركين في مجموعة "مينسك" لـ "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، ونعتقد أن الجانبين قد وصلا الآن إلى مرحلة يمكن من خلالها الانتقال من محادثات إلى قرارات، وأن هناك إمكانيات واقعية للتوصل إلى استغلال الإمكانيات المتوفرة حالياً للتوصل العام القادم إلى تقدم ملحوظ في تسوية النزاع في إطار عملية "مينسك" لـ "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا".

المجلس الأوروبي:

منظمة دولية تضم في عضويتها 47 دولة، أنشئت بمقتضى معاهدة لندن في 5 مايو 1949، وتهدف إلى إنشاء علاقات وثيقة فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق أفكار ومبادئ الدول الأعضاء، والمساعدة إلى تحويل أوروبا إلى بيئة ديمقراطية يتوافر فيها الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان، وانضمت أذربيجان إلى عضوية المنظمة في 25 يناير 2001، وقد كان للمجلس الأوروبي إسهاماته في إيجاد تسوية للنزاع في إقليم "قره باغ الجبلية" من خلال:

القرار رقم 1416 (2004) [1]

حول النزاع في "قره باغ الجبلية"

1 - تعرب الجمعية البرلمانية عن أسفها بأنه، وبالرغم من مرور عشر سنوات علي بدء العملية العسكرية، يبقى النزاع في إقليم "قره باغ الجبلية" بدون أي حل، كما أن مئات الآلاف من الناس يعيشون في أوضاع الحاجة والتشرد، وأن جزءاً كبيراً من أراضي أذربيجان مازال محتلاً حتي الآن من قبل القوات الأرمنية، وأن القوات الانفصالية ما تزال تمارس رقابتها وسيطرتها علي إقليم "قره باغ الجبلية".

2 - تعرب الجمعية عن قلقها إزاء مخلفات الأعمال العسكرية والصدمات العرقية التي كانت منتشرة قبلها، فقد أدت إلى إنشاء مناطق مأهولة بممثلي عرق واحد فقط، ويمكن وصف ذلك بالمفهوم المخيف "التصفية العرقية"، وتؤكد الجمعية مجدداً علي أن الاستقلال وانفصال الأراضي الإقليمية عن الدولة يمكن أن يتم فقط عن طريق العملية الشرعية والسلمية المعتمدة علي التأييد الديمقراطي لسكان هذه الأراضي، وليست نتيجة للنزاع المسلح الذي يسبب التشريد علي أرضية عرقية وإلحاق هذه الأراضي فعلياً بدولة أخرى. وتشير الجمعية إلي أن احتلال أراضٍ أجنبية من طرف دولة عضو إنما يعد انتهاكاً لتعهدات هذه الدولة باعتبارها عضوة في المجلس الأوروبي، وتؤكد من جديد

علي حقوق الأشخاص المشردين من منطقة النزاع في العودة الآمنة والكرامة إلي بيوتهم .

3 - تستند الجمعية علي قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 822 الصادر في 30 أبريل 1993 ، 853 الصادر في 29 يونيو 1993 ، 874 الصادر في 14 أكتوبر 1993 ، 884 الصادر في 12 نوفمبر 1993 ، وتدعو الأطراف المعنية إلي تنفيذها ، وخاصة إلي التحفظ علي أي أعمال عسكرية ، وسحب القوات المسلحة من كافة الأراضي المحتلة وتنضم الجمعية كذلك إلي المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 853 وبالتالي تدعو جميع الدول الأعضاء إلي التحفظ علي تصدير أي نوع من الأسلحة والعتاد العسكري الذي من شأنه أن يؤدي إلي تصعيد النزاع أو مواصلة الاحتلال .

4 - تذكر الجمعية بأن أرمينيا ، شأنها شأن أذربيجان أخذت علي عاتقها ، لدي التحاقها بعضوية المجلس الأوروبي في يناير 2001 تعهدات باستخدام وسائل سلمية فقط لتسوية النزاع والتحفظ علي أي تهديد باستخدام القوة ضد دولة مجاورة ، وفي الوقت نفسه تعهدت أرمينيا باستخدام نفوذها الكبير علي السلطة الحاكمة في " قره باغ الجبلية " بهدف المساهمة في حل النزاع ، وتدعو الجمعية الحكومتين إلي تنفيذ تعهداتهما والتحفظ تجاه استخدام القوات المسلحة ضد بعضهما البعض والدعاية إلي الأعمال العسكرية .

5 - تذكر الجمعية كذلك بأن مجلس الوزراء لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وافق في مارس 1992 هلسنكي علي عقد مؤتمر في " مينسك " لأجل ضمان استمرار المحادثات بهدف التسوية السلمية للنزاع ، واتفقت كلاً من أذربيجان ، أرمينيا ، روسيا البيضاء ، روسيا الاتحادية ، الولايات المتحدة ، ألمانيا ، جمهورية التشيك ، سلوفاكيا إيطاليا ، فرنسا ، السويد ، تركيا ، في ذلك الوقت علي المشاركة في المؤتمر المذكور وتدعو الجمعية هذه الدول إلي تفعيل مساعيها للتوصل إلي تسوية سلمية حول النزاع وتحث وفودها الوطنية في الجمعية إلي رفع تقارير سنوية حول نشاطات حكوماتها في هذا المجال ، وبهذا الهدف ترحو الجمعية من مكتبها بتأسيس لجنة تضم إلي عضويتها إلي جانب الوفود الوطنية أشخاص آخرين ، وروؤساء الوفود الوطنية .

6 - تقدر الجمعية حق التقدير لمساعي الهامة للرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " والممثل الشخصي للرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وخاصة التوصل إلي وقف إطلاق النار في مايو 1994 ، والتحقيق الميداني للالتزام به ومراعاته منذ الإعلان عنه ، وتدعو الجمعية الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " إلي اتخاذ إجراءات عاجلة للإسراع في محادثات بهدف عقد اتفاقية سياسية لإيقاف النزاع المسلح الذي سوف يزيل الآثار الأساسية له بالنسبة إلي كافة الأطراف ، وسيمكن من عقد مؤتمر " مينسك " ، وتدعو الجمعية أرمينيا وأذربيجان إلي استثمار عملية " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وتقديم مقترحاتهما البناءة الخاصة بالتسوية السلمية للنزاع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعايير ذات الصلة .

7 - تذكر الجمعية بأن أرمينيا وأذربيجان هما الجهتان اللتان وقعتا علي ميثاق منظمة الأمم المتحدة وبموجب الفصل الأول من مادته الثالثة والتسعين أصبحتا شركاء في ميثاق المحكمة الدولية، ونتيجة لذلك تفترض الجمعية بأن تنظر أرمينيا وأذربيجان في حالة فشل المحادثات الجارية بمساهمة الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " في أمكانية اللجوء إلي المحكمة الدولية بموجب الجزء الأول من مادة ميثاقها السادسة والثلاثين .

8 - تدعو الجمعية أرمينيا وأذربيجان إلي المساهمة في المصالحة السياسية فيما بينهما عن طريق تطوير التعاون البرلماني الثنائي في إطار الجمعية، وفي إطار ندوات أخرى مثل لقاءات رؤساء برلمانات دول القوقاز الأربع، وتوصي الجمعية بأن يجتمع وفدا البلدين خلال كل دورة من الجمعية البرلمانية للنظر في التقدم الحاصل في هذه المصالحة .

9 - تدعو الجمعية حكومة أذربيجان إلي إقامة صلات مع الممثلين السياسيين لكلا الجانبين من إقليم " قره باغ الجبلية " وبدون شروط مسبقة ، بهدف مناقشة وضعه القانوني المستقبلي ، والجمعية مستعدة لتوفير الظروف الملائمة لمثل هذه الصلات في ستراسبورج ، مذكرة بأنها قامت بذلك سابقاً في شكل استماع برلماني بمشاركة الأرمن .

10 - بالاستناد إلى توصيتها رقم 1570 (2002) بشأن اللاجئين والمشردين في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ، تدعو الجمعية كافة الدول الأعضاء والدول المراقبة إلى تقديم المساعدات الإنسانية والعون لمئات الآلاف من المشردين بسبب الأعمال العسكرية وتشريد الأشخاص ذوي الأصول الأذربيجانية من أرمينيا .

11 - تستنكر الجمعية أي تعبير عن البغض في وسائل الإعلام الأرمينية والأذربيجانية وتدعو أرمينيا وأذربيجان إلى الإسهام في المصالحة واتخاذ إجراءات لدعم الثقة والتفاهم المشترك بين شعوبهما عبر المدارس والجامعات ووسائل الإعلام الجماهيرية وبدون هذه المصالحة فإن البغض وعدم الثقة سيعيقان الاستقرار في الإقليم ، ويمكن أن يؤدي إلى أعمال عنف جديدة ، ومن المؤكد أن أي تسوية ثابتة يجب أن تسبقها مثل هذه المصالحة التي يمكن أن تشكل أساسها المتين .

12 - تدعو الجمعية الأمين العام للمجلس الأوروبي إلى وضع خطة عمل لتقديم دعم خاص لأرمينيا وأذربيجان بهدف تفعيل عملية المصالحة المشتركة ، وأخذ هذا القرار بعين الاعتبار أثناء اختيار الأنشطة المناسبة الخاصة بأرمينيا وأذربيجان .

13 - تدعو الجمعية برلمانات السلطات المحلية والإقليمية للمجلس الأوروبي إلى تقديم المساعدة لممثلي السلطات المحلية المنتخبة في أرمينيا وأذربيجان في مجال إقامة العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي .

14 - تنوي الجمعية دراسة الآليات القائمة لتسوية النزاعات في إطار المجلس الأوروبي وخاصة الميثاق الأوروبي للتسوية السلمية للخلافات بهدف تأمين الدول الأعضاء بآليات مناسبة أكثر للتسوية السلمية للنزاعات الثنائية والخلافات الداخلية التي تشمل الجاليات أو السلطات المحلية أو الإقليمية التي يمكن أن تشكل خطراً على حقوق الإنسان والاستقرار والسلام

15 - تنوي الجمعية مواصلة أعمال المراقبة الميدانية لسير عملية حل هذا النزاع بشكل منتظم وقررت أن تعيد مناقشة هذه المسألة في سير الدور الأول من دورتها في عام 2006¹.

¹ - التقرير 10364 - تقرير لجنة الشؤون السياسية - المقرر السيد / أتكينسون - الجلسة المسائية للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي - 25 يناير 2005 .

• رابطة كومنولث الدول المستقلة :

يثير مناقشة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " حساسية كبيرة بين دول رابطة كومنولث الدول المستقلة ، ولذلك لم يحظى ذلك النزاع بجانب كبير من اهتمامات دول الرابطة ، ولذلك لم يصدر عن رابطة كومنولث الدول المستقلة سوي بيان وحيد يتعلق بالنزاع حول " قره باغ الجبلية " صدر عن مجلس رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة في 15 أبريل 1994¹ .

تلك الحساسية التي تتخوف منها دول رابطة كومنولث الدول المستقلة تتعلق بالعديد من المشكلات العرقية والقومية المنتشرة في كثير من الدول الأعضاء ، وهذا ما يجعل فتح باب المناقشات حول النزاع في إقليم " قره باغ الجبلية " مثيراً للحساسية السياسية خوفاً من إثارة القوميات الأخرى .

فرابطة " دول كومنولث الدول المستقلة " ، تتحاشى الدخول في عمق المشكلة بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " لحلها ، لأن هناك الكثير من المشاكل المماثلة ضمن دول الكومنولث ، وضمن روسيا على وجه التحديد ، حيث توجد مشاكل " كريميا " ، " تاتارستان " ، " الشيشان " ، " الإغوش " ، وأن حل هذه المشاكل العرقية يعني إحداث تغيير كبير في الجغرافيا السياسية للدول الأعضاء ، وهذا ما تعتبره " دول كومنولث الدول المستقلة " غير مسموح له حالياً ، لذلك فإن الطرفان يختلفان في الوسطاء الذين سيقبلان بهم ، فكل دولة من الدول سوف يكون توجهاتها بما يتناسب مع المشكلة القائمة على أراضيها .

ورغم عدم الاهتمام المباشر من رابطة كومنولث الدول المستقلة بالنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، إلا أن الرابطة تساهم بوجود 1800 من جنود اتحاد الكومنولث على الحد الفاصل لإطلاق النار وكان ذلك بضغط من روسيا ، إلا أن

¹ - المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة - العدد 14 - مينسك 1994 - ص 154 .

الانتهاكات الأرمنية تتم دون مجرد إدانة¹ ، ورغم ذلك فإن الوثائق والقرارات الصادرة عن الرابطة تضع أساساً عامة لمعالجة ذلك النزاع ، حيث تشير وثائق " رابطة كومنولث الدول المستقلة " بشكل واضح إلى الدور الذي تقوم به أرمينيا في النزاع حول " قره باغ الجبلية " ، وأنها هي التي صنعت تلك الأزمة بتدخلها المباشر في شئون دولة مجاورة ، واحتلالها خمس مساحتها ، وتحريضها للقومية الأرمنية الانفصالية ، الأمر الذي يعرض ليس أمن وسلامة جمهورية أذربيجان للخطر ، بل أمن وسلامة واستقرار العديد من الدول ، وأمن المنطقة بصفة عامة للخطر .

عندما وقعت أرمينيا علي البيان الخاص بمراعاة السيادة وسلامة أراضي الدول الأعضاء المستقلة في رابطة كومنولث الدول المستقلة عام 1995 ، كان ذلك اعترافاً صريحاً بالمادتين السابعة والثامنة في البيان ، واللذان يتحدثان عن مكافحة ظاهرة " الانفصالية " القومية المتطرفة ، وعدم تأييد دول الرابطة للحركات والتيارات الانفصالية علي أراضي الدول الأخرى الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة وذلك علي النحو التالي :

المادة السابعة : بموجب التشريعات الوطنية والأحكام الدولية سوف تتخذ الدول المشاركة في رابطة كومنولث الدول المستقلة إجراءات علي أراضيها ترمي إلي وضع حد لكافة مظاهر الانفصالية والقومية المتطرفة والسوفيينية والفاشية ، وهي ستساعد علي تسليط الضوء علي العمليات الاجتماعية السياسية في الدول الأخرى الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة .

المادة الثامنة : تتعهد الدول بعدم تأييدها للحركات والتيارات الانفصالية علي أراضي الدول الأخرى في رابطة كومنولث الدول المستقلة ، وكذلك الأنظمة الانفصالية في حالة ظهورها ، كما تتعهد بعدم إقامة علاقات سياسية واقتصادية أو أي ماعلاقات أخرى وعدم السماح باستخدام أراضي الدول الأعضاء والطرق ووسائل المواصلات بها من

¹ - أذربيجان بين جذورها الشرقية والاضغوط الغربية - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد الثامن عشر - أبريل 2006 .

قبل مثل هذه التيارات والأنظمة ، وعدم تقديم أية مساعدات اقتصادية أو مالية عسكرية أو غيرها من أنواع الدعم¹ .

أكد البيان الختامي عن اجتماعات رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة حول الاتجاهات الأساسية لتطوير الرابطة الصادر في 12 أبريل 1999 علي أن رؤساء الدول يؤكدون دعمهم وتأييدهم للتسوية العاجلة للنزاعات القائمة في أراضي الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة بالوسائل السلمية من خلال آليات وامكانيات الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، علي أساس المراعاة الصارمة لحرمة الأراضي وعدم المساس بحدود الدول وغيرها من المعايير وأحكام القانون الدولي المعترف بها من قبل المجتمع الدولي² .

لقد أكدت القرارات الصادرة عن رابطة كومنولث الدول المستقلة تأييدها لتسوية النزاعات المسلحة الناشئة في أراضي الدول الأعضاء في الرابطة بوسائل سلمية علي أساس المراعاة الصارمة لسلامة الأراضي وعدم المساس بحدود الدول وغيرها من معايير القانون الدولي ومبادئه التي كفلت للدول الحفاظ علي سيادة حدودها ووحدة ترابها الثابتة في الوثائق الثانوية لدي المنظمات الدولية ، وأن حقوق تقرير المصير للشعوب لا تعني بالضرورة الانفصال عن الدولة الاتحادية ، ولكن تقرير المصير هو إتاحة الفرصة للشعوب للتعبير عن هويتها الثقافية والدينية .

¹ - المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول والحكومات في رابطة كومنولث الدول المستقلة - العدد 18 مينسك 1995 - ص 27 .

² - المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول والحكومات في رابطة كومنولث الدول المستقلة - العدد 31 مينسك 1999 - ص 63 .

• منظمة "جوام" GUAM :

منظمة "جوام" دولية اقليمية تضم في عضويتها كل من جورجيا ، أوكرانيا ، أذربيجان مولدافيا ، وتأخذ من اسمها الأحرف الأولى للدول الأربع المؤسسة لها ، كما تشارك كل من تركيا ولايتيا في اجتماعات المنظمة كأعضاء مراقبين ، وقد تأسست في عام 1997 كنودة استشارية ، وتم تبني ميثاق المنظمة أثناء مؤتمر الدول الأعضاء في " يالتا " يومي 6 ، 7 يونيو 2001 ، وانضمت أوزبكستان للمنظمة عام 1999 ، وانسحبت منها مرة أخرى عام 2005 ، والمنظمة التي اتخذت لنفسها هذا الاسم منذ مؤتمر " كييف " في مايو 2006 ، وهي تعني بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، وفي الفترة الأخيرة أجري زعماء المنظمة مناقشات حول القضايا والمشكلات التي تواجهها دول المنظمة وفي مقدمتها النزعات الانفصالية العدوانية والارهاب ، ومنها الاهتمام بقضية " قره باغ الجبلية " ، التي تخص أذربيجان العضو في المنظمة ، وتحتل أرمينيا الإقليم إلى جانب سبعة أقليم أخرى تمثل مجموعها 20 % من مساحة أذربيجان .

ومنظمة "جوام" لها ثقل موازن للنفوذ الروسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة وخاصة أن موسكو وبافكو ، لهما مواقف متضاربة حول التحالف الإستراتيجي بين روسيا وأرمينيا ، وهذا التحالف هو الذي حدا بأذربيجان للانضمام إلى "جوام" بدلاً من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ؛ فباكو ترى أن الوجود العسكري الروسي في أرمينيا ، وخاصة بعد سحب القوات الروسية من جورجيا ونشرها في أرمينيا سبباً لاحتمال تصعيد الصراع بين أرمينيا وأذربيجان¹.

ولدول المنظمة رغبة في الحد من النفوذ الروسي ، حين قدمت أوكرانيا الدولة الرئيسية في "جوام" ، اقترحاً باستبدال قوات حفظ سلام دولية أو تابعة لحف شمال الأطلسي " الناتو " بدلاً من القوات الروسية الموجودة لحفظ السلام في مناطق النزاع مثل منطقة " برينديستروفيا " الإقليم الذي يرفض الانضمام إلى مولدافيا ، وفي " أبخازيا " ، و " أوسيتيا " اللتين ترفضان الانضمام إلى جورجيا ، وكذلك في إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تحتله أرمينيا .

¹ - سيرجي ماريندوف - بلا أصدقاء أو أعداء - مجلة روسيا في الشؤون الدولية - العدد 3 - يوليو / سبتمبر 2008

• العامل الاقتصادي :

يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان ، فالأخيرة لديها احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي ، أدت إلى تسابق العديد من الشركات الغربية للتنقيب عن النفط في أذربيجان ، وهو الأمر الذي يثير مخاوف أرمينيا ، ذلك أن عائدات النفط الذي تنتجه أذربيجان سوف تسهم في تطوير المرافق ومشروعات البنية الأساسية وتحديث هياكل الصناعة ورفع مستوى معيشة الشعب الأذربيجاني بما فيه سكان " قره باغ الجبلية " ، والأهم أنها سوف تساعد علي رفع القدرات العسكرية لأذربيجان ، ومن ناحية أخرى فإن أرمينيا تخشى تصاعد الضغوط الاقتصادية عليها بعد أن توثقت العلاقات الاقتصادية بين أذربيجان وعدد من الدول الغربية ، ولهذا أعلنت أرمينيا عن مخاوفها إزاء امكانية استخدام الثروات النفطية الجديدة كسلاح في الحرب بين البلدين .

قامت أذربيجان إثر اندلاع الصراع مع أرمينيا عام 1988 بقطع امدادات الغاز الطبيعي إلى أرمينيا عبر أراضيها ، كما سعت للضغط علي تركيا وجورجيا لإحكام الحصار الاقتصادي علي أرمينيا بهدف التأثير علي قدراتها العسكرية ، وإذا كانت أذربيجان تنتج الآن حوالي ثلاثة ملايين طن سنوياً ، وهو حجم لا يتناسب مع انتاج العصر الذهبي لها في عقد الستينيات من القرن الماضي ، حيث كانت تنتج نصف الطلب العالمي علي الطاقة ، إلا أن الفترة الانتقالية التي عاشتها أذربيجان بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ثم دخولها في الحرب مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " كانت من المعوقات أمام جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز الطبيعي ، ولكنها تعمل الآن علي جذب الشركات العالمية المتخصصة في مجال النفط والغاز رغم القيود التي يفرضها الكونجرس الأمريكي علي الاستثمار في أذربيجان ، إلا أن ذلك لم يمنع الشركات الأمريكية من التوقيع علي عقود للتنقيب عن النفط ، وشجعها علي ذلك عدم وجود قوانين وقيود تعرقل الاستثمار الأجنبي في أذربيجان .

وقعت تركيا وأذربيجان في عام 1993 اتفاقية لمد خط أنابيب للنفط من باكو إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط عند مدينة "يوموتاليك" ، هذا بالإضافة لوجود خط آخر من باكو إلى "تبريز" في إيران ، يتم عن طريقه نقل كميات كبيرة من نفط أذربيجان وفي مواجهة ذلك تسعى أرمينيا من خلال الجاليات الأرمينية العديدة المتوطنة في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة إلى الحصول علي دعم هذه الدول .

نجح اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة في الضغط علي الحكومة الأمريكية لوقف المعونات المقدمة لأذربيجان ، كما أن وجود جالية كبيرة من الأرمن علي الأراضي الفرنسية ، أدى إلي تعاطف الحكومة الفرنسية مع أرمينيا ودعمها ، الأمر الذي أدى إلي حصول أرمينيا علي صفقة طائرات ميراج حربية من فرنسا .

تسير أذربيجان بوتيرة عالية من النمو علي المستويين السياسي والاقتصادي ، وتنمو معها الأهمية الجيوبوليتيكية لأذربيجان ، ونظراً لموقعها الجغرافي وتنوع مواردها الطبيعية ، فإن هناك العديد من المشاريع القائمة في قطاعات الطاقة والنقل ، الأمر الذي يجعلها تنتقل بالتدريج نحو الاتحاد الأوروبي من حيث المعايير السياسية والاقتصادية ففي ديسمبر عام 2006 وقعت كل من أذربيجان والاتحاد الأوروبي في بروكسل علي بروتوكول حول الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة ، فالمشاريع التي تبلغ تكلفتها العديد من المليارات من الدولارات والتي منها صفقة القرن خط أنابيب النفط "باكو - تبليسي - جيهان" ، وخط الغاز "باكو - تبليسي - أرزوروم" ، وخط السكك الحديدية "قارص - أشتالكاكاي - باكو" ، تلك المشروعات وغيرها تساعد في تعميق التكامل الاقليمي بين أذربيجان وجورجيا وتركيا ، وتظل أرمينيا معزولة عن كل تلك المشاريع الاقليمية الهامة بسبب احتلالها لأراضي أذربيجان¹.

علي الجانب الآخر يبدو من الخارج أن أرمينيا تشهد حالة من الاستقرار التي وعد بها الرئيس "روبرت كوتشاريان" ، إلا أن الحقيقة والواقع يؤشران عكس ذلك ، ففي الوقت الذي تعلن فيه السلطة الأرمينية عن تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز 10 % ، لكن

¹ - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة

في كل الأحوال يبدو أن الجميع لا يستفيدون من الطفرة الاقتصادية التي تعلن عنها السلطة الحاكمة . فإذا كان وسط "يريفان" يعج بالمطاعم والفنادق والمحلات الفخمة وشوارعها تزدهم بالسيارات المستوردة ، فعند زيارة الضواحي ، بل الأسوأ ، عند زيارة المناطق الجبلية ، يتولد شعور بالعودة في الزمن إلي الوراء ، وكأنك تعيش في عصر آخر¹.

لم تتمكن أي من قيادات أرمينيا إيجاد حلا للأزمة الاقتصادية الاجتماعية القاسية التي يعانيها القسم الأكبر من السكان . وقد أدى ذلك إلي تسريع حركة الهجرة بصورة مقلقة التي تتسبب فيها بطالة قياسية تطل أكثر من 40 % من القادرين علي العمل ، وتشكل هذه الظاهرة "كارثة وطنية" بحسب تعبير "فلاديمير تربينيان" رئيس الحزب الشيوعي الأرميني² ، فلقد أصبحت شروط الحياة الطبيعية غير متوفرة في أرمينيا وهذا ما يبرر قسراً الهجرة الكبيرة التي أصبحت بمعدلات قياسية ومتسارعة .

يعول الشيوعيون الأرمن وحلفائهم من أقصى اليسار في أرمينيا علي روسيا ويعتبرون أن سياسة قوية مؤيدة لموسكو تصل إلي حد انتساب أرمينيا إلي التحالف الروسي البيلاروسي ، يمكنها أن تخرج البلاد من المستنقع الاقتصادي ، وفي المقابل فإن دعاء التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرون أن اقتصاد السوق والدخول الكثيف للاستثمارات الغربية قادر علي إعادة إنطلاق الاقتصاد ، ولكن قبل ذلك يفترض التوصل إلي حل للنزاع حول "قره باغ الجبلية" مع أذربيجان ، الذي يخيف المستثمرين المفترضين ، فقد أصبح هذا النزاع يشكل عائقاً كبيراً أمام مستقبل أرمينيا الاقتصادي والسياسي . ففي نهاية عهد الرئيس الأرميني الأسبق "ليفون تير بتروسيان" كان مستعداً للقبول بحل توافقي اقترحته مجموعة "مينسك" لأنه توصل إلي النتيجة بأن أرمينيا لا يمكنها أن تعرف نمواً مستديماً قبل إيجاد حل للنزاع حول

¹ - فيكين شيتيريان - جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم - لوموند دبلوماسيك العربية - يناير 2004 .

² - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أرمينيا وأذربيجان - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001 .

قره باغ الجبلية " ، وهذا ما أدى إلى خسارته الحكم في فبراير 1998¹ على أيدي المتشددين من الجناح المتعصب في أرمينيا . ويعتمد الاقتصاد الأرمني بشكل كبير على الهبات والمنح التي يقدمها أرمن المهجر أمثال الملياردير الأمريكي من أصل أرمني " كيرك كير كوريان " الذي يملك ستوديوهات " مترو جولدن ماير " في هوليوود ، إضافة إلى سلسلة فنادق في " لاس فيجاس " ، والذي قدم خلال الفترة من عام 2001 ، وحتى عام 2003 مبلغ 170 مليون دولار من أجل إعادة تجديد وترميم المباني وإصلاح الطرق ، كما تشمل الهبة أيضاً مساعدة الشركات الصغيرة ، وهي توازي ثلث موازنة الدولة السنوية ، وتؤمن الوظائف لنحو عشرين ألف شخص ، وكذلك الملياردير " جيرار كافسجيان " الأرمني المقيم في الولايات المتحدة ، الذي قدم هو الآخر 25 مليون دولار لتجديد وإصلاح مجمع " لأكسكاد " الذي يضم مجموعة من السلاسل والورش التي تربط وسط " يريفان " بمنطقة المباني القديمة ، وتشيد متحف للفنون الحديثة².

¹ - جان جيراس - المبادلة المستحيلة بين أرمينيا وأذربيجان - لوموند دبلوماسيك العربية - مارس 2001

² - فيكين شيتيريان - عودة الشتات الأرمني إلى الوطن - لوموند دبلوماسيك العربية - فبراير 2009 .

• بدائل التسوية:

المشكلة الوطنية الأولى بالنسبة إلى أذربيجان هي وحدة أراضيها ، ومن سمات التطورات الداخلية والخارجية في أذربيجان منذ بداية تسعينيات القرن العشرين فقدان " قره باغ الجبلية " وأصبح فقدان السيادة على هذا الإقليم من العوامل التي لها أثر كبير في هوية الأذربيجانيين ؛ حيث صارت صورة الدولة الخاضعة للعدوان العسكري الآتي من بلد مجاور من الثوابت الأيديولوجية في أذربيجان . إن خطاب أذربيجان العسكري والخوف من الأرمن المزروع زرعاً يقودان هذا البلد إلى طريق مسدود وإلى مواجهة عسكرية وشيكة مع أرمينيا.

تتوقف سيناريوهات تطور الأحداث على ساحة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بدرجة كبيرة على مواقف العديد من الظروف الداخلية والأطراف الخارجية ، حيث تسعى روسيا إلى تجنب حرب جديدة ، ولذلك تعمل على مواصلة الوساطة وجمع طرفي الصراع في تسوية مشكلة " قره باغ الجبلية " وتأمل أرمينيا في تأييد إيران وروسيا كما تتمتع أذربيجان بتأييد تركيا وحقوقها المشروعة التي أقرها المجتمع الدولي من خلال قرارات الأمم المتحدة .

بفضل العائدات النفطية الهامة تواصل أذربيجان زيادة تفوقها العسكري على أرمينيا في القوات الجوية والبرية ، وهذا ما قد يشجع أذربيجان على اللجوء للخيار العسكري في حسم الصراع ، وخاصة إذا ما استمرت أرمينيا في رفضها للحل السلمي ، وقد كانت احتمالات الحسم العسكري كبيرة وقريبة لدى أذربيجان عام 2008 ، ولكن يبدو أن الحرب الحرب بين روسيا وجورجيا كانت السبب في تأجيل ذلك الخيار ، حيث خشيت القيادة الأذربيجانية أن يكون مصيرها نفس مصير جورجيا ، ولكن التفوق العسكري لأذربيجان المتزايد أزال كل الشكوك وأكد على تقهتها في حسم الصراع لصالحها .

• الخيار العسكري :

يعود تاريخ الجيش الأذربيجاني الحديث إلى جمهورية أذربيجان الديمقراطية في عام 1918، عندما تم إنشاء الجيش الوطني لجمهورية أذربيجان الديمقراطية في 26 يونيو 1918، وبعدما نالت أذربيجان استقلالها بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، تأسست القوات المسلحة لجمهورية أذربيجان وفقاً لقانون القوات المسلحة في 9 أكتوبر 1991، وقد كانت معدات ومرافق جيش أذربيجان هي ذاتها التابعة للجيش الرابع السوفيتي، حيث تمتلك القوات المسلحة ثلاثة فروع: القوة البرية والقوة الجوية وقوة الدفاع الجوي الأذربيجاني (فرع موحد) والقوة البحرية، وإلى جانب القوات المسلحة هناك العديد من المجموعات الفرعية العسكرية التي يمكن أن تشارك في الدفاع عن الدولة عند الحاجة، وهي القوات التابعة لوزارة الداخلية والقوات التابعة لدائرة حدود الدولة، والتي تتضمن خفر السواحل، أما الحرس الوطني الأذربيجاني فهو قوة شبه عسكرية أخرى، يعمل بوصفه كياناً شبه مستقل عن الخدمات الخاصة بحماية الدولة وهي وكالة تابعة لرئاسة الجمهورية.

تلتزم أذربيجان بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وقد وقعت جميع اتفاقيات الأسلحة الدولية الرئيسية، وتتعاون أذربيجان بشكل وثيق مع حلف شمال الأطلسي " الناتو " في برامج مثل " الشراكة من أجل السلام "، و " خطة عمل الشراكة الفردية " منذ فقدان " قره باغ "، وأذربيجان تبني قوتها العسكرية، وزيادة الإنفاق العسكري للبلاد على نحو غير مسبوق، فقد بلغ مقدار النفقات العسكرية لأذربيجان لعام 2009 نحو 2.46 مليار دولار أمريكي، وارتفع خلال سنة واحدة (2010 إلى 2011) من 1.59 مليار دولار، بنحو 3.9% من إجمالي الناتج المحلي، إلى 3.1 مليار دولار، بنحو 6.2 من إجمالي الناتج المحلي¹، كما تمتلك أذربيجان صناعاتها العسكرية الخاصة التي تقوم بتصنيع الأسلحة الصغيرة وأنظمة المدفعية والدبابات والدروع وقنابل الطائرات

¹ - فلاديمير موخين - العولمة العسكرية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - مجلة نيزافيسيميا - 22 فبراير 2011 - موسكو.

والطائرات بدون طيار والمركبات العسكرية المختلفة والطائرات والمروحيات العسكرية تمتلك القوات المسلحة الأذرية شراكة تعاون وتدريب مع جيش الحرس الوطني لأوكرانيا.

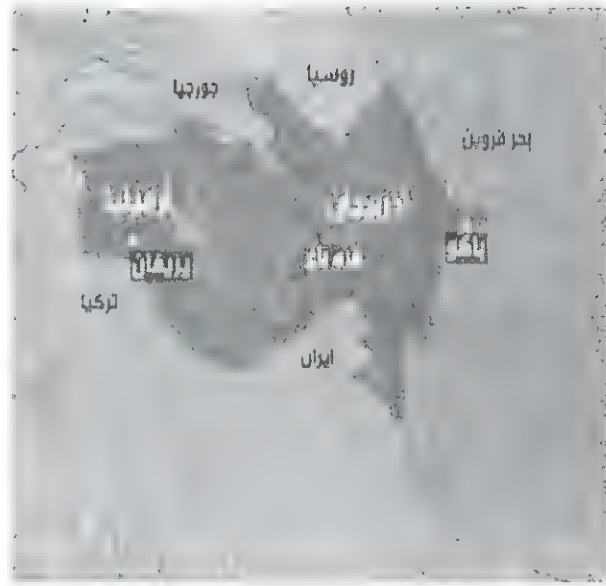
الطفرة الاقتصادية التي تشهدها أذربيجان والناجمة عن الاستثمار الجيد لعائدات بيع النفط والغاز الطبيعي جعلها تزيد من انفاقها العسكري لمواجهة أي احتمالات أخرى بديلة عن المفاوضات المتعلقة باستعادة أراضيها التي تحتلها أرمينيا، فأذربيجان تتطلع إلى المفاوضات التي ترعاها مجموعة " مينسك " على أنها خيار استراتيجي، قد يكون صعباً تقبله لكنه في حالة فشل ذلك الخيار السلمي، فإن أذربيجان لن يكون أمامها خيار آخر سوى الخيار العسكري الذي سوف تلجأ إليه مضطرة لتحرير أراضيها المحتلة التي تشكل نحو 20 % من أراضيها.

في الوقت الحالي تعتبر أذربيجان أن زيادة انفاقها العسكري ليس معناه أن الحرب هي الخيار لحل نزاعها مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم السبعة الأخرى التي تحتلها القوات الأرمينية، ولكن زيادة الإنفاق العسكري هو في حد ذاته من الوسائل السلمية للضغط على أرمينيا لقبول الحلول السلمية التي وضعتها مجموعة " مينسك ".

أرمينيا تستند في تعنتها على قبول التسوية السلمية على عضويتها في معاهدة الأمن الجماعي ووجود القاعدة الروسية العسكرية على أراضيها باعتبارهما يشكلان ضماناً لها من ضربة أذربيجانية، أو دعماً لها في الصراع المسلح إذا ما أقدمت أذربيجان على الدخول في حرب ضدها، إلا أن هذه الضمانة وهمية على الأرجح، فلا بيلاروسيا ولا كازاخستان ولا غيرهما من دول آسيا الوسطى الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي، لن تغامر بالدخول في حرب إلى جانب أرمينيا ضد أذربيجان وكذلك روسيا ليس من مصالحها الدخول في حرب نتائجها غير مضمونة لصالحها، وعائداتها الاقتصادية غير مغرية ومضمونة لها، كما أن قاعدتها العسكرية على الأراضي الأرمينية تعد ضماناً لأرمينيا في وجه تدخل تركيا في النزاع إلى جانب أذربيجان فقط

أما إذا اندلعت الحرب وبقيت أذربيجانية - أرمنية فقط ، فإن احتمالات تدخل روسيا فيها إلى جانب أرمينيا تعادل الصفر تقريباً¹ ، وهذا ما سوف تحرص عليه تركيا وأذربيجان ، لضمان الحياد الروسي أو علي الأقل عدم التدخل العسكري المباشر في الصراع .

لدي أرمينيا دائماً نوايا غير طيبة تجاه جيرانها من الدول ، فلديها أطماع في أراضي الدول المجاورة ، ومع الجهود التي بذلتها رابطة دول كومنولث الدول المستقلة لضبط تفاعلات الخلافات المتصاعدة بين عدد من دول الرابطة ، ففي قمة موسكو التي عقدت في أبريل عام 1994 ، وقع رؤساء ثمانية دول هي " أذربيجان ، بيلاروسيا ، جورجيا ، كازاخستان ، قيرغيزستان ، طاجيكستان ، أوزبكستان ، روسيا " علي إعلان يتصل بمراعاة السيادة للدول المستقلة ، وقعتة أيضاً " مولدوفا ، أوكرانيا ، تركمانستان " رغم عدم حضورها اللقاء ، وامتنعت أرمينيا عن توقيعها²



الفصل الخامس تطور العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا

¹ - الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية - ألكسندر خرامتشيفين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري - صحيفة موسكو فسكيه نوفوستي - موسكو - 2 نوفمبر 2008 .
² - أزمة التفكك في الكومنولث الروسي : مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة - محمد عبد السلام - مجلة السياسة الدولية - أبريل 1995

شهدت العلاقات الأذربيجانية الأرمنية تطورات كبيرة سعت خلالها أذربيجان لتوطيد علاقات حسن الجوار ، ودعم السلام والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز ، من خلال إبداء حسن النوايا مع أرمينيا التي ترتبط معها بعلاقات الجوار ووجود تداخل للقوميتين الأذربيجانية والأرمنية تعيشان علي أرض كل منهما ، ومن خلال قراءة التاريخ بين الدولتين يتضح مدي المرونة والتسامح التي تعاملت بها أذربيجان مع أرمينيا من أجل الحفاظ علي علاقات المودة بين الشعبين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، لكن الأطماع الأرمنية كانت دائما تقف أمام تحقيق هذا الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من العالم ، والذي يتضح من خلال هذا العرض لتسلسل الأحداث التاريخية بين أذربيجان وأرمينيا :

28 مايو 1918 : إعلان استقلال جمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وفي نفس اليوم أعلن استقلال جمهورية أرمينيا .

29 مايو 1918 : سلمت حكومة جمهورية أذربيجان الديمقراطية مدينة " إيريفان " (يريفان عاصمة أرمينيا حاليا ، وقد كان 30% من سكان هذه المدينة أعراقا مختلفة بما فيهم الأرمن بينما كان ، 70% وهم أغلبية السكان من الأذريين) إلى حكومة جمهورية أرمينيا التي أعلنت استقلالها دون أن تتمتع بمركز سياسى .

4 يونيو 1918 : معاهدة سلام " باتوم " بين الامبراطورية العثمانية وبين الجمهوريات القوقازية الثلاث " أرمينيا وأذربيجان وجورجيا " ، حيث كانت الامبراطورية العثمانية أول دولة اعترفت باستقلال جمهوريات جنوب القوقاز ، وفقا للمعاهدة التي وقع عليها من الجانب الأرمنى رئيس وزراء حكومة " داشناك " ، وتم تحديد حدود أرمينيا ، وبناء عليه تكون المساحة الاجمالية لهذه الدولة قد تحددت بنحو 10.000 كم " عشرة آلاف كيلو متر مربع وتتكون من مدينة " يريفان " ومقاطعة إيتشميازين بكثافة سكانية 40.000 " أربعين ألف " نسمة ، وبطبيعة الحال فإن " قره باغ الجبلية " كانت جزءا من جمهورية أذربيجان الديمقراطية .

من يونيو إلى يوليو 1918 : على عكس الشروط والبنود المتفق عليها للعلاقات السلمية وحسن الجوار ، بدأت جمهورية أرمينيا عدوانا على نطاق واسع ضد أذربيجان واحتلال مدينة " ناختشيفان " ، وشن هجمات هائلة على القرى الأذربيجانية فى " زانجازور " و " قره باغ الجبلية " ، نجم عنها تدمير 115 قرية وقتل 7729 مدنيا أذربيجانياً ، وحوالى 50 ألف نسمة تم تهجيرهم وتشريدهم من أراضيهم وموطنهم .

11 يناير 1920 اعترف المجلس الأعلى لعصبة الأمم بالأمر الواقع لاستقلال جمهورية أذربيجان .

27 أبريل 1920 احتلال أذربيجان من قبل الجيش الحادى عشر الأحمر لروسيا السوفيتية
28 أبريل 1920 انتهاء وجود جمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وقيام الحكم السوفيتى فى أذربيجان .

5 يوليو 1921 : قرر المكتب القوقازى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى " البلاشفة " ؛ انطلاقا من الحاجة للحفاظ على السلام بين المسلمين والأرمن والروابط الاقتصادية بين الأراضى السهلية وأراضى " قره باغ الجبلية " التى تمثل روابط متصلة لا يمكن فصل عراها مع الأذربيجانيين ؛ والحفاظ على مناطق " قره باغ الجبلية " داخل حدود جمهورية أذربيجانية السوفيتية الاشتراكية ، ومنحها حكما ذاتيا إقليميا على نطاق واسع ، وفى نفس الوقت يمنح حق الحكم الذاتى للأرمن القاطنين منطقة " قره باغ الجبلية " ، ذات الأغلبية السكانية للأذربيجانيين فى أقاليم " زانجازور " وجزء من مقاطعة " كازاخ " (إجمالى مساحتها 9 آلاف كيلو متر مربع) ، تم اعطاؤها إلى أرمينيا و بإجمالى 20 ألف كيلو متر مربع وذلك من الأراضى الأذربيجانية فى سنوات العهد السوفيتى .

7 يوليو 1923 : قرار اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الذى ينص على : تشكيل إقليم ذات حكم ذاتى فى منطقة " قره باغ الجبلية " بإدارة مركزية فى " خاكاندى " (تم إعادة تسمية المدينة من " خاكاندى " إلى " ستيباناکرت " نسبة إلى اسم ستيبان شاوميان الزعيم البلشفى الشهير فى سبتمبر 1923

(، وفى نفس الوقت تم رفض منح 500 ألف من الأذربيجانيين الذين عاشوا فى مناطق متقاربة فى أرمينيا حتى حق الاستقلال الثقافى من كل حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والحكومة السوفيتية الاشتراكية الأذربيجانية .

خلال الفترة بين عام 1948 حتى عام 1953 عاش السكان الأذربيجانيون فى أرمينيا دائما تحت ضغوط قاسية ، وذلك نتيجة للترحيل الجماعى القسرى الهائل الجبرى للأذربيجانيين من أرمينيا ، وفقا للبيانات الرسمية فقد تم إعاءة توطين أكثر من 50 ألف أذربيجانى من أرمينيا فى أقاليم الأراضى السهلية " كور أراز " بأذربيجان فيما بين أعوام 1948 و 1953 ، وكانت تلك الحقبة فترة كافية من وجهة نظر الأرمن حتى تبدأ معركة الإستيلاء على أراضى أذربيجان التى تم ترحيل الأذربيجانيين منها وإيجاد أمر واقع على الأرض باعتبارها ذات أغلبية أرمينية .

18 نوفمبر 1987 : صدر بيان عن " أ . أجانبيجان " مستشار الكرملين بمناسبة توحيد " قره باغ الجبلية " مع الجمهورية الأرمينية السوفيتية الاشتراكية ، ولعب هذا البيان دورا هاما فى إطلاق نيران الحقد والكراهية وإذكاء نار الصراع .

نوفمبر ، ديسمبر 1987 : إندلاع مظاهرات تنادى بنزع ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وضمها إلى الجمهورية الأرمينية السوفيتية الاشتراكية ، وجرت تلك المظاهرات فى " يريفان " بأرمينيا .

يناير 1988 : ترحيل جماعى هائل للأذربيجانيين الذين عاشوا فى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية إلى أذربيجان ، وقرار من السلطات تم توطين هؤلاء اللاجئين فى " باكو " ، و " سومغايت " .

فبراير 1988 : سقوط أول ضحايا الصراع ، وقتل مدنيين أذربيجانيين فى " عسكران " قره باغ الجبلية " .

28 ، 29 فبراير 1988 : اندلاع الفوضى والاضطرابات الهائلة فى " سومغايت " ونتيجة لذلك قتل 32 شخصا من أعراق مختلفة بما فيهم الأرمن والأذربيجانيين والروس حيث

كان يقود جماعة المجرمين المتعصب الأرمني " إدوارد قريقوريان " الذى قتل بنفسه خمسة من الأرمن واغتصب ست نساء أرمنيات .

18 يوليو 1988 : اللقاء الموسع لرئاسة مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، الذى أكد على ان ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى هى جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

27 حتى 29 نوفمبر 1988 : قتل 33 شخصا نتيجة للمذابح الموجهة ضد المدنيين الأذريين فى مدن " جوجارك ، وسبيتاك ، وستيباتافان " فى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية .

ديسمبر 1988 : أرغم أكثر من 220 ألف أذربيجانى من أصول عرقية على مغادرة أراضيهم فى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية .

29 يوليو 1989 : أغلقت خطوط السكك الحديدية التى تربط بين أذربيجان وأرمينيا بسبب الهجوم المتكرر على القطارات فى الأراضى الأرمنية ، وكان ذلك بداية عزل جمهورية " ناختشيفان " ذات الحكم الذاتى عن جمهورية أذربيجان من قبل أرمينيا .

1 ديسمبر 1989 : أجاز المجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية قرارا ينص على إعادة توحيد جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية وولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، وكان ذلك إنتهاكا لكل الأعراف والمعايير ومبادئ القانون الدولى أعلنت أرمينيا رسميا مطلبها ضد التكامل الإقليمى للدولة المجاورة .

13 يناير 1990 : نزع سلاح شرطة " باكو " بأمر من مكتب الداخلية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ونتيجة لذلك ، كان من المستحيل فى الأيام القليلة التالية منع أحداث الفوضى وانعدام النظام فى باكو .

20 يناير 1990 : غزا الجيش السوفيتى " باكو " وقام بأبشع مذبحه ضد المئات من السكان المدنيين المحليين ، وكان الأطفال والنساء وكبار السن هم أول الضحايا لأعمال التخريب والقتل المتعمد ، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حوالى 150 شخصا قتلوا

و 700 شخصا جرحوا فى تلك المجزرة التى أطلقت عليها الصحافة العالمية اسم " يناير الأسود " نظراً لبشاعة ما تم فيه ذلك الشهر على أيدي القوات السوفيتية .

2 سبتمبر 1991 : أعلن الأرمن تأسيس وإقامة ما يسمى بجمهورية " قره باغ الجبلية " فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى التابعة لجمهورية أذربيجان ، وتم تشكيل جماعات مسلحة غير شرعية أو قانونية من حوالى 15 ألف شخص على أنها قوات للدفاع عن النفس من جمهورية " قره باغ الجبلية " .

23 سبتمبر 1991 : اجتماع رؤساء أذربيجان وأرمينيا فى " جيلز نوفودسك " فى روسيا بواسطة من الرئيس الروسى و رئيس كازاخستان ، وتم التوصل إلى اتفاقية لتسوية الصراع بالطرق السلمية .

أكتوبر ، نوفمبر 1991 : بالرغم من الاتفاقية التى تم التوصل إليها بحضور الرئيس الروسى ورئيس كازاخستان ، شنت القوات المسلحة الأرمنية هجمات هائلة ضد السكان الأذربيجانيين فى مقاطعات " خوجافند " (مارتوفى) ، و " هادروت " فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، وتم احتلال وتدمير ما يقرب من 30 قرية و طرد سكان هذه القرى من بيوتهم .

20 نوفمبر 1991 : فتح المتطرفون الأرمن النيران على مروحية مدنية من طراز MI-8م والتى كان على متنها مجموعة من الأشخاص ذوى المراتب الرفيعة من روسيا وكازاخستان بقيادة رئيسية من أذربيجان ، وذلك من قرية " قاراكاند " فى مقاطعة " خوجافاند " بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، الأمر الذى أدى إلى مقتل 22 شخصية كانت على متن المروحية ، وكان ذلك الأمر بمثابة نهاية الخطوة الأولى لمحاولة التسوية السلمية للصراع الأذربيجانى الأرمنى ، والتى بدأت فى " جيلز نوفودسك " ، حيث كان ذلك الحادث بداية المزيد من تصعيد العنف .

30 ، 31 يناير 1992 : اللقاء الثانى لمجلس " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ ، وفيه تم قبول كل من أذربيجان وأرمينيا فى " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، والتى كانت تعرف باسم " مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا " .

25 ، 26 فبراير 1992 : بعد فترة من قبول أرمينيا في " مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا " قامت القوات المسلحة الأرمينية بارتكاب مذبحه قتل جماعي ضد السكان المدنيين في مدينة " خوجالي " ، تلك المدينة الأذربيجانية التي تقع ضمن ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي السابقة ، وبالمساعدة المادية من الفرقة 366 المسلحة الروسية التي انتشرت في مدينة خاكاندي ، حيث قتل الجيش الأرميني بوحشية 613 شخصا من بينهم 63 طفلا ، و 106 امرأة ، و 70 من كبار السن ، وتم تدمير هذه المدينة تدميراً كاملاً ، وجرح 487 شخصا بما فيهم 76 طفلا ، واحتجاز 1275 شخصا كرهائن ، ومازال 150 شخص في عداد المفقودين ولا يعرف مصيرهم حتي الآن .

28 فبراير 1992 : اللقاء السابع للجنة " منظمة الأمن و التعاون في أوروبا " من كبار المسؤولين في براغ ، وفيه تم دعوة كافة الأطراف لوقف إطلاق النار في إقليم " قره باغ الجبلية " في أذربيجان دون تأخير ، واحترام الحرمات الداخلية وعدم انتهاكها وكذلك عدم انتهاك الحدود الخارجية التي يمكن أن تتغير بالطرق السلمية وبالموافقة المشتركة ، ونبد الإدعاءات الإقليمية ، بما في ذلك الامتناع عن كل أنواع الدعاية العدائية .

نهاية فبراير 1992 : خروج فرقة المدفعية 366 التابعة للقوات المسلحة الروسية من مدينة " خاكاندي " إلى روسيا ، وكذلك نقل غير قانوني لعدد 25 دبابة و 89 مركبة قتال مشاة مدرعة و 28 مركبة مدرعة و 45 مدفعية هاون ، تم إرسالها للإنفصاليين الأرمن .

11 مارس 1992 : إعلان لجنة وزراء المجلس الأوروبي في التعبير عن قلقها العميق بشأن التقارير الواردة حديثاً عن القتل العشوائي دون تمييز ، وعن غضبها والإدانة الصارمة ضد العنف وضد الهجمات الموجهة للسكان المدنيين في منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان .

24 مارس 1992 : انعقاد أول اجتماع إضافي في هلسنكي لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وإصدار قرار بعقد مؤتمر حول الصراع الدائر في " قره باغ الجبلية " تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " دول مجلس التعاون الأوروبي " .

7 مايو 1992 : لقاء رئيسي دولتي أرمينيا وأذربيجان في طهران بوساطة إيرانية ، وقد كرس الاجتماع لتطبيع الوضع الراهن في " قره باغ الجبلية " ومن أجل التسوية السلمية للصراع الدائم ، ووقع رئيسي الدولتين بيانا رسميا في نهاية اللقاء .

8 مايو 1992 : في نفس الوقت الذي وقع فيه البيان الرسمي المشترك في طهران ، قامت أرمينيا باحتلال مدينة " شوشا " في إقليم " قره باغ الجبلية " ، والتي تبلغ نسبة السكان الأذربيجانيون بها 91.7% من إجمالي عدد سكانها ، ونتيجة لاحتلال مدينة " شوشا " تم طرد أكثر من 20 ألف نسمة من الأذربيجانيين من بيوتهم وأراضيهم .

17 مايو 1992 : أثناء المناقشات حول التسوية السلمية للصراع الدائر في اجتماع لجنة كبار المسؤولين لدول التعاون الأوروبي في " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في هلسنكي ، قامت القوات المسلحة الأرمينية باحتلال إقليم " لاشين " ، ونتيجة لهذا الاحتلال أجبر 63.341 من السكان المدنيين على ترك بيوتهم وأرضهم .

19 سبتمبر 1992 : اتفاق على وقف الأعمال العسكرية لفترة شهرين " مع فقرة تمديد لاحقة " تم التوصل إليها في " سوتشي " في روسيا بوساطة روسية ومشاركة وزيرى الدفاع لكل من أذربيجان وأرمينيا .

9 إلى 12 ديسمبر 1992 : خرقت أرمينيا الاتفاقية التي تم التوصل إليها في " سوتشي " وقامت باحتلال 8 قرى من مقاطعة " زانجلان " في أذربيجان .

27 مارس وحتى 3 أبريل 1993 : في نفس الوقت الذي تدور فيه محادثات السلام في جنيف احتلت أرمينيا مقاطعة " كليجار " في أذربيجان ، وطردت 60.698 نسمة من المواطنين الأذربيجانيين من محل إقامتهم الدائمة .

6 أبريل 1993 : قام رئيس مجلس الأمن الدولي بإلقاء بيان يدين فيه احتلال " كليجار " .

15 أبريل 1993 : إعلان لجنة وزراء المجلس الأوروبي بشأن تدهور الصراع في إقليم " قره باغ الجبلية " وخاصة امتداد منطقة القتال إلى مقاطعة " كليجار " من جمهورية أذربيجان ، وإرفاق طلب رئيس مجلس الأمن الدولي من أجل الوقف الفوري لكل

الأعمال العدائية ، وإصدار نداء بإنسحاب كل القوات التي تعرض سلامة وأمن الإقليم للخطر .

25 إلى 29 أبريل 1993 : تبنت منظمة التعاون الإسلامي " منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً " قراراً يدين بشدة العدوان الأرميني مؤخراً ضد أذربيجان واحتلاله للأراضي الأذربيجانية .

30 أبريل 1993 : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 822 الذي يطالب بالإنسحاب الفوري لكل قوات الاحتلال الأرميني من " كليجار " ، والمناطق الأخرى التي تم احتلالها مؤخراً في أذربيجان .

11 يونيو 1993 : صدور بيان عن مجلس تعاون حلف شمال الأطلسي " الناتو " الذي جاء فيه ما يلي " نحن نساند بقوة قرار مجلس الأمن رقم 822 ، والذي يجب أن يطبق بحذافيره ، وبدون أي تغيير من كل دول وأطراف الصراع ، وندعو إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية ، كما ندعو جميع قوات الاحتلال للإنسحاب من " كليجار " والمقاطعات الأخرى التي تم احتلالها مؤخراً من أذربيجان " .

23 يوليو 1993 : احتلال أرمينيا لمقاطعة " أغدام " في أذربيجان مباشرة عقب زيارة السيد " م. رافائلي " رئيس مجموعة " مينسك " التابعة إلى " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، حيث تم تشريد 158 ألفاً من السكان المدنيين الأذربيجانيين من منازلهم بالقوة 24 يوليو 1993 : صدور بيان رئيس مجموعة " مينسك " لدول " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " عن العدوان واحتلال مدينة " أغدام " الأذربيجانية .

29 يوليو 1993 : صدور القرار رقم 853 من مجلس الأمن الدولي الذي طالب بالانسحاب الفوري والتام والغير مشروط لكل قوات الاحتلال من مقاطعة " أغدام " والمقاطعات الأخرى التي تم احتلالها مؤخراً من جمهورية أذربيجان .

18 أغسطس 1993 : صدور بيان عن رئيس مجلس الأمن الدولي حول الانسحاب التام والفوري غير المشروط لكل قوات الاحتلال من مقاطعة " أغدام " ومن كل المقاطعات التي تم احتلالها مؤخراً من جمهورية أذربيجان .

23 إلى 26 أغسطس 1993 : بالرغم من كل التحذيرات التي ذكرت فقد مضت أرمينيا في عدوانها واحتلت مقاطعة " فضولي " و مقاطعة " جبرائيل " في أذربيجان ، ونتيجة لهذا الاحتلال تم تشريد 209.985 نسمة من المواطنين المدنيين الأذربيجانيين وتهجيرهم قسراً عن أراضيهم وموطنهم .

25 ، 26 أغسطس 1993 : تجاهل أرمينيا طلب رئيس المجلس المخول من قبل " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " الموجه للرئيس الأرميني " تير بتروسيان " بعدم تقدم القوات المسلحة لاحتلال إقليم " قوبادلي " وإقليم " زانجيلان " في أذربيجان .

31 أغسطس 1993 : احتلال القوات الأرمينية مقاطعة " قوبادلي " في أذربيجان ، وقد نجم عن ذلك الاحتلال تشريد 31.364 نسمة من المواطنين المدنيين الأذربيجانيين وإبعادهم عن بيوتهم وأرضهم .

14 أكتوبر 1993 : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 874 الذي دعى إلى التطبيق الفوري للخطوات العاجلة والمتبادلة والمنصوص عليها في الجدول الزمني المعد لمجموعة " مينسك " من " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، والتي تشمل انسحاب القوات الأرمينية عن الأراضي الأذربيجانية التي احتلتها مؤخراً .

28 أكتوبر حتي أول نوفمبر 1993 : قامت القوات المسلحة الأرمينية باحتلال مدينة " هوراديز " و مقاطعة " زانجيلان " من أذربيجان ، والذي نتج عنه اضطراب 24.924 نسمة من السكان المدنيين الأذربيجانيين للفرار وترك بيوتهم وأرضهم .

11 نوفمبر 1993 : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 884 الذي أدان احتلال القوات المسلحة الأرمينية مقاطعة " زانجلان " ومدينة " هوراديز " ، والهجمات على المدنيين وقصف أراضي في جمهورية أذربيجان ، وطالب القرار بالانسحاب من جانب واحد لقوات الاحتلال من مقاطعة " زانجلان " ومن مدينة " هوراديز " و انسحاب قوات الاحتلال من المناطق المحتلة مؤخراً من جمهورية أذربيجان .

10 ، 11 يناير 1994 : تبني رؤساء دول وحكومات مجلس تعاون حلف شمال الأطلسي " الناتو " الإعلان الذي نص علي " إدانة استخدام القوة من أجل مكاسب إقليمية " .

واحترام التكامل الإقليمي واستقلال وسيادة أرمينيا وأذربيجان وجورجيا أمر جوهرى من أجل إرساء السلام والاستقرار والتعاون فى الإقليم .

15 إبريل 1994 : إعلان " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " إحترام سيادة وتكامل الأراضى ، وعدم انتهاك حرمة الحدود للدول المشاركة فى " رابطة كومنولث الدول المستقلة " وكانت أرمينيا هى الدولة الوحيدة من " رابطة كومنولث الدول المستقلة " التى لم تنضم إلى هذا الإعلان .

12 مايو 1994 : اتفاقية وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان تدخل حيز التنفيذ .

9 ، 10 نوفمبر 1994 : الاجتماع الوزارى لمجلس حلف شمال الأطلسى " النيتو " يتبنى الإعلان ، حيث وافق الوزراء على تطبيق وقف إطلاق النار نافذ المفعول ، وبدء مفاوضات بناءة تتسم بروح التوافق هى من الأمور الأساسية لخلق ظروف مواتية وضرورية من أجل عملية السلام المعروفة " الخطوة خطوة " ، التى تؤدى إلى الحل الدائم ، ويشمل ذلك أيضا الحد من الصراع وانسحاب القوات المسلحة من الأراضى التى احتلت بالقوة ، وعودة الأشخاص الذين تم تهجيرهم وتشريدهم من بيوتهم وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن الدولى .

5 ، 6 ديسمبر 1994 : قمة بودابست لدول " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، حيث تم تبني قرار بشأن تكثيف عمل دول " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والخاص بالصراع الدائم فى " قره باغ الجبلية " ، وفقا لهذه الوثيقة تم إنشاء القانون الخاص بالرؤساء المساعدين لمجموعة " مينسك " ، وذلك للبدء فى مفاوضات عاجلة من أجل التوصل إلى قرارات للاتفاقية السياسية لحسم وقف الصراع المسلح بين جميع الأطراف ، والسماح بانعقاد مجموعة " مينسك " ، ولذلك تبنت قمة بودابست إطار عمل قانونى ذو مرحلتين لعملية التسوية :

المرحلة الأولى : الحد من النتائج المترتبة على الصراع المسلح ، وذلك بتطبيق الاتفاقية ، بمعنى تحرير كامل لكل الأراضى المحتلة وتأكيد عودة المهجرين والمشردين والمبعدة إلى بيوتهم .

المرحلة الثانية : عقد مجموعة " مينسك " من أجل تسوية نهائية وشاملة للصراع وتبنت قمة بودابست أيضا قرارا بإقرار عملية حفظ السلام من دول " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " بعد التوصل إلى اتفاقية سياسية .

2 ، 3 ديسمبر 1996 : قمة لشبونة لدول " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، حيث قدم رئيس مجموعة دول " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " بيانا أيده جميع أعضاء الدول الـ (53) ماعدا أرمينيا وأذربيجان ، بسبب الاعتراض على ثلاثة مبادئ لتسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان هي :

1 - تكامل أراضى جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان .

2 - تحديد الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " فى اتفاقية قائمة حول حق تقرير المصير الذى يمنح " قره باغ الجبلية " أعلى درجة من الحكم الذاتى داخل حدود أذربيجان .

3 - ضمان أمن " قره باغ الجبلية " وجميع سكانها ، ويشمل ذلك الالتزامات المتبادلة من قبل كل الأطراف لشروط التسوية .

يناير 1997 : قدم قانون " الثلاثية " المشاركة فى رئاسة مجموعة " مينسك " لدول " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " " روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا " 2 إبريل 1997 : تقرير رئيس لجنة الدفاع لمجلس الدومة " البرلمان الروسى " السيد ليف روخلن بخصوص تسليم روسيا أسلحة غير قانونية إلى أرمينيا ، بقيمة تساوى مليار دولار ، وبعد ذلك تم اغتيال السيد روخلن فى ظروف غامضة .

22 إبريل 1997 : تبنت الهيئة البرلمانية للمجلس الأوروبى القرار رقم 119 حول الصراعات فى القوقاز ، حيث أكدت على أن تسوية الصراعات فى الإقليم يجب أن تكون على أساس المبادئ التى انطلقت فى عام 1975 ، بالفصل الأخير لوثيقة هلسنكى وميثاق باريس لسنة 1990 ، وقد تضمنت :

1- عدم انتهاك حرمة الحدود .

2- ضمان أمن جميع الشعوب في المناطق المعنية ، خاصة من خلال قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات .

3- الوضع القانوني للحكم الذاتي الشامل لكل من أبخازيا و " قره باغ الجبلية " وتمكين التفاوض بشأنها من قبل جميع الأطراف المعنية .

4- حق العودة للاجئين والأشخاص الذين تم تشريدتهم واجلاؤهم عن مساكنهم وإعادة إدماجهم ومراعاة حقوق الإنسان .

1. يونيو 1997 : قدم الرئيس المشارك " خطة متكاملة " لتسوية الصراع وكانت الفكرة الأساسية وراء الاقتراح هي العمل في مفاوضات متوازية على مسألتين محورتين للمواجهة :

الأول : انسحاب القوات المسلحة من الأقاليم المحتلة .

الثاني : بذل جهود مكثفة من أجل الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد قبلت أذربيجان العرض مع بعض الاستثناءات على عكس أرمينيا التي رفضت هذه الخطة بكاملها .

19 سبتمبر 1997 : قدم الرئيس المشارك خطة تسوية " الحل متعدد المراحل " و تضع هذه الخطة تصورا لتسوية الصراع على مرحلتين وفقا للمخطط التالي :

المرحلة الأولى : انسحاب القوات المسلحة المحتلة من المقاطعات الستة ، الواقعة خارج " قره باغ الجبلية " السابقة " نطاق ولاية قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي " ، باستثناء لاتشين ، وعودة السكان المدنيين واستعادة صلات وروابط الاتصال الرئيسية في منطقة الصراع .

المرحلة الثانية : تحديد وتعريف الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " ، وكذلك أيضا مدينتي " لاتشين " ، و " شوشا " .

10 أكتوبر 1997 : بيان ستراسبورج المشترك لرئيس أذربيجان ورئيس أرمينيا لدعم خطة " الحل متعدد المراحل " لتسوية الصراع .

أشار الرئيس الأرميني " بيتروسيان " إلى أهمية حل وحسم النزاع القائم على أساس " الحل متعدد المراحل " وذلك في مقال بعنوان " حرب أم سلام " ، وفيما بعد اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط الدوائر السياسية والعسكرية المتشددة ، وأصبح رئيس الوزراء " روبيرت كوتشاريان " (وهو من سكان إقليم " قره باغ الجبلية " في أذربيجان وزعيم الانفصاليين حتى قبل هذا التعيين) رئيسا للبلاد بالإنابة ، وبعد أن فاز بفترة وجيزة في الانتخابات الرئاسية أصبح مركز أرمينيا في تسوية الصراع أكثر صلابة ، وفيما بين أعوام 1997 حتى 2002 لم يعقد اجتماع لمجموعة " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " بتشكيلها الكامل .

إيريل ، مايو 1998 : أعلنت أرمينيا رسميا رفضها لموافقة الرئيس السابق للجمهورية " تير بتروسيان " على تسوية " الحل متعدد المراحل " .

9 نوفمبر 1998 : قدم الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " إلى المجلس المساعد خطة جديدة للتسوية تحت اسم " الوضع العام " ، وقد رفض الجانب الأذربيجاني قبول هذا العرض باعتباره قاعدة للمفاوضات ، ذلك بسبب عدم اتساقه مع أعراف ومبادئ القانون الدولي والتشريع الوطني ، وأكدت أذربيجان استعدادها لاستئناف المفاوضات ضمن إطار مجموعة " مينسك " لمنظمة " الأمن والتعاون في أوروبا " على أساس الاقتراح السابق لنائب رئيس المجلس المساعد الخاص بخطة تسوية " الحل متعدد المراحل " .

خلال الفترة من عام 1999 وحتى عام 2002 جرت محادثات مباشرة بين رئيس أذربيجان ورئيس أرمينيا ، حيث تم عقد جولات ولقاءات بينهما لأكثر من عشرين مرة دون تحقيق أية نتائج ملموسة علي أرض الواقع ، فكان الهدف الأرميني من تلك اللقاءات هو اكتساب مزيد من الوقت ، والترويج لذي الرأي العام الدولي أن أرمينيا حريصة علي التسوية السلمية ، في حين أنها أعاققت كل جهود التسوية السلمية .

8 مارس 2002 : في البحث عن دفع عملية السلام اقترح الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " اقترح علي المجلس تعيين ممثلين خاصين لرئيسي أذربيجان وأرمينيا ، وذلك

للمفاوضات حول الصراع ، وقد التقى الممثلان الشخصيان للرئيسين ثلاث مرات خلال عام واحد ، مرتين في مدينة براغ في شهرى مايو ، ويوليو ، ومرة في فيينا في شهر نوفمبر 2002 .

12 يوليو 2002 : في الوثيقة النهائية للجنة التعاون الأوروبية الأذربيجانية قرر الاتحاد الأوروبي تأكيده على دعمه وتأييده لوحدة الأراضي الأذربيجانية وتكامل أراضيها باعتباره أساسا للحل السلمي للصراع .

2 أغسطس 2002 : أدان الاتحاد الأوروبي إقامة ما يسمى " الانتخابات الرئاسية " في إقليم " قره باغ الجبلية " التابع لجمهورية أذربيجان .

23 يناير 2003 : عقد المكتب الموسع لوزراء لجنة المجلس الأوروبي جلسة خاصة في ستراسبورج للنظر في الوفاء بالتزامات التي تعهدت بها كل من أذربيجان وأرمينيا لتسوية الصراع الأذربيجاني الأرميني سلميا .

30 يناير 2003 : عبر السكرتير العام للمجلس الأوروبي عن أسفه للإعلان الذي صدر مؤخرا حول التناظر العرقي بين الأرمن والأذربيجانيين ، والذي أدلى به " روبرت كوتشاريان " رئيس أرمينيا ، وفي إشارة للانتخابات الرئاسية المرتقبة في أرمينيا التي تحدد موعدها في التاسع عشر من فبراير 2003 ، أبرز فولتر تشومار في حديثه قائلا " إن استدعاء صفحات مظلمة من التاريخ الأوروبي لن يمثل استراتيجية انتخابية جيدة " .

19 فبراير حتي 5 مارس 2003 : الانتخابات الرئاسية في أرمينيا : في الجولة الثانية من الانتخابات ، تم انتخاب " روبرت كوتشاريان " رئيسا لجمهورية أرمينيا لفترة رئاسية ثانية ، وذكر المراقبون من " المجلس البرلماني الأوروبي " ، ومن " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، " مكتب المؤسسات الديمقراطية " ، في تقاريرهم أن الانتخابات قد جرت بمعايير غير قياسية وبصورة استثنائية بدرجة خطيرة للغاية ، الأمر الذي يكشف عن أن انتخاب " كوتشاريان " كان ضروريا من قبل بعض المنظمات والمؤسسات المتشددة داخل أرمينيا ، والتي لا تريد تسوية سلمية لنزاع " قره باغ الجبلية " .

19 يونيو 2003 : قدمت الحكومة الائتلافية بأرمينيا خطة العمل إلى البرلمان للأربع سنوات القادمة ، ويقر القسم الخاص بـ " الدفاع والأمن " بذلك البرنامج من خطة عمل الحكومة بأنه كما في السنوات السابقة ترى الحكومة أن حل مشكلة " قره باغ الجبلية " يجري ضمن عملية المفاوضات السلمية ، و تؤكد على الاعتراف الدولي وحقوق شعب (أرتساخ) " قره باغ الجبلية " في حق تقرير المصير ، وضمان الأمن لسكان " جمهورية قره باغ الجبلية " ، وأن احتمال تبعية " جمهورية قره باغ الجبلية لأذربيجان غير وارد " .

وأثناء تقديم برنامج الحكومة تحدث رئيس الوزراء الأرميني " ماركرين " عن الصراع الأرميني الأذربيجاني حيث قال : لا ينبغي أن تكون " قره باغ " جزءا من أذربيجان ، و يجب أن تكون لها حدود عامة مع أرمينيا ، وأن يصبح حق تقرير المصير لأرمن " قره باغ " معترفا به من قبل العالم .

19 أغسطس 2003 : خلال المراقبة التي قام بها مكتب الممثل الشخصي والرئيس المناوب لمجلس " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " حول الحدود الأرمينية الأذربيجانية في إقليم " توفوز " في أذربيجان ، قام الجانب الأرميني بخرق وقف إطلاق النار مرة أخرى ، و نتيجة لذلك فقد توقفت على الفور عملية مراقبة وقف إطلاق النار ، ولسوء الحظ أنكر رئيس " مجلس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " المناوب " أندري كاسبرشيك " هذه الحقيقة في تقريره المعلوماتي .

سبتمبر 2003 : تم تعيين الروسي " ميرزلياكوف " رئيساً للمجلس المساعد لمجموعة " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، بدلاً من " جربكوف " ، وخلال زيارته للإقليم عقدت سلسلة اجتماعات للمسؤولين الأذربيجانيين في الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2003 .

15 أكتوبر 2003 : الانتخابات الرئاسية في أذربيجان ، وانتخاب " إلهام علييف " رئيسا لجمهورية أذربيجان لأول فترة رئاسية له .

11 ديسمبر 2003 : أول لقاء للرئيس الأذربيجاني " إلهام علييف " مع نظيره الأرميني " روبرت كوتشاريان " في جنيف .

16 إبريل 2004 : اجتماع وزراء الخارجية لأرمينيا وأذربيجان ومشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في براغ .

28 إلى 30 إبريل 2004 : اجتماع رئيس أذربيجان وأرمينيا في وارسو .

12 إلى 13 مايو 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في ستراسبورج .

21 يونيو 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في براغ .

28 ، 29 يونيو 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بحضور وزير الخارجية التركي السيد عبد الله جول في اسطنبول .

3 إلى 12 أغسطس 2004 : تدريبات هيئة القيادة التي قامت بها القوات المسلحة الأرمينية في الأراضي المحتلة من جمهورية أذربيجان .

وقد لفتت وزارة الشؤون الخارجية الأذربيجانية في بيان لها انتباه المجتمع الدولي لحقيقة أن ممارسة هذه التدريبات ما هي إلا دليلا واضحا آخر على عدوان جمهورية أرمينيا ضد جمهورية أذربيجان وعلى احتلالها لأراضيها .

8 أغسطس 2004 : انتخابات هيئات الحكم الذاتي المحلي التي أقامها نظام السلطات الأرمينية الانفصالية في الأراضي المحتلة من أذربيجان .

وقد أبرز بيان لوزارة الشؤون الخارجية الأذربيجانية أن مثل هذا النوع من الانتخابات لا يمكن أن يمثل أى جزء من الشرعية لأنها على تناقض تام وكامل مع أعراف ومبادئ القانون الدولي ، وأيضاً مع التشريع الوطني لجمهورية أذربيجان ، وطالما أن هذه الانتخابات أقيمت في ظل ظروف العدوان المستمر والاحتلال والإقصاء الجبرى لثلث السكان الأصليين في إقليم " قره باغ الجبلية " الذين هم من أصل أذربيجاني .

3 أغسطس 2004 : اجتماع وزيرا خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في براغ .

15 سبتمبر 2004 : اجتماع رئيسا أرمينيا وأذربيجان ضمن قمة " رابطة كومنولث الدول المستقلة " في أستانا ، حيث طالب رئيس أرمينيا " روبرت كوتشاريان " بإرجاء الاجتماع القادم في براغ (كان مقرراً له 25 أكتوبر 2004) لوزيرى خارجية أذربيجان وأرمينيا ، وذلك للحاجة إلى تحليل وفهم نتائج الاجتماعات السابقة لوزيرى خارجية البلدين .

14 أكتوبر 2004 : طالبت أذربيجان ضم بندا إضافيا إلى أجندة الجلسة رقم 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان " الوضع في الأراضي المحتلة في أذربيجان " .

29 أكتوبر 2004 : بناء على توصيات اللجنة العامة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرج بندا إضافيا في أجندتها الحالية بعنوان " الوضع في الأراضي المحتلة في أذربيجان " ، واتخذ هذا القرار بتصويت غير مسبوق بغالبية 43 صوتا لصالح القرار مقابل صوتا واحدا ضد القرار ، و هو " صوت أرمينيا " ، وامتناع 99 دولة عن التصويت .

19 نوفمبر 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا و وزير خارجية أذربيجان في برلين .

23 نوفمبر 2004 : البند الإضافي رقم 163 بعنوان " الوضع في الأراضي المحتلة في أذربيجان " ، تمت مناقشته في الجلسة التاسعة والخمسين من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وألقى وزير الشؤون الخارجية الأذربيجاني خطابا بخصوص مضمون البند الإضافي والممارسات غير الشرعية لأرمينيا في الأراضي المحتلة من أذربيجان .

5 ديسمبر 2004 : اجتماع وزيرى خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في صوفيا .

6 ، 7 ديسمبر 2004 : الاجتماع الثانى عشر للمجلس الوزارى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في صوفيا ، وتبنى بيان المجلس الوزارى الصراع حول " قره باغ الجبلية " الذى يثنى على التقدم الذى تم إحرازه فى تسوية صراع " قره باغ الجبلية " فى عام 2004 ، خاصة اللقاءات الثلاثة ، للرئيس الأرمينى والرئيس الأذربيجانى تحت رعاية الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا

والترحيب بخلق ما يسمى " عملية براغ " التي أتاحت من خلالها أربعة اجتماعات بين وزيرى خارجية البلدين ، وإعادة الدراسة المنهجية لكل المؤشرات والحدود لتسوية مستقبلية .

9 ديسمبر 2004 : اجتماع وزيرى خارجية أرمينيا وأذربيجان فى بروكسل فى الإطار الوزارى لحلف شمال الأطلسى " EAPC مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية " .

11 يناير 2005 : اجتماع وزيرى خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ .

25 يناير 2005 : الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى " PACE " تتبنى القرار رقم 1416 ، حيث أكد القرار على أن استقلال وانفصال أرض إقليمية من الدولة يمكن أن يتحقق فقط من خلال عملية قانونية وسلمية قائمة على الدعم والمساندة الديمقراطية من سكان هذا الإقليم ، وليس عن طريق تأجيج الصراع المسلح الذى يؤدى إلى الإقصاء العرقى ، وإلى ضم هذا الإقليم سواء على نحو شرعى أو غير شرعى ، أى على أساس سياسة فرض الأمر الواقع إلى دولة أخرى . ويدعو المجلس كل من أرمينيا وأذربيجان إلى الاستفادة من عملية " مينسك " ، واجتماع وزيرى خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ويقدمان المقترحات البناءة من كل منها للآخر عن طريق مجموعة " مينسك " بشكل فعال حول التسوية السلمية للصراع . وأكد " ديفيد آتكينسون " الخبير المفوض من قبل الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى " PACE " لدراسة مسألة " قره باغ الجبلية " أن مبدأ حق تقرير المصير يمكن أن يطبق على قضية " قره باغ الجبلية " لأن أذربيجان تقف مع التكامل الإقليمى لأراضيها والذى يعترف به المجتمع الدولى .

30 يناير حتى 5 فبراير 2005 : زيارة بعثة تقصى الحقائق لمجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " بشأن المستوطنات فى الأراضي المحتلة فى أذربيجان ، وذلك فى الأراضي المحتلة " أغدام ، جبرائيل ، فضولى ، زانجيلان ، كلبيجار ، ولاتشين " فى أذربيجان .

2 مارس 2005 : اجتماع وزير خارجية أذربيجان مع الرئيس المشارك لمجلس مجموعة مينسك لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى براغ .

وقدم الرئيس المشارك لمجلس مجموعة " مينسك " تقريراً رسمياً عن بعثة لجنة تقصى الحقائق (FFM) ، وأشار الرئيس المشارك للمجلس فى البيان المشترك إلى أن البعثة وجدت دليلاً على وجود مستوطنين فى الأراضي التى تم معابنتها ، وأوصت البعثة أن أى مزيد من الاستيطان للأراضي المحتلة فى أذربيجان ينبغى أن يوقف ويجرم .

وحثوا الأطراف على إسراع وتعجيل المفاوضات نحو التسوية السياسية ومن ضمنها مسائل أخرى ، لمواجهة مشكلة المستوطنين ولتجنب أى تغييرات فى التركيبة السكانية " الديموغرافية " فى الإقليم ، الأمر الذى قد يزيد من صعوبة بذل أى جهود أخرى لتحقيق تسوية بتفاوض متفق عليه . وفى تعليقات وزير أذربيجان للشئون الخارجية " إيلمار محمد ياروف " اعتبر أن تقرير بعثة تقصى الحقائق موضوعى بشكل عام . وحددت بعثة تقصى الحقائق حوالى 16.000 مستوطناً فى الأراضي المحتلة من أذربيجان خارج إقليم " قره باغ الجبلية " ، ومن الواضح أنه كلما طال بقاؤهم فى الأراضي المحتلة كلما تعمقت جذورهم وارتباطهم بأماكن سكنهم الحالية . وما قاله الرئيس المشارك للمجلس إن استمرار إطالة الوضع يمكن أن يؤدى إلى الأمر الواقع الذى قد يعقد عملية السلام بشكل خطير .

15 إبريل 2005 : استمرار " عملية براغ " فى لندن ، حيث اللقاء بين كل من وزير خارجية أذربيجان ووزير خارجية أرمينيا مع الرئيس المشارك لمجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، بشكل منفصل لمناقشة الخطوات التالية لحسم الصراع ، وأعلن الوسطاء وهم " فرنسا ، روسيا ، الولايات المتحدة الأمريكية " أن عملية السلام قد دخلت نقطة مفصلية حساسة حيث أصبح فى الإمكان التوصل إلى الخطوة الأولى نحو الاتفاق فى إطار المفاوضات بين الأطراف .

27 إبريل 2005 : اجتماع وزير خارجية أذربيجان مع رئيس المجلس المساعد لمجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى فرانكفورت .

في مستهل قمة " المجلس الأوروبي " في وارسو التقى الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف مع روبرت كوتشاريان الرئيس الأرمني في قصر بلفيدير في حضور الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، ووزير الخارجية الروسي " سيرجي لافروف " ، ووزير الخارجية الفرنسي " ميشيل بارنير " وقدم وزير الشؤون الخارجية الأذربيجاني تقريراً موجزاً للصحفيين حول الاجتماع الذي استمر ثلاث ساعات بين الرئيسين ، حيث قال " بالرغم من إحراز تقدم ملموس تم التوصل إليه ، فما زالت هناك الحاجة لمزيد من المناقشات " ، وبعد الاجتماع كلف الرئيسان كل من وزير خارجية أذربيجان ووزير خارجية أرمينيا باستمرار التفاوض على بعض القضايا الهامة غير تلك التي تم الاتفاق عليها في إطار عملية براغ ، ووفقاً لما قاله الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " فإن الرؤساء التاليين لمجموعة " مينسك " سوف يواصلون أنشطتهم ، . وقال وزير خارجية أذربيجان " عموماً لا يهم بالنسبة لأذربيجان شكل وتنظيم وتصميم المحادثات بقدر ما يهمها النتائج التي يمكن التوصل إليها عبر هذه المحادثات ، وبعبارة أخرى يجب أن نسترد التكامل الإقليمي للأراضي الأذربيجانية .

17 يونيو 2005 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا مع وزير خارجية أذربيجان بمشاركة الرؤساء المساعدين لمجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في باريس .

19 يونيو 2005 : انتخابات البرلمان التي أجرتها سلطات النظام الانفصالي الأرمني في الأراضي الأذربيجانية المحتلة .

أبرزت وزارة الشؤون الخارجية الأذربيجانية في بيان لها أن مثل هذا النوع من الانتخابات لا يمكن أن يدعى جزءاً وحيداً من الشرعية لأنها على تناقض تام مع الأعراف والقانون الدولي ، وأيضاً على النقيض مع التشريع والدستور لجمهورية أذربيجان طالما أن هذه الانتخابات أقيمت في ظل ظروف العدوان والاحتلال والتطهير العرقي ، ويوضح البيان أن مثل هذه الممارسات من الجانب الأرمني لا تتناسب مع روح عملية التفاوض خاصة عندما يكون هناك أملاً لخطوة إيجابية للأمام ، وأن

استمرار السلام لا يمكن أن يتحقق بدون تطبيع الحياة والتعايش السلمي والتعاون بين المجتمع الأذربيجاني والمجتمع الأرمني في إقليم " قره باغ الجبلية " في جمهورية أذربيجان .

5 يونيو 2005 : الجمعية البرلمانية الأوروبية لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " تدرس تقريراً حول الصراع الأرمني الأذربيجاني في جلستها التي عقدت في واشنطن وأعد التقرير عن الصراع المبعوث الخاص للجمعية ، السويدي " جوران لينماركر " الذي أكد في تعليقاته أن الصراع ليس مجمداً ، وأنه ليس هناك بديلاً عن الحل السلمي في الحقيقة هناك حاجة عاجلة وماسة لحل الصراع لإنهاء المعاناة الشخصية والاقتصادية والاجتماعية لكلا الجانبين من هذا الصراع ، واقترح " لينماركر " وضع أساس للحل من خبرات أوروبا ، حيث أصبحت الديمقراطية والتكامل مكونات أساسية لضمان سلام دائم ، ويبرز التقرير أسس إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين والمواطنين المشردين والمبعدة عن منازلهم داخلها ، وأيضاً الديمقراطية وحقوق الأقليات ، ويوصي الدبلوماسي السويدي بحل الحكم الذاتي مشيراً إلى جزر " آلاند " كنموذج للحكم الذاتي الذي يمكن تطبيقه في إقليم " قره باغ الجبلية " .

10 إلى 12 يونيو 2005 : رؤساء المجلس المساعدون لمجموعة " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " (السفراء " ستيفن مان " الولايات المتحدة الأمريكية ، " يوري ميرزلياكوف " روسيا ، و " برنار فاسيبي " فرنسا) زاروا أذربيجان وأرمينيا ، وفي أذربيجان التقوا مع الرئيس " إلهام علييف " ووزير الخارجية " إيلمار محمد ياروف " وأيضاً التقوا مع " نظامي بهمانوف " رئيس المجلس الأذربيجاني المطرود من إقليم " قره باغ الجبلية " في أذربيجان ، وصرح رؤساء المجلس المساعدون للصحفيين في المؤتمر الصحفي يوم 12 يونيو 2005 ، أنهم ناقشوا مع الرئيس ووزير الخارجية المبادئ التي يمكن أن تكون أساساً لمعاهدة سلام في المستقبل ، وأبرز الوسطاء أن الكثير يعتمد على الإرادة السياسية للقيادتين ورغبة الشعب .

وخلال اللقاءات ناقش الرؤساء المساعدون للمجلس فيما ناقشوه من قضايا مبادرة أذربيجانية لفتح شبكة طريق "أغدام - خانكندى - شوشا - لاتشين - قوروس - ناختشيفان"، والتي قد تفتح خط الاتصالات من أذربيجان إلى أرمينيا وناختشيفان وتركيا، واستجاب "نظامي بهمانوف" بشكل إيجابي لفكرة إطلاق حوار بين المجتمعات الأذربيجانية. وعلق نائب وزير خارجية أذربيجان "آراز عزيموف" على اجتماعات رؤساء المجلس المساعدين في باكو على أنها فعالة ومثمرة، لكنه قال أن المفاوضات كانت صعبة ومعقدة إلى حد ما ولا يستطيع أن أقول أنه تم التوصل إلى اتفاقيات، ففي كل الاجتماعات أظهرت موقفا بناءا، ويجب على أرمينيا أيضا أن تتبنى موقفا بناءا هي الأخرى، وإلا فسوف تضيق كل الفرص والجهود، وأشار "عزيموف" إلى أن أرمينيا تحاول أن تأتي بعناصر جديدة لم تكن مشاركة من قبل بالمفاوضات، وهناك فرص عظيمة لتحقيق السلام الآن، والطرف المناوئ لها يمكن أن يخسر هذه الفرص، وأنا بدوري أحث أرمينيا أن تستفيد من هذه الفرصة، ويجب استعادة الأراضي الأذربيجانية، ولا يجب لأرمينيا أن تدعى الحق في أراضي أذربيجانية تحت ذريعة (الممر الذي يربط أرمينيا بإقليم "قره باغ الجبلية" الموجود في أذربيجان)، ويمكن أن تستخدم أرمينيا الطريق المار في ممر "لاتشين"، ولكن لا يمكن أن تظل مدينة "لاتشين" تحت الاحتلال، وأن افتتح طريق "أغدام - خانكندى - شوشا - لاتشين - جوريس - ناختشيفان"، سوف يساعد على تحسين العلاقات وعودة التعاون والثقة بين الشعبين، أكد أيضا على الوضع القانوني لإقليم "قره باغ الجبلية" بأنه يمكن أن يحل فقط من خلال الجهود المشتركة بين المجتمعات الأرمينية والأذربيجانية الموجودة في "قره باغ الجبلية"، ففي الوقت الراهن فإن جزءاً من الشعب الذي يعيش في "قره باغ الجبلية" من الأرمن الذين وصلوا من الخارج، أما الأرمن المحليين فهم مواطنون أذربيجانيون، وعلى الأذربيجانيين أن يحددوا وضعهم القانوني بأنفسهم، ولهذا السبب يجب أن يعود السكان الأذربيجانيين إلى الأراضي المحررة وإلى العلاقات الاقتصادية ويجب أن تسترد الثقة المتبادلة.

12 أغسطس 2005: في خطاب مفوضية الانتخابات المركزية الموجه للناسخين في جمهورية أذربيجان، أشارت إلى تفعيل الدائرة الانتخابية "خانكندى"، و"شوشا"، و"خوجالى"، و"خوجافاند"، ومستوطنات أخرى في أقاليم "قره باغ الجبلية" في جمهورية أذربيجان مع أبناء وطنهم، وذلك لممارسة حقوقهم الانتخابية في دائرة "خانكندى" الانتخابية رقم 122 في "شوشا"، و"فضولي"، و"خوجالى" في دائرة "جوجافاند" الانتخابية رقم 124.

24 أغسطس 2005: اجتماع وزير خارجية أرمينيا ووزير خارجية أذربيجان لمجلس مجموعة "مينسك" - لـ "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" في موسكو.

26، 27 أغسطس 2005: لقاء رئيس جمهورية أرمينيا ورئيس جمهورية أذربيجان ضمن قمة "رابطة كومنولث الدول المستقلة" في "قازان".

12 سبتمبر 2005: تم ضم البند الذي يحمل عنوان "الوضع في الأراضي المحتلة من جمهورية أذربيجان" لأجندة الجلسة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي نفس اليوم أجرت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي نقاشاً حول الصراع الأرميني - الأذربيجاني في باريس، وقررت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي أن تمضي قدماً في عملية التكريم للجانبين، وضمت القرارات في قرار الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في يناير 2005 على تسوية الصراع.

14 سبتمبر 2005: منظمة دولية تدعى "جماعة الأزمة الدولية IGG" تعمل على منع الصراعات والنزاعات في جميع أرجاء العالم، وكما ورد في التقرير الذي صدر حول الصراع الأرميني - الأذربيجاني، صرح نائب رئيس "منظمة الأزمة الدولية" "آلن ديلتروز"، في مؤتمر صحفي عقد في باكو أن أرمينيا يجب ألا تصر على مصير الوضع القانوني لإقليم "قره باغ الجبلية" من أذربيجان باعتباره مسألة نزاع حول قضية تأجلت أو تأخرت إلى حد كبير لحل هذا الصراع، يجب على أرمينيا أن تتسحب من سبع مقاطعات أذربيجانية، وينبغي أن يعود اللاجئين إلى بيوتهم، كما يجب استرداد الثقة بين الجانبين، وينبغي تحديد الوضع القانوني لإقليم "قره باغ"، وقال

ديليتزوز " إن الممارسات والإجراءات التي يجب أن تنفذ قبل تقرير وتحديد الوضع القانوني سوف تستغرق على الأقل من 15 إلى 20 عاما ، وقال " ديليتروز " أنه مثل كل المنظمات الدولية الأخرى ، فإن "منظمة الأزمة الدولية " تعتبر " قره باغ الجبلية " جزءاً من أذربيجان وهذا هو العامل القانوني من المسألة وليس هناك مشكلة في هذا الأمر ، والمشكلة هي أن " قره باغ الجبلية " كأمر واقع في أيدي الأرمن ، وقال مدير مشروع " جماعة الأزمة الدولية " في جنوب القوقاز أن المنظمة رحبت باستئناف نشاط مقاطعة " خانكاندی " كدائرة انتخابية في " قره باغ الجبلية " ، والذي سوف يسمح للمواطنين الأرمن الأصليين في أذربيجان بالتصويت في الانتخابات البرلمانية في شهر نوفمبر في أذربيجان .

5 ديسمبر 2005 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا ووزير خارجية أذربيجان بمشاركة من الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في ليوبليانا ضمن إطار الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

5 ، 6 ديسمبر 2005 : الاجتماع الوزاري لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في ليوبليانا ، يتبنى بيان المجلس الوزاري للصراع الذي تناولته مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، الذي يتابع عن رضا التقدم في المفاوضات حول " قره باغ الجبلية " من خلال عملية براغ في عام 2005 ، وخاصة في الاجتماعين اللذين ضمّا رئيس أرمينيا ورئيس أذربيجان في وارسو وفي " قازان " ، تحت رعاية الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، وحث رئيسا البلدين على الاستفادة من النافذة الواعدة المتاحة حالياً ، واقتناص الفرصة لكي يتوصلوا خلال السنة المقبلة إلى إنجازات بارزة في تسوية الصراع في إطار عملية " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

16 ديسمبر 2005 : زيارة الرئيس المشارك لمجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " إلى أذربيجان .

16 إلى 20 ديسمبر 2005 : الرحلة الاستطلاعية لمجموعة التخطيط على مستوى عالي لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " إلى أذربيجان .

18 ، 19 يناير 2006 : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رؤساء مجموعة " مينسك " بمنظمة " الأمن والتعاون في أوروبا " في لندن .

20 إلى 27 يناير 2006 : قيام مجموعة التخطيط على مستوى عالٍ لمنظمة " الأمن والتعاون في أوروبا " بزيارة استطلاعية للأراضي المحتلة في أذربيجان .

أول فبراير 2006 : زيارة رؤساء مجموعة " مينسك " التابعة " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا " إلى أذربيجان .

من خلال عرض الأحداث التاريخية للعلاقات بين أذربيجان وأرمينيا ، وقراءة تاريخ العلاقات بين الدولتين ، وما يمكن استنتاجه لمدي المرونة والتسامح التي تعاملت بها أذربيجان مع أرمينيا من أجل الحفاظ على علاقات المودة وحسن الجوار بين الشعبين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، لكن الأطماع الأرمينية كانت دائماً تقف أمام تحقيق هذا الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من العالم ، الأمر الذي أدّى إلى انعدام الثقة لدى أذربيجان وشعبها في أي طرح للحل أو وعود تقدمها أرمينيا ، ويمكن قراءة عوامل انعدام الثقة وحسن النوايا كما أوجزها الدكتور الصفصافي أحمد القطوري على النحو التالي :

أولاً : عدم وجود أي تقدم خلال المفاوضات الجارية ، وتهدف كافة الجهود والتسويات الأرمينية إلى الاحتفاظ بأراضي أذربيجان المحتلة ، وتعمل على رفع تمثيل الجالية الأرمينية القاطنة لإقليم " قره باغ الجبلية " في المفاوضات خرقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، دون الأخذ في الاعتبار حتى حقوق الجالية الأذربيجانية الموجودة في الإقليم .

ثانياً : ترفض جمهورية أرمينيا أن تظهر أو تبدي تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية ، ولم تلتزم بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حول ضرورة الانسحاب العاجل والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية من كافة الأراضي الأذربيجانية المحتلة وعودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم .

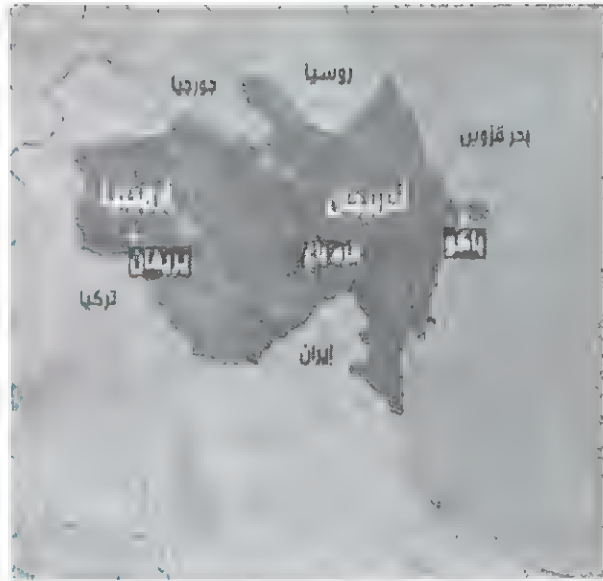
ثالثاً : تستغل جمهورية أرمينيا تكثيف الوجود العسكري ، وتوسيع نطاق العدوان إلى عمق جمهورية أذربيجان ، وممارسة سياسة الأمر الواقع بالنسبة للأراضي المحتلة .
رابعاً : تواصل جمهورية أرمينيا تطبيق المخططات التوسعية علي مستوي الدولة وتنفيذ برنامج تسكين مواطنيها علي الأراضي المحتلة بعد ممارسة المسح العرقي للأهالي المحليين الأذربيجانيين .

خامساً : تنظم جمهورية أرمينيا حملة جمع تبرعات نقدية وعينية محلية ودولية لدي الجاليات الأرمنية ومؤيديها في العالم لتسكين واستيطان الأرمن في الأراضي المحتلة .
سادساً : ممارسات الاستيطان الواسعة في نفس الوقت الذي تقوم فيه مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجهودها لإيجاد حل سلمي لمشكلة " قره باغ " ، وتنفيذ قرارات قمة بودابست ، والجهود العملية لتهيئة الظروف التي تسمح بالوصول إلي اتفاق سياسي بين الطرفين المتنازعين ، الأمر الذي يثير التساؤلات من ناحية ، والفزع والريبة والقلق من ناحية أخرى .

سابعاً : رفض جمهورية أرمينيا إرسال قوات حفظ السلام الدولية أو الأوروبية إلي إقليم " قره باغ الجبلية " لإزالة آثار العدوان العسكري .

ثامناً : في الوقت الذي تلتزم فيه أذربيجان المرة تلو الأخرى وتمسكها بالحفاظ علي نظام وقف إطلاق النار ، فلا تلتزم جمهورية أرمينيا بمجرد الإعلان عن توقف إطلاق النار .
تاسعاً : في الوقت الذي تلتزم فيه أذربيجان بالتهدة المحلية والداخلية بين مواطنيها لتهيئة المناخ لإستمرار الحوار السلمي ، فإن مثلث الكنيسة والمنظمات الإرهابية الأرمنية والسياسية المتعصبين يزرعون الفزع في نفوس الأذربيجانيين والأتراك ، بل ومن المسلمين كافة أيضاً ، مما يعمل علي تهيج نفوس الأرمن وجعلهم تواقين دائماً لسفك الدماء ، ساعين جهد طاقتهم بالخطوة تلو الخطوة نحو تحقيق هدف " أرمينيا العظمى " ، التي جعلوها وسيلة لإشباع أحلام وأوهام الأرمن منذ أمد بعيد¹.

¹ - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د . الصلصافي أحمد الفطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .



الملحق والوثائق

Distr.
GENERAL

S/RES/822 (1993)
30 April 1993

مجلس الأمن



القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)

الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٣٧٠٥ المعقودة
يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣

إن مجلس الأمن

إذ يشير إلى البياضين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
(S/25199) و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (S/25539) بشأن النزاع المتعلق بـناغورني - كاراباخ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (S/25600)،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لتدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان،

وإذ يلاحظ مع الجزع تصعيد الاشتباكات المسلحة، وخاصة القزوة الأخير لمنطقة كيلبدجار بجمهورية
أذربيجان من جانب القوات الأرمينية المحلية،

وإذ يساوره القلق لأن هذه الحالة تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر،

وإذ يعرب عن شديد قلقه لتشريد عدد كبير من المدنيين ولحالة الطوارئ الانسانية في المنطقة،
وخاصة في منطقة كيلبدجار،

وإذ يؤكد من جديد احترام سيادة جميع الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي،

وإذ يعرب عن تأييده لعملية السلم المتوخاة حالياً في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وإذ
يقلق بالغ القلق ما يمكن أن يخلقه تصعيد الاشتباكات المسلحة من أثر محتل على تلك العملية،

S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن



Distr.
GENERAL

S/RES/853 (1993)
29 July 1993

القرار ٨٥٣ (١٩٩٣)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٧٥٩
المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣

إن مجلس الأمن.

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٧٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣،

وقد نظر في التقرير الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن رئيس فريق مينسك المنبثق عن مؤتمر
الأمن والتعاون في أوروبا (S/26184).

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية وإزاء
التوتر القائم بينهما.

وإذ يرحب بقبول الأطراف المعنية للجدول الزمني للخطوات العاجلة لتنفيذ قراره ٨٧٧ (١٩٩٣).

وإذ يحيط علما بجزع بتصعيد الأعمال العدائية المسلحة، وخاصة الاستيلاء على منطقة أعدام في
الجمهورية الأذربيجانية.

وإذ يشعر بالقلق لأن هذه الحالة لا تزال تعرض للخطر السلم والأمن بالمنطقة

وإذ يعرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين في الجمهورية
الأذربيجانية وإزاء خطورة حالة الطوارئ الإنسانية في المنطقة.

وإذ يؤكد من جديد سيادة الجمهورية الأذربيجانية وسائر دول المنطقة ووحدة أراضيها.

وإذ يؤكد من جديد أيضا حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة لحيازة الأراضي.

١ - يطالب بوقف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فورا بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار،
وبانسحاب جميع قوات الاحتلال فورا من منطقة كيلبدجار وغيرها من المناطق الأذربيجانية التي جرى
احتلالها مؤخرا؛

٢ - يحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات فورا من أجل حل النزاع في إطار عملية
السلم التي تقوم بها مجموعة مينسك المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والامتناع عن أي عمل
من شأنه أن يعيق حل المشكلة بالوسائل السلمية؛

٣ - يدعو إلى إتاحة وصول أنشطة الإغاثة الإنسانية الدولية دون عائق إلى المنطقة، وبصفة
خاصة إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع، من أجل التخفيف من معاناة السكان المدنيين، ويؤكد من جديد أن
جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،
ومع رئيس مجموعة مينسك المنبثقة عن المؤتمر، بتقييم الحالة في المنطقة، وبصفة خاصة في منطقة
كيلبدجار بأذربيجان، وتقديم تقرير آخر إلى المجلس؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر العملي.

١ - يدين الاستيلاء على منطقة أعدام وعلى جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخرا في الجمهورية الأذربيجانية.

٢ - يدين كذلك جميع الأعمال العدائية الجارية في المنطقة، وخاصة شن الهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة.

٣ - يطالب بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وانسحاب قوات الاحتلال المعنية انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من منطقة أعدام ومن جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخرا في الجمهورية الأذربيجانية.

٤ - يدعو الأطراف المعنية إلى التوصل إلى ترتيبات دائمة لوقف إطلاق النار مع الإبقاء عليها.

٥ - يؤكد من جديد في سياق الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه نداهته السابقة من أجل إعادة الروابط الاقتصادية والروابط المتعلقة بالنقل والطاقة في المنطقة إلى ما كانت عليه.

٦ - يؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) ويعرب عن بالغ قلقه إزاء الأثر المدمر الناجم بالنسبة لهذه الجهود عن تصعيد الأعمال العدائية المسلحة.

٧ - يرحب بالأعمال التحضيرية المتعلقة بإيفاد بعثة مراقبة تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مع وضع جدول زمني لوزعها، فضلا عن النظر في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في اقتراح إنشاء وجود لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة.

٨ - يحث الأطراف المعنية على الامتناع عن أي إجراء من شأنه إعاقة التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وعلى مواصلة المفاوضات في إطار فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك عن طريق إجراء اتصالات مباشرة بينها، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية.

٩ - يحث حكومة جمهورية أرمينيا على مواصلة استخدام نفوذها لتحقيق امتثال الأرمنيين في منطقة ناغورنو - كاراباخ بالجمهورية الأذربيجانية بقراره ٨٧٢ (١٩٩٣) وبهذا القرار، وقبول ذلك الطرف لمقترحات فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

١٠ - يحث الدول على الامتناع عن تقديم أي أسلحة أو ذخائر يمكن أن تغذي إلى تكثيف النزاع أو مواصلة احتلال الاقليم.

١١ - يدعو مرة أخرى إلى إتاحة وصول جهود الاغاثة الانسانية الدولية دون عوائق الى المنطقة، ولا سيما الى جميع المناطق المتضررة من النزاع، لتخفيف المعاناة المتزايدة للسكان المدنيين ويؤكد من جديد على أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لمبادئ وقواعد القانون الانساني الدولي.

١٢ - يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة الانسانية العاجلة إلى السكان المدنيين المتضررين ومساعدة الأشخاص المشردين على العودة إلى ديارهم.

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك مع رئيس فريق مينسك، تقديم التقارير إلى المجلس عن الحالة.

١٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

- - - - -

Distr.
GENERALS/RES/874 (1993)
14 October 1993

مجلس الأمن



القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٧٩٢،
المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ و ٨٥٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، وإذ يشير إلى البيان الذي تلاه رئيس المجلس بالنيابة عن المجلس في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26326)،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الواردة من رئيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر مينسك بشأن ناغورني - كاراباخ، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/26522)،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن يؤدي استمرار النزاع في منطقة ناغورني - كاراباخ وما حولها بجمهورية أذربيجان واستمرار التوترات بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان إلى تعريض سلم المنطقة وأمنها للخطر،

وإذ يحيط علما بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في موسكو في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وإذ يعرب عن الأمل في أن تسهم هذه الاجتماعات في تحسين الحالة وفي تسوية النزاع بالطرق السلمية،

وإذ يعيد تأكيد السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة،

وإذ يعيد أيضا تأكيد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة،

وإذ يعرب مرة أخرى عن قلقه البالغ للمعاناة البشرية التي تسبب فيها النزاع ولحالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة في المنطقة، وإذ يعرب بوجه خاص عن بالغ قلقه إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين في جمهورية أذربيجان،

١ - يطلب من الأطراف المعنية إضفاء النعالية والدوام على وقف إطلاق النار الذي تم إقراره نتيجة للاتصالات المباشرة التي جرى الاضطلاع بها بمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي دعما لفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٢ - يعيد مرة أخرى تأكيد دعمه التام لعملية السلم التي يجري الاضطلاع بها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وللجهود التي يبذلها دون كلل فريق مينسك التابع للمؤتمر؛

٣ - يرحب بـ "الجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٣) و ٨٥٢ (١٩٩٣)" الذي تم وضعه في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في اجتماع فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والذي قدمه رئيس الفريق إلى الأطراف المعنية بتأييد كامل من جانب تسعة بلدان أخرى بالفريق، ويوصي به للأطراف ويطالب منها قبوله؛

٤ - يعرب عن اقتناعه بأنه ينبغي العمل من خلال المفاوضات السلمية على تسوية جميع المسائل الأخرى المتعلقة الناشئة عن النزاع، التي لم يتم التطرق إليها بصفة مباشرة في "الجدول الزمني المعدل"، وذلك في سياق عملية مينسك المتدرجة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥ - يدعو إلى التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والعاجلة المنصوص عليها في الجدول الزمني المعدل لفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخرا وإزالة جميع العقبات التي تعترض الاتصالات والنقل؛

٦ - يدعو أيضا إلى القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر مينسك في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بغرض التوصل، عن طريق التفاوض، إلى تسوية للنزاع على النحو المنصوص عليه في الجدول الزمني، تمشيا مع الولاية التي أذن بها مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يستجيب للدعوة بأن يوفد ممثلا لحضور مؤتمر مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأن يقدم كل مساعدة ممكنة من أجل المفاوضات الموضوعية التي ستعقب افتتاح المؤتمر؛

٨ - يؤيد بعثة الرصد التي أنشأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٩ - يطلب من جميع الأطراف الامتناع عن أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ويجدد دعوته الواردة في القرارين ٨٧٢ (١٩٩٣) و ٨٥٢ (١٩٩٣) إلى تبسير وصول جهود الإغاثة الإنسانية الدولية دون عائق إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع؛

١٠ - يحث جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أي أعمال عدائية وعن أي تدخل بجميع أشكاله مما قد يؤدي إلى توسيع نطاق النزاع وتقويض السلم والأمن في المنطقة؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المدنيين المتضررين ومساعدة اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة؛

١٢ - يطلب أيضا إلى الأمين العام، والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس مؤتمر مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مواصلة تقديم تقارير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في عملية مينسك وجميع جوانب الحالة في الميدان وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد؛

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعال.

من القرار 844 (1993)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته

المعقودة في 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1993

ومساعدة اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام، والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس مؤتمر مينسك، مواصلة تقديم تقارير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في عملية مينسك وجميع جوانب الحالة في الميدان وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد؛

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره النشاط.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٢٩٧

مقرر

في الجلسة ٣٢٩٧، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قرر المجلس أن يناقش البند المعنون:

"الحالة المتعلقة بناغورني كاراباخ؛

"رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/26647)؛

"رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/26650)؛

"رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (S/26662)؛

القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)
المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و٨٥٣ (١٩٩٣) المؤرخ

٤ - يعرب عن الاقتناع بأنه ينبغي العمل من خلال المفاوضات السلمية على تسوية جميع المسائل الأخرى المتعلقة الناشئة عن النزاع، التي لم يتم التطرق إليها بصفة مباشرة في "الجدول الزمني المعدل"، وذلك في سياق عملية مينسك؛

٥ - يدعو إلى التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والمعالجة المنصوص عليها في "الجدول الزمني المعدل" لمجموعة مينسك، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخرا وإزالة جميع المقبات التي تعترض الاتصالات والنقل؛

٦ - يدعو أيضا إلى القيام في وقت مبكر بمقرر مؤتمر مينسك بغرض التوصل، عن طريق التفاوض، إلى تسوية للنزاع على النحو المنصوص عليه في "الجدول الزمني المعدل"، تمشيا مع الولاية التي أذن بها مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يستجيب للدعوة بأن يوفد ممثلا لحضور مؤتمر مينسك وأن يقدم كل مساعدة ممكنة من أجل المفاوضات الموضوعية التي ستعقب افتتاح المؤتمر؛

٨ - يؤيد بعثة الرصد التي أنشأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٩ - يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، ويحدد دعوته الواردة في القرارين ٨٧٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) إلى تيسير وصول جهود الإغاثة الإنسانية الدولية دون عائق إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع؛

١٠ - يحث جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أي أعمال عدائية وعن أي تدخل بجميع أشكاله مما قد يؤدي إلى توسيع نطاق النزاع وتقويض السلم والأمن في المنطقة؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المدنيين المتضررين

٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢، و٨٧٤ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

وإذ يعيد تأكيد تأييده التام لعملية السلم التي يجري الاضطلاع بها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وللجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها مجموعة مينسك المنبثقة عن المؤتمر.

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر مينسك بشأن ناغورني كاراباخ، وبمرفقاتها^(٨).

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء ما يحمله استمرار النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في الجمهورية الأذربيجانية، والتوتر بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية، من تهديد للسلم والأمن في المنطقة.

وإذ يلاحظ بجزع تصاعد الأعمال القتالية المسلحة نتيجة لانتهاكات وقف إطلاق النار والإفراط في استعمال القوة رداً على تلك الانتهاكات، ولا سيما احتلال منطقة زنفلان ومدينة غوراديز في أذربيجان.

وإذ يعيد تأكيد سيادة وسلامة أراضي أذربيجان وجميع الدول الأخرى في المنطقة.

وإذ يعيد أيضاً تأكيد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة.

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين، وأحوال الطوارئ الإنسانية التي حدثت مؤخراً في منطقة زنفلان ومدينة غوراديز وعلى منطقة الحدود الجنوبية لأذربيجان.

١- يدين الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه بين الطرفين، والتي نجم عنها استئناف القتال، وبتدين بصنة خاصة احتلال منطقة زنفلان ومدينة غوراديز، والهجمات التي شنت على المدنيين، وعمليات قصف أراضي الجمهورية الأذربيجانية.

٧- يطلب إلى حكومة أرمينيا أن تستخدم بنودها لتحقيق امتثال الأرمينيين في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان للقرارات ٨٧٢ (١٩٩٢) و٨٥٣ (١٩٩٢) و٨٧٤ (١٩٩٢)، ولضمان عدم تزويد القوات المشتركة في القتال بالوسائل التي تمكنها من مواصلة توسيع نطاق حملتها العسكرية.

٢- يرحب بالأعلان المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الصادر عن الأعضاء التسعة في مجموعة مينسك المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا^(٩)، ويشيد بالمقترحات الواردة في الإعلان فيما يتعلق بإصدار إعلانات انضائية لوقف إطلاق النار.

٤- يطلب الأطراف المعنية بالوقف النوري للأعمال القتالية المسلحة والأعمال العدائية، وبالاتساع من جانب واحد للقوات المحتلة من منطقة زنفلان ومدينة غوراديز، وأصحاب القوات المحتلة من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في أذربيجان، وفقاً للجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٢) و٨٥٣ (١٩٩٢) بالصيغة التي عدلته بها مجموعة مينسك في اجتماعها المعقود في فيينا في الفترة من ٢ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٥- يحث بقوة الأطراف المعنية على أن تستأنف فوراً القيام، على نحو فعال ودائم، بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه نتيجة للاتصالات المباشرة المضطلع بها بمساعدة حكومة الاتحاد الروسي دعماً لمجموعة مينسك، وعلى مواصلة السعي نحو تسوية النزاع عن طريق التفاوض في إطار عملية مينسك و "الجدول الزمني المعدل" بالصيغة التي عدلته بها مجموعة مينسك في اجتماعها المعقود في الفترة من ٢ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٦- يحث مرة أخرى جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أية أعمال قتالية وعن أي تدخل بجميع أشكاله من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق النزاع وتقويض دعائم السلم والأمن في المنطقة.

٧- يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية المعنية تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للسكان المدنيين المتضررين، بمن فيهم سكان منطقة

زنفلان ومدينة غوراديز وعلى الحدود الجنوبية لأذربيجان، ومساعدة اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة.

٨- يكرر طلبه إلى الأمين العام، وإلى الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس مؤتمر مينسك، بمواصلة تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية مينسك، وعن جميع جوانب الحالة في الميدان، ولا سيما عن تنفيذ قراراته ذات الصلة، وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد.

٩- يقرر أن يبتى المسألة قيد نظره النشط.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٣١٢

الحواشي

(١) S/25199.

(٢) اتخذ المجلس أيضاً قرارات أو مقررات بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٢.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق كاخون الثاني/يناير وشباط/فبراير ولأيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(٤) المرجع نفسه، ملحق خيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٥) S/25539.

(٦) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق خيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢، الوثيقة S/25600.

(٧) المرجع نفسه، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(٨) المرجع نفسه، الوثيقة S/26184.

(٩) S/26326.

(١٠) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكاخون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الوثيقة S/26522.

(١١) المرجع نفسه، الوثيقة S/26522، المرفق.

(١٢) المرجع نفسه، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكاخون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(١٣) المرجع نفسه، الوثيقة S/26718.

وإذ تلاحظ مع الجزع أن الحالة الإنسانية في أذربيجان تواصل التدهور على نحو خطير منذ اعتماد البرنامج في حزيران / يونيو 1993 ، وأن عدد اللاجئين والمشردين في أذربيجان تجاوز المليون في الآونة الأخيرة .

وإذ تدرك أن اللاجئين والمشردين يواجهون حالة خطيرة ، ويتعرضون لخطر سوء التغذية والمرض ، وأن الحصول على مساعدة خارجية ملائمة ضروري لتوفير المواد الغذائية والمعونة الطبية والمأوى اللازم لفصل الشتاء .

وإذ يساورها بالغ القلق للعبء الضخم الذي يفرضه وجود أعداد غفيرة من اللاجئين والمشردين على الهياكل الأساسية للبلد .

وإذ تؤكد الحاجة الملحة لمواصلة العمل الدولي لمساعدة أذربيجان في توفير المأوى والأدوية والأغذية للاجئين والمشردين وخاصة أشد مجموعاتهم ضعفا .

1 - ترحب مع التقدير بالجهود التي اضطلع بها الأمين العام لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المشاكل الحادة للاجئين والمشردين الأذربيجانيين ولتعبئة المساعدة لهم .

2 - تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ، ومنظمات وبرامج الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، أن تقدم مساعدة مالية وطبية ومادية ملائمة وكافية للاجئين والمشردين الأذربيجانيين .

3 - تدعو المؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم ، حسب الاقتضاء ، بتوجيه انتباه إدارة كل منها إلى الاحتياجات الخاصة للاجئين والمشردين الأذربيجانيين لكي تنظر فيها ، وأن تقدم تقارير إلى الأمين العام عن مقررات تلك الهيئات .

4 - تدعو الأمين العام إلى أن يواصل رصد الحالة العامة للاجئين والمشردين في أذربيجان ، وأن يبذل مساعيه الحميدة عند الاقتضاء .

5 - تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مواصلة بذل جهودها مع وكالات الأمم المتحدة المختصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، بغية تعزيز وزيادة الخدمات الأساسية المقدمة إلى اللاجئين والمشردين في أذربيجان .

6 - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة 85

20 كانون الأول / ديسمبر 1993

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL
A/RES/48/114
23 March 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند 113 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/631)]

114 / 48 تقديم المساعدة الدولية الطارئة إلى اللاجئين في أذربيجان

إن الجمعية العامة :

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين .

وقد نظرت في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (1) .

وإذ تقر بالدور الحفاز الذي تقوم به المفوضية السامية ، إلى جاني المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية الدولية ، في تعزيز المعونة الإنسانية والتنمية بغية التوصل إلى حلول مستدامة وباقية لمشاكل اللاجئين والمشردين .

وإذ تعرب عن شديد قلقها إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية في أذربيجان بسبب تشريد أعداد كبيرة من المدنيين .

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها المكتب المؤقت للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أذربيجان من أجل تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة الإنسانية .

وإذ ترحب أيضاً ببرنامج الأمم المتحدة الإنساني الموحد المشترك بين الوكالات والخاص بأذربيجان للفترة الممتدة من 1 تموز / يوليه 1993 إلى 31 آذار / مارس 1994 .

وإذ تعرب عن تقديرها للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي كانت ولا تزال ردود فعلها إيجابية بشأن تلبية احتياجات أذربيجان الإنسانية ، وللأمين العام وهيئات الأمم المتحدة لتعبئة المساعدة الإنسانية الملائمة وتنسيق تقديمها .

وإذ تعرب عن تقديرها أيضاً لحكومات الدول المجاورة التي تقدم المساعدة الإنسانية اللازمة ، بما في ذلك توفير أماكن الإقامة وطرق العبور في أقاليمها للمشردين من أذربيجان .

(1) A/48/12 و Add.1 .

Distr : General
25 April 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

البند 20 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/62/L42)]

243 / 62 - الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

إن الجمعية العامة ،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكامه ،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن 822 (1993) المؤرخ 30 نيسان / أبريل 1993 ، و 853 (1993) المؤرخ 29 تموز / يولييه 1933 ، و 874 (1993) المؤرخ 14 تشرين الأول / أكتوبر 1993 ، و 884 (1993) المؤرخ 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1993 ، وكذلك قراري الجمعية العامة 48 / 114 المؤرخ 20 كانون الأول / ديسمبر 1993 المعنون " تقديم المساعدة الدولية الطارئة للاجئين والمشردين في أذربيجان " ، و 60 / 285 المؤرخ 7 أيلول / سبتمبر 2006 المعنون " الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان " ،

وإذ تشير أيضا إلى تقرير بعثة تقصي الحقائق لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والموفدة إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان المحيطة بناغورني - كاراباخ والرسالة الموجهة من رئيسي مجموعة مينسك إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن بعثة تقصي الحقائق (1) ،

وإذ تحيط علما بتقرير بعثة التقييم البيني الموفدة بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الأراضي المتضررة من الحرائق في منطقة ناغورني - كاراباخ وحولها (2) ،

وإذ تؤكد من جديد التزامات طرفي الصراع بالتقيد الصارم بقواعد القانون الإنساني الدولي ،

(1) انظر A/59/747-s/2005/187 .

(2) A/61/696 ، المرفق .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء كون الصراع المسلح في منطقة ناغورني - كاراباخ وحولها في جمهورية أذربيجان يواصل تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر ، وإذ تضع في اعتبارها الآثار السلبية المترتبة عليه في الحالة الإنسانية وفي تنمية بلدان جنوب القوقاز ،

1 - تؤكد من جديد استمرار احترام ودعم سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا ،

2 - تطالب بانسحاب جميع القوات الأرمنية انسحابا فوريا وكاملا ودون شروط من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان ،

3 - تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف للسكان المبعدين من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان في العودة إلى ديارهم ، وتؤكد ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتلك العودة ، بما في ذلك الإصلاح الشامل للأراضي المتضررة من الصراع ،

4 - تقر بضرورة تهيئة ظروف حياة عادية وآمنة في ظل المساواة بين الطائفتين الأرمنية والأذربيجانية في منطقة ناغورني - كاراباخ في جمهورية أذربيجان ، مما يسمح بإرساء نظام حكم ذاتي فعلي ديمقراطي في هذه المنطقة ضمن جمهورية أذربيجان ،

5 - تؤكد من جديد على ألا تعترف أي دولة بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان ، وألا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع ،

6 - تعرب عن تأييدها لجهود الوساطة الدولية ، لا سيما مجهود رئيسي مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تسوية الصراع بالوسائل السلمية ، وفقا لمعايير القانون الدولي ومبادئه ، وتقر بضرورة تكثيف تلك الجهود من أجل تحقيق سلام دائم ومستمر طبقا للأحكام المنصوص عليها أعلاه ،

7 - تهيب بالدول الأعضاء والمنظمات والترتيبات الدولية والإقليمية المساهمة الفعلية ، كل في حدود اختصاصه ، في عملية تسوية الصراع ،

8 - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار ،

9 - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند المعنون " الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان " .

واحدة قُتل أكثر من ٦٠٠ مدني في تلك البلدة لمجرد كونهم آذريين. وحق النساء والأطفال والشيوخ لم ترحمهم القوات الغازية.

ويشرفني أن أقدم إليكم مذكرة بعنوان "جريمة خوجالي: المرتكبون والتوصيف والمسؤولية بموجب القانون الدولي". إن حكومة جمهورية أذربيجان، إذ تقدم هذه المذكرة، تطلب من الأمين العام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة المرتكبة في سياق عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان.

ومن الواضح أن استمرار تنعم مرتكبي تلك الجرائم بالإفلات من العقاب ما زال يعوق التقدم في تحقيق السلام الذي طال انتظاره والمصالحة بين أذربيجان وأرمينيا. لذا، فإن إحلاء الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع، وتقديم تعويضات كافية ومعالجة للضحايا وضرورة اتخاذ إجراءات على مستوى المؤسسات لمنع تكرار هذه الانتهاكات، تشكل كلها مستلزمات لتسوية النزاع بشكل حقيقي. وعليه، فإن إنهاء الإفلات من العقاب ليس ضروريا فقط لتحديد مسؤولية الأطراف في النزاع وفرادي المرتكبين، الذي يشكل تحقيقه أمرا لا بد منه في حد ذاته، بل أيضا لضمان السلام المستدام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا ومصالحهم ورفاه المجتمع ككل.

وينبغي أيضا اعتبار المذكرة المرفقة ردا على التفسير الكاذب للأحداث المأسوية في بلدة خوجالي الذي طالعنا به ممثلو أرمينيا خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة التي أجريت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/PV.6917 (Resumption)).

أكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ و ٨٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهدييف

سمير

الممثل الدائم

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ و ٨٤ من

جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان

جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على

السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية

الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة من الممثل الدائم
لأذربيجان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

كما تعلمون، ارتكبت أفظع الجرائم من قبيل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أثناء العدوان الذي لا تزال جمهورية أرمينيا تشنه على جمهورية أذربيجان. وقبل إحدى وعشرين سنة، ارتكبت مذبح لم يسبق لها مثيل ضد السكان الآذريين في بلدة خوجالي. ففي ليل ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، استولت على خوجالي القوات المسلحة التابعة لأرمينيا، مدعومة بعصابات مسلحة غير نظامية وجماعات إرهابية، وبمشاركة مباشرة من فوج المشاة ٣٦٦ التابع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وفي ليلة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ الموجهة من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

جريمة خوجالي: مرتكبوها وتوصيفها والمسؤولية عنها بموجب القانون الدولي

مقدمة

١ - في نهاية عام ١٩٨٧، طالبت علناً جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية بإقليم ناغورنو-كاراباخ (داغليق غاراباخ) المتمتع بالحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية. وفي شكل مخالف لدستور الاتحاد السوفياتي، الضامن لسلامة أقاليم جمهوريات الاتحاد وحرمة حدودها، اتخذ كل من الجمهورية الاشتراكية السوفياتية الأرمينية وأمراد الطائفة الأرمينية في الإقليم عدداً من القرارات لإرساء عملية الانفصال من جانب واحد لهذه المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي من أذربيجان. وفي نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢، شنت أرمينيا عمليات قتالية على أراضي أذربيجان احتلت أرمينيا بنتيجتها قسماً كبيراً من أراضي أذربيجان، بما في ذلك إقليم داغليق غاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة.

٢ - وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من أربعة قرارات تدعو استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها من قبل القوات الأرمينية، وتعيد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامة أقاليمها وحرمة حدودها الدولية، مؤكداً أن داغليق غاراباخ هو جزء من أذربيجان، ومطالباً بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع أراضيها^(١). وقد اتخذت منظمات دولية أخرى الموقف نفسه.

٣ - لقد أدت الحرب إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى؛ وأصبح مئات الآلاف لاجئين بعدما أُجبروا على الترحيل واختفى الآلاف من دون أثر. وكان الاستيلاء على خوجالي مأسوياً بشكل خاص. فقبل نشوب النزاع كان ٧٠٠٠ شخص يعيشون في هذه البلدة الواقعة في إقليم داغليق غاراباخ بأذربيجان. وبدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، فرضت القوات الأرمينية حصاراً تاماً على البلدة. وفي ليل ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، وفي أعقاب قصف مدفعي عنيف لخوجالي، بدأ الهجوم على المدينة من محاور عدة. وأدى الهجوم والاستيلاء على البلدة إلى إبادة مئات الآذريين، بينهم أطفال ونساء وشيوخ، وإصابة آلاف المدنيين بجروح ونقلهم كرهائن، ما زال العديد منهم مفقوداً في حين سُويت البلدة بالأرض.

(١) القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣).

مرتكبو الجريمة

٤ - سُجلت في ممارسات الدول حالات عديدة موهت فيها دورها أثناء استيلائها بالقوة على أراضي دولة أخرى ونفت حصول الجرائم المرتكبة في تلك الأراضي. وتوضح هذه السمات في السياسات والممارسات التي تتبعها أرمينيا. فهذه الأخيرة تنفي تورطها في النزاع المسلح على أساس أن لا علاقة لها بالسيطرة على تلك الأراضي، كما تنفي واقع الاحتلال بمعناه الوارد في القانون الدولي. وعليه، ووفقاً لرئيس أرمينيا سيرج سركيسيان "لم يحارب في ناغورنو - كاراباخ سوى المتطوعين". وفي الوقت نفسه، اضطلعت أرمينيا، على حد تعبيره، بدور "الضامن لأمن ناغورنو - كاراباخ" واستعدت للتدخل الفوري في حال اندلاع حرب جديدة^(٢). وترد أيضاً مسألة الضمانات التي توفرها أرمينيا في استراتيجية الأمن الوطني للبلاد الصادرة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧^(٣). بيد أنه لم يقدم أي تفسير عن كيفية انسحاب هذه الضمانات، التي تشمل جزءاً من أراضي أذربيجان، مع القانون الدولي.

٥ - وبصورة عامة، من غير المرجح أن تؤخذ محاولات أرمينيا تمويه عدوانها ضد دولة مجاورة، وتالياً إثبات براءتها من الجرائم المرتكبة في سياق هذا العدوان، على محمل الجد نظراً لوجود أدلة دامغة تشهد على عكس ذلك تماماً. وبالإضافة إلى الحقائق الموجودة في تصرف حكومة أذربيجان والتي تشهد على مشاركة مباشرة للقوات المسلحة الأرمينية في الأعمال العدائية العسكرية ضد أذربيجان وعلى وجود هذه القوات في الأراضي المحتلة، وهي قضايا تستحق أن يفرد لها تحقيق منفصل ودقيق، فإن تقييم الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمراقبين المستقلين لدور أرمينيا لا لبس فيه البتة هو أيضاً.

٦ - ومن المنطلق عينه، أوضحت منظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي في تقريرها المعنون Seven Years of Conflict in Nagorno-Karabakh أنه "رغم إمكان وجود متطوعين في قوات المتمردين من سكان جمهورية أرمينيا، فقد تلقى أفراد عاملون في صفوف القوات المسلحة الأرمينية، بينهم مجندون، أوامر من قادتهم العسكريين للمشاركة في الأعمال العدائية في أذربيجان ضد القوات المسلحة الآذرية"^(٤). وخلص التقرير إلى أن "من الناحية القانونية،

(٢) Caucasus Context 2007, vol. 4, issue 1, pp. 43-44. انظر أيضاً رسالة سيرج سركيسيان في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في الموقع الشبكي Hayinfo.

(٣) متاحة في الموقع <http://www.mil.am/eng/?page=49>.

(٤) Human Rights Watch/Helsinki Report entitled Seven Years of Conflict in Nagorno-Karabakh, p. 92 (1994).

وجود قوات أرمنية في أذربيجان يجعل من أرمينيا طرفا في النزاع، ويجعل من هذه الحرب نزاعا مسلحا دوليا بين حكومة أرمينيا وأذربيجان^(٥).

٧ - وبصرف النظر عن إنكار أرمينيا مسؤوليتها عن احتلال أراض في أذربيجان ووجودها العسكري فيها، فإن المسؤولين الرسميين في يريفان لا يألون جهدا لتطهير المسائل المتعلقة بمجزرة خوجالي كما لو أن الأذريين أنفسهم هم من يُزعم أنهم عرقلوا إحصاء السكان المدنيين من منطقة العمليات العسكرية، بل، والأسوأ من ذلك، أنهم أطلقوا النار على مواطنيهم من أجل استغلال الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين لأهدافهم السياسية الداخلية الخاصة بهم^(٦). وبذلك، أشار ممثلو أرمينيا مرة أخرى في بيانهم أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، إلى رئيس أذربيجان آتهد أياز موتالييوف الذي زعموا أنه حمل الجبهة الشعبية لأذربيجان المعارضة مسؤولية ذبح المدنيين في بلدة خوجالي^(٧). ومع ذلك، فإن الدعاية المغرضة الأرمنية لم تشر إلى أن الرئيس السابق لأذربيجان دأب على الاحتجاج على سوء التفسير الصارخ هذا لعباراته. ففي مقابلاته وتعليقاته، التي تفضل الدعاية المغرضة الأرمنية عدم ذكرها مطلقا، ما برح السيد موتالييوف يكرر أن الأرمنيين هم مرتكبو مجزرة خوجالي وأنه لم يحمل قط مسؤولية الجريمة المرتكبة فيها للجبهة الشعبية لأذربيجان. فاستنادا إلى السيد موتالييوف "إن الإشارة إلى عباراته بأن الجبهة الشعبية نظمت سقوط خوجالي أو أفضت إليه هي كذبة سخيفة ومهينة"^(٨).

٨ - وهناك ما يكفي من الوقائع والتقارير المستقاة من مصادر مختلفة، بينها شهود للأحداث وحكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، تشهد على مسؤولية أرمينيا وقيادتها السياسية والعسكرية والجماعات المسلحة المحلية التابعة لها عن الجرائم المرتكبة في خوجالي.

٩ - وفي الحكم الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى ما يلي:

"يبدو أن التقارير المتوفرة من مصادر مستقلة تشير إلى أنه في وقت الاستيلاء على خوجالي في ليل ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، أفيد عن قتل مئات

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧٣. بالإضافة إلى ذلك، انظر أيضا A/66/787-S/2012/289، المرفق، الفقرات ١٥-٢٧.

(٦) انظر أيضا A/66/708-S/2012/117.

(٧) انظر ((S/PV.6917 (Resumption 1)، الصفحات ٥٧ و ٩٢-٩٣.

(٨) متاحة في الموقع الشبكي www.regnum.ru/news/223355.html وفي <http://interfax.az/print/566666/ru>.

المدنيين من أصل عرقي آذري، أو إصابتهم بجروح أو أخذهم رهائن أثناء محاولتهم الفرار من البلدة المستولى عليها، على يد المقاتلين الأرمنيين الذين هاجموا البلدة" (التشديد مضاف)^(٩).

١٠ - وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى وزير خارجية أرمينيا^(١٠)، رد المدير التنفيذي لمنظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي كما يلي على محاولات الدعاية المغرضة الأرمنية التشويش من خلال ما تخلقته من افتراءات على منظمة حقوق الإنسان هذه:

"تبين بنتيجة أبحاثنا وأبحاث المركز التذكاري لحقوق الإنسان أن الميليشيات المتراجعة فرت من خوجالي مع بعض من أكبر المجموعات الفارة من المدنيين. وأفاد تقريرنا أن أفراد الميليشيا الآذرية، بحفاظهم على سلاحهم وارتدائهم بزات عسكرية، يمكن اعتبارهم مقاتلين وأنهم عرضوا تاليا سلامة المدنيين الفارين للخطر، حتى لو كانت نيّتهم حمايتهم. ومع ذلك فإننا نلقي المسؤولية المباشرة عن قتل المدنيين على القوات الأرمنية في كاراباخ. وفي الواقع، ليس في تقريرنا أو في تقرير المركز التذكاري لحقوق الإنسان أي دليل يدعم مقولة أن القوات الآذرية عرقلت فرار المدنيين الآذريين أو أطلقت النار عليهم" (التشديد مضاف).^(١١)

١١ - وفقا للكاتب الأرمني ماركار ملكونيان، الذي أهدى كتابه لأخيه، الإرهابي الدولي المعروف موني ملكونيان، الذي شارك شخصا في الهجوم على خوجالي، كانت البلدة "تشكل هدفا استراتيجيا، ولكنها كانت تمثل أيضا عملا انتقاميا"^(١٢). ويذكر ملكونيان بشكل خاص دور مقاتلي مجموعتين عسكريتين أرمنيتين هما "أرابو" و "أرامو" واصفا بالتفصيل كيف قامتا بذبح سكان خوجالي المسلمين. وهكذا، على حد قوله، كاد بعض سكان البلدة أن يلقوا برّ الأمان، بعد فرارهم نحو ستة أميال، عندما "أرداهم الجنود [الأرمنيون]". فقد استلّ الجنود، على حد تعبيره، "سكاكين كانوا يحملونها على جنبهم لفترة طويلة، وبدأوا بالطعن"^(١٣).

(٩) متاح من <http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/pages/search.aspx?i=001-98401>.

(١٠) متاح من <http://www.hrw.org/news/1997/03/23/response-armeniangovernment-letter-town-khojaly-nagorno-karabakh>.

(١١) Markar Malkonian, *My Brother's Road: An American's Fateful Journey to Armenia* (London and New York, 2005), p. 214.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١٣-٢١٤.

١٢ - وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن أحداث خوجالي وقعت في فترة شغل فيها الرئيس الحالي لجمهورية أرمينيا سرج سركيسيان منصب رئيس "لجنة قوات الدفاع الذاتي" الانفصالية غير الشرعية التابعة للنظام، وبالتالي فإن ذكرياته تشكل أحد أهم مصادر الأدلة. والعبارات التالية الصادرة عن السيد سركيسيان لا تترك مجالاً للشك في ما يتعلق بمعرفة مرتكب جريمة خوجالي:

"قبل خوجالي، ظن الآذريون أنهم كانوا يمزحون معنا، اعتقدوا أن الأرمنيين شعب غير قادر على رفع يديه ضد السكان المدنيين. لقد تمكنا من كسر هذه [الصورة السائدة]. وهذا ما حدث. وينبغي لنا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار أن من بين أولئك الأولاد أشخاص فروا من باكو وسومغايت"^(١٣).

١٣ - ومؤخراً، بعد انقضاء نحو ١٢ سنة، نشر الصحافي البريطاني توماس دي وال الذي أجرى مقابلة مع السيد سركيسيان النص الكامل لحواره مع الرئيس الأرميني العتيدي^(١٤)، الذي يدحض ما ورد فيه على أحسن وجه افتراءات الدعاية الأرمينية المفرضة. ومن الأمثلة على ذلك، العبارات التالية التي وردت على لسان السيد سركيسيان والتي لا تحتاج إلى مزيد من التعليق:

"نعم، صحيح أنه كان هناك مدنيون في خوجالي، ولكن كان هناك أيضاً جنود جنباً إلى جنب مع المدنيين. والقذيفة، لدى إطلاقها في الجو، لا يمكنها التمييز بين مدنيين وجنود، إذ ليس لها عيون لترى. وإذا بقي السكان المدنيون في البلدة حتى بعدما سنحت لهم فرصة جيدة جداً للرحيل، فهذا يعني أنهم يشاركون في القتال".

١٤ - وغالب الظن أن السيد سركيسيان كان سيمنع عن الإدلاء بمحجج غير مقبعة كهذه لو كان على بينة من القوانين المعترف بها عالمياً لسير العمليات العسكرية، بما في ذلك، قبل كل شيء، تلك التي تفرض الحفاظ على التمييز بشكل واضح بين المدنيين والمقاتلين ومنع الهجمات العشوائية. وبعبارة أدلى بالملاحظة التي لا يمكن نفيها بأن ليس للقذيفة المدفعية في الجو عيون، من الصعب جداً للرئيس الحالي لأرمينيا أن يجادل بأن مختاري الهدف ومطلقى القذيفة عليه هم عيون يرون فيها.

(١٣) Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York and London, (2004), p. 172.

(١٤) متاح من <http://carnegieendowment.org/2012/02/24/president-interview-andtragic-anniversary/9vpa>.

١٥ - وعلاوة على ذلك، نقض السيد سركيسيان الأسطورة المتعلقة بالممر الذي زُعم بأن المهاجرين أبقوه مفتوحاً للسكان المدنيين في خوجالي. ففي معرض إجابته على سؤال محدثه في المقابلة بشأن هذه المسألة، اعترف سركيسيان بسهولة أنه "في شكل عام، حدث ذلك بعد خوجالي" لأنه في ذلك الوقت "ارتكب قدر معين من التطهير العرقي"، إذ "يستحيل القيام بذلك بأي طريقة أخرى". ورداً على سؤال دي وال حول ما إذا كان ينتابه أي شعور بالندم لوفاة الآلاف من الأشخاص، أجاب السيد سركيسيان من دون خجل البتة: "لا أشعر بأي ندم إطلاقاً" لأن "حصول مثل هذه الاضطرابات ضروري، حتى لو اقتضى ذلك موت الآلاف". إن صدور هذه الكلمات عن شخص يشغل أعلى منصب سياسي وعسكري في أرمينيا هي خير دليل كما أنها تدحض أي محاولة لإنكار مسؤولية أرمينيا عن الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين الآذريين أثناء النزاع.

توصيف الجريمة

١٦ - تنطبق المجموعة الكاملة من المبادئ القانونية الدولية على الحالة المتعلقة بأراضي أذربيجان الواقعة حالياً تحت احتلال أرمينيا، أي إقليم ناغورنو - كاراباخ والأراضي المحيطة به التي أسيّرت عليها خلال النزاع المسلح مطلع التسعينات. وتشمل هذه المبادئ القانونية ما يتعلق باستخدام القوة؛ والقانون الدولي الإنساني؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمسؤولية الدولية^(١٥).

١٧ - وهناك من الأسباب ما يكفي للاستنتاج أن حكومة جمهورية أرمينيا والقوات التابعة لها، التي تتحمل المسؤولية عن أعمالها بموجب القانون الدولي، مسؤولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ترقى إلى مرتبة الجرائم بموجب القانون الدولي. وتشمل انتهاكات قوانين الحرب من قبل الجانب الأرميني من جملة ما تشمل الهجمات العشوائية، بما في ذلك قتل المدنيين، واختطاف الرهائن واحتجازهم، وإساءة معاملة السجناء وأسرى الحرب وإعدامهم بإجراءات موجزة^(١٦).

١٨ - وأشار مجلس الأمن بشكل محدد في قراراته ذات الصلة المتخذة عام ١٩٩٣ رداً على الاستخدام غير القانوني للقوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها^(١٧)، إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين في أذربيجان، والهجمات على المدنيين وقصف المناطق الآهلة بالسكان. ووصفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في

(١٥) انظر A/66/787-S/2012/289، المرفق، الفقرات ٢٨-٣٠.

(١٦) انظر Human Rights Watch/Helsinki, *Seven Years of Conflict in Nagorno-Karabakh* (1994).

حكمها الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠^(١٩)، مذبحه السكان المدنيين الآذريين من بلدة خوجالي بأنها "أعمال ذات طابع شديد الخطورة يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية".

١٩ - وتبين نتيجة التحقيق الرسمي الذي أجري في أذربيجان وجود العناصر التالية لجريمة الإبادة الجماعية، وفقا لتعريفها في القانون الدولي، في ما يتعلق بالهجمات على المدنيين في خوجالي: الفعل الجرمي المكون من القتل والتسبب بإيذاء جسدي أو عقلي حسي؛ وجود مجموعة محمية يستهدفها مرتكبو السلوك الإجرامي؛ وجود نية محددة لإبادة كلية أو جزئية، لجماعة مميزة لأسباب عرقية أو إثنية أو دينية أو وطنية. ووفقا لنتائج التحقيق، استوفيت الشروط التالية الداعمة لصحة اتهامات الإبادة الجماعية في ما يتعلق بالجريمة المرتكبة في خوجالي: الدليل الواضح والمقتنع على وجود نية لتدمير الجماعة كليا أو جزئيا؛ الدمار الحاصل في خوجالي كان "كبيرا" بما فيه الكفاية بحيث شمل المجموعة المحددة بأسرها؛ وارتكاب الجريمة ضمن منطقة جغرافية محددة.

٢٠ - وتجدر الإشارة إلى أن أرمينيا وأذربيجان طرفان في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها^(٢٠).

المسؤولية بموجب القانون الدولي

٢١ - تستتبع الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع بين أذربيجان وأرمينيا مسؤولية على الدولة ومسؤولية جنائية فردية بموجب القانون الدولي.

٢٢ - وترد الأحكام الرئيسية المتعلقة بالمسؤولية الدولية في المواد المتعلقة بمسؤولية الدول التي اعتمدها لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي ("لجنة القانون الدولي") في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١^(٢١) وعرضتها على الدول عن طريق الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١^(٢٢). ووفقا للمادة ١ "كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية"، بينما تنص المادة ٢ على ما يلي "ترتكب الدولة فعلا غير مشروع دوليا إذا كان

(١٧) أصبحت أرمينيا طرفا في الاتفاقية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وأذربيجان في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(١٨) انظر A/56/10، الفرع الرابع. انظر أيضا James Crawford, *The International Law Commission's Articles on State Responsibility: Introduction, Text and Commentaries* (Cambridge, 2002), and James Crawford, Alain Pellet, Simon Olleson (eds.), *The Law of International Responsibility* (Oxford, 2010).

(١٩) انظر قرار الجمعية العامة ٨٣/٥٦. انظر أيضا قرار الجمعية ٣٥/٥٩ و ٦١/٦٢ والوثيقة A/62/62.

التصرف المتمثل في عمل أو إغفال (أ) ينسب إلى الدولة بمقتضى القانون الدولي؛ و (ب) يشكل خرقا لالتزام دولي على الدولة".

٢٣ - وتتناول المادة ٤ (١) في المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة مسألة نسب التصرف إلى الدولة، وتنص على ما يلي:

"يعد تصرف أي جهاز من أجهزة الدولة فعلا صادرا عن هذه الدولة بمقتضى القانون الدولي، سواء أكان الجهاز يمارس وظائف تشريعية أم تنفيذية أم قضائية أم أية وظائف أخرى، وأما كان المركز الذي يشغله في تنظيم الدولة، وسواء أكانت صفته أنه جهاز من أجهزة الحكومة المركزية أم جهاز من أجهزة وحدة إقليمية من وحدات الدولة".

٢٤ - وجرى التأكيد على هذا المبدأ، وهو مبدأ راسخ منذ وقت طويل في القانون الدولي^(٢٤)، من قبل المحكمة الدولية في قضية لاغراند^(٢٥) التي أعلنت فيها المحكمة أنه "يمكن الدفع بالمسؤولية الدولية للدولة بفعل يقوم به جهاز مختص وسلطات مختصة تابعة للدولة، أما كانت هذه الأجهزة" كما جرى التأكيد مجددا في الحالة المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها^(٢٦) التي لاحظت فيها المحكمة ما يلي:

"من الأركان الأساسية لقانون مسؤولية الدولة، اعتبار تصرف أي جهاز من أجهزة الدولة عملا من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي، وينشئ تاليا مسؤولية الدولة إذا كان يشكل خرقا لالتزام من قبل تلك الدولة".

٢٥ - ويشدد التعليق ٦ على المادة ٤ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول على الطابع العام لهذا المبدأ، ويؤكد أن الإشارة إلى أجهزة الدولة في هذا الحكم:

"لا تقتصر على أجهزة الحكومة المركزية، أو المسؤولين الرفيعي المستوى أو الأشخاص المسؤولين عن العلاقات الخارجية للدولة. وهي تشمل أجهزة الحكومة أيا كان نوعها أو تصنيفها، والقيام بأي مهام، وأي مستوى في التراتبية الهرمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي أو حتى المحلي"^(٢٧).

(٢٠) انظر مثلا (٢٠١٠) *the Moses case*, John B. Moore, *International Arbitration*, vol. III, pp. 3127, 3129 (1871).

(٢١) *Provisional Measures*, I.C.J. Reports 1999, pp. 9 and 16.

(٢٢) I.C.J. Reports 2007, para. 385. جرى الدفع بأن هذا المبدأ يشكل قاعدة من القانون الدولي العربي. انظر

أيضا 87 و 62، I.C.J. Reports 1999, pp. 62 and 87. *Immunity from Legal Process of a Special Rapporteur*.

(٢٣) انظر 95، Crawford, *The International Law Commission's Articles on State Responsibility*, p. 95.

٢٦ - وعلى غرار ذلك، تنص المادة ٥ على أن تصرف أي شخص أو كيان غير تابع لأي جهاز من أجهزة الدولة بموجب المادة ٤، ولكنه يتمتع بموجب قانون الدولة بسلطة ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية، يُعتبر عملاً من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي، شرط أن يكون ذلك الشخص أو الكيان قد تصرف بهذه الصفة في الحالة المعنية. وعليه، فإن أنشطة الوحدات المسلحة للدولة، بما فيها أنشطة الأجهزة المخولة القيام بها، تنشئ مسؤولية تتحملها الدولة. وبالتالي فإن أرمينيا مسؤولة دولياً عما قامت به قواتها المسلحة من أعمال (وعما امتنعت عن القيام به) وعن أنشطتها في أذربيجان.

٢٧ - ومن العناصر الرئيسية لمسؤولية الدولة، الذي يتسم بأهمية خاصة للأغراض الحالية، القاعدة المنصوص عليها في المادة ٨:

”يعتبر فعلاً صادراً عن الدولة بمقتضى القانون الدولي تصرف شخص أو مجموعة أشخاص إذا كان الشخص أو مجموعة الأشخاص يأثرون في الواقع بتعليمات تلك الدولة أو بتوجيهات منها أو يعملون تحت رقابتها لدى القيام بذلك التصرف“.

٢٨ - ويفضي هذا الحكم أساساً حالتين: الحالة الأولى، التي يتصرف فيها أشخاص بتعليمات مباشرة من سلطات الدولة، والحالة الثانية، التي يتصرف فيها أشخاص تحت بـ ”توجيه أو رقابة“ من الدولة. وتكتسي الحالة الأخيرة أهمية حيوية. فهي تعني أن الدول لا يمكن أن تتجنب المسؤولية عن أعمال كيانات انفصالية عندما تكون هذه الدولة هي في الحقيقة من يسيطر على أنشطة الجهة المعنية. والفرق بين الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٨ هو مستوى الرقابة الممارسة. ففي الحالة الأولى، الأشخاص المعنيون هم جزء من جهاز الدولة في ما يتعلق بهذه الحالة الخاصة. وفي الحالة الأخيرة، تكون سلطة الدولة موزعة على نطاق أوسع.

٢٩ - وتناولت محكمة العدل الدولية هذه المسألة في قضية نيكاراغوا، التي أشارت في الفقرة ١١٥ منها أنه كفي تكون الدولة مسؤولة عن الأنشطة، يتعين إثبات أن الدولة ”كانت تسيطر سيطرة فعالة على العملية العسكرية أو شبه العسكرية التي يُزعم أن الانتهاكات ارتكبت فيها“^(٢٤). وأعيد تأكيد هذه المقاربة في حالة اتفاقية الإبادة الجماعية^(٢٥).

(٢٤) I.C.J. Reports 1986, pp. 14 and 64 to 65.

(٢٥) I.C.J. Reports 2007, at para. 398 وما يليها.

٣٠ - وعليه، فإن الاستنتاج يجب أن يكون بأن جمهورية أرمينيا، نظراً لعدوانها الأولي والمستمر على أذربيجان واحتلالها المستمر لأراضي هذه الدولة، الذي تم بشكل مباشر من خلال أجهزتها وعملياتها ومسؤوليها، وبشكل غير مباشر من خلال النظام الانفصالي التابع لها في إقليم داغليق غاراباخ المحتل الذي تمارس فيه جمهورية أرمينيا الدرجة المطلوبة من الرقابة الفعالة على النحو المفهوم بموجب القانون الدولي، تتحمل المسؤولية الدولية الكاملة عن انتهاكات للقانون الدولي.

٣١ - إن المسؤولية الدولية لجمهورية أرمينيا، التي تتحملها نتيجة لأفعالها غير المشروعة دولياً، تنطوي على عواقب قانونية تتجلى في الالتزام بوقف هذه الأعمال، وتقديم التأكيدات والضمانات الملزمة بعدم تكرارها، وتقديم تعويضات كاملة عن الإصابات في شكل رد الحقوق والخير والترضية، إما بشكل فردي أو جماعي^(٢٦).

٣٢ - ومن الضروري الإشارة إلى أنه ينبغي النظر إلى الجريمة التي ارتكبت في بلدة خوجالي باعتبارها انتهاكاً خطيراً للالتزامات بموجب القواعد القطعية *jus cogens* في القانون الدولي العام. فالالتزامات المنصوص عليها في هذه القواعد تنشأ عن قواعد السلوك الموضوعية التي تحظر ما بات يُعتبر أمراً لا يمكن تحمله ناجماً عن التهديد الذي يشكله لبقاء الدول وشعوبها وأهم القيم الإنسانية الأساسية^(٢٧). ومن هذه المحظورات، من المتفق عليه عموماً أن منع العدوان، وبسط السيطرة الاستعمارية أو الحفاظ عليها بالقوة، والإبادة الجماعية والرق والتمييز العنصري والجرائم ضد الإنسانية والتعذيب، تُعتبر من الأمور التي تسري عليها القواعد القطعية^(٢٨). وما من شك في أن أرمينيا تتحمل المسؤولية الدولية الكاملة عن انتهاك عدد من هذه المحظورات، على نحو ما يتبين بشكل خاص في الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد المدنيين في بلدة خوجالي والمدافعين عنها.

٣٣ - إن الانتهاكات الخطيرة للالتزامات بموجب القواعد القطعية للقانون الدولي العام تنشئ عواقب إضافية لا تطال فقط الدولة التي تتحمل المسؤولية بل أيضاً سائر الدول. فكما ورد في تعليق لجنة القانون الدولي على المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، لكل دولة، بحكم عضويتها في المجتمع الدولي، مصلحة قانونية في حماية حقوق أساسية معينة والوفاء بالتزامات

(٢٦) انظر Crawford, *The International Law Commission's Articles on State Responsibility*, pp. 66-68, articles 28, 30, 31 and 34-37.

(٢٧) انظر A/56/10، التعليق ٣ على المادة ٤٠ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

(٢٨) المرجع نفسه، التعليق ٥ على المادة ٢٦ والتعليقات ١-٩ على المادة ٤٠ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

معينة^(٢٩). وقد اضطلعت محكمة العدل الدولية بدور هام في ضمان الاعتراف بهذا المبدأ في قضية شركة برشلونة تراكشن^(٣٠)، التي حددت فيها المحكمة وجود فئة خاصة من الالتزامات - الالتزامات تجاه المجتمع الدولي ككل. ووفقا للمحكمة، "[إن التزامات الدولة تجاه المجتمع الدولي ككل] بحكم طبيعتها هي الشاغل لجميع الدول. ونظرا لأهمية ما ينطوي على ذلك من حقوق، يمكن الاعتبار أن لجميع الدول مصلحة قانونية في حمايتها؛ إنما التزامات تجاه الجميع. وفي الدعاوى اللاحقة أعادت المحكمة تأكيد هذه الفكرة"^(٣١).

٣٤ - وبقدر ما لجميع الدول مصلحة قانونية، تشمل النتائج المعينة المترتبة على انتهاك خطير للالتزام بموجب القواعد القطعية للقانون الدولي العام جملة أمور منها واجبات الدول على التعاون من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات بالوسائل الشرعية وعدم الاعتراف بشرعية وضع ناجم عن انتهاك جسيم، وعدم تقديم أي عون أو مساعدة للإبقاء على ذلك الوضع^(٣٢).

٣٥ - وإلى جانب مسؤولية جمهورية أرمينيا كدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليا، ففي إطار القواعد العرفية ومعايير المعاهدات المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي، يُنظر إلى بعض الأعمال المرتكبة في سياق النزاع المسلح، بما فيها تلك التي شهدتها بلدة خوجالي، على أنها جرائم جنائية دولية يتحمل المسؤولية عنها على أساس فردي من شارك في الأعمال المذكورة وشركاؤهم وأدواتهم. ومن المعروف جيدا أن رئيسي أرمينيا الحالي والسابق، سيرج سركيسيان وروبر كوتشاريان، إلى جانب العديد من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الآخرين في تلك الدولة وقادة النظام الانفصالي الذي أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة في أذربيجان، شاركوا شخصيا في الاستيلاء على الأراضي الآذرية وفي أعمال انتقامية ضد المدنيين وأفراد القوات المسلحة الآذريين. وبالنظر إلى حجم وخطورة الجرائم التي ارتكبوها،

(٢٩) المرجع نفسه، التعليق ٤ على المادة ١ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

(٣٠) Case Concerning the Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, I.C.J. Reports 1970, (٣٠) para. 33.

(٣١) انظر East Timor, I.C.J. Reports 1995, p. 102, para. 29; Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, I.C.J. Reports 1996, p. 258, para. 83; and Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, Preliminary Objections, I.C.J. Reports 1996, pp.615-616, paras. 31-32. انظر أيضا A/56/10، التعليق ٤ على المادة ١ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

(٣٢) انظر A/56/10 (Supp)، التعليقات ١-٤ على المواد المتعلقة بمسؤولية الدول. انظر أيضا قرار الجمعية العامة A/62/243، الفقرة ٥.

من الواضح أن الملاحقة الجنائية لهؤلاء الأشخاص ستكون نتيجة حتمية لما ارتكبه من جرائم.

٣٦ - وبموجب المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي صادقت عليها أذربيجان وأرمينيا في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على التوالي، يُعتبر عدد من الأفعال المرتكبة ضد أشخاص أو ممتلكات يحطون بحماية الاتفاقية "انتهاكات خطيرة". وتنص المادة ٨٦ من البروتوكول الإضافي الأول، الذي صادقت عليه أرمينيا في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على أنه يتوجب بشكل خاص على الأطراف في الاتفاقية والبروتوكول "قمع الانتهاكات الخطيرة". وبموجب المادة ٨٨ من البروتوكول، "تبادل الدول الأطراف أكبر قدر من المساعدة في الإجراءات الجنائية المتخذة فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لهذه الاتفاقية أو البروتوكول".

٣٧ - وعلاوة على ذلك، تقع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن اختصاص مبدأ الولاية القضائية العالمية في القانون الجنائي الدولي، الذي يحول الدول بسط ولايتها القضائية بحيث تشمل هذه الجرائم، ما يوفر تاليا حتمية معاقبة مرتكب الجريمة بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة وجنسية مرتكبها أو الضحية.

الخلاصة

٣٨ - لقد شكل أحد الردود على الفضاءات الواسعة النطاق التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية ركيزة لإنشاء الأمم المتحدة، ولإعلان القيم الأساسية، مثل السلام واحترام حقوق الإنسان، ولإنشاء مؤسسات قضائية متعددة الجنسيات. وقد أعلن المجتمع الدولي وحدد في الصكوك الدولية، متصفا بشكل رئيسي من خلال الأمم المتحدة، مجموعة من القيم الأساسية، مثل السلام واحترام حقوق الإنسان. وقد تُرجم التوافق عليها في عام ١٩٤٨ باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية غير القابلة للتصرف هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". وعلاوة على ذلك، اتخذت خطوات هامة لحماية الحقوق والدفاع عنها ومنع الجرائم التي لها بعد ونطاق دوليان والمعاقبة عليها.

٣٩ - ومع ذلك، فإن الجهود لضمان عالم يسوده السلام والعدالة والرخاء لم تكن دائما متسقة وناجحة. ونتيجة لذلك، ما زال المدنيون يعانون من عدم كفاية الحماية ومن المعاملة التمييزية في حالات النزاع المسلح. وللأسف، لا تحظى جميع الانتهاكات الخطيرة للقانون

Distr.: General
24 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال
الزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

منذ عشرين عاماً، في عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها؛ وتعيد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامة أقاليمها وحرمة حدودها الدولية؛ وتؤكد أن منطقة داغليق قره باغ (ناغورني - كاراباخ) هي جزء من أذربيجان، وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة (القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)). وأشار مجلس الأمن بشكل محدد في هذه القرارات أيضاً إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين في أذربيجان، وشن

الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالاهتمام الواجب وبلاستجابة اللازمة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٤٠ - ورغم ذلك، فإن جمهورية أذربيجان على ثقة من أن التدابير المتسقة المتخذة على الصعيد الوطني، فضلاً عن الإطار القانوني الدولي الحالي، ستفضي إلى محاكمة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد السكان المدنيين في أذربيجان خلال النزاع. وما لا يقبل الجدل اليوم هو أنه ما من صفة رسمية أو سياسية يمكن أن تضيف على الشخص المعني حصانة عن الجرائم الدولية الأكثر خطورة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

٤١ - وفي الواقع، إن التقييم الشامل لأسباب ونتائج الحرب التي شنتها جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان وجميع الحقائق القائمة المتعلقة بالأحداث المأسوية في خوجالي توضح بشكل جلي أن الجرائم التي ارتكبت في تلك البلدة الآذرية لا تشكل عملاً معزولاً أو شاذاً، بل هي جزء من سياسة منهجية وواسعة النطاق ومن ممارسة الفظائع التي ترتكبها أرمينيا، تحوي في صميمها أفكاراً بغية تنم عن تفوق عنصري وتمايز عرقي وكراهية. إن الذبح المتعمد للمدنيين في خوجالي كان يهدف إلى إبادة الجماعة لا لشيء إلا لكونهم آذريين.

٤٢ - من الواضح أن استمرار تنعم مرتكبي تلك الجرائم بالإفلات من العقاب ما زال يعوق التقدم في تحقيق السلام الذي طال انتظاره والمصالحة بين أذربيجان وأرمينيا. لذا، فإن إحلاء الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع، وتقديم تعويضات كافية وفعالة للضحايا وضرورة اتخاذ إجراءات على مستوى المؤسسات لمنع تكرار هذه الانتهاكات، تشكل كلها مستلزمات لتسوية النزاع بشكل حقيقي. وعليه، فإن إنهاء الإفلات من العقاب ليس ضرورياً فقط لتحديد مسؤولية الأطراف في النزاع وفراى المرتكبين، الذي يشكل تحقيقه أمراً لا بد منه في حد ذاته، بل أيضاً لضمان السلام المستدام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا ومصالحهم ورفاه المجتمع ككل.

هجمات على المدنيين وقصف أراضيها. ولقد صيغت مجموعة من البيانات الرئاسية التي اعتمدها مجلس الأمن بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥ في نفس الاتجاه.

وبعبارة أخرى، فإن القرارات المذكورة أعلاه، والتي تشكل بوضوح أكثر الأحكام حجية وإلزاماً بشأن هذه المشكلة، تسلم بأن أعمال القوة العسكرية ارتكبت ضد أذربيجان، وبأن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وللأسف، فإن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن لم تنفذ بعد، وجهود الوساطة التي تبذل منذ أكثر من ٢٠ عاماً في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تحقق نتائج بعد. وعلى ضوء هذه الخلفية، وهدف تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الضرورة الملحة لمعالجة المشاكل الرئيسية التي يتسبب بها العدوان المتواصل على أذربيجان، تبذل أرمينيا جهوداً لتشويه الحالة الفعلية، والتقليل من أهمية قرارات مجلس الأمن، وإساءة تفسير أحكامها.

وعلى هذا النحو، أكد الممثل الدائم لأرمينيا في رسالته الموجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/279) أن أذربيجان رفضت زعماً الامتثال لما ورد في قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٣ من أحكام رئيسية فيما يتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وعرقلت بالتالي تنفيذ هذه القرارات في الوقت المناسب وأبطلت أثرها المتوخى. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم لكم دراسة موجزة تدحض بسهولة التفسير الذي تقدمه أرمينيا للأحداث وتشهد على عدم امتثالها للتعهد للقرارات ومحاولاتها المستمرة على مر السنين لعرقله عملية السلام.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف

السمير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

عدم امتثال جمهورية أرمينيا لقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)

١ - كما هو معروف، بدأت المرحلة الحالية من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في نهاية عام ١٩٨٧، أثناء وجود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي)، بالمطالبات الإقليمية العلنية لأرمينيا بشأن إقليم داغليق قره باغ (ناغورني - كاراباخ) المتمتع بالحكم الذاتي التابع لأذربيجان. وشكلت تلك المطالبات بداية شن الهجمات على الأذربيجانيين في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي وفي أرمينيا نفسها على حد سواء وطردتهم منها. وهذا دليل واضح على أن المطالب الانفصالية التي بلغت ذروتها بمقتل آلاف المدنيين الأذربيجانيين وبطرد نحو مليون أذربيجاني من منازلهم في أرمينيا وفي الأراضي المحتلة لأذربيجان على حد سواء، لم تكن "تطلعات سلمية" منذ بداية الأمر، كما تؤكد أرمينيا. وعلاوة على ذلك، وخلافاً لدستور الاتحاد السوفياتي، اتخذت أرمينيا وأفراد الطائفة الأرمنية في داغليق قره باغ عدداً من القرارات لبدء عملية انفصال من جانب واحد للإقليم المتمتع بالحكم الذاتي عن أذربيجان. ومن بين تلك القرارات القرار الذي أقره برلمان أرمينيا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والذي يدعو إلى "توحيد" أرمينيا وداغليق قره باغ. وخلال وجود الاتحاد السوفياتي، اعتبرت سلطات الاتحاد السوفياتي المختصة أن كل هذه القرارات التي اتخذها الجانب الأرميني باطلة. وبناء على ذلك، نالت أذربيجان استقلالها بالحدود الإقليمية التي كانت لديها داخل الاتحاد السوفياتي.

٢ - وعقب استقلال الجمهوريتين التابعتين للاتحاد السوفياتي سابقاً، تكثفت الهجمات المسلحة على أذربيجان. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، احتيحت بلدة خوجالي في أذربيجان كما هو معروف. ولقد حصل ذلك بعد مرور أقل من شهر على إشارة مجلس الأمن إلى "التزام أرمينيا رسمياً بتأييد مقاصد ومبادئ الميثاق التي تتضمن المبادئ المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات وعدم استخدام القوة"^(١).

٣ - وفي مطلع أيار/مايو ١٩٩٢، استولى الأرمن على شوشا، وهي أكبر مدينة مأهولة بالأذربيجانيين والمركز الإداري في داغليق قره باغ. ولقد أعرب مجلس الأمن في مذكرته الرئاسية التي اعتمدها في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ عن قلقه الشديد "للأبناء الواردة مؤخراً

”لم تشارك قوات عسكرية من جمهورية أرمينيا في الأعمال القتالية في إقليم كيلبادجار“^(٦)، أوضح الأمين العام أن ”ما ورد عن استخدام أسلحة ثقيلة، مثل دبابات T-72، وطائرات الهليكوبتر القتالية Mi-24، والطائرات المتطورة الثابتة الجناحين، أمور باعثة على القلق بصورة خاصة، ويبدو أنها تشير إلى اشتراك ما يتجاوز القوى الإثنية المحلية فيها“^(٧).

٧ - وفي ذلك الصدد، أكد مجلس الأمن من جديد في القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) الذي اتخذته بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ مبدأ ”عدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي“ المطبق على العلاقات فيما بين الدول، مطالباً ”بوقف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فوراً بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وبانسحاب جميع قوات الاحتلال فوراً من منطقة كيلبادجار وغيرها من المناطق الأذربيجانية التي جرى احتلالها مؤخراً“^(٨). وحمل عدد من أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها عقب التصويت الجانب الأرميني المسؤولية عن تصاعد حدة الأعمال القتالية وعرقلة مبادرات السلام. وعلى هذا النحو، وجّه ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الانتباه إلى أن ”الهجوم الذي جرى مؤخراً يتزامن مرة أخرى مع تجدد المساعي في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للعودة إلى المحادثات“، وإلى ”... عدم استعداد الطرف الذي ينتصر على أرض الواقع في أي وقت من الأوقات لهذا جهود من أجل التوصل إلى تسوية“^(٩).

٨ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)، توصلت مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤلفة من تسعة بلدان، إلى ”جدول زمني للخطوات العاجلة“ من أجل تنفيذ هذا القرار. وشدد السيد ماريو رافاييللي، رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في التقرير الذي قدمه إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، على أن الجانب الأرميني قد تجاهل مطالب مجلس الأمن، وشنّ هجوماً، واستولى على أراضي جديدة في أذربيجان، وضرب عرض الحائط بجهود الوساطة الرامية إلى إيجاد تسوية توافقية. وعلى هذا النحو، وفقاً للسيد رافاييللي، وبينما كان اجتماع البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في روما في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ”جارياً“ وكنا نعمل على التوصل إلى صيغة نهائية للجدول الزمني، وصلتنا أخبار تفيد بأن القوات المعارضة استولت على مدينة أغدام، بعد استمرار

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠. التوكيد مضاف.

(٨) قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٩) انظر S/PV. 3205، ص. ١٢. التوكيد مضاف.

بشأن تدهور الحالة المتصلة بناغورني - كاراباخ، وبسبب انتهاكات اتفاق وقف لإطلاق النار التي تسببت في وقوع خسائر فادحة في الأرواح البشرية وأضرار مادية واسعة النطاق، وبسبب العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للبلدان المنطقة“، ودعا ”جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لوضع حد للعنف...“^(١٠). وعلى الرغم من ذلك، في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢، وعقب قصف مباشر بالمدفعية من داخل أراضي أرمينيا، جرى احتلال لاشين، وهي منطقة واقعة بين أرمينيا وإقليم داغليق قره باغ في أذربيجان، ومأهولة بمعظمها بالأذربيجانيين.

٤ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٢، اعتمد المجلس مذكرتين رئاسيتين أخيرتين^(١١). إلا أن لا تلك التدابير التي اتخذت في مجلس الأمن ولا الجهود التي بذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا استطاعت أن تحول دون تصاعد دوامة الحرب. والسبب في ذلك ببساطة أن المطالبات الإقليمية لأرمينيا في أذربيجان وعملياتها العسكرية ضدها استهدفت منذ البداية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإحداث تغيير جوهري في تكوينها الديمغرافي.

٥ - ولقد أدت الهجمات الأرمينية على مناطق واقعة داخل أذربيجان عام ١٩٩٣ إلى إصدار مجموعة تتألف من أربعة قرارات لمجلس الأمن وثلاث مذكرات صادرة عن رئاسته. ولا بد من الإشارة إلى أن مجلس الأمن أعرب للمرة الأولى، في المذكرة الرئاسية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، عن ”قلقه البالغ إزاء تدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان“، وأشار تحديداً إلى ”غزو القوات الأرمينية المحلية لمنطقة كيلبادجار التابعة لجمهورية أذربيجان“، وطالب بالوقف الفوري لجميع هذه الأعمال العدائية وانسحاب هذه القوات ”وأكد من جديد سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها“^(١٢).

٦ - وذكر الأمين العام في التقرير الذي قدمه بطلب من مجلس الأمن في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أن ”اشتداد القتال داخل ناغورني - كاراباخ وحولها، وخصوصاً الهجمات التي شنت مؤخراً على إقليمي كيلبادجار وفيزولي في أذربيجان، يشكل تهديداً خطيراً لصلون الأمن والسلم الدوليين في إقليم عموم القوقاز بكامله“^(١٣). ورداً على تأكيد أرمينيا بأنه

(٢) انظر S/23904.

(٣) انظر S/24493، المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، و S/24721، المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٤) انظر S/25539.

(٥) انظر S/25600، الفقرة ١٠.

تصعيد الأعمال العدائية فيها والمجمات المسلحة عليها. وكنا حينئذ نواجه حالة تتمثل ليس فقط في عدم تمديد القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) بعد ثلاثة أشهر من الموافقة عليه وإنما كان بحري أيضاً احتلال المزيد من أراضي جمهورية أذربيجان^(١٠). وأضاف رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً أن "الاستيلاء على أعدام يتعارض تعارضاً كلياً مع التأكيدات الأرمنية بشأن ناغورني - كاراباخ المنشئة في أهم ملتزمون بالتسوية السلمية للتوابع، وتحديدًا في أهم لا يعتزمون الاستيلاء على أعدام". ووفقاً للسيد رافاييللي، لا يمكن تفسير الاستيلاء على أعدام بأنه دفاع عن النفس: "فلقد زرت بنفسي المكان، وما رأيته في بعثتي، تبين لي أن الحالة العسكرية هناك لا تشكل تهديداً عسكرياً خطيراً على ناغورني - كاراباخ"^(١١).

٩ - وعقب إجراء مشاورات مع البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أدلى رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ببيان "يدين بشدة الهجوم على مدينة أعدام الأذربيجانية" و "يطلب الوقف الفوري للأعمال العدائية والانسحاب من الأرض المحتلة". ووفقاً لهذا البيان، "إن هذا العمل غير المقبول وقع في نفس الوقت الذي كانت فيه البلدان التسعة مجتمعة لتحضير الصيغة النهائية للحدول الرمي لوقف إطلاق النار". وأولت البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أهمية خاصة إلى أن هذا العمل "ينتهك بالتحديد التعهدات المباشرة والتكررة المقدمة إلى رئيس مؤتمر مينسك من جانب زعماء الطائفة الأرمنية في ناغورني - كاراباخ بأنهم لن يستولوا على أعدام"^(١٢). واحتتمت البلدان التسعة بالتشديد على أن "هذا السلوك الذي يذكر بأعمال مماثلة تتعلق بالأراضي الأذربيجانية في كيلبادجار يثير الشك فيما إذا كان يمكن مواصلة إشراك هذه المجموعة في عملية التفاوض التي تجري برعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على التوابع في ناغورني - كاراباخ"^(١٣).

١٠ - وأشار البيان المذكور أعلاه الصادر عن البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً إلى مسؤولية أرمينيا: "إن هؤلاء الذين يشجعون الطائفة الأرمنية في ناغورني - كاراباخ على مواصلة القتال والتعدي على الأراضي المحيطة

يشاركون في تحمل المسؤولية عن الخسائر المستمرة في الأرواح الأرمنية وتدمير الاقتصاد الأرميني"^(١٤).

١١ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٥٣ (١٩٩٣) الذي أدان فيه "الاستيلاء على منطقة أعدام وعلى جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً في الجمهورية الأذربيجانية"، وطالب "بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية واسحاب قوات الاحتلال المعنية انسحاباً فورياً وكاملاً وغير مشروط من منطقة أعدام ومن جميع المناطق الأخرى التي احتلت في الجمهورية الأذربيجانية". وأكد مجلس الأمن من جديد أيضاً "سيادة أذربيجان وسائر دول المنطقة ووحدة أراضيها"، و "حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة لحيازة الأراضي"^(١٥).

١٢ - ومن الأهمية بمكان التذكير أيضاً بما أدلى به أعضاء المجلس من بيانات عقب التصويت. فلقد قال ممثل باكستان:

"باكستان تدين العدوان الأرميني المستمر على جمهورية أذربيجان وتطالب بالانسحاب الفوري للقوات الأرمنية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وإننا نحث جمهورية أرمينيا على احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وندعو إلى إيجاد تسوية عادلة وسلمية للمشكلة على أساس احترام مبادئ السلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود المعترف بها دولياً"^(١٦).

ووفقاً لممثل فرنسا، "إن الأحداث الأخيرة التي اتسمت بقيام القوات الأرمنية المحلية بشن هجمات على أعدام، انتهاكاً للالتزامات التي تم التعهد بها أثناء البعثة الأخيرة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى المنطقة، تستحق إدانة واضحة. وهذا ما ينص عليه دون لبس هذا القرار"^(١٧).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن بالغ القلق الذي تشعر به القيادة الروسية إزاء الأعمال الهجومية التي قامت بها وحدات مسلحة من أرمين ناغورني - كاراباخ، والتي أدت إلى الاستيلاء على بلدة أعدام الأذربيجانية، وأشار إلى أن "هذه الأعمال حثرت بالرغم من التأكيدات التي قدمها الممثلون الرسميون الأرمين إلى الجانب

(١٤) المرجع نفسه، التوكيد مضاف.

(١٥) قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٦) انظر S/PV.3259، ص. ٧.

(١٧) المرجع نفسه، ص. ٨.

(١٠) انظر S/26184، المرفق، الفقرة ٩.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١٢. التوكيد مضاف.

(١٢) انظر S/26184، التذييل.

(١٣) المرجع نفسه، التوكيد مضاف.

الروسي بأن الوحدات الأرمنية في ناغورني - كاراباخ لن تقوم بأية عمليات هجومية برية وأنه ليس في نيتها مهاجمة أغدام^(١٨).

وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه "لا يمكن تبرير الاستيلاء على أغدام بأية حجة كانت من أجل الدفاع عن النفس"، وأضاف أن "الأخطار من ذلك أن هذا العمل عطلّ عملية السلم..."^(١٩).

ورأى ممثل البرازيل أن "الاستيلاء على إقليم أغدام في أذربيجان... عرض للخطر جهود التفاوض"^(٢٠).

ولاحظ ممثل هنغاريا "بحجة أمل متزايدة أنه في غياب عمل دولي فعال ضد العنف العشوائي وأعمال الإبادة، يستخلص البعض أن أهدافهم يمكن تحقيقها من خلال العدوان وأنه يمكن الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة وطرد مئات الآلاف من الناس من أراضيهم دون عقاب"^(٢١).

واسترعى ممثل فنزويلا "انتباه جمهورية أرمينيا إلى المسؤوليات التي يحملها إياها المجتمع الدولي، من حيث اشتراكها في النزاع وكذلك من حيث قدرتها على الإسهام الفعال في إنفاذه الفوري"^(٢٢).

ورأى ممثل إسبانيا أن "الزيادة التدريجية في الأعمال العدائية العسكرية، التي صاحبت مؤتمر روما، لا تشير فحسب إلى انتهاك التعهدات التي قطعها مراراً المجتمع الأرمني على نفسه في ناغورني - كاراباخ بل تعد أيضاً شاهداً على الاستهانة بمبادئ القانون الدولي...". كما أضاف أن "وفده يرى أن الاستيلاء على مدينة أغدام والمنطقة المحيطة بها يعني أن قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) قد انتهك نصريح العبارة"^(٢٣).

(١٨) المرجع نفسه، ص. ٩-١٠.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) المرجع نفسه، ص. ١٤-١٥.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

١٣ - ولم يحل قراراً مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، وكذلك البيانات والدعوات المذكورة أعلاه التي أدلى بها أعضاء المجلس، وجهود الوساطة بقيادة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، دون مواصلة الجانب الأرمني أعماله الهجومية والاستيلاء على أراضي جديدة في أذربيجان.

١٤ - وأدان مجلس الأمن في المذكرة الرئاسية التي اعتمدها في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ الهجوم الذي شن على منطقة فيزولي التابعة لأذربيجان وطالب "بوقف فوري للأعمال العدائية وعمليات القصف التي تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر، وبالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من منطقة فيزولي، ومن مقاطعتي كيلبادجار وأغدام والمناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً من جمهورية أذربيجان". وأعاد مجلس الأمن أيضاً تأكيد "السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة وحرمة حدودها"؛ وأعرب عن "بالغ قلقه لزاء ما كان لهذه الأعمال العدائية من أثر على الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع". وجرى التشديد على دور أرمينيا التي دعيت إلى "ممارسة ما تنفرد به من نفوذ" وإلى "أن تكفل عدم إمداد القوات المعنية بالوسائل التي تمكنها من إطالة أمد حملتها العسكرية أبعد من ذلك"^(٢٤).

١٥ - وعلى الرغم من مطالب مجلس الأمن المذكورة أعلاه، واصلت القوات الأرمنية عملياتها الهجومية في أذربيجان، وأنجزت الاستيلاء على فيزولي بحلول ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣. وفي اليوم نفسه، استولت على منطقة جبريل، وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، على منطقة غوبادي في أذربيجان. وهكذا، وبعد مرور أقل من شهر على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣)، هاجمت القوات الأرمنية ثلاث مناطق أخرى في أذربيجان تقع خارج إقليم دغليق قره باغ واستولت عليها.

١٦ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، زارت الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، البارونة مارغاريتا أف أوغلاس، البلدان الثلاثة في جنوب القوقاز، وهي أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا. وفي تقريرها عن زيارتها، تسترعي الانتباه بشكل خاص التعليقات التالية:

... اجتمعت بقيادة ناغوري - كاراباخ لمناقشة آفاق إحراز بعض التقدم في معالجة المسائل المتصلة بالتراع معهم. ولقد نأى مثلها، السيد كوتشاريان، بنفسه عن النهج الشامل لمجموعة مينسك في السعي لمعالجة المسائل المتصلة بالتراع. ولقد تساءل عن الحكمة في تقديم تنازلات من جانب واحد إلى الجانب الآخر قبل بدء مؤتمر مينسك - مع العلم أن هذه التنازلات جزء لا يتجزأ من الجدول الزمني^(٢٥).

كما أضافت الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا:

... إن زيادة الأراضي الخاضعة للاحتلال، وعدم اليقين بشأن توسيع نطاق وقف إطلاق النار وتعزيزه، وتزايد عدد اللاجئين وغياب الإحساس بالضرورة الملحة لمعالجة الأزمة كلها عوامل تثير القلق البالغ. وما يثير القلق أيضاً سياسة حرق الأراضي غير المقبولة التي تمارسها القوات العسكرية لناغوري - كاراباخ. ولقد أثرت هذه المشكلة الأخيرة وأعربت عن آرائي بشأن هذه الممارسة بعبارة لا لبس فيها خلال المناقشات التي أجريتها مع ممثلي أرمينيا والمخادئات التي عقدتها مع قيادة ناغوري - كاراباخ^(٢٦).

١٧ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)، الذي أعاد فيه التأكيد على "السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة" و "حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة" وأهاب بالأطراف المعنية "إضفاء الفعالية والدوام على وقف إطلاق النار الذي تم إقراره نتيجة للاتصالات المباشرة التي جرى الاضطلاع بها بمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي دعماً لفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"، وأعاد مرة أخرى تأكيد "دعاه التام لعملية السلام"، ودعا إلى "التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والعاجلة المنصوص عليها في 'الجدول الزمني المعدل' لمجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخراً وإزالة جميع العقبات التي تعترض الاتصالات والنقل"^(٢٧).

١٨ - ولكن، بعيد اتخاذ ذلك القرار وعلى الرغم من المساعي الدبلوماسية المكثفة واتفق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تجددت العمليات العسكرية في المنطقة واحتلت القوات الأرمنية منطقتين أخريين من أذربيجان تقعان

(٢٥) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٣٠١، براغ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص. ٨.

(٢٦) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

(٢٧) قرار مجلس الأمن ٨٧٤ (١٩٩٣)، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

خارج إقليم دغليق قره باغ، وهما غورادير وزنغلان. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعرب رئيس مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن قلقه البالغ في ذلك الصدد، مؤكداً أنه "لا يمكن أن يكون اكتساب الأراضي بالقوة مسموحاً أو مقبولاً كأساس للمطالبات الإقليمية"^(٢٨). وتأقي صياغة الإعلان الذي وافقت عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن آخر التطورات في التراع على أرض الواقع، في نفس الاتجاه: "لا يمكن الاعتراف باكتساب الأراضي بالقوة، ولا يمكن استخدام احتلال الأراضي للحصول على الاعتراف الدولي أو لفرض تغيير للوضع القانوني"^(٢٩). وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد في بيانه المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في جملة أمور "الأهمية التي يوليها للسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وسيادتها، وفقاً لمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"^(٣٠).

١٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)، الذي "يدين بصفة خاصة احتلال منطقة زنغلان ومدينة غورادير، والمجمعات التي شنت على المدنيين، وعمليات قصف أراضي الجمهورية الأذربيجانية"؛ ويطالب الأطراف المعنية "بالوقف الفوري للأعمال القتالية المسلحة والأعمال العدائية، وبالانسحاب من جانب واحد للقوات المحتلة من منطقة زنغلان ومدينة غورادير، وانسحاب القوات المحتلة من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في أذربيجان"، ويحث بقوة الأطراف المعنية "على أن تستأنف فوراً القيام، على نحو فعال ودائم، بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه نتيجة للاتصالات المباشرة المضطلع بها بمساعدة حكومة الاتحاد الروسي دعماً لمجموعة مينسك، وعلى مواصلة السعي نحو تسوية التراع عن طريق التفاوض...". وأعاد مجلس الأمن أيضاً تأكيد "سيادة وسلامة أراضي أذربيجان وجميع الدول الأخرى في المنطقة"، وكذلك تأكيد "حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة"^(٣١).

٢٠ - وذكر ممثل باكستان في البيان الذي أدلى به قبل التصويت، في جملة أمور، ما يلي:

"لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة في جمهورية أذربيجان الناجمة عن العدوان على إقليمها. ويجب أن يأخذ المجلس علماً على الفور بآخر هجوم شنته القوات الأرمنية واحتلال مناطق جبريل وفيزولي وزنغلان وكوباتلي

(٢٨) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٨٤، براغ، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. التوكيد مضاف.

(٢٩) انظر S/26718، الضميمة الأولى. التوكيد مضاف.

(٣٠) انظر S/26728، المرفق.

(٣١) قرار مجلس الأمن ٨٨٤ (١٩٩٣)، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. التوكيد مضاف.

الأذربيجانية. ولا يمثل ذلك انتهاكاً لسيادة إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية فحسب إنما لقد أسفر هذا العدوان أيضاً عن مأساة إنسانية جسيمة، أرغمت أكثر من ٦٠.٠٠٠ من السكان المحليين إلى الهروب من منازلهم والتماس اللجوء في البلدان المجاورة^(٣٢).

٢١ - ولقد أدلى عدد من أعضاء المجلس ببيانات عقب التصويت، أدانوا فيها الاستخدام المفرط للقوة، وركزوا على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية المسلحة وإعادة وقف إطلاق النار، وأعربوا عن تأييدهم لعملية مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبمعزل عن ذلك، جرى التأكيد بوجه خاص على الحالة الإنسانية الطارئة في المنطقة، ولا سيما التشريد القسري لعدد كبير من المدنيين في أذربيجان. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى ما يكتسبه مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة من أهمية بالغة.

وأعرب ممثل فرنسا عن القلق البالغ الذي يساور حكومة بلده "لإزاء استئناف أعمال القتال مؤخراً في نزاع ناغورني - كاراباخ واحتلال منطقة زنفان، مما أدى إلى التشريد القسري لعشرات آلاف الأشخاص، وتسبب على هذا النحو بتفاقم معاناة السكان المدنيين في المنطقة"^(٣٣). وأشار كذلك إلى ما يلي:

"يتعين إدانة هذه الأحداث بأشد العبارات. ولقد فعل المجلس ذلك للتو بشكل لا يس فيه من خلال اتخاذ ذلك القرار. فلا يجوز اكتساب الأراضي بالقوة، ولا يمكن القبول بأن يحصل ذلك لأغراض التفاوض. وإننا نطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية المسلحة، وانسحاب قوات الاحتلال من جانب واحد من منطقة زنفان والانسحاب من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في جمهورية أذربيجان وفقاً للجدول الزمني المعدل لمجموعة مينسك"^(٣٤).

وقال ممثل هنغاريا، في جملة أمور، ما يلي:

"إننا نود التشديد على مدى أهمية تأكيد القرار الذي اتخذ للتو مجدداً على سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وجميع الدول الأخرى في المنطقة، وتأكيد مجدداً على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. ونود أيضاً تسليط الضوء على الموقف الوارد في إعلان مجموعة مينسك المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي،

(٣٢) انظر S/PV.3313، ص. ٤-٥.

(٣٣) المرجع نفسه، ص. ٦-٧.

(٣٤) المرجع نفسه. التأكيد مضاف.

بأن احتلال الأراضي لا يمكن أن يستخدم لمحاولة الحصول على الاعتراف الدولي أو فرض تغيير للوضع القانوني"^(٣٥).

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أنه "يتعين وقف انتهاك سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وجميع الدول الأخرى في المنطقة، كما يوضح هذا القرار والقرارات السابقة"^(٣٦).

ووفقاً للبرازيل: "يكمل القرار الذي صدر اليوم القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣). ويجب أن تمثل الأطراف المعنية والأطراف الأخرى لتلك القرارات امتثالاً تاماً، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقف أعمال القتال والأعمال العدائية الأخرى، وانسحاب قوات الاحتلال فوراً من المناطق التابعة لجمهورية أذربيجان التي جرى احتلالها مؤخراً"^(٣٧).

٢٢ - وتقرر وقف إطلاق النار في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ وأعيد تأكيده فيما بعد في عدة مناسبات. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان، أعرب فيه عن "ارتياح المجلس لأن وقف إطلاق النار في المنطقة المتفق عليه في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ من خلال وساطة الاتحاد الروسي بالتعاون مع مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يزال قائماً منذ سنة تقريباً". ويدحض ذلك تماماً ما أكدته أرمينيا بأن أذربيجان رفضت الامتثال زعماً لما ورد في قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٣ من أحكام رئيسية فيما يتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار^(٣٨).

٢٣ - وأكد مجلس الأمن من جديد أيضاً، في بيانه الرئاسي المذكور أعلاه الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، "جميع قراراته المتعلقة، في جملة أمور، بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة"، وكذلك "عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة"^(٣٩). إلا أن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن في ذلك الصدد، والتي يأتي في مقدمتها انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، لم تنفذ بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصرار أرمينيا على مطالباتها التوسعية غير الواقعية والتدابير المتسقة التي تتخذها في الأراضي الأذربيجانية المحتلة بهدف مواصلة تعزيز الوضع القائم الراهن للاحتلال ومنع عودة أكثر من

(٣٥) المرجع نفسه، ص. ٩-١٠. التأكيد مضاف.

(٣٦) المرجع نفسه، ص. ١٠-١١.

(٣٧) المرجع نفسه، ص. ١١-١٣.

(٣٨) انظر، على سبيل المثال، S/2013/279.

(٣٩) S/PRST/1995/21.

٢٥ - وفي ما يتعلق بدور أرمينيا في النزاع ونتائجه، لا ينبغي بالتأكيد أن تؤدي الصياغة الغامضة لقرارات مجلس الأمن إلى التضليل. وغني عن القول إن هذه القرارات تمثل نتاج مستويات سياسية صعبة. ولذلك، كان من الضروري، وفق ما أفاد أحد أعضاء المجلس، "التوصل إلى توازن معقول بين الإقرار بأن التوتر قائم بين أرمينيا وأذربيجان والتسليم بالطابع المحلي للقتال"^(٢٢). وساء عليه، يسود الانطباع هنا بأن المقصود هو الحفاظ على "توازن معقول" عوضاً عن تسمية الأمور بأسمائها. إلا أنه ليس واضحاً أن دور جمهورية أرمينيا هو دور المعتدي محسوب، بل إن سيطرتها الفعلية المستمرة على إقليم دغليق قره باغ والأراضي المحتلة الأخرى كبيرة، وهذه الأفعال تستتبع مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي.

٢٦ - وكما يتبين من المعلومات الواردة أعلاه، فإن قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية، إلى جانب وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، توجه اللوم كله، إلى حد كبير، للقوات الأرمينية المحلية وقادتها، فيما تدعو حكومة أرمينيا إلى "ممارسة ما تنفرد به من نفوذ" لتحقيق امتثال هذه القوات لمطالب مجلس الأمن. وفي الواقع، فإن الشخصيتين الرئيسيتين من بين الزعماء الأرمن المحليين في دغليق قره باغ هما الرئيس الحالي لأرمينيا ورئيسها السابق. ولقد استهمل الرئيس الحالي لأرمينيا (منذ عام ٢٠٠٨)، سورج سركيسيان، مسيرته المهنية بوصفه "رئيس لجنة قوات الدفاع الذاتي" الانفصالية من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣، وقد ترك هذا المنصب عام ١٩٩٣ لشغل منصب وزير الدفاع لأرمينيا (ورئيس حكومتها لاحقاً)^(٢٣). أما سلفه، روبرت كوتشاريان، الذي اجتمعت به الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أثناء زيارتها إلى جنوب القوقاز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣^(٢٤)، فهو أول "رئيس" للانفصاليين، من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧. ثم انتقل إلى أرمينيا وأصبح رئيس حكومتها، ثم رئيس أرمينيا في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٨. والمسيرة المهنية لوزير الدفاع الحالي لأرمينيا، سيران أوهانيان، مميزة بدورها لا سيما فيما يتعلق بتنقلاته المتكررة أثناء الخدمة بين أرمينيا وإقليم دغليق قره باغ المحتل في أذربيجان. وعلى هذا النحو، فقد شغل مناصب متنوعة في "هياكل القيادة العسكرية" الانفصالية في دغليق قره باغ من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨، قبل تعيينه قائداً للفيلق الخامس في القوات المسلحة لأرمينيا. وفي العام التالي، عُيِّن "وزير دفاع" لما يدعى

(٢٢) انظر S/PV. 3205، ص. ١١.

(٢٣) انظر: <http://www.president.am/en/serzh-sargsyan/>.

(٢٤) انظر الفقرة ١٦ أعلاه.

٧٠٠.٠٠٠ من الأذربيجانيين المشردين داخلياً إلى منازلهم يمثل تحدياً سافراً لعملية تسوية النزاع وتهديداً خطيراً للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٢٤ - وهناك حالات كثيرة في تاريخ الدول تحاول فيها دولة ما تمويه دورها في الاستيلاء بالقوة على أراضي دولة أخرى بإقامة أنظمة عميلة في الأراضي المحتلة^(٢٥). وكما يتبين من الممارسات السابقة، فإن هذه الأنظمة تتشكل في بعض الأحيان بالتعاون مع فئات معينة من سكان البلد أو الإقليم المحتل. وتضخ هذه الخصائص في السياسات والممارسات التي تتبعها أرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا، وبعد أن انحلت في إجبار جميع الأذربيجانيين على مغادرة إقليم دغليق قره باغ، لا تدخر وسعاً في تقديم الطائفة الأرمينية في المنطقة بوصفها مثلها الوحيد. وفي مرحلة من المراحل، شكلت المطالبات غير الواقعية لأرمينيا بشأن تلك المسألة عقبة خطيرة أمام عملية السلام ترتب عليها إلقاء رئيس مجموعة مينسك فيما يتعلق بالمساواة بين الأرمن والأذربيجانيين في إقليم دغليق قره باغ باعتبارهما "طرفين معنيين" بالتوضيح الهام التالي:

"وبناء على تكليف مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس، يعود حل المشكلة إلى رئاسة مؤتمر مينسك، بعد إجراء مشاورات مع البلدان الأحد عشر في مجموعة مينسك. ولقد تم الاتفاق على جوانب أخرى من هذه المشكلة إلى حد كبير: وتقرر على هذا النحو أن "الطرفين المعنيين" سوف يشاركان في مداولات الأفرقة العاملة على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين، في حين سيكتفيان بحضور الجلسات العامة، ولن يكون بوسعهما الإعراب عن آرائهما، عند الاقتضاء، إلا من خلال الرئيس.

"إلا أن هذه القرارات تتعلق بكلتا "الطرفين المعنيين" دون أي تمييز بينهما. ولم يستطع الرئيس الإيطالي للمجموعة، خلال المشاورات التي أجراها، أن يتوصل إلى توافق للآراء بين البلدان الأخرى في مجموعة مينسك تأييداً للمقولة الأرمينية ومفادها أن التكليف الصادر في ٢٤ آذار/مارس سوف يتيح له أن يمنح الطرف الأرميني في ناغورني - كاراباخ أولوية رسمية على الطرف الأذربيجاني، أو حتى أن يدعو الطرف الأول "ممثلين منتخبين"^(٢٦).

(٢٥) Adam Roberts, "Transformative military occupation: applying the laws of war and human rights" (٢٠٠٤)، متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.ihl.org/ihl/Documents/roberts_militaryoccupation1.pdf.

(٢٦) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٧٩، براغ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ص. ٣. التوكيد مضاف.

”جمهورية ناغورني - كاراباخ“، ثم ترك هذا المنصب عام ٢٠٠٧ ليصبح نائباً أول لوزير الدفاع ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة لأرمينيا. ومنذ عام ٢٠٠٨، يشغل سريان أوهانيان منصب وزير دفاع أرمينيا^(٤٥).

٢٧- وفي الواقع، كان قلب الأفراد في المناصب القيادية فيما بين الكيانين المستقلين زعماً أمراً ملحوظاً على أعلى المستويات الممكنة. وفي ظل هذه الظروف، من المعقول أن نستخلص (على أقل تقدير) أن أرفع الهيئات القائمة حالياً في أرمينيا بحكم القانون كانت هيئات تابعة لها بحكم الواقع حتى في الوقت الذي كانت تحمل فيه لواء ”جمهورية ناغورني - كاراباخ“. وعلى أي حال، كيف يمكن لأرمينيا أن تنفي بصدق إسناد القرارات المتخذة والسياسات المنفذة من قبل رئيسي دولة متعاقبين وذلك بصفة أحدهما ”رئيس جمهورية ناغورني - كاراباخ“ والآخر ”رئيس لجنة قوات الدفاع الذاتي في جمهورية ناغورني - كاراباخ“ سابقاً؟ والواضح أن تلك القرارات والسياسات هي الدافع من وراء مكافأة الشخصين لاحقاً بترفيعهما ليتوليا اسمي منصب في أرمينيا. فإن كانت يريفان نفسها تعتبر الاضطلاع بدور قيادي في ”جمهورية ناغورني - كاراباخ“ موطن قدم طبيعي في سبيل ارتقاء المدارج في أرمينيا، إذ لا وجود لأي فارق زمني أو مرحلة تشكل فاصلاً زمنياً أو ذا طبيعة أخرى بين الكيانين المستقلين زعماً، فإنه يحق قطعاً لجمهورية أذربيجان أن تعتبر ”جمهورية ناغورني - كاراباخ“ مجرد حديقة خلفية لجمهورية أرمينيا وأن تنظر إلى الكيانين معاً كجزء واحد لا يتجزأ.

٢٨- ولقد اعترف سرج سركيسيان، رئيس أرمينيا الحالي، بصراحة في المقابلة التي أجراها معه الصحفي البريطاني توماس دي وال، بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بأن أرمينيا هي التي شنت الحرب، وبأن هدفها هو تنفيذ الخطة التي كانت تعد لها منذ وقت طويل لاحتلال المنطقة الأذربيجانية. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح أن الجانب الأرمني هو الذي تجاهل عن قصد، في مرحلة العمليات العسكرية النشطة من النزاع، مطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية والعدائية من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي واقع الأمر، كان تفكير قادة أرمينيا مختلفاً حينما سنحت فرصة حقيقية لوقف إراقة الدماء وإنقاذ آلاف الأرواح. ولا تحتاج كلمات الرئيس سرج سركيسيان التالية إلى تفسير:

(٤٥) انظر <http://www.gov.am/en/gov-members/20/>

”لقد أقدمنا على تلك الحرب مرة، ولا أعتقد أن بوسعنا أن نفعل ذلك ثانية، فذلك سيكون مستحيلاً ببساطة. وربما أمكن ذلك بعد ٥٠ أو ١٠٠ عام. ولكنك حينما تقول للهندي: استرح، فهو لن يتقدم إلى الأمام مرة ثانية. لم تكن هناك أية ضمانات حادة. فهل يا ترى تتنازل عن الأرض الآن ثم ننظر ما يكون. ولم يتعين عليهم أن ينظروا في ما سيكون لاحقاً؟ لِمَ لا معنى لذلك“^(٤٦).

٢٩- وخلال الفترة التي انقضت منذ اتخاذ قرارات مجلس الأمن، لم تسهم المحاولات للتخلي عن الالتزامات والواجبات الرئيسية الواردة فيها سوى في تعميق عدم الثقة وبالتالي تبديد إمكانية التوصل إلى حل في القريب العاجل. وينبغي الاستنتاج بأن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لن يكون ممكناً أولاً وأخيراً إلا إذا أزيلت عواقب استخدام أرمينيا للقوة بصورة غير مشروعة، مما يكفل بالتالي إنهاء احتلال الأراضي الأذربيجانية وضمان وإعمال حق الأذربيجانيين المشردين داخلياً في العودة إلى منازلهم واسترداد ممتلكاتهم ومقتنياتهم. وهذا ما يشترطه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهذا ما لا يمكن المساومة عليه بأي شكل من الأشكال في عملية حل النزاع. ولقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح منذ عام ١٩٩٤ ما يلي:

”يقوم موقف الأمم المتحدة على أربعة مبادئ ورد ذكرها في مختلف قرارات مجلس الأمن، أولها سلامة أذربيجان الإقليمية؛ وثانيها حرمة الحدود الدولية؛ وثالثها عدم جواز اللجوء إلى استعمال القوة للاستيلاء على الأرض؛ ورابعها الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة في أذربيجان“^(٤٧).

(٤٦) انظر <http://www.carnegieendowment.org/2012/24/president-interview-adntragic-anniversary/9vpa>

(٤٧) بشرة صحفية للأمين العام، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، SG/SM/5460، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

قرارات منظمة التعاون الإسلامي

مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الدار البيضاء (دورة الإخاء والإنعاش)

11 - 13 رجب 1415 هـ / 13 - 15 ديسمبر 1994 م

عقد مؤتمر القمة الإسلامي السابع في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية ، وشارك فيه رؤساء الدول والحكومات من اثنين وخمسين دولة الأعضاء. في المنظمة حينذاك بالإضافة إلي ممثلو دولتين كمراقبين ، وثلاث دول دُعيت خصيصاً إلي المؤتمر ، وعدد كبير من المنظمات الدولية والهيئات المختصة ، وقد تبني البيان الختامي إعلان الدار البيضاء بشأن النزاعات الموجودة في العالم الإسلامي والإعلان حول الوضع في البوسنة والهرسك والإعلان الخاص بشأن الوضع في جامو وكشمير .

وشاركت أذربيجان لأول مرة في القمة الإسلامي بعد انضمامها للمنظمة بوفد رفيع برئاسة رئيس الجمهورية ، الذي أعلن في كلمته أمام القمة أن أذربيجان تعلق أهمية كبيرة علي التعاون مع المنظمة من أجل تعزيز التضامن والوحدة الإسلامية ، كما أوضح أن عدوان أرمينيا علي أذربيجان يستهدف الحضارة الإسلامية ، وناشد المشاركين في القمة إلي تبني مشروع وثيقة لإدانة الاحتلال الأرمني .

واستجابة لطلب أذربيجان تم إدراج مادة تدين العدوان الأرمني علي أذربيجان في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الإسلامي الثامن بالدار البيضاء ، حيث جاء بتلك المادة مناقشة المنظمة مجلس الأمن الدولي إلي الاعتراف بالعدوان الأرمني علي أذربيجان ، كما نصت الوثيقة علي ضرورة تسوية النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية " وفقاً لمبادئ وحدة الأراضي وسلامة الحدود ، وبشكل عاجل وعادل ، كما ناشدت الوثيقة البنك الإسلامي والمؤسسات الأخرى إلي تقديم المساعدات إلي أذربيجان ، وقد عبر الرئيس حيدر علييف في ختام أعمال قمة المؤتمر الإسلامي عن أهمية قرارات المنظمة بشأن العدوان الأرمني علي أراضي أذربيجان ، وخاصة إدراج مسألة تحرير " شوشا " ، و " لا تشين " في البيان الختامي للمنظمة ، حيث اظهر المؤتمر بان المنظمة تؤيد أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم الأخرى المحتلة .

وقد أصدر مؤتمر القمة الإسلامي السابع بالدار البيضاء القرار رقم 7 / 11 - س (ق 1) بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان جاء فيه : إنطلاقاً من مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه ، وإذ تعرب المنظمة عن قلقها العميق إزاء التصعيد الخطير للعدوان الذي تشنه جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان ، والذي أسفر عن احتلال أكثر من 20 % من أراضي أذربيجان ، وإذ تساور المنظمة القلق إزاء وجود أكثر من مليون لاجئ ومشرّد أذربيجاني نتيجة للاعتداء الأرمني زيادة حدة المشكلات الإنسانية وتعاضم حجمها .

وإذ تذكر بالموقف المبدئي بشأن هذه القضية الذي اتخذته الدورتان الاستثنائيتان الخامسة والسابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية اللتان انعقدتا في اسطنبول (يونيو 1992) ، وإسلام اباد (سبتمبر 1994) ، وإذ يذكر أيضاً بالفقرات ذات الصلة في البيان الختامي الذي أصدره الاجتماع التنسيق لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي ، في دورتيه اللتان انعقدتا بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في 23 سبتمبر 1992 ، و 3 أكتوبر 1994 ، وإذ يحيط علماً بالجهود التي بذلتها الدول المجاورة والدول الإقليمية ، وخاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية من أجل تشجيع التسوية السلمية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا .

وإذ تدرك المنظمة خطورة التهديد الذي يشكله العدوان الأرمني علي السلم والأمن الدوليين ، وإذ تحت منظمة التعاون الإسلامي علي التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإذ تحيط المنظمة علماً بالتأثير المدمر لسياسة العدوان التي تنتهجها جمهورية أرمينيا علي عملية السلام الجارية في إطار مجموعة " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا :

- 1 - تدين منظمة التعاون الإسلامي بقوة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان
- 2 - تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد السكان الأذربيجانيين المدينين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة جرائم ضد الإنسانية .
- 3 - تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 علي الفور وبدون شروط ، وكذلك الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي

مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في طهران (دورة العزة والحوار)

9 - 11 شعبان 1418 هـ / 9 - 11 ديسمبر 1997 م

استضافت طهران مؤتمر القمة الإسلامية الثامن بحضور رؤساء خمسة وخمسين دولة وبمشاركة أربع دول مراقبة ، وستة دول دُعيت خصيصاً إلى المؤتمر ، وقد تبني المشاركون إعلان طهران والبيان الختامي ، وقد شارك الرئيس حيدر علييف في القمة حيث أشاد بالقرار الذي تم اتخاذه بشأن العدوان الأرمني علي أذربيجان في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي ، الذي عُقد العام السابق لهذه القمة في جاكارتا ، حيث احتوي القرار الصادر عن مؤتمر جاكارتا ، والذي جاء بعنوان " عدوان أرمينيا علي أذربيجان " المبادئ المقدمة في مؤتمر لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول " قره باغ الجبلية " .

أعلن الرئيس حيدر علييف امام القمة الإسلامية بطهران ، أن أذربيجان في أمس الحاجة إلى التضامن الإسلامي ، وأن بلاده تأمل في أن يتبنى مؤتمر القمة قراراً مؤثراً بشأن العدوان الأرمني علي أذربيجان ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقديم المساعدات إلى المشردين واللاجئين الأذربيجانيين ، كما أعرب عن رغبته في اتخاذ خطوات أكثر صرامة من قبل منظمة التعاون الإسلامي ضد العدوان الأرمني ، وقلقه من وجود العلاقات الوثيقة بين أرمينيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها عضواً في منظمة التعاون الإسلامي ، وتستضيف القمة الحالية للمنظمة علي أراضيها .

وقد أجري الرئيس حيدر علييف علي هامش القمة لقاءات ثنائية مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي ، والمرشد العلي للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي ، والرئيس الباكستاني پرويز مشرف ، للتشاور حول مسألة الاحتلال الأرمني لإقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد تضمنت المادة الثامنة من البيان الختامي للقمة الإسلامية في طهران التأكيد علي إدانة العدوان الأرمني علي أراضي أذربيجان ، وتطالبت القمة أرمينيا بسحب قواتها المسلحة من أراضي أذربيجان المحتلة ، كما أشادت المادة السابعة والخمسون من البيان الختامي للقمة بمبادئ لشبونة لعام 1996 من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

الأذربيجانية ومن بينها منطقتي " لاتشين " ، " شوشا " ، وتحت أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

4 - تدعو مجلس الأمن الدولي للاعتراف بوجود عدوان علي أذربيجان واتخاذ الخطوات اللازمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإدانة ووقف العدوان علي سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها ، وتقرر القيام بعمل منسق من أجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

5 - تؤكد مجدداً عدم الاعتراف بحيازة الأراضي عن طريق القوة المسلحة .

6 - تدعو إلي إيجاد تسوية عادلة وسلمية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا علي أساس احترام المبادئ المتمثلة في وحدة أراضي الدول وحرمة الحدود المعترف بها دولياً .

7 - تحت كلاً من أرمينيا وأذربيجان وجميع الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " علي الانخراط بصورة بناءة في عملية السلام الجارية التي ترعاها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وعلي الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد من صعوبة التوصل إلي حل سلمي .

8 - تؤكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم .

9 - تدعو إلي تمكين المشردين واللاجئين من العودة إلي ديارهم آمنين معززين بكرم

10 - تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون من الأشخاص المشردين واللاجئين في أراضي جمهورية أذربيجان ، وتطلب من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخرى تقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

11 - تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلي المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية .

وقد أصدر مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة بطهران القرار رقم 12 / 8 - س (ق. ١٠) بشأن العدوان الأرمني علي أذربيجان جاء فيه : إنطلاقاً من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ، وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء العدوان الذي تشنه جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان ، والذي أسفر عن احتلال أكثر من 20 % من أراضي أذربيجان ، وإذ تعرب عن أسفها العميق إزاء محنة أكثر من مليون مشرد ولاجئ أذربيجاني نتيجة للإعتداء الأرمني وزيادة حدة المشكلات الإنسانية وتعاضم حجمها ، وإذ تؤكد مجدداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار الصادر عن مؤتمر القمة اإسلامي السابع الذي انعقد في الدار البيضاء يومي 13 ، 14 ديسمبر 1994 ، وإذ تدرك خطورة التهديد الذي يشكله عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان علي الأمن والسلم الدوليين ، وإذ ترحب القمة بجميع الجهود الدبلوماسية ، وغيرها من الجهود المبذولة لمعالجة النزاع ، وإذ تؤكد من جديد احترام جميع الدول الأعضاء لسيادة جمهورية أذربيجان ، ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وإذ تؤكد مجدداً أيضاً عدم الاعتراف بحيازة الأراضي بالقوة ، وإذ تحيط علماً بالتأثير المدمر للسياسة العدوانية التي تنتهجها جمهورية أرمينيا علي عملية السلام الجارية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا :

- 1 - تدين القمة بقوة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان
- 2 - تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد ضد السكان الأذربيجانيين المدنيين في الأراضي الأذربيجانية المجتلة جرائم ضد الإنسانية .
- 3 - تدين بحزم نهب وتخريب التراث التاريخي والثقافي الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة .
- 4 - تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، فوراً وبدون شروط ، وكذلك الانسحاب الكامل للقوات الأرمنية من جميع الأراضي الأذربيجانية ، ومن بينها منطقة " لاتشين " ومنطقة " شوشا " ، وتحث أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .
- 5 - تعرب عن قلقها من عدم تنفيذ أرمينيا لمطالب قرارات مجلس الأمن الدولي .

6 - تدعو مجلس الأمن الدولي للاعتراف بوجود عدوان علي أذربيجان ، واتخاذ الخطوات اللازمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإدانة ووقف العدوان علي سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها ، وتقرر القيام بعمل منسق من أجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

7 - تحث جميع الدول علي الامتناع عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لأرمينيا ، لأن ذلك يشجع المعتدي علي تصعيد النزاع والاستمرار في احتلال أراضي أذربيجان ، كما يجب عدم استخدام أراضي الدول الأعضاء لممر مثل تلك المواد من خلالها .

8 - تدعو الدول الأعضاء والدول الأخرى في المجتمع الدولي إلي استخدام كافة التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرمني واحتلال الأراضي الأذربيجانية .

9 - تدعو إلي إيجاد تسوية سلمية وعادلة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان علي أساس احترام المبادئ المتمثلة في سيادة ووحدة أراضي الدول وحرمة الحدود المعترف بها دولياً

10 - تحث كلاً من أذربيجان وأرمينيا وجميع الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " علي الاشتراك بصورة بناءة في عملية السلام الجارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلي الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد من صعوبة التوصل إلي حل سلمي

11 - تؤكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم .

12 - تدعو إلي تمكين اللاجئين والمشردين من العودة إلي ديارهم آمنين معززين بكرمين

13 - تعرب عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إنسانية للاجئين والمشردين ، وتحث الدول الأخرى علي تقديم المساعدات لهم .

14 - تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون من الأشخاص المشردين واللاجئين في أراضي جمهورية أذربيجان ، وتطلب من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخرى تقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

15 - تعتبر بأن لأذربيجان الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها ، وتحمل أرمينيا مسؤولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

- 16 - ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإطلاع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا علي موقف الدول الأعضاء إزاء هذه القضية .
- 17 - تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلي الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي .

مؤتمر القمة الإسلامي في مكة المكرمة

دورة مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين " النظام في العمل "

5، 6 ذي القعدة 1426 هـ / 7، 8 ديسمبر 2005 م

عُقدت الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في مكة المكرمة بعد مؤتمري القمة اللذان عُقدا في إسلام آباد (23 مارس 1997) ، وفي الدوحة (5 مارس 2003) ، وقد خُصصت هذه القمة لمناقشة الحملة الاستغزازية التي شنتها بعض وسائل الإعلام الغربية ضد الدين افسلامي ، والاتهامات غير المبررة ضد الدين الإسلامي والمسائل المتعلقة بالأوضاع في فلسطين والعراق .

في مؤتمر القمة تم تبني البيان الختامي وبيان مكة المكرمة وبرنامج العمل لمدة عشر سنوات لحل الصعوبات أمام الأمة الإسلامية ، والتوصيات التي قدمتها لجنة الشخصيات البارزة لمنظمة التعاون الإسلامي ، والوجهة الجديدة وبرنامج نشاط التضامن للعالم افسلامي المقدمة من قبل الأمين العام وتقاريره حول قضيتي فلسطين والقدس ، وفي هذا المؤتمر تحدث رئيس اذربيجان حيدر علييف عن رؤية بلاده المعارضة للربط بين الإرهاب الدولي والدين الإسلامي ، وأعرب عن معارضته ضد من يسعون إلي هذا ، كما تحدث عن العدوان الأرمني علي أذربيجان ، وأن التنظيمات الارهابية الأرمنية ارتكبت أكثر من ثلاثين عملاً ارهابياً ضد أذربيجان ، الأمر الذي أدي إلي مقتل أكثر من ألفي مواطن مدني أذربيجاني ، خلافاً للذين يريدون حالياً الربط بين الإرهاب والدين ، ورغم كل هذه الجرائم بحق شعب أذربيجان إلا أننا لا نصف هذه الجرائم الأرمنية بالدينية .

وفي البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي بمكة المكرمة تمت إدانة العدوان الأرمني علي أذربيجان وتأييد وحدة أراضي أذربيجان ، والمطالبة بالانسحاب الكامل وغير المشروط لأرمينيا من أراضي أذربيجان المحتلة

قرار مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في دكار 2008

بشأن العدوان الأرميني على أذربيجان

أصدر مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر المنعقد في العاصمة السنغالية دكار القرار رقم 10 / 11 - س (ق. 1) بشأن عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان علي النحو التالي :

انطلاقاً من مبادئ وأهداف منظمة التعاون الإسلامي ، إذ تساور المنظمة شعور بقلق بالغ إزاء استمرار عدوان جمهورية أرمينيا على أراضي جمهورية أذربيجان والذي أسفر عن احتلال حوالي 20 % من الأراضي الأذربيجانية ، وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار احتلال جزء هام من أراضي أذربيجان والترحيل غير الشرعي لمستوطنين ذوي جنسية أرمينية إلى هذه الأراضي بطريقة غير شرعية ، ولإذ تعرب عن أسفها العميق إزاء محنة أكثر من مليون نازح ولاجئ أذربيجاني نتيجة للعدوان الأرميني وإزاء تفاقم هذه المشاكل الإنسانية الحادة وتعاضم حجمها .

وإذ تؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجدداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار رقم 10 / 21 - س (ق. 1) ، الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في بوتراجايا بماليزيا يومي 20 ، 21 شعبان 1424 هـ / 16 ، 17 أكتوبر 2006 ، وإذ تحس على التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وإذ ترحب بجميع الجهود الدبلوماسية ، وغيرها من الجهود المبذولة لمعالجة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، إذ تؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء باحترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي ، وإذ تحيط علماً بالتأثير المدمر لسياسة العدوان التي تنتهجها جمهورية أرمينيا على عملية السلام الجارية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وإذ تأخذ علماً بتقرير الأمين العام بشأن عدوان جمهورية أرمينيا على أراضي جمهورية أذربيجان الوثيقة رقم (OIC/ICFM-

: (34/2007/POL/SG.REP.6)

1 - تدن بقوة عدوان جمهورية أرمينيا على أراضي جمهورية أذربيجان .
2 - تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد السكان المدنيين الأذربيجانيين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة جرائم ضد الإنسانية .

3 - تدن بقوة أي نهب وتخريب للتراث التاريخي والثقافي الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة .

4 - تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكذلك الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ، ومن بينها إقليم " قره باغ الجبلية " ، وتحث أرمينيا بقوة على احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

5 - تعرب عن قلقها من عدم تنفيذ أرمينيا للمطالب التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي المشار إليها أعلاه .

6 - تدعو مجلس الأمن الدولي إلى الاعتراف بوجود عدوان على جمهورية أذربيجان وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان امتثال جمهورية أرمينيا لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإلى إدانة العدوان على سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها ، والعمل على إيقافه ، وتقرر القيام بعمل منسق من أجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

7 - تحث جميع الدول على الامتناع عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لأرمينيا وذلك لعدم إعطاء المعتدي فرصة تصعيد النزاع والاستمرار في احتلال أراضي أذربيجان ، كما يجب عدم استخدام أراضي الدول الأعضاء لمرور مثل تلك المواد خلالها .

8 - تدعو الدول الأعضاء والدول الأخرى في المجتمع الدولي إلى استخدام كافة التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرميني وإحتلال الأراضي الأذربيجانية .

9 - تدعو إلى إيجاد تسوية سلمية وعادلة للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا على أساس احترام المبادئ المتمثلة في وحدة أراضي الدول وسيادتها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً .

10 - تقرر توجيه الممثلين الدائمين للدول الأعضاء المعتمدين لدى الأمم المتحدة بنيويورك تقديم الدعم الكامل لموضوع سلامة أراضي جمهورية أذربيجان خلال عمليات التصويت التي تتم في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

11 - تحث أرمينيا وجميع الدول الأعضاء بمجموعة " مينسك " التابعو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المشاركة البناءة في عملية السلام التي ترعاها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وكذلك قرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الواردة في هذا الشأن ، والوثائق الصادرة عن الاجتماع الإضافي الأول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 24 مارس 1994 ومؤتمرات قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في يومي 5 ، 6 ديسمبر 1994 ، يومي 2 ، 3 ديسمبر 1996 ، يومي 18 ، 19 نوفمبر 1999 ، وأيضاً تحث على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعقد التوصل إلى حل سلمي . رئيس قمة مجلس

12 - تعرب عن كامل دعمها للمبادئ الثلاثة لتسوية الصراع المسلح بين أذربيجان وأرمينيا الواردة في بيان رئيس قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي انعقدت في لشبونة عام 1996 ، وهي الوحدة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا ، ومنح اعلي درجة من الحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " داخل حدود أذربيجان ، وضمان أمن المنطقة وجميع سكانها .

13 - تؤكد أن الأمر الواقعي لا يستخدم كأساس للتسوية ، وأن الوضع الحالي داخل المناطق المحتلة في جمهورية أذربيجان ، أو القيام بأي عمل آخر - بما في ذلك ترتيب عملية التصويت الجارية هناك لتدعيم الوضع الراهن - قد يؤدي إلى الاعتراف بصحته شرعياً .

14 - تطالب بالوقوف الفوري لعملية ترحيل مستوطنين ذوي جنسية أرمينية إلى الأراضي الأذربيجانية المحتلة ، وإعادتهم من حيث اتوا ، وهو أمر يشكل انتهاكاً صارخاً دعمه الكامل للجهود التي تبذلها أذربيجان لتحقيق هذه الغاية ، بما في ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ن ومن ضمن أمور أخرى من خلا بعثتي كل منهما لدى الأمم المتحدة في نيويورك .

15 - تطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حث مواطنيها ، سواء كانوا شخصيات اعتبارية أو طبيعية ، على عدم القيام بأنشطة اقتصادية في إقليم " قره باغ الجبلية " والأراضي الأذربيجانية المحتلة الأخرى .

16 - تعرب عن مساندتها لنشاطات مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وللمشاورات التي تجريها على مستوى وزيري خارجية كل من أذربيجان وأرمينيا ، وتفاهمها على أن الحل التدريجي من شأنه أن يساعد على تأمين القضاء تدريجياً على آخر تبعات العدوان على جمهورية أذربيجان .

17 - تطلب من الأمين العام إبلاغ الموقف المبني والثابت لمنظمة التعاون الإسلامي إزاء العدوان الأرميني على أراضي جمهورية أذربيجان إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

18 - تؤكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم .

19 - تدعو إلى تمكين النازحين واللاجئين من العودة إلى ديارهم آمين معززين ومكرمين .

20 - تعرب عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إنسانية للاجئين والنازحين ، وتحث الدول الأخرى على تقديم المساعدات لهم .

21 - تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون شخص من النازحين واللاجئين الأذربيجانيين ، وتطلب من الدول الأعضاء ومن البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخرى تقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

22 - تعتبر أن لأذربيجان الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها جراء النزاع ، وتحمل أرمينيا مسؤولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

23 - تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ، وتقديم تقرير في شأنه إلى الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

قرار رقم 33/9 بشأن عدوان أرمينيا علي أذربيجان
في الدورة الثالثة والثلاثون لاجتماع وزراء الخارجية للدول الأعضاء منظمة
التعاون الإسلامي

باكو - أذربيجان : 19 - 21 يونيو 2006

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين (دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة) في باكو ، في الفترة من 23 إلى 25 جمادي الأولي 1427 هـ / 19 إلى 21 يونيو 2006 ، وانطلاقاً من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ، وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء عدوان جمهورية أرمينيا علي أراضي جمهورية أذربيجان والذي أسفر عن احتلال حوالي 20 % من الأراضي الأذربيجانية ن وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار احتلال جزء هام من أراضي أذربيجان والترحيل غير الشرعي لمستوطنين ذوي جنسية أرمينية إلي هذه الأراضي بطريقة غير شرعية ، وإذ تعرب عن أسفها العميق إزاء محنة أكثر من مليون نازح ولاجئ أذربيجاني نتيجة للعدوان الأرميني ، وإزاء تفاقم هذه المشاكل الإنسانية الحادة وتعاضم حجمها .

وإذ تؤكد مجدداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار رقم 10 / 21 - س (ق 10) ، الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في بوتراجايا بماليزيا يومي 20 ، 21 شعبان 1424 هـ / 16 ، 17 أكتوبر 2003 ، وإذ تحت علي التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وإذ ترحب بجميع الجهود الدبلوماسية ، وغيرها من الجهود المبذولة لمعالجة النزاع بين أذربيجان وأرمينيا ، وإذ تؤكد من جديد احترام جميع الدول الأعضاء لسيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي ، وإذ تحيط علماً بالتأثير المدمر لسياسة العدوان التي تنتهجها جمهورية أرمينيا علي عملية السلام الجارية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وإذ تأخذ علماً بتقرير الأمين العام بشأن عدوان جمهورية أرمينيا علي أراضي جمهورية أذربيجان الوثيقة رقم (OIC/ICFM- 33/2006/POL/SG.REP.7) :

- 1 - تدين بقوة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان .
- 2 - تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد السكان المدنيين الأذربيجانيين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة جرائم ضد الإنسانية .
- 3 - تدين بحزم أي نهب وتخريب للتراث التاريخي والثقافي الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة .

- 4 - تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكذلك الانسحاب للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ومن بينها غقليم " قره باغ الجبيلية " وتحت أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها
- 5 - تعرب عن قلقها من عدم تنفيذ أرمينيا لقرارات مجلس الأمن الدولي المشار إليها أعلاه
- 6 - تدعو مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلي الاعتراف بوجود عدوان علي جمهورية أذربيجان ، وإلي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان امتثال جمهورية أرمينيا لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإلي إدانة العدوان علي سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها ، والعمل علي إيقافه ، كما تدعو الدول الأعضاء إلي القيام بعمل منسق من أجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

- 7 - تحت جميع الدول علي الامتناع عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لأرمينيا وذلك لعدم اعطاء المعتدي فرصة تصعيد النزاع والاستمرار في احتلال أراضي أذربيجان كما يجب عدم استخدام أراضي الدول الأعضاء لمرور مثل تلك المواد من خلالها .
- 8 - تدعو الدول الأعضاء والدول الأخرى في المجتمع الدولي إلي استخدام كافة التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرميني وإحتلال الأراضي الأذربيجانية .

- 9 - تدعو إلي إيجاد تسوية سلمية وعادلة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان علي أساس احترام المبادئ المتمثلة في وحدة أراضي الدول وسيادتها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً .

- 10 - تقرر توجيه الممثلين الدائمين للدول الأعضاء المعتمدين لدي الأمم المتحدة بنيويورك تقديم الدعم الكامل لموضوع سلامة أراضي جمهورية أذربيجان خلال عمليات التصويت التي تتم في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

11 - تحت أرمينيا وجميع الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المشاركة البناءة في عملية السلام الجارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وكذلك قرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الواردة في هذا الشأن والوثائق الصادرة عن الاجتماع الإضافي الأول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة بتاريخ 24 مارس 1992 ، ومؤتمرات قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، واجتماع يومي 5 ، 6 ديسمبر 1994 ، واجتماع يومي 2 ، 3 ديسمبر 1996 ، واجتماع يومي 18 ، 19 نوفمبر 1999 ، وتحت أيضاً على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعقد التوصل إلى حل سلمي .

12 - تعرب عن كامل دعمها للمبادئ الثلاثة لتسوية الصراع المسلح بين أذربيجان وأرمينيا الواردة في بيان رئيس قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي انعقدت في لشبونة عام 1996 ، وهي الوحدة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا ومنح أعلى درجة من الحكم الذاتي في إقليم " قره باغ الجبلية " داخل حدود أذربيجان وضمان أمن المنطقة وجميع سكانها .

13 - تؤكد أن الأمر الواقع لا يستخدم كأساس للتسوية ، وأن الوضع الحالي داخل المناطق المحتلة في جمهورية أذربيجان أو القيام بأي عمل آخر - بما في ذلك ترتيب عملية التصويت الجارية هناك لتدعيم الوضع الراهن - قد تؤدي إلى الاعتراف بصحته شرعياً .

14 - تطالب بالوقوف الفوري لعملية ترحيل مستوطنين ذوي جنسية أرمينية إلى الأراضي الأذربيجانية المحتلة وإعادتهم من حيث أتوا ، وهو أمر يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي ، ويؤثر سلباً على عملية التسوية السلمية للنزاع ، وتوافق على تقديم دعمها الكامل للجهود التي تبذلها أذربيجان لتحقيق هذه الغاية ، بما في ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومن ضمن أمور أخرى ، من خلال بعثتي كل منهما لدى الأمم المتحدة في نيويورك .

15 - تعرب عن مساندتها لنشاطات مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللمشاورات التي تجري على مستوى وزيري خارجية كل من أذربيجان

وأرمينيا ، وتفاهمها على أن الحل التدريجي من شأنه أن يساعد على تأمين القضاء تدريجياً على أخطر تبعات العدوان الأرميني على جمهورية أذربيجان .

16 - يطلب من الأمين العام إبلاغ الموقف المبدئي والثابت لمنظمة المؤتمر الإسلامي إزاء العدوان الأرميني على جمهورية أذربيجان إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

17 - تؤكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم .

18 - تدعو إلى تمكين النازحين واللاجئين من العودة إلى ديارهم بمنين معززين ومكرمين .

19 - تعرب عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إنسانية لللاجئين والنازحين الأذربيجانيين ، وتحت الدول الأخرى على تقديم المساعدات لهم .

20 - تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون شخص من النازحين واللاجئين الأذربيجانيين ، وتطلب من الدول الأعضاء ومن البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخرى تقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

21 - تعتبر أن لأذربيجان الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها جراء النزاع ، وتحمل أرمينيا مسؤولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

22 - تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

بشأن المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة (عزة وحوار ومشاركة) في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1418 هـ الموافق 9 إلى 11 ديسمبر 1997 م، إذ يستذكر القرار رقم 18/24 - أ ق، الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وإذ يؤكد تضامن الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي تضامناً كاملاً مع حكومة وشعب أذربيجان في هذه الفترة الخطيرة والحرجة من تاريخ البلاد، وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن الصراع، وإذ يستذكر الأعمال العدائية الأرمنية في إقليم "قره باغ الجبلية" بأذربيجان، وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20% من أراضي أذربيجان مما أجبر قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني على الفرار من ديارهم هرباً من الهجمات الشرسة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المترتبة على العدوان.

وإذ يعي ضرورة تعبير الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي عن تضامن أكثر إيجابية مع حكومة أذربيجان وشعبها، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبعد الإطلاع أيضاً على توصيات الدورة العشرين للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية:

1 - يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية إلى تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني.

2 - يناشد أيضاً المنظمات الدولية مواصلة تزويد أذربيجان بمساعدات مالية وإنسانية عاجلة.

3 - يطلب من الأمين العام متابعة المسألة ورفع تقرير عنها للدورة القادمة لمؤتمر القمة الإسلامي.

حول المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إن المؤتمر الإسلامي الثاني والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 8 إلى 10 رجب 1415 هـ / 10 إلى 12 ديسمبر 1994 م، إذ يذكر بقرارات منظمة التعاون الإسلامي الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية حول الوضع في أذربيجان الناجم عن اعتداء أرمينيا المجاورة عليها، وإذ يؤكد تضامن الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي تضامناً كاملاً مع حكومة وشعب أذربيجان في هذه الفترة الخطيرة والحرجة من تاريخ البلاد، وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن هذا النزاع.

وإذ يستذكر الأعمال العدوانية الأرمنية في إقليم "قره باغ الجبلية" التابع لجمهورية أذربيجان، وما تلاه من احتلال لنحو 20% من أراضي أذربيجان، مما أجبر قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني للفرار من ديارهم هرباً من الغارات الهمجية وما تمثله من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وإذ يعي ضرورة تعبير الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي عن تضامن أكثر إيجابية مع حكومة أذربيجان وشعبها، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات الأمم املتحدة والمنظمات الدولية:

1 - يحث المجتمع الدولي على بذل جهود جادة وملموسة واتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء احتلال القوات الأرمنية لأراضي أذربيجان المحتلة، وضمان انسحابها غير المشروط بما يكفل لأذربيجان استعادة وحدة أراضيها.

2 - يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية بتقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني.

3 - يطلب من المنظمات الدولية مواصلة تزويد أذربيجان بمساعدات مالية وإنسانية عاجلة.

بشأن المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين (دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة) في باكو بأذربيجان ، في الفترة من 23 إلى 25 جمادي الأول 1427 هـ / 19 إلى 21 يونيو 2006 م ، إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي ، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 ، 8 ديسمبر 2005 ، وإذ يستذكر أيضاً القرار رقم 10 / 21 - أ ق (ق 10) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ، وإذ يستذكر كذلك القرار رقم 10 / 32 - أ ق (ق 10) الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع حكومة جمهورية أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد ، وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن هذا النزاع ، وإذ يستذكر الحركة الانفصالية العدائية المدعومة من أرمينيا في إقليم " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان ، ، وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20 % من أراضي أذربيجان ، ونزوح قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني من ديارهم هرباً من الاعتداءات التي تقترب من مفهوم التطهير العرقي المرعب ، وإذ يعي أن الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أذربيجان في أراضيها المجتلة حالياً من قبل أرمينيا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي ، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية :

- 1 - يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني .
- 2 - يدعو المنظمات الدولية إلى مواصلة تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلى أذربيجان .
- 3 - يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بذلك إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

بشأن حماية المقدسات الإسلامية

حول تدمير وتخريب الآثار والمقدسات الإسلامية التاريخية والحضارية في أراضي جمهورية أذربيجان المحتلة نتيجة العدوان الأرمني علي أذربيجان :

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين دورة (انسجام الحقوق والحريات والعدالة) في باكو بجمهورية أذربيجان ، خلال الفترة من 23 إلى 25 جمادي الأول 1427 هـ / 19 إلى 21 يونيو 2006 م ، إذ يستذكر القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية الأخرى خاصة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ، إذ يؤكد أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تنسيق الجهود لحماية التراث الإسلامي والمحافظة عليه ، إذ يدرك بأن التاريخ والثقافة وعلم الآثار والانتوجرافيا الأذربيجانية في الأراضي المحتلة من قبل أرمينيا جزء لا يتجزأ من تاريخ وحضارة أذربيجان وشعبها ، وبالتالي يجب حمايتها ، وإذ يؤكد قرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، حول الانسحاب الكامل للقوات الأرمنية من جميع الأراضي الأذربيجانية ومن بينها منطقة " لاتشين " ، ومنطقة " شوشا " فوراً وبدون شروط ، والتي حثت أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

وإذ يؤكد أن الدمار الشامل والبربري الذي لحق بالمساجد وغيرها من الأماكن الإسلامية المقدسة في أذربيجان بغية التطهير العرقي من قبل أرمينيا يعتبر جريمة ضد الإنسانية وإذ أخذ بعين الاعتبار ما ألحقه المعتدون الأرمن من خسائر فادحة بالتراث الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة من قبل جمهورية أرمينيا ، حيث تم تدمير كامل أو جزئي للآثار النادرة وأماكن الحضارة والتاريخ وفن العمارة الإسلامية ، ومن ضمنه المساجد والمعابد والمقابر والحفريات الأثرية والمتاحف والمكاتب وصالات عرض اللوحات الفنية والمسارح الحكومية ومدارس الموسيقى ، وتم تهريب وإتلاف كمية كبيرة من المقتنيات القيمة والملايين من الكتب والمخطوطات التاريخية ، وإذ يشاطر شعب أذربيجان

وحكومته قلقهما بصورة كاملة في هذا الشأن ، وبعد الاطلاع علي تقرير الأمين العام حول الموضوع :

1 - يدين بقوة الأعمال البربرية التي ارتكبتها المعتدون الأرمن في اراضي جمهورية أذربيجان الرامية إلي تدمير كامل التراث الإسلامي في اراضي جمهورية أذربيجان المحتلة .

2 - يطالب بقوة بالتنفيذ الصارم وبدون شروط لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، من قبل جمهورية أرمينيا .

3 - يؤكد دعمه للجهود التي تبذلها أذربيجان في إطار المستويات الإقليمية والدولية الرامية إلي حماية والحفاظ علي القيم الثقافية الإسلامية في الأراضي المحتلة من قبل أرمينيا .

4 - يؤكد حق أذربيجان في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها وتحمل جمهورية أرمينيا مسئولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

5 - يطلب من الأجهزة الفرعية المعنية والمنظمات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي بحث إمكانية وضع برنامج المساعدة لإعادة بناء المساجد والمؤسسات التعليمية والمكتبات والمتاحف في الأراضي الأذربيجانية المحررة من الاحتلال بمساعدة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي .

6 - الأمين العام علي قيامه بإبلاغ موقف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول هذه القضية إلي كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية ، وعلي الإجراءات التنسيقية التي اتخذها في إطار الأجهزة الفرعية المعنية بالمنظمة والمنظمات المتخصصة والتابعة لها ، كما يشكر تلك الأجهزة والمنظمات علي استجابتها خاصة قيام كل من البنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو باعتماد برامج لتنفيذ مشاريع لحماية المقدسات الإسلامية في جمهورية أذربيجان .

قرار رقم 11/2 - أ (3)

بشأن النشاطات المتصلة بالمساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء والبلدان غير الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة

(ب) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إذ يستذكر القرار رقم 21 / 10 - أ (ق ١) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ، والقرار رقم 10 / 33 - أ (ق ١) الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ، وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع حكومة جمهورية أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد ، وإذ يشير إلي قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن هذا النزاع .

وإذ يستنكر الحركة الانفصالية العدائية المدعومة من أرمينيا في إقليم " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان ، وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20 % من أراضي أذربيجان ونزوح قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني من ديارهم هرباً من الاعتداءات التي تقترب من مفهوم التطهير العرقي ، وإذ يعي ان الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أذربيجان في أراضيها المحتلة من قبل أرمينيا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي ، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وبعد الإطلاع علي تقرير الأمين العام في هذا الشأن :

1 - يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني .

2 - يدعو المنظمات الدولية إلي مواصلة تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلي أذربيجان .

حماية المقدسات الإسلامية

(ج) تدمير وتخريب الآثار والمقدسات الإسلامية التاريخية والحضارية في أراضي أذربيجان المحتلة نتيجة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان .

يؤكد أن التاريخ والثقافة وعلم الآثار والأنثوجرافيا الأذربيجانية في الأراضي الخاضعة للإحتلال الأرميني جزء لا يتجزأ من التراث الإسلامي وبالتالي يجب حمايتها ، وإذ يؤكد مجدداً قرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، حول الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ومن بينها منطقة " لاتشين " ومنطقة " شوشا " فوراً وبدون شروط والتي حثت أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

وإذ يؤكد أن الدمار الشامل والبربري الذي لحق بالمساجد وغيرها من الأماكن الإسلامية المقدسة في أذربيجان بغية التطهير العرقي من قبل أرمينيا يعتبر جريمة ضد الإنسانية ، وإذ اخذ بعين الاعتبار ما ألحقه المعتدون الأرمن من خسائر فادحة بالتراث الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة من قبل جمهورية أرمينيا ، حيث تم تدمير كامل أو جزئي للآثار النادرة وأماكن الحضارة والتاريخ وفن العمارة الإسلامية ، ومن ضمنها المساجد والمعابد والمقابر والحفريات الأثرية والمتاحف والمكاتب وصالات عرض اللوحات الفنية والمسارح الوطنية ومدارس الموسيقى ، وتم تهريب وإتلاف كمية كبيرة من المقتنيات القيمة والملايين من الكتب والمخطوطات التاريخية ، وإذ يشاطر شعب أذربيجان وحكومته قلقهما بصورة كاملة هذا الشأن :

يدين بقوة الأعمال البربرية التي ارتكبتها المعتدون الأرمن في أراضي جمهورية أذربيجان الرامية إلي تدمير كامل التراث الإسلامي في أراضي جمهورية أذربيجان المحتلة .

يطالب بقوة بالتنفيذ الصارم وبدون شروط لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، من قبل جمهورية أرمينيا .

يؤكد دعمها للجهود التي تبذلها أذربيجان في إطار المستويات الإقليمية والدولية الرامية إلي حماية والحفاظ علي القيم الثقافية الإسلامية في الأراضي المحتلة بواسطة أرمينيا .

يؤكد حق أذربيجان في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها ، ويؤكد مسئولية جمهورية أرمينيا في التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

يطلب من الأجهزة المتفرعة المعنية والمنظمات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي وبحث إمكانية وضع برنامج المساعدة لإعادة بناء المساجد والمؤسسات التعليمية والمكتبات والمتاحف في الأراضي الأذربيجانية المحررة من الإحتلال بمساعدة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي .

يشكر الأمين العام علي قيامه بإبلاغ موقف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول هذه القضية إلي كل من منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية ، وعلي الإجراءات التنسيقية التي اتخذها في إطار الأجهزة المتفرعة المعنية بالمنظمة ، والمنظمات المتخصصة والتابعة لها ، كما يشكر تلك الأجهزة والمنظمات علي استجابتها خاصة قيام كل من البنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو باعتماد برامج لتنفيذ مشاريع لحماية المقدسات الإسلامية في جمهورية أذربيجان .

فهرس

7.....	مقدمة.....
11.....	الباب الأول : الجغرافيا والتاريخ
13	الفصل الأول : الجغرافيا
29	الفصل الثاني : التاريخ.....
119.....	الفصل الثالث : دور قادة أذربيجان في تسوية الصراع
127.....	الباب الثاني : الحرب في قره باغ الجبلية.....
129.....	الفصل الأول : جذور الصراع
139.....	الفصل الثاني : جرائم ضد الإنسانية
177.....	الفصل الثالث : الإرهاب الأرمني
199.....	الفصل الرابع : قره باغ وفلسطين
251.....	الباب الثالث : المفاوضات وآفاق التسوية
253.....	الفصل الأول : حول التسوية
265.....	الفصل الثاني : عقبات التسوية.....
295.....	الفصل الثالث : الأطراف الفاعلة في الصراع
309.....	الفصل الرابع : الشرعية الدولية
353.....	الفصل الخامس : تطور العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا
381	الملاحق و الوثائق.....

تم بحمد الله



أحمد عبده طرابيك

كاتب وباحث في الشؤون الآسيوية ، له العديد من المؤلفات منها كتاب (تراجم أوز بكستانية) والعديد من المقالات والدراسات عن كثير من الدول الآسيوية كما شارك في العديد من المؤتمرات منها (برنامج تطوير الإعلام في الدول الناطقة بالتركية) (أنطاليا - تركيا 2009) والمؤتمر الدولي الـ 21 التطورات الجيوسياسية في العالم الإسلامي ومنطقة الخليج - بتد عباس إيران 2013 ومؤتمر تاريخ أذربيجان ونهضتها الحديثة مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة 2013 ندوة (الموقف القانوني للأقليات في الصراعات الدولية - دراسة حالة قرية باغ الجبلية) مجلة الديمقراطية ومركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية مؤسسة الأهرام 2014 منتدى أسطانا الإقتصادي السابع (أسطانا - كازخستان 2014)